

مَعْرَكَة

البحلاء، وَوَحْدَة وادى النيل

(١٩٤٥ - ١٩٥٤م)

د. محمد عبد الحميد أحمد الحناوى



الخزنة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٨

(١٤١)

● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة :

د. سمير سرحكان

رئيس التحرير :

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير :

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب عن « معركة الجلاء » ووحدة وادى النيل » الذى كتبه د. محمد عبد الحميد الحناوى ، وهو فى الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الدكتوراه من كلية الآداب جامعة الزقازيق ، وبالتالى فهو تنطبق عليه مقاييس الدراسة العلمية التاريخية .

ولعل القارئ المتتبع لهذه السلسلة عن « تاريخ المصريين » قد لاحظ حرصى على نشر الرسائل العلمية التى تصدر عن جامعاتنا المصرية فى تاريخ مصر ، حتى أصبحت هذه السلسلة أحفل السلاسل التى صدرت من هيئة الكتاب بالرسائل العلمية ، ولا توجد سلسلة تضاهيها فى هذا الصدد مما يصدر فى مصر أو غيرها فى العالم العربى .

ويرجع اهتمامى بذلك الى رغبتى فى إتاحة الفرصة لسبب الباحثين فى التاريخ لنشر رسائلهم العلمية بصورة كريمة دون الوقوف بها على أبواب ناشرى القطاع الخاص بشروطهم المجحفة ، ومعاملاتهم الاستغلالية . وقد سبق لى أن عانيت نفسى من ذلك فى مستهل حياتى ، فلا أحب لغيرى أن يعانى نفس ما عانيت .

ثانيا أن نشر الرسالة العلمية فى سلسلة تصدر عن هيئة محترمة تتولى قيادة حركة النشر الثقافى والعلمى فى مصر مثل هيئة الكتاب فى عهد رئيسها الأستاذ الدكتور سمير سرحان ، هو أمر كان مفروضا أن يحدث منذ وقت طويل ، وقد حدث بالفعل منذ ثلاثين عاما فى مشروع نشر الرسائل العلمية الذى كان يصدر من المجلس

الأعلى للفنون والآداب (المجلس الأعلى للثقافة حاليا) ، ولكنه
توقف لضيق الميزانية !

ثالثا ، أن الرسائل العلمية فى التاريخ تتوافر فيها مقاييس
الدراسة العلمية التاريخية ومنهج البحث العلمى التاريخى ، وهو
أمر يهم هذه السلسلة على المستوى المحلى والعربى والعالمى .

والدراسة التى بين أيدينا تتناول معركة من أهم المعارك
التاريخية التى شغلت الحياة السياسية فى مصر ، وشكلت جوهر
الحركة الوطنية فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى المعركة
التي خاضها الشعب المصرى من أجل جلاء القوات البريطانية فى
مصر الموجودة بحكم معاهدة ١٩٣٦ ، ومن أجل وحدة وادى النيل .
وهى معركة ازدحمت بالشهداء من الشباب المصرى على طول الفترة
الزمنية التى احتلتها من ١٩٤٥ - ١٩٥٤ .

وقد استند فيها الباحث الى الوثائق المنشورة وغير المنشورة
والدوريات والمذكرات والمقابلات الشخصية مع صانعى الأحداث .

وتنقسم الى ثلاثة أبواب : الباب الأول وهو بعنوان :
المفاوضات الأولى وقسملها من ١٩٤٥ - ١٩٤٧ . والثانى ، ويقع
تحت عنوان : استمرار المباحثات والغاء المعاهدة ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ،
أما الباب الثالث ، فهو بعنوان : الثورة والاتفاق مع بريطانيا
١٩٥٢ - ١٩٥٤ ، وينتهى بتوقيع اتفاقية الجلاء وبذلك يكون الكتاب
قد غطى الفترة الخاضعة للبحث تغطية علمية فى اطار منهج السرد
الذى التزم به الباحث .

وأملئ أن يفيد من هذا الكتاب القارئ المثقف والمتخصص .

والله الموفق

رئيس التحرير
د . د . عبد العظيم رمضان

المقدمة

ان وحدة وادى النيل قديمة قدم الانسان الذى عاش على ارض هذا الوادى من شماله الى جنوبه ، وأكدت عوامل الطبيعة التى ساعدت على الحياة فوق تلك البقعة الطيبة من الأرض الأفريقية ، ودعمتها الهجرات البشرية المتتالية عبر آلاف السنين ، القادمة الى ارض الوادى من الجنوب عبر المضيق الجنوبى للبحر الأحمر وأفدة من شبه الجزيرة العربية ، ومن الشمال عبر شبه جزيرة سيناء ومصر ، فاختلطت هذه الأنواع المهاجرة بأهل الوادى الأصليين .

وتأصلت وحدة وادى النيل التاريخية بدخول المسيحية مصر ومنها الى الجنوب ثم مجيء العرب المسلمين وانتشار الاسلام فى وادى النيل شماله وجنوبه ، وتوالى هجرات القبائل العربية مصاحبة للفتوحات الاسلامية منذ القرن الأول الهجرى مما أدى بما لا يدع مجالاً للشك الى تبلور عناصر الوحدة بين شعب الوادى ووضوحها من خلال الأرض واللغة الواحدة والدين الواحد والمصير المشترك .

أما قضية الجلاء عن وادى لنيل فتدعونا الى العودة الى عام ١٨٨٢ م عندما قامت انجلترا باحتلال مصر ، وكان السودان حينئذ وهو الجزء الجنوبى من وادى النيل يقع تحت الادارة المصرية منذ

عهد محمد على ، اذ ارادت انجلترا أن تمد نفوذها داخل قلب القارة الأفريقية لتصل ما بين مستعمراتها الجنوبية والبحر المتوسط في الشمال ، ومن هنا جاءت الفرصة لتحقيق ما تصبو اليه اثر حوادث الثورة المهدية عام ١٨٨٢ م للقضاء على الحكم التركى فى السودان ومصر على السواء .

وكان من نتيجة هذه الثورة تقلص النفوذ المصرى فى السودان فأوعزت الى خديو مصر بمساعدته على اعادة السيادة المصرية على السودان وهى بذلك تبغى التدخل فى السودان من باب الشرعية المصرية عليه ، اذ أرسلت حملة عسكرية قوامها الجند المصريون تحت قيادة كتشنر ، استطاعت فتح السودان واعادة النفوذ المصرى اليه بعد القضاء على المهدي وثورته .

ولكن بريطانيا بهذا التدخل خلقت لنفسها ظروفًا جديدة بالسودان أتاحت لها التغلغل فى شئونه ومنحت لنفسها كذلك أحقية فى حكم السودان مع مصر حكما مشتركا بعد ابعاد أى نفوذ أوروبى منافس لها ، وعليه فقد وقعت مع مصر اتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩ التى بمقتضاها أصبح السودان يحكم حكما مشتركا بين الدولتين عن طريق حاكم عام يتم تعيينه بمرسوم ملكى مصرى ومرشح من الحكومة البريطانية وكان من نتيجة أن الحاكم انجليزى على الدوام أن توطد النفوذ البريطانى بالسودان على حساب السيادة المصرية مما أدى الى تقلص النفوذ المصرى بصورة واضحة .

قد ظلت مصر تنادى بضرورة جلاء القوات البريطانية عن وادى النيل منذ دخولها مصر عام ١٨٨٢ وقضائها على الثورة العربية ، الا أن مناداتها بالجلاء ذهبت أدراج الرياح بعد أن تلاشت التأكيدات البريطانية بأن احتلالها لمصر ما هو الا احتلال مؤقت باعادة الهدوء والنظام والشرعية الخديوية وحماية الأجانب المقيمين بمصر .

وتأكد للوطنيين المصريين منذ أوائل القرن العشرين أنه لا مفاوضة مع بريطانيا الا بعد الجلاء التام عن البلاد ، وتبنى الزعيم مصطفى كامل هذه الدعوة بل ان الحزب الوطنى الذى أسسه كان يطلق عليه « حزب الجلاء » ، واستمر الحزب الوطنى ينادى بالجلاء حتى انتهاء أحداث الحرب العالمية الأولى اذ ارتبطت قضية الجلاء ووحدة وادى النيل بقضية الاستقلال المصرى ارتباطا وثيقا وصارت قضية واحدة لا يمكن الفصل بينها ، تبناها الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول بغية عرضها أمام مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩م ولم تكن قضية الجلاء عن السودان مطروحة آنذاك من جانب زعماء ثورة ١٩١٩ م كهدف منفصل عن أهداف الحركة الوطنية المصرية ، ولهذا فقد عمت المظاهرات مختلف المدن السودانية تؤيد الثورة المصرية ومطالبها القومية فى وحدة الوادى شماله وجنوبه على السواء .

ففى محادثاته مع اللورد ملنر أشار سعد زغلول عام ١٩٢٠ الى أنه لا يجوز التحدث فى موضوع السودان منفصلا عن قضية مصر ، لأن السودان ومصر قطر واحد ، وكلاهما مكمل للآخر ولا يمكن الفصل بينهما بأى حال من الأحوال . وأكد على هذا المعنى عدلى باشا فى مفاوضاته مع كيرزون عام ١٩٢١ حين أشار الى التحفظات الخاصة بالسودان معترضا على لفظ أن السودان ملك مشترك بين مصر وبريطانيا ، قائلا ان السودان أرض مصر ، وحق مصر فى السيادة عليه لا نزاع فيه .

وظلت قضية الجلاء ووحدة وادى النيل تترنح سنوات طويلة على موائد المفاوضات وجلسات المحادثات بين مصر وبريطانيا ، وصارت هدف الحكومات المصرية المتتالية منذ أول وزارة شعبية بزعامة سعد زغلول عام ١٩٢٤ ، تدفع هذه الحكومات المطالب والضغوط الشعبية كمطلب أسمى وهدف أساسى للحركة الوطنية

المصرية ، سواء تحت راية حزب الأغلبية الشعبية أو أحزاب الأقلية .

وفي سبيل هذه الغاية وقع النحاس معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا - رغم معارضة البعض لها - اذ كانت خطوة على طريق الكفاح نحو تحقيق الأمنى المصرية المرجوة ، وقد حلت المعاهدة محل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الصادر من جانب واحد . اذ أن المعاهدة نصت في مادتها الأولى على إنهاء الاحتلال العسكرى لمصر وتحديد مناطق معينة تتمركز فيها القوات البريطانية .

كما نصت على التشاور مع الطرف الآخر في حالة دخول أحدهما في نزاع خطير مع طرف ثالث وتقديم المساعدة في حالة الاشتباك في حرب أو التهديد بها وذلك ليحل هذا النص محل التحفظ الثانى من تصريح ٢٨ فبراير وهو الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء خارجى .

كما ساعدت المعاهدة مصر على التخلص من الامتيازات الأجنبية نهائيا وصارت حماية الأقليات مسئولية مصر بمفردها .

ولم يبق الا موضوع السودان حيث نصت المعاهدة على استمرار النظام الادارى فيه طبقا لاتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩ وهو ما لم تقبله مصر نتيجة لاستغلال انجلترا لهذا النص ومحاولاتها فصل السودان عن مصر . هذا الى جانب أن تواجد القوات العسكرية البريطانية بمنطقة القناة لم يمنح مصر الاستقلال الكامل مما حدا بالحكومة المصرية الى إلغاء المعاهدة واتفاقيى الحكم الثنائى ١٨٩٩ بصورة نهائية عام ١٩٥١ . ولم تكد تنتهى أحداث الحرب العالمية الثانية حتى تبنت الحكومة المصرية ذاتها المطالب الشعبية بضرورة اعادة النظر فى المعاهدة التى ثبت عدم جدواها أمام التدخل الأجنبى وتحقيق استقلال البلاد وسيادتها على أرضها .

وازاء الاصرار البريطانى على عدم اتمام الجلاء التام عن وادى النيل لجأت مصر الى هيئة الأمم المتحدة برفع قضيتها أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٨ بغرض تدويل القضية واخراجها من حيز المفاوضات الثنائية العقيم التى ظلت تتحطم على صخرة السودان .

ونتيجة لفشل مصر فى استقطاب ميزان القوى الدولية لصالحها فى هيئة الأمم فقد سعت بريطانيا بجدية لتنفيذ مآربها فى السودان بالعمل على فصل جنوبه عن شماله والسعى الى فصله نهائيا عن مصر ونجحت فى استقطاب كثير من أبناء السودان تحت شمسعار السودان للسودانيين بطرح مبدأ الحكم الذاتى وحق تقرير المصير لأبناء السودان ، ولم تكن مصر بأقل حرصا من بريطانيا على تحرير ارادة أبناء جنوب الوادى من أى سيطرة خارجية ونوالهم حريتهم ، بل ان مصر أكدت على مصداقية نواياها بضرورة تحديد موعد نهائى يتحقق فيه للسودان هذان المبدآن .

وأمام مhapلة الجانب البريطانى لم تجد مصر بدا من الغناء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الننائى للسودان عام ١٨٩٩ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ أثر فشل محادثات صلاح الدين — بينف ، وبعد أن تحققت مصر من عدم صدق النوايا البريطانية .

وظلت قضية الجلاء ووحدة وادى النيل معلقة دون حل حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وصارت ارادة مصر بيد نفر من أبنائها لا يستشعرون ضغطا من المحتل الأجنبى ، وأرادت حكومة الثورة أن تدحض الحجج البريطانية القائلة بوجوب استقلال السودان ومنحه حق تقرير المصير لأبنائه ، فوافقت على فصل مسألة السودان والتباحث بشأنه حتى يمكن لمصر أن تتفرغ نهائيا لقضية الجلاء عن البلاد .

وعلى الرغم من انقسام الأحزاب الوطنية السودانية ما بين معارض للاتحاد مع مصر ومؤيد لها ، فإن الثوار في مصر قد استفادوا من خبرة المفاوضين السياسيين المصريين طوال تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الذى لم يحقق أى نتيجة تذكر أمام نجاح السياسة البريطانية المتواصل بالسودان بخلق مناخ من المعارضة السودانية للالتحام مع مصر ، يتزايد يوما بعد يوم ، والعمل على اظهار الهوية السودانية كهوية مستقلة ومنفصلة عن مصر .

وأصبحت المشاكل الداخلية مع حتمية تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة التى رزحت تحتها البلاد طوال عهد الاحتلال تحتم ضرورة الاسراع بتوقيع اتفاقية السودان مع بريطانيا فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ بشأن تحقيق الحكم الذاتى وحقوق تقرير المصير للسودانيين فى ظرف ثلاث سنوات بعد اجراء انتخابات سودانية حرة تحت اشراف دولى يضمن لها الحيادة التامة .

وبذلك استطاعت مصر أن تقضى على الخطة الانجليزية لركوب موجة الوطنية بالسودان وأكدت على أنها الأقدر والأولى بمساعدة السودانين على تحقيق آمالهم وأمانهم واحترام قرارهم . ومن هذا المنطلق تمكنت حكومة الثورة أن تتفرغ تماما لمواجهة قضية جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس ، واستطاعت باصرار وعزيمة رجالها على تحقيق الجلاء التام دون الدخول فى دهاليز المفاوضات لسنوات طويلة أن ترغم بريطانيا على توقيع اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ التى نصت على رحيل القوات البريطانية وجلائها عن مصر فى غضون عشرين شهرا .

وبذلك فشلت المحاولات البريطانية المستميتة باطالة أمد المفاوضات مع الثوار وجر مصر الى حظيرة مشروع الدفاع المشترك

مع الغرب أو الدخول في أحلاف للدفاع عن المنطقة بغية الحفاظ على المصالح الغربية بها .

ولم تجد بريطانيا بديلا عن الموافقة على توقيع اتفاقية الجلاء بصورة نهائية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ بعد أن تصاعدت عملية الكفاح المسلح ضد قواتها في القناة وتوالت الهجمات الفدائية المصرية على تلك القوات ومنشآت قاعدتها .

وتحقق لمصر باصرار الجيل الجديد من أبنائها حلم طال انتظاره بعد احتلال دام بقاءه على أرض البلاد أكثر من اثنين وسبعين عاما ، وأصبح قرار أبناء وادي النيل في بلادهم بأيديهم .

وازاء الدراسات التاريخية المتعددة التي تناولت موضوع السودان والعلاقات المصرية السودانية ، يلاحظ حاجة المكتبة التاريخية الشديدة الى دراسات جادة تلقى الضوء على قضية وحدة وادي النيل ، تلك الوحدة الأزلية التي تؤكد لها عوامل التاريخ والمصير والهدف المشترك وتلح على قيامها يوما بعد يوم وتتزايد الحاجة اليها في وقتنا الحاضر ، ولن يزيد الأمر وضوحا الا تلك الدراسات الجادة المتأنية .

ومن أهم الدراسات التي تعرضت لقضية وحدة وادي النيل مصر والسودان ما كتبه الدكتور عبد الرزاق السنهوري عام ١٩٤٩ لكنه تناول هذا الموضوع من وجهة النظر المصرية الى حد كبير مع سرد للمفاوضات المصرية البريطانية بشأن السودان وهو كغيره من الذين كتبوا عن مصر والسودان تبني وجهة النظر المصرية القائلة بوجود انضواء السودان تحت التاج المصري وهو ما رفضه قطاع كبير من الرأي العام السوداني .

ومن أهم الدراسات في هذا المجال ما كتبه الدكتور رأفت غنيمى الشيخ عن : مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، منذ فتح محمد على للسودان حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والدراسة المعنونة : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ - ١٩٣٦ ، للدكتور يونان لبيب رزق ، وكما هو راضح أن هذه الدراسة تنتهى عند توقيع معاهدة ١٩٣٦ وما تضمنته بخصوص وضع السودان . كما أن الدكتور يونان له عدة دراسات جادة عن السودان وارتباطه بمصر نشرت بمجلة السياسة الدولية والصحف المصرية وبالتحديد جريدة الأهرام .

وقد وجدت — بتوجيه من أستاذى الدكتور جلال يحيى — أن الحاجة شديدة لدراسة تتناول قضية الجلاء ووحدة وادى النيل ، فكان اختيارى لدراسة هذا الموضوع من عام ١٩٤٥ وهو العام الذى شهد نهاية الحرب العالمية الثانية وما صاحبه من تغييرات جذرية بمنطقتنا ، ذلك أن الحرب العالمية الثانية قد أنشأت متغيرات دولية جديدة وجعلت المناخ العام للسياسة الدولية مختلفا تمام الاختلاف عن ذى قبل ، ومن المقرر بين علماء القانون الدولى دون استثناء أن تغير الظروف يترتب عليه تغير الالتزامات والمواثيق الدولية التى أبرمت فى ظروف مخالفة فكان من الطبيعى أن تنتهز الحكومة المصرية هذه الفرصة وتعلن أن معاهدة ١٩٣٦ التى أبرمت بين مصر وإنجلترا فى ظروف معينة وحدد للنظر فى أمر تعديلها أو إلغائها عشرون عاما قد تغيرت تماما .

وبذلك استنفدت المعاهدة كل أغراضها وصار جلاء القوات البريطانية عن مصر أمرا محتوما وقد أثبتت أحداث الحرب أن القواعد العسكرية واحتلال الجيوش الأجنبية للأراضى الوطنية إنما هو لحماية المصالح الأجنبية فقط دون مراعاة المصالح الوطنية ذاتها .

ومن أجل ذلك فقد تقدم الوفد في عام ١٩٤٥ بمذكرة الى
بريطانيا أوضح فيها هذه المتغيرات مطالبا بالجلء التام عن الأراضي
المصرية واقرار وحدة مصر والسودان باعتبار أنهما جزءان متكاملان
لا يقبلان انفصاما ، وأن احترام حقوق الشعب وعلاقات المودة
بينهما خير ضمان للسلام الدولي .

وكانت موافقة أستاذى الدكتور رأفت الشيخ على أن يشارك
في الاشراف على هذا البحث دافعا قويا لى على الاستمرار وحافزا
على المثابرة طوال سنوات خمس هى عمر البحث .

وأهم المصادر التى اعتمد عليها بصورة أساسية هى :

أولا : الوثائق غير المنشورة :

وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة بأرشفيف وزارة
الخارجية فى Kew Garden بلندن (Public Record Office, F.O.)
خلال فترة البحث التى أفرج عن الفترة المتأخرة منها
سنوات قليلة عملا بمبدأ حرية النشر فى بريطانيا والسماح
بالاطلاع على هذه الوثائق وقد قمت باحضار هذه الوثائق من لندن،
وعلى الرغم من عدم وفرتها ووجودها تحت يدى بصورة كافية
نظرا لأنى أحضرتها بواسطة أحد الوكلاء المعتمدين لدى الارشفيف
البريطانى وبالعلة الصعبة ، فانها ساعدت الى حد كبير على
التعرف على وجهة النظر البريطانية الى جانب المصادر الوثائقية
الأخرى المنشورة .

كما أننى تمكنت بتصريح من الأستاذ الدكتور جاد طه س. عميد
كلية الآداب ورئيس مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس
من الاطلاع على الوثائق البريطانية غير المنشورة والمصورة على
الميكروفيلم ، وقد ساعدت أحوال هذه الوثائق الميكروفيلمية وتحتاج

الى بعض الجهود لاعادتها الى حالتها الطبيعية مع استخدام أجهزة حديثة للقراءة البصرية (Readers) وهذه الوثائق لا تشفى غليل الباحث خلال الفترة المتأخرة من التاريخ الحديث لأنها لا تتعدى عام ١٩٤١ ، ولذلك كانت الحاجة الملحة للجوء الى أرشيف وزارة الخارجية في لندن لتغطية فترة البحث المعاصرة .

كما رجعت الى مناقشات البرلمان المصرى بمجلسيه : النواب والشيوخ خلال سنوات البحث وبعض السنوات السابقة اللازمة للبناء التاريخى له ، ومن خلال تلك المناقشات يستطيع الباحث أن يستخلص مادة علمية مهمة وحية ، وأن يلقي الضوء بسهولة على تاريخ مصر والسودان خاصة أن البرلمان المصرى زخر بأعضاء هم قمم السياسيين والمثقفين فى مصر ، ويلاحظ رغم اختلاف وجهات النظر والتوجهات السياسية والحزبية المتباينة احترام الجميع للرأى الآخر وتقديس أدب الكلمة والحوار ، فثمر ذلك ازدهار الليبرالية السياسية فى مصر .

أما المصادر المنشورة فأهمها :

المناقشات البرلمانية لمجلس العموم والسورديات البريطانى Parliamentary Debates والمعروفة بـ (Hansard) وهى محفوظة بمكتبة جامعة القاهرة ، وهذه المناقشات تلقى الضوء على مدى ما وصلت اليه الديمقراطية الانجليزية من تقدم وازدهار للحياة البرلمانية وهى تماثل مناقشات البرلمان المصرى مع الفارق .

كما تمكنت من الاطلاع على الوثائق البريطانية المنشورة عن سنوات ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، والمعروفة بـ international affairs Documents on وقيمت بتصويرها من مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

أما وثائق الولايات المتحدة المنشورة فهي تعبر عن السياسة الخارجية لأمريكا وهي تقع في مجلدين ومحفوظة بالمركز الثقافي الأمريكي بالاسكندرية وهي :

- Documentary History of United States Foreign Policy 1945-1973.
- A History of American Foreign Policy.

ولم يعتمد عليها البحث الا من خلال القاء الضوء على وجهة النظر الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية .

ثانيا : أما المصادر العربية المنشورة فأهمها :

١ — وثائق المفاوضات البريطانية المصرية بشأن القضية المصرية من عام ١٨٨٢ الى ١٩٥٤ والمعروفة بالكتاب الابيض المصري الذي أصدرته الحكومة المصرية عن جمهورية مصر عام ١٩٥٥ .

٢ — الوثائق الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء المصري فيما يخص موضوع السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، ونشرت في عام ١٩٥٣ ، وتعرف بالكتاب الأخضر المصري عن السودان .

٣ — ثم بيانات محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٧ ، وخطب السير الكسندر كاد : وجان رئيس الوفد البريطاني أمام مجلس الأمن أثناء نظر القضية المصرية عام ١٩٤٧ والرد على بيانات النقراشي وهذه الخطب مطبوعة ومنشورة في كتاب باللغة العربية وغير معروفة جهة نشرها ، لكن من المحتمل أن السفارة البريطانية بالقاهرة تولت

نشرها ، وقد قمت بمقارنة ما جاء على لسان كادوجان بما كانت تنشره الصحف المصرية بالكامل من هذه الخطب في حينه ، وردود النقراشى عليها فوجدتها صحيحة ومطابقة لما نشر .

٤ — وثائق تاريخ الانتخابات البرلمانية السودانية وهى صادرة عن بنك المعلومات السودانى بالخرطوم عام ١٩٨٦ .

٥ — ما صدر عن وزارة الخارجية الملكية المصرية ورياسة مجلس الوزراء المصرى من وثائق تتعلق بتاريخ المفاوضات والمحادثات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية وأهمها :

(أ) محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية مارس ١٩٥٠ — نوفمبر ١٩٥١ .

(ب) المحادثات التى دارت بين أحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرى والسير رونالد كامبل السفير البريطانى فى مصر بشأن مشروع قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان عام ١٩٤٨ .

(ج) وثائق مفاوضات النحاس — هندرسن عام ١٩٣٠ ومعهادة ١٩٣٦ ، وسعد ملنر ١٩٢١ .

٦ — الوثائق المنشورة عن السودان منذ عام ١٨٩٩ حتى اتفاقية فبراير ١٩٥٣ والتى نشرتها باللغة الفرنسية الجمعية المصرية للقانون الدولى عام ١٩٥٣ .

٧ — وثائق اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ والمنشورة بدورية الجمعية المصرية للقانون الدولى باللغة الفرنسية بالمجلد العاشر عام ١٩٥٤ .

٨ - الوثائق المنشورة عن الحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ - ١٩٧٠ الصادرة عن الجامعة العمالية .

٩ - وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة بجريدة الأهرام عام ١٩٨٦ .

١٠ - وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر التي جمعها ونشرها الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوي ، والأستاذ الدكتور جلال يحيى .

١١ - الوثائق الخاصة بالأجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية برئاسة على ماهر باشا بشأن التدابير الحربية اللازمة أثناء الحرب العالمية الثانية والتي تعهدت مصر بالقيام بها طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ وهي منشورة بالوقائع المصرية عام ١٩٣٩ .

ثالثا : المناقشات الوثائقية والمقابلات الشخصية :

(أ) وتمثلت في مراسلات مع المهندس طيار حسن عزت (أحد الضباط الأحرار) خلال شهر نوفمبر ١٩٨٦ بمحل إقامته بسويسرا وإيطاليا ورأيه في تنظيم الضباط الأحرار وقيادة جمال عبد الناصر له ، وهذه المكاتبات بخط يده .

(ب) مقابلة شخصية مع الأستاذ إبراهيم فرج باشا نائب رئيس حزب الوفد الجديد الحالي ، ووزير الشؤون البلدية والقروية ووزير الخارجية بالانابة في حكومة الوفد التي سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

(ج) مقابلة شخصية مع السيد كمال الدين حسين أحد الضباط الأحرار والمشاركين في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

(د) مقابلة شخصية ومراسلات مع الأستاذ عبد الله أحمد عبد الله المؤرخ الفنى وأحد الصحفيين البارزين عن ذكرياته في الأحداث الوطنية التي شهدتها البلاد عام ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ .

رابعاً : موسوعة التاريخ الإسلامى وتقارير حكومة السودان عام ١٩٤٩ والمذكرات الشخصية لأحمد مرتضى المرافى وزير الداخلية فى حكومة ما قبل الثورة مباشرة ، ومذكرات اسماعيل صدقى وشيخ الاسلام الظواهري وكمال الدين رفيعت ، والدكتور محمد حسين هيكل ، ومحمد على علوبة باشا ، واللواء محمد نجيب ، ومحمود رياض ، وصالح الشاهد وصالح نصر .

خامساً : الدوريات المصرية والسودانية المعاصرة والمتأخرة الى جانب بعض الدوريات العربية والأجنبية المنقولة عن الصحف المصرية .

سادساً : خطب وتصريحات للنحاس باشا ومكرم عبيد باشا وصالح سالم .

سابعاً : دراسات وأبحاث بالصحف والمجلات والدوريات السياسية اليومية والشهرية والفصلية .

ثامناً : المراجع العربية والأجنبية الوارد ذكرها بثبت المصادر والمراجع وهى متعددة تغطى فترة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما بعدها ، وتلك التى تتعلق بقضية الجلاء ووحدة النيل : مصر والسودان ، وتاريخ المفاوضات المصرية البريطانية وكان على رأس المراجع الأجنبية مؤلفات المؤرخ البريطانى فاتيكويتيس المتعلقة بتاريخ مصر وثورتها عام ١٩٥٢ .

وقد قسمت البحث الى ثلاثة أبواب مقسمة الى فصول :

الباب الأول :

تحت عنوان : المفاوضات الأولى وفشلها ١٩٤٥ — ١٩٤٧ ، ويتكون من ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ضرورة إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ .

الفصل الثانى : مشروع معاهدة صدقى — بينف (٢٥ أكتوبر ١٩٤٦) .

الفصل الثالث : استمرار المطالب الوطنية بالجلء عن وادى النيل ١٩٤٦ — ١٩٤٧ .

اما الباب الثانى :

فيقع تحت عنوان : استمرار المباحثات والغاء المعاهدة ١٩٤٨ — ١٩٥٢ ، ويشمل أربعة فصول :

الفصل الرابع : السياسة الاستعمارية لبريطانيا فى وادى النيل .

الفصل الخامس : طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وعمق الازمة المصرية عام ١٩٤٨ .

الفصل السادس : مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، والفشل فى معالجة قضيتى الجلء ووحدرة وادى النيل .

الفصل السابع : مصر تقرر الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفائقيتى الحكم الثنائى للسودان ١٨٩٩ .

وأما الباب الثالث والأخير :

فيقع تحت عنوان الثورة والاتفاق مع بريطانيا ١٩٥٢ — ١٩٥٤ ، ويشمل ثلاثة فصول هي :

الفصل التاسع : الثورة وقضية الجلاء .

الفصل الثامن : ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من قضية وحدة وادي النيل .

الفصل العاشر والأخير : توقيع اتفاقية الجلاء .

وفي النهاية أنقدم بخالص الشكر والتقدير والاعتراف بالعرفان لكل من قدم إلى يد العون والمساعدة معضدا هذا العمل ليرى النور : السادة العاملين بمكتبات محافظة الاسكندرية وجامعتها ودار الكتب المصرية وفرع الدوريات بها ، ومركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ومركز الكمبيوتر بها ، ومكتبتى جامعة القاهرة وكلية الآداب بها ، وإلى الإخوة والسادة الزملاء والمسؤولين بشركة مطابع محرم الصناعية وعلى رأسهم السيد المهندس بولند مدحت وفائى رئيس مجلس الإدارة والاخوة : عاطف عطية وأحمد الكنانى والسيد الطنوبى والاستاذ محمد القاضى ، والسيدة سوسن الحناوى وكلية الوزارة ورئيسة مكتبة مجلس الشعب المصرى بالقاهرة على ما قدمت لى من عون للاطلاع على مضابط مجلس النواب والشيوخ والوثائق المنشورة والمحفوظة بمكتبة المجلس .

وإلى الاخوة أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ — كلية الآداب — جامعة الزقازيق على ما أبدوه نحوى من الود والمساعدة .

وأخص بالشكر السيدة الفاضلة شريكة حياتى ، التى وقفت إلى جانبنى تشد من أزرى وتعزّد جهدى بالكلمة الطيبة والمجهود

المواصل طوال تلك السنوات التى قضيتها بالدراسات العليا
مؤمنة بقيمة العلم وأهميته ، فلها منى خالص الشكر ومن المولى
عز وجل الجزاء .

واعترافاً بالفضل لا يسعنى الا أن أتقدم بوافر الشكر وجزيل
العرفان لأستاذى الفاضل الدكتور جلال يحيى ، الذى تتلمذت
على يديه منذ احد عشر عاما فشملنى برعايته وأحاطنى بفضله
وكرمه فكان نعم الأب والمربي ، وشعرت بأنى أحد أفراد أسرته ،
ولم يأل جهداً عن مساندتى وتوجيهى فى كل لحظة مؤكدا أصالة
العالم المصرى الذى قلما نجد له مثيلاً ، وكم قضيت أمامه من
الساعات الطوال لا يمل ولا يكل ، أطرق بابه ليل نهار مرحباً
بشوشاً . وأدعو الله من كل قلبى أن يطيل لنا فى عمره ليظل
نبراساً هادياً وعالماً مرشداً لتلاميذه فله منى كل الاعتراف بالفضل
والثناء ، ومن المولى سبحانه وتعالى الأجر والثواب .

كما لا أنسى أستاذى المبجل الدكتور رأفت الشيخ ، الذى
فتح لى باب مكتبته وبيته مؤكداً على نبيل أخلاقه وكرمه وفادته
وحسن مودته ، فشد بهذه الحفاوة من أزرى وقوى من ساعدى
على الاستمرار والتقدم ، ومواصلة الطريق ، ومهد لى الشاق
والصعب ، ولولاه ما كان هذا العمل الذى بين أيدينا . ولا أملك
الا أن أدعو له ربي متمنياً لسيادته من الصحة ومفورها ومن
السعادة والتقدم والرفاهية جلها وعظيمها وجزاه الله عنى خير
الجزاء وحسن الثواب .

ويطيب لى فى هذا المقام أن أتقدم بعظيم شكرى وامتنانى
لأستاذتى الأفاضل الأستاذة الدكتور محمد محمود السروجى والأستاذة
بكلية الآداب جامعة الاسكندرية على تفضله بالموافقة على مناقشتى
فيما ورد بهذه الرسالة وعلى ما غمرنى به من رعاية وعطف طوال

فترة تتلمذى على يديه خلال دراستى بسنوات اللسانس بقسم
التاريخ بأداب الاسكندرية ، وأدعو الله له بدوام الصحة والرقى
والتقدم .

كما أتقدم بعظيم شكرى وامتنانى لأستاذى الفاضل الأستاذ
الدكتور شوقى عطيا الله الجمل ، الذى افادنى بخبرته وعلمه
وارشاداته القيمة ليخرج هذا العمل فى صورة أفضل ، وعلى
تفضله بالموافقة على مناقشتى فيما جاء بهذا البحث .

وعلى الله قصد السبيل .
عليه توكلت واليه أنيب .

محمد عبد الحميد الخناوى

الباب الأول

المفاوضات الأولى وفشلها

١٩٤٥ - ١٩٤٦

الفصل الأول : نهاية الحرب العالمية الثانية وضرورة إعادة النظر
في معاهدة ١٩٣٦ .

الفصل الثاني : مشروع معاهدة صدقي - بيفن ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦

الفصل الثالث : استمرار المطالب الوطنية بالجملاء عن وادي
النيل ١٩٤٦ - ١٩٤٧

الفصل الأول

نهاية الحرب العالمية الثانية وضرورة إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦

- ١ — وادى النيل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .
- ٢ — التطبيق العملى للمعاهدة اثناء الحرب .
- ٣ — المطالب المصرية بضرورة تعديل المعاهدة .
- ٤ — مذكرة الحكومة المصرية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ .
- ٥ — رد الحكومة البريطانية على المذكرة المصرية .
- ٦ — وجهة النظر الحزبية والشعبية فى وادى النيل تجاه الرد البريطانى .

ضرورة إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦

صار لزاما على القوى الشعبية والأحزاب الوطنية أن تطالب بريطانيا بالجلء عن وادى النيل ، خاصة بعد أن أصبح للطبقات المتوسطة دور ملحوظ فى الحياة السياسية للبلاد ونشاط هبذبا الدور خلال سنى الحرب ، حيث قدمت مصر لبريطانيا وحلفائها من المساعدات ما كان سبباً فى انتصارها نتيجة لتطبيق بنشود معاهدة ١٩٣٦ تطبيقا عمليا وتنفيذ التزاماتها بنروح اللود والتحالف .

فبعد اعلان هتلر للحرب فى أول سبتمبر ١٩٣٩ ، قام على ماهر باصدار مرسوم باعلان الأحكام العرفية فى البلاد ، وفرضت احكام الرقابة والتعبئة العامة وسخرت موارد البلاد لصالح الجيوش الحليفة مما أدى الى تقييد حرية المصريين وسيادتهم على أرضهم كما سخرت موارد وامكانيات السودان لصالح تلك الجيوش .

وتمسكت بريطانيا بما جاء بالمعاهدة من بقاء قواتها بمنطقة القناة حتى عام ١٩٥٦ لضمان حرية الملاحة بالقناة وحتى يصبح الجيش المصرى فى حالة تمكنه من أن يكفل بمفرده سلامة الملاحة بذلك الشريان المائى المهم للمواصلات الامبراطورية والعالمية ، وكيف يتأتى ذلك وهى حريصة على عدم تقوية الجيش المصرى

واعداد أفراده اعدادا جيدا للقيام بهذه المهمة ، في نفس الوقت الذى تزيد فيه قبضتها على الحياة السياسية في مصر والسودان لخدمة أغراضها وتحقيق أهدافها الاستعمارية ؟!

وعلى الرغم من بعض المميزات التى استفادت مصر منها من خلال المعاهدة التى اعتبرت مكسبا يضاف لرصيد الحركة الوطنية المصرية ، فإنها أثبتت مع مرور الأيام عدم فعاليتها في تحقيق أمانى البلاد في الاستقلال ، ولذا فقد طالبت القوى الوطنية بضرورة إعادة النظر في المعاهدة لخلق صيغة جديدة لتلك العلاقة القائمة بين مصر وبريطانيا فتقدمت الحكومة المصرية بمذكرتها في هذا الشأن في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ بعد أن استنفدت المعاهدة أغراضها .

لكن الحكومة البريطانية في ردها في ٢٦ يناير ١٩٤٦ صرحت بأنها لا تمانع في أن تعيد النظر فيها مع مراعاة ضمان الأمن والسلام الدولي قاصدة بذلك خلق رباط من التحالف الأبدى مع مصر ، كما نقضت المذكرة وحدة وادى النيل واعتبار السودان وحدة منفصلة عن مصر ، مما أدى الى رفض القوى الوطنية الشعبية والحزبية في شطرى الوادى ما جاء بالمذكرة البريطانية ، وبدأت المظاهرات والاضرابات تهدد مستقبل حكومة النقراشى باشا ، التى باتت لا تواكب تطلعات وأمانى الحركة الوطنية .

١ — وادى النيل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

أخذ الموقف الدولي في التدهور منذ عام ١٩٣٨ عندما تامت إيطاليا باحتلال البانيا في أوائل عام ١٩٣٩ واجتازت المانيا حدود بولندا في سبتمبر ١٩٣٩ واشتباك فرنسا وانجلترا مع المانيا وفاء لتعهدهما بنجدة بولندا (١) فكانت شرارة الحرب العالمية الثانية .

وقام على ماهر الذى تولى الوزارة فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ بإعلان حالة الطوارئ وفرض الأحكام العرفية بناء على طلب السفير البريطانى تنفيذا لأحكام المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ ، ثم عين نفسه حاكما عسكريا فى أول سبتمبر ، وبحث الانجليز معه التدابير اللازمة لمواجهة أعباء الحرب وما يجب اتخاذه لمساندة بريطانيا وتدبير المواد الغذائية والمهمات الحربية اللازمة لقواتها المحاربة (٢) .

وأصبح الحكام العسكريون الانجليز هم الذين يتولون تطبيق القانون العسكرى البريطانى على مواطنى البلاد ، وبناء عليه فقد فرضت الرقابة على الصحف والسينما والاذاعة والمراسلات الخاصة ، ولم يكن أمام البرلمان المصرى الا الموافقة على تلك الاجراءات المقيدة للحريات الشخصية (٣) .

ثم جابهت على ماهر مشكلة دخول مصر الحرب الى جانب حليفتها انجلترا اذ التزم بسياسة تجنب مصر ويلات الحرب الا فى حالة الحصول على مكاسب سياسية وظل على موقفه حتى يونيو ١٩٤٠ حين نقل ولاءه تجاه المانيا وحليفتها نتيجة لتوالى انتصاراتها ، ولعله كمصرى مخلص لبلاده كان يبغي تحقيق امانها القومية (٤) ، مما أدى الى اتهام بريطانيا له بمعاداتها ومسئوليته عن نمو التيار الموالى للمحور ، فسارعت الى اقالته .

وفى نفس الوقت أعلنت حكومة السودان (البريطانية) حالة الطوارئ فى أغسطس ١٩٣٩ متخذة من المانيا موقفا يشبه الى حد ما موقف مصر . وأعلن الحاكم العام أن السودان فى حالة حرب مع ايطاليا دون الرجوع للشريك الثانى فى حكم السودان طبقا لاتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ وهو مصر ، وبرر الحاكم العام موقفه هذا بعدم استشارة الحكومة المصرية فى اعلان هذا

القرار بأنه حق طبيعي من حقوق الدفاع عن البلاد يتولاه بمقتضى سلطته المخولة له (٥) نظراً لظروف الحرب الحالية ومتطلباتها ، فقد ثار تقدم الإيطاليين نحو جنوب السودان في أواخر عام ١٩٤٠ مخاوف الانجليز من استمرار تقدمهم نحو الشمال ودخولهم مصر من الجنوب ، ولكن هذه المخاوف لم يكن لها ما يبررها بعد توقف الطليان عن التقدم نهائياً شمالاً .

ويرجع اللواء على أحمد باشا ذلك التوقف لا لخوف الإيطاليين من المقاومة الأهلية السودانية ، ولكن لأن موسم السيول والأمطار الغزيرة بجبال السودان الجنوبية يستمر خلال هذه الفترة ويعوق تقدم القوات الإيطالية ، ولم يكن هناك أى مبرر لإعلان الحاكم العام لحالة الحرب في السودان (٦) .

وتطورت الأحداث بسرعة خلال عام ١٩٤٠ فسقطت وزارة على ماهر لتحل محلها وزارة حسن صبرى الائتلافية ، فعرض على البرلمان موضوع اشتراك مصر في الحرب الذى أعلن بعد مناقشات طويلة أن مصر لا تضمر عداء لأى دولة ولكنها ستبذل كل ما تستطيع في حالة الاعتداء على أراضيها (٧) ، وتقدم حينئذ حزب الوفد في أول أبريل ١٩٤٠ بمذكرة للحكومة البريطانية يتهمها بمساندة الانقلاب الدستوري رغم أحكام المعاهدة مطالبا بريطانيا بالآتي :

١ — جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح .

٢ — اشتراك مصر الفعلى في مفاوضات الصلح بعد انتهاء الحرب .

٣ — الدخول في مفاوضات مع مصر تنتهى بالاعتراف بحقوقها كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادى النيل .

٤ — العهد على إلغاء الأحكام العرفية التي أعلنت بناء على طلب بريطانيا .

٥ — حل مشكلة القطن بالسماح بتصديره الى البلاد المحايدة أو بشرائه بالأسعار والشروط المناسبة (٨) .

وبغض النظر عن مذكرة الوفد شديدة اللهجة ، فإن إنجلترا كانت تتجه نحو زيادة قبضتها على الأمور في البلاد بمساندة الوفد على تولى أمور الحكم وهو صاحب الشعبية الأولى وذلك بعد اضطراب الأحوال الداخلية تحت حكم وزارات الأقلية (٩) ، والاتجاه الموالى للمحور ، في نفس الوقت الذي تتوالى فيه انتصاراتهم على الحلفاء فالماريشال روميل يتقدم نحو مصر مخترقا الصحراء الليبية حتى وصل الى العلمين كما شن القائد الايطالى جرازيانى غاراته المكثفة على مرسى مطروح من قواعد ايطاليا فى ليبيا (١٠) .

وكانت الحكومة المصرية تتوقع بين لحظة وأخرى استيلاء المحور على الاسكندرية ولم يكن لدى القوات البريطانية من خطة للدفاع عن البلاد ووقف الزحف الألمانى المنتظر ، بل اتسيع عن خطة انجليزية لاغراق الدلتا لابعادة تقدم الجيش الألمانى داخل مصر ، وظهرت بعض المحاولات من جانب العسكريين المصريين للاتصال بالألمان على حدود مصر الغربية ليعلموا أن فى مصر حركة وطنية تعمل من أجل مصلحتها واستقلالها معادية للانجليز (١١) الى جانب أن الراى العام المصرى هائج ضد الانجليز سعيدهم لهزائمهم لا حباً فى الألمان لكن تشفياً فى الانجليز .

والمظاهرات تطوف شوارع القاهرة تهتف بسقوط انجلترا وحياء روميل ، تدعوه للتقدم الى الأمام ، فاضطر كبار الساسة الانجليز فى مصر الى عقد مجلس تحت رئاسة مستر أوليفر ليتلتون ،

والسفير مايلز لامبسون ، وكبار قواد الجيش البريطانى وذلك
لبحث الأمر وتقرر تقديم انذار للملك فاروق بموجب تكليف مصطفى
النحاس بتشكيل الوزارة ، أو أن يتنازل عن عرشه تحت ضغط
القوة (١٢) .

وكان اصرار الانجليز على تولى النحاس الوزارة بصفته زعيم
الجبهة الوطنية التى وقعت معاهدة ١٩٣٦ ، على اعتبار أن
باستطاعته مواجهة القصر الذى كانت له صلات واضحة بالقوى
الفاشية ، ويمكنه أن يمسك بزمام الحكومة والبرلمان وحشد
الجمهير التائرة لتأييد المعاهدة وجهود الحلفاء الحربية (١٣) .

ورأت انجلترا حفاظا على مصالحها وتحت ضغط قوى دول
المحور أن تستخدم القوة واستغلال التناقض بين الاطراف
السياسية المؤثرة على مجريات الأمور كمنفذ لسياستها فى مصر
لأن فلسفة الاحتلال فى ادارة شئون البلاد تعتمد على القوى الثلاث
المتناقضة وهى السفارة البريطانية ، والقصر الملكى ، والقوى
السياسية المصرية ممثلة فى الأحزاب المختلفة .

وقبل النحاس باشا أن يتولى الوزارة شريطة أن تكون
وفدية خالصة رافضاً فكرة الائتلاف الوزارى التى ارتأها أغلبية
زعماء المعارضة وساستها (١٤) ولتجنب البلاد أخطار تدخل
الانجليز المباشر وتهديدهم لنظام الحكم الملكى فى أوقات الحزب
العصية .

وبغض النظر عن مشاركة النحاس فى الاعداد لحادث ٤
فبراير أو انتفاء علمه بنوايا الانجليز المسبقة كما أكد بنفسه فان
الهدف كان واضحاً ومحددأ من جانب الانجليز لضرب مخططات
المحور والعناصر الموالية فى مصر ، ولذا فقد كان الانعكاس المباشر
للحادث واضحاً ومؤثراً على صفوف الضباط الصغار فى الجيش

المصري ، فقد كان دافعا قويا لتحريك مشاعر الثورة الوطنية بين صفوفهم بالإضافة الى ما أشيع من أن الانجليز يزعمون نزع سلاح الجيش المصري الأمر الذى أثار موجة من الاستياء والتذمر بين صفوف هؤلاء الضباط واعتبروه امتحانا لكرامتهم وكرامه بلادهم وعدوانا على استقلالها وحريتها (١٥) .

ولا جدال فى أن أحداث الحرب وتطورها لصالح بريطانيا وحلفائها أكدت من جديد الأهمية الاستراتيجية لمصر التى كانت مقرا لقيادة الحلفاء ومركزا لتموين قواتهم فى الشرق الأوسط ، ومركزا للدفاع عن غرب آسيا وشرق أفريقيا ، كما أضاف اكتشاف البترول فى منطقة الخليج أهمية لتمسك بريطانيا بوجودها فى المنطقة حماية لمصالحها ، وكان الساسة الانجليز يضعون فى اعتبارهم التهديد الذى يمثله انتصار الاتحاد السوفيتى فى الوثوب الى المنطقة .

ولكى تضمن بريطانيا استمرارية احكام سيطرتها على دولها بعد انتهاء الحرب وبقاء تواجدتها برضاء حكومات وشعوب الدول العربية ، فقد أعربت فى عام ١٩٤٢ عن تشجيعها لانضمام هذه الدول فى تجمع سياسى واقتصادى يصبح أداة للتنسيق بينها فى اطار التخطيط الدفاعى البريطانى (١٦) فلقد أعلن وزير الخارجية البريطانى أن حكومته تنظر بعين العطف الى قيام جامعة للدول العربية اذا فكرت تلك البلاد من تلقاء نفسها فى انشاء هذه الجامعة وأن بلاده لا تمانع فى قيام هذا الشكل التنظيمى المعبر عن طموحات العرب نحو الوحدة والتقارب فيما بينهم .

وكان الهدف من وراء هذا التراجع البريطانى هو استيعاب الحركة الوطنية العربية بما يضمن استمرارية البلاد العربية بما لها من موارد اقتصادية لتظل داخل دائرة نفوذها ومحاولة

أبعادها عن نفوذ الامبريالية الأمريكية التي بدأت تتطلع للانتشار وتدعيم مواقعها ومصالحها في المنطقة العربية (١٧) .

ومنذ ١٥ أغسطس ١٩٤٢ بدأت الحكومة المصرية تدعو لعقد اجتماع في القاهرة للبدء في « مشاورات الوحدة العربية » وأخذت على عاتقها هذه المهمة بدعوة سائر الدول العربية للتفاهم على الأسس التي يقوم عليها ميثاق الجامعة وتكررت المحادثات لهذا الغرض (١٨) وأخذت هذه المحادثات بين مندوبى الدول العربية شكلا رسميا وجماعيا منذ أواخر سبتمبر ١٩٤٤ حيث أصبحت أساساً لوضع بروتوكول الاسكندرية الذى وقعت عليه الدول العربية في ٧ أكتوبر ١٩٤٤ (١٩) .

وكان الملك فاروق قد اطمأن الى أن الإنجليز وقد اعتدل ميزان الحرب لصالحهم يجد معركة العلمين في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٢ وانتصارات الحلفاء المتوالية على الساحة الأوروبية ، لم يعودوا في حاجة لزعامة النحاس الذى فرض على القصر فرضاً في حادث ٤ فبراير فانتهر الفرصية مدعياً حرصه على أن تحكم البلاد وزارة ديمقراطية وأقال حكومة الوفد في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وقسام بتكليف رئيس الحزب السعدى الدكتور أحمد ماهر باشا في نفس اليوم بتشكيل الوزارة (٢٠) الجديدة التى كانت من الضعيف بحيث أعلنت أنها سوف تسير في سياسة التفاهم مع بريطانيا مهتدية بمعاهدة ١٩٣٦ . فقامت بحل مجلس النواب والإعلان عن قيام انتخابات جديدة شارك فيها الوفد على مضض لتمسكه بمذكرته السابقة في عام ١٩٤٠ بضرورة الجلاء عن وادى النيل (٢١) .

وفي نفس الوقت فان الرقابة ظلت مفروضة على الصحف ، ولم تسمح الوزارة السعدية للمعارضة بأداء واجبها الوطنى في المشاركة السياسية الفعالة ، وكان الدكتور أحمد ماهر من المؤمنين بضرورة إعلان الحرب على دول المحور منذ عام ١٩٤٠ الا أن

البرلمان رفض مبدأ إعلان الحرب إذ لم يكن المصريون يؤيدون اشتراك بلادهم في حرب لن تخدم قضيتهم (٢٢) . وتجنب مصر بالفعل الدخول في الحرب رغم مساهمتها الفعالة في مساعدة بريطانيا .

وكان أحمد ماهر قد تلقى من الحكومة الأمريكية أن دول الحلفاء أو الخمس الكبار (الولايات المتحدة وانجلترا وروسيا وفرنسا والصين) سوف تجتمع في مؤتمر سان فرانسيسكو في ٢٥ أبريل ١٩٤٥ لإنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم ، وأن الدول المزمع اشتراكها في هذه المنظمة يجب أن تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل أول مارس ١٩٤٥ (٢٣) .

ولهذا أعلن أحمد ماهر في ٢ فبراير في جلسة سرية للبرلمان غزوة على إعلان الحرب على ألمانيا واليابان كمشاركة شكلية مع الحلفاء حتى يتاح لمصر الاشتراك في المنظمة الدولية الجديدة المزمع أنشاؤها رغم أن الحرب قد تحدد مصيرها لصالح الحلفاء ، لكن دوافع أحمد ماهر لإعلانه الحرب على المحور من جانب مصر لم يكن من السهل فهم مغزاها من قبل الرأي العام الذي كان مشحونا ضد الانجليز والمناصرين لقضيتهم مما أدى الى اغتياله في نفس اليوم (٢٤) .

ورغم هذا الحادث المؤسف فقد أعلنت مصر الحرب على المحور في ٢٧ فبراير على يد خلفه محمود فهمى النقراشي ، الذي أعاد تأليف الوزارة السعدية التي تعتبر امتدادا لوزارة سلفه من نفس الوزراء السابقين ، وقامت الحكومة المصرية بإبلاغ المانبيس واليابان رسميا بقرار إعلان الحرب عليهما (٢٥) ، ولم يكن الحلفاء في حاجة للقرار المصري بعد أن مالت كفة الحرب لصالحهم وأوشكت على الانتهاء مع بداية عام ١٩٤٥ إذ توالى هزائم المحور بعد العلمين .

ولم يمض وقت طويل حتى ألقي الجنود الألمان أسلحتهم واستسلموا للحلفاء وأعلن هتلر نياً الاستيلاء على برلين ومع أول مايو أعلن تشرشل نبأ شروط تسليم الجيوش الألمانية (٢٦) . وانتهت الحرب على الساحة الأوروبية . باستلام ألمانيا دون قيد أو شرط في السابع من مايو ١٩٤٥ .

أما اليابان فظلت تواجه قوات الحلفاء في شرق آسيا حتى انتهى الأمر باستسلامها في أول سبتمبر بعد أن قامت الولايات المتحدة بالقاء قنبلتين ذريعتين لأول مرة في التاريخ على هيروشيما ونجازاكي يومي ٦ و ٩ أغسطس (٢٧) .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية التي كانت خسارتها فادحة للعالم بأسره (٢٨) عقد في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة في الخامس والعشرين من أبريل المؤتمر الخاص بوضع ميثاق لهيئة عالمية تكفل لدول العالم الاستقرار والسلام المنشود (٢٩) وكانت مصر بعد إعلانها للحرب تأمل وفقاً للتصريحات التي أعلنها رؤساء الدول في ميثاق الأطلسي وسان فرانسيسكو أن تجلو القسوات البريطانية عن وادي النيل وبعد أن دعيت لحضور هذا المؤتمر بصفة رسمية (٣٠) باعتبارها من الدول التي ساهمت في انتصار الحلفاء .

وقد اعترف تشرشل نفسه بهذه المساهمة اذ قال : « ان مصر قامت بدور مشرف له قيمته لا في دفاعها عن نفسها فحسب ، ولكن في الصراع العالمي » (٣١) .

وقد شهدت القاهرة خلال سنى الحرب نشاطاً كبيراً كمركز مهم للحلفاء من الناحيتين الاستراتيجية والحربية ، ففي أوائل ديسمبر ١٩٤٣ عقد بها مؤتمر « الشرق الأقصى » الذي شارك فيه الرئيس الأمريكى روزفلت ومستر تشرشل والمارشال تشانج كاي شك .

وانتهز تشرشل هذه الفرصة واجتمع برؤساء هيئة القيادة البريطانية والمستر ايدن والقواد الأمريكيين لقوات الحلفاء والسير آلان بروك رئيس هيئة أركان حرب القوات الامبراطورية ، كما اجتمع بالمستر هارولد ماكميلان الوزير البريطاني المقيم بشمال افريقية (٤٢) وانتهز النحاس باشا هذه الفرصة واجتمع بالمستر تشرشل وأبلغه مطالب مصر بالجلء ووحدة وادى النيل مؤكداً على أن مصر والسودان كيان واحد لا يقبل الانفصام ، وأن احترام حقوق الشعوب وعلاقات المودة بينها هو خير ضمان للسلام الدولى ، ووعده رئيس الوزارة البريطانية النحاس باشا بأن مطالب مصر ستكون محل النظر على مائدة الصلح عندما تضع الحرب أوزارها (٣٣) . ولكن وعود بريطانيا بعد الحرب ذهبت أدراج الرياح اذ تناسست تضحيات مصر العظيمة من المال والعتاد والأرواح خلال سنى الحرب (٣٤) .

ولم يكن السودان بمعزل عن تلك الأحداث التى هزت العالم بأسره فقد ساند السودانيون قضية الحلفاء ، واعترف الحاكم العام البريطانى بهذه المساندة سواء كانت بطريق مباشر أو غير مباشر ، موضحاً أهمية مركز السودان بالنسبة لمواصلات الشرق الأوسط وخطوط تموين جيوش الحلفاء عبر البحر الأحمر وأفريقيا حتى شمال الوادى فى مصر ، ومدى أهمية استثمارية ودوام خط المواصلات من جنوب أفريقيا حتى شمالها .

وأضاف الحاكم العام أن الخزانة السودانية رغم قلة مواردها استمرت تدفع تكاليف القوة البريطانية المدافعة عن السودان لمدة عام كامل لضعف الموارد المالية البريطانية خلال سنى الحرب ، كما وضعت محاصيلها الزراعية تحت تصرف مركز تموين الشرق الأوسط بالقاهرة لمساعدة مجهود الحلفاء الحربى بأسعار معتدلة وفرت على الحكومة مئات الألوف من الجنيهات ، كما قدمت

السودان ثلاث هبات مالية كبيرة للحلفاء (٣٥) للمساهمة في أعباء الحرب .

وبانتهاء أحداث الحرب التى عانى خلالها المصريون الكثير من العسر والظلم والاستبداد وكبت الحريات وبدأ الوعى السياسى يشق طريقه بين أوساط الشعب للمطالبة بالحرية والاستقلال ، وتحقيقا لهذه السياسة التى رسمتها الحكومة المصرية لنفسها تجاوبا مع رغبات الملايين من أبناء الشعب المصرى فقد ألقى رئيس الوزراء فى مجلس الشيوخ والنواب بيانا مساء ١١ يونيو ١٩٤٥ قال فيه : « رأت الحكومة تمهيدا لرفع الأحكام العرفية نهائيا أن تتخذ من الآن قرارا باطلاق الحريات العامة بحيث تكون الأحكام العرفية محصورة فى أضيق حدودها فلا تتعدى الأمور العسكرية وشئون التموين وماله اتصال بأموال رعايا الدول المعادية ... » .

وتطبيقا لهذه السياسة فإن مجلس الوزراء أصدر قراره فى ٩ يونيو بإنهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات المصرية ما عدا ما يشر عن المسائل العسكرية وعدم خضوع الاجتماعات العامة لأى قيد عدا أحكام القانون العام وعدم اعتقال المواطنين بجميع صورته (٣٦) .

وكانت الظروف السياسية الدولية تحتم على مصر القيام بعمل جدى وسريع لتحقيق أمانيتها القومية فالامبراطورية البريطانية خرجت من الحرب رغم انتصارها منهكة القوى وبدأت شمس عصرها الذهبى فى الأفول ، ومثلها فرنسا المحطمة ، ولم يكن من السهل على بريطانيا أن تحتفظ بقوات كبيرة على ضفاف القناة تحملها ما لا طاقة لها به .

كما أن الشعب البريطانى لم يكن لديه الرغبة لأحداث قلاقل فى منطقة القناة أو غيرها يتحمل عبئها الأكبر أبناءه وصارت

الظروف مواتية لتأكيد ضرورة الجلاء (٣٧) فالمعسكر الاستعماري الدولي ينحسر مداه سواء المنتصر منه أو المهزوم بعد الصنعتين الشديتين والقدحور المالي والاقتصادي الذي أصنابا كليهما ، وتزاحمت الديون على بريطانيا وفرنسا للولايات المتحدة التي ارتبطت مطامعها واهتماماتها بالمنطقة بارتباط أهميتها لحلفائها وخاصة خلال أحداث الحرب التي أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك عمق هذه الأهمية ، وأن هذا الاهتمام المبكر خلق لها مصالح فرعية أصبحت ضرورية لوجودها ونمو نفوذها بعد تحول مركز الثقل بعد الحرب من أوروبا إلى سواحل شرق البحر المتوسط والخليج العربي ودول الشرق الأوسط (٣٨) .

وقد بذات الولايات المتحدة تدلف لأول مرة إلى منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي لتزاحم المصالح البريطانية والفرنسية القديمة في الحصول على نصيب الأسد من البترول معتمدة على قدرتها على الحركة بعد نمو قوتها العسكرية وتفوقها الاقتصادي إلى جانب انحسار المد الاستعماري للقوتين القديمتين .

وكان الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت قد بدأ منذ عام ١٩٤٠ يخطط لازاحة هذه الامبراطوريات القديمة المسيطرة على الشرق الأوسط مطبقاً سياسة « الخطوة خطوة » لكي تتمكن الولايات المتحدة من ارث ما خلفته سابقتها من مصالح ومواقف استراتيجية ، وكان روزفلت وهو يحاول أن ينتزع برفق هذا الميراث قد ركز على ثلاثة بلدان مهمة في المنطقة تقابل مع ملوكها على ظهر الطراد الأمريكي (كوينسي) في مياه البحيرات المرة بقناة السويس في أثناء عودته من مؤتمر يالتا في شهر فبراير ١٩٤٥ .

ولم تكن بريطانيا قد تنبهت بعد لهذه المطامع الأمريكية المبكرة لارث الامبراطورية في المنطقة (٣٩) ، فبينما كان الأوروبيون

يمنحون المنطقة الأولوية لضمان إمدادهم بالبترول وليس للأمن الحربي والاستراتيجي ، رأى الأمريكيون أن الصراع الرئيسي والهدف الأول لهم هو منع التغلغل السوفيتي بها ، وأن الجهد يجب أن يتركز على احتواء تأثير ونفوذ الاتحاد السوفيتي (٤٠) .

٢ — التطبيق العملي للمعاهدة أثناء الحرب

شهدت فترة ما بعد الحرب مباشرة وقبل نهاية عام ١٩٤٥ تحركا واضحا للقوى الشعبية والأحزاب الوطنية نحو المطالبة بالجلء عن وادي النيل وحصول البلاد على استقلالها وسيادتها على أرضها بعد تزايد السخط على السياسة التي انتهجتها حكومة النقراشي وخاصة بعد تنامي دور الطبقات المتوسطة في الحياة السياسية للبلاد خلال هذه الفترة (٤١) .

وكان من الطبيعي أن تطالب القوى الوطنية بريطانيا بالجلء مقابل ما قدمته لها ولحلفائها من مساعدات قيمة خلال الحرب كانت سببا في انتصارها ، فقد قدمت مصر كل التسهيلات التي نصت عليها المعاهدة على الرغم من أنها لم تعلن الحرب على المحور حتى مارس ١٩٤٥ (٤٢) ، فمع قيام الحرب العالمية الثانية بدأت المعاهدة تدخل دور التطبيق العملي ولم تشأ مصر إلا أن تتولى تنفيذ التزاماتها بروح الود والمحافة مما كان له أعظم الأثر في انتصار الحلفاء .

وبعد أن أعلن هتلر الحرب على بولندا في أول سبتمبر ١٩٣٩ ، قامت الحكومة المصرية برئاسة على ماهر باشا بإصدار مرسوم بإعلان الأحكام العرفية في البلاد ، وخول هذا المرسوم لرئيس الوزراء اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على النظام والأمن العام في جميع أنحاء المملكة (٤٣) وذلك تنفيذا لنص المادة السابعة من المعاهدة التي تنص على أنه اذا اشتبك أحد الطرفين في

حرب فان الطرف الآخر يقوم في الحال بانجاده بصفتيه حليفا
« وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب أو
خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . »
وبناء عليه فان الحكومة المصرية يجب أن تتخذ « جميع الاجراءات
الادارية والتشريعية بما في ذلك اعلان الاحكام العرفية واقامة
رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة
فعالة » (٤٤) .

وتطبيقاً لذلك ومنذ اليوم الثالث من سبتمبر ١٩٣٩ وهو
اليوم الذي أعلنت فيه انجلترا دخولها الحرب قررت الحكومة
المصرية فرض الرقابة العامة على جميع الأراضي المصرية وتشمل
المكاتب والمطبوعات والمراسلات داخل البلاد وما يرد اليها
وما يصدر عنها ، وعلى الأخبار والمعلومات ، وصارت المصالح
الحكومية والمؤسسات والشركات والصحف ملزمة بالخضوع
لاحكام هذه الرقابة . وتوالت الأوامر العسكرية بإنشاء تفتيش
للبنواخر بميناءى بورسعيد والسويس لضمان سلامة القناة ضد
هجمات أعداء بريطانيا لتعطيل الملاحة بها مع استثناء سفن
بريطانيا وحلفائها من هذه الاجراءات .

وأعلن رئيس الوزراء على ماهر حالة التعبئة العامة في
البلاد ، وأحكمت الحكومة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحفظ الأمن
والنظام داخل البلاد بفرض عقوبة الاعدام لمن يضبط متلبساً
بالتجسس لصالح أعداء بريطانيا وحلفائها ، واعتبار القاهرة
والاسكندرية ومنطقة قناة السويس والصحراء الغربية مناطق
خاصة يجوز تنفيذ الاحكام العرفية بها حفاظاً على الأمن
العام (٤٥) .

وبذلك استغلت بريطانيا الامكانيات المصرية لمساندتها في
حربها كما جرى في الحرب العالمية الأولى مع الفارق ، فبدلاً من

اعلان الحماية وقرض الأخطام المرفوعة عن طريق بريطانيا ، فان الحكومة المصرية تولت هذه المهمة نيابة عنها منعاً لاثارة الرأي العام المصرى ، نتيجة لنمو الوعي القومى عما كان عليه الحال عام ١٩١٤ م (٤٦) .

ورغم أن المعاهدة نصت فى مادتها الأولى على انتهاء الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر ، فان هذا الاحتلال ظل موجوداً وطبقاً للنادة الثامنة من المقاهذة ذاتها تحت دعوى حماية قناة السويس لأنها طريق غاملى للمواصلات وأساسى للربط بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية (٤٧) ، الى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان على قدرة الجيش المصرى على حماية القناة بمفرده ، ورغم أن المادة ذاتها نصت على أن هذه القوات البريطانية ليس لها صفة الاحتلال فان الواقع كان مختلفاً تماماً لأنها ظلت موجودة بمقتكرات قصر النيل والغباسية والحلمية والقلعة ومصر الجديدة وخلقوان ، ومضى بائناً وأبقير بالأسكندرية (٤٨) . والى أن يتم انتقالها الى قاعدة القناة بعد تجهيزها فقد حملت مصر اعباء مالية ضخمة من ثكنات ومنشآت وطرق ومستلزمات فنية لتوفير أسباب الراحة للانجليز وأسرهم (٤٩) .

وشملت هذه القاعدة مساحة ضخمة من الأراضى المصرية غربى القناة من بورسعيد شمالاً حتى جنوبى السويس امتدت لأغراض التدريب العسكرى حتى حدود مدينة الزقازيق وقرب حدود القاهرة وشملت شبه جزيرة سيناء عند الضرورة ورغم تطور وسائل الحرب واتساع المدى الخاص بقذائف الأسلحة الحديثة والاعتماد على الوسائل الميكانيكية (٥٠) للحروب الحديثة ففرضت القوات البريطانية هيمنتها وسيطرتها على هذه المساحة الشاسعة من الأرض المصرية .

وقد تجاوز عدد هذه القوات ما نصت عليه المعاهدة في ملحق المادة الثامنة منها بحيث لا يزيد عددها على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضروري من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية وبدون الموظفين المدنيين كالكتابة والصناع والعمال ووصل هذا العدد الى أضعاف ما حددته المعاهدة بكثير حتى بلغ نحو ثمانين ألفاً (٥١) وهى قوة هائلة صارت لاداعى لوجودها بمصر بإعتراف الانجليز أنفسهم بعد انتهاء الحرب الى جانب أنه خروج على نص المعاهدة وحشد لا طائل منه لقوات ينفق عليها أموال طائلة على ضفاف القناة التى لم تستخدم فى العمليات الحربية الأخيرة للحرب لأن أهمية مصر تكمن فى موقعها الاستراتيجى المهم فى العالم لا فى وجود القناة على أرضها .

وطالب بعض الساسة الانجليز بتصفية قاعدة القناة لأنها صارت غير ذات فائدة فى المفهوم الحربى الحديث خاصة أن هذه القاعدة يحوطها شعب معاد للوجود البريطانى فى بلاده (٥٢) ، وهذا العداء يرجع الى التجاوزات العديدة للانجليز المرابطين فى هذه المنطقة المعمورة مع المصريين ، وعدم خضوعهم — طبقاً للمذكرة التفصيلية بين النحاس وايدن والملحقية بالمعاهدة — لاختصاص المحاكم الجنائية ولا المحاكم المدنية فيما ينشأ عن أداء واجباتهم الرسمية .

وبالطبع كان كل ما ينشأ عن تجاوزات مع الأهالى هو نتيجة لأداء واجباتهم الرسمية كما كان أفراد هذه القوات الحربية الكاملة فى الانتقال بين المعسكرات الوطنية والمداخل العادية الى الأراضى المصرية عن طريق البر أو البحر أو الجو فقد كانت مناطق القناة مريحة وصحية للانجليز (٥٣) ألزمت مصر طبقاً لما ورد بملحق المادة الثامنة ، بإنشاء شبكة كبيرة من الطرق الحربية الجديدة ، وإصلاح الموانئ الموجودة من قبل ، وتحسين ازدواج خطوط

السكك الحديدية والكبارى وربط المنطقة بالقاهرة والاسكندرية
والضعيد ليسهل انتقال القوات الحربية البريطانية فى جميع أنحاء
القطر .

كما نصت المادة الثامنة على أن بقاء القوات البريطانية
بمنطقة القناة مرهون ببلوغ الجيش المصرى القوة التى تجعله فى
حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة وسلامتها
القائمة (٥٤) فإذا اختلف الطرفان المتحالفان عند نهاية مدة العشرين
سنة (٥٥) حول عدم لزوم الحاجة للقوات البريطانية لأن الجيش
المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة
بالقناة وسلامتها التامة ، فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على
مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكامها ، أو طبقاً للإجراءات
التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان (٥٦) .

ويأتى هذا التشدد نتيجة حرص العسكرية البريطانية
وتمسكها بنظرية « المواصلات الإمبراطورية » فقد ظلت منذ توقيع
المعاهدة حتى طرح موضوع ضرورة إعادة النظر فى هذه المعاهدة
بعد انتهاء الحرب ، تعتبر قناة السويس عاملاً مهماً لأمن بريطانيا
وسلامتها ، ويجب على مصر أن توفق بين استقلالها وسلامتها
وأمن الإمبراطورية وسلامتها (٥٧) .

ولكن كيف يتأتى ذلك والمعاهدة تنص على أن وجود القوات
البريطانية بمصر مرتبط بمدى مقدرة الجيش المصرى على القيام
بهذه المهمة الوطنية فى نفس الوقت الذى حاولت فيه بريطانيا منع
تقوية الجيش المصرى والوقوف ضد محاولات الحكومة المصرية
دراسة نظام جديد للتجنيد بجعل الخدمة العسكرية ثلاث سنوات
بدلاً من خمس مع إلغاء البدل العسكرى ؟

وكان عزيز المصرى غلى رأس العسكريين المتحمسين
للإصلاحات العسكرية داخل الجيش المصرى ، وحاولت وزارة

محمد محمود استيراد بعض الاسلحة من الحكومة البريطانية عام ١٩٣٨ ، لكن بريطانيا كانت تقف حجر عثرة أمام تسليم الجيش المصرى بالأسلحة الحديثة أو إنشاء مصنع للذخيرة ، كما وقفت أمام محاولات زيادة اعداد الجيش وتقويته فقد بلغ عدده عام ١٩٣٨ نحو ثلاثين ألف جندي فقط (٥٨) وهو ما يقل عن عدد القوات البريطانية المربطة في البلاد بكثير جدا . كما اشترطت بريطانيا ألا بحرى تدريب أفراد الجيش المصرى وتعليمهم الا عن طريق البعثة العسكرية البريطانية التى نصت المعاهدة على الانتفاع بمشورة أعضائها بعد سحب الموظفين الانجليز من الجيش المصرى والفاء وظائف المفتش العام البريطانى وموظفيه .

وبشأن جنوب الوادى فإن المادة الحادية عشرة من المعاهدة نصت على أنه « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ م ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين . والطرفان المتعاقدان متفقان على أن : الغاية الأولى لادارتها في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانين » (٥٩) . ولم تنص هذه المادة على أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان ، وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التى لا يتوافر لها سودانيون أكفاء . كما يكون تحت تصرف الحاكم العام الجنود الانجليز والمصريون والسودانيون للدفاع عن السودان .

كما أن « هجرة المصريين إلى السودان تكون خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام » ، ولا يتم التمييز بين الرعايا البريطانيين والمصريين في شئون التجارة أو الهجرة أو الملكية بالسودان (٦٠) .

ومن خلال هذه النصوص يتضح أن الانجليز حرصوا على اظهار التفرقة بين المصريين والسودانيين من خلال ما ورد بشأن هجرة أي مصري واقامته بالسودان ، وعدم التعرض لأمر السيادة على السودان طبقا لاتفاقيتي ١٨٩٩ ، اذ أن محاولات الفصل الادارى بين أبناء الوادى والتمييز بينهما كانت واضحة بلا شك من ناحية العنصر والهجرة (٦١) . ومن جانب آخر فقد عادت بعض وحدات من الجيش المصري إلى السودان في عام ١٩٣٧ ، وذلك بعد أن تم استدعاؤها من هناك في نوفمبر ١٩٢٤ .

وكانت هذه العودة تنفيذاً للفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ حينما أصدر مجلس الوزراء المصري قرارا بندب إبراهيم خيرى باشا وكيل وزارة الجربية والبحرية لى يستعين به الحاكم العام للسودان فى أمر تحديد عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان (٦٢) ، وكان لعودة هؤلاء الجنود فرحة كبيرة بين أبناء شعب وادى النيل فى السودان اذ استقبلوهم استقبالا حماسيا يدل على مدى الروابط الوثيقة بين أبناء الشمال والجنوب (٦٣) .

ولامراء فى أن المعاهدة ساعدت على أن يكون لمصر موقع أفضل بالسودان عما قبلها وما كان يسعى إليه المفاوض المصري عام ١٩٣٠ ، اذ اعتبرت المعاهدة اعترافا صريحا بالإدارة المشتركة بين الطرفين المتعاقدين وعودة الجيش المصري للسودان والسماح بالهجرة المصرية إليه دون قيود اللهم فيما يتعلق بالصحة والنظام العام — كما سبق القول — وأن تكون قاعدة التوظيف بالسودان

هى المساواة بين المصريين والبريطانيين (٦٤) ، على الرغم من أن الواقع يقول بأن السودان ما هو الا مستعمرة انجليزية تحرسها جند مصرية وبريطانية تأتمر بأمر الحاكم العام البريطانى اذ ظلت السلطان العسكرية والمدنية فى يده ، كما درج على الا يرجع للحكومة المصرية فى أى قرار من قراراته بشأن السودان .

وبخلاف تلك القلة من السياسيين الذين رأوا أن المعاهدة لم تأت بجديد أو أنها لم تكن أفضل مما عرضته انجلترا على مصر قبل التوقيع عليها بعشر سنوات ، وأنها قد منحث الاحتلال البريطانى للبلاد صفة الشرعية ، فان رأى العام المصرى أحس فى حينها بالرضا والاعتناع ، اذ وصفها مصطفى النحاس باشا بأنها « معاهدة الشرف والاستقلال » .

وعلى الرغم من العيوب الواضحة التى تضمنتها المعاهدة فى تقييد حرية البلاد وسيادتها على أرضها ، والوقوف ضد محاولات تقوية جيشها ونمو قدرتها الحربية ، فقد كان لها من الايجابيات التى تحققت من خلالها بعض أهداف الكفاح الوطنى ووحدت وادى النيل — كما أسلفنا بشأن السودان — وأول هذه الايجابيات ما نصت عليه المادة الأولى منها وهو انتهاء الاحتلال العسكرى لمصر وانسحاب القوات البريطانية من مراكز انتشارها فى أنحاء القطر وذلك فى ظرف عشر سنوات تنتهى فى عام ١٩٤٦ وتجميعها فى منطقة واحدة هى منطقة القناة (٦٥) .

كما نصت المعاهدة على نعهد المملكة المتحدة بمساعدة مصر على التخلص من الامتيازات الأجنبية ، وهى التى كانت بمثابة عقبة فى سبيل اصلاح الادارة المصرية ، وتقييد لحقوق البلاد كدولة مستقلة ، فقد كان الأجنبى مواطناً مميزاً على المصرى ذاته فألغيت تلك الامتيازات والمحاكم المختلطة بتوقيع معاهدة مونثرو فى ٨ مايو ١٩٣٧ (٦٦) .

وجاءت المادة الثانية من المعاهدة مؤكدة على تبادل الدولتين التمثيل الدبلوماسي فيما بينهما على قدم المساواة اذ يمثل كل منهما لدى الآخر سفير ، وقد كان ممثل المملكة المتحدة في مصر قبل ١٩٣٦ برتبة « مندوب سام » فوق السفراء فلا يقدم أوراق اعتماده لملك مصر .

اما المادة الثالثة فنصت على أن تساعد المملكة المتحدة مصر كي تصبح عضوا في عصبة الأمم التي اقتصرت عضويتها على الدول التي تتمتع بالحكم الذاتي الكامل (٦٧) وبناء عليه فقد وافقت الجمعية العامة للعصبة بالاجماع يوم ٢٦ مايو ١٩٣٧ في جنيف على قبول مصر عضوا بها مما يعد مكسبا دوليا لمصر وبرازا لمكانتها بين دول العالم .

اما بالنسبة لأوضاع الجيش المصري فقد نصت المعاهدة على سحب الموظفين الانجليز العاملين به اذ كان واقعا تحت سيطرتهم منذ الاحتلال ، والغيت وظائف المفتش العام الانجليزي الذي كان يتولاه سبنكس باشا ، والموظفين التابعين له حيث تم الاستغناء عن ٢٧ ضابطا انجليزيا ، ١٤ ضابط صف ، وتولى اللواء المصري محمود شكرى منصب رئيس أركان حرب الجيش . كما الغيت ادارة الأمن الأوروبية بالتدريج حتى يتم احوال الموظفين المصريين محل الأوروبيين بالكامل .

وساعدت تلك الخطوات المهمة على استعادة جيش مصر طابعه الوطني بعد أن ظل قرابة نصف قرن تحت السيطرة والهيمنة الاستعمارية رغم المحاولات العديدة من جانب الوطنيين المصريين من العسكريين وأعضاء الحكومة لتطويره وازاحة السيطرة الأجنبية عنه (٦٨) . وقد شرعت الحكومة بالفعل في زيادة عدد أفراد الجيش مع التأهب للحرب العالمية الثانية (٦٩) فسمح لأبناء كثير من الطبقات المتوسطة بالالتحاق بالكلية الحربية والانخراط في

صفوف الجيش بعد أن كان القبول بها مقصوراً على أبناء الطبقات الثرية والارستقراطية (٧٠) .

وبطبيعة الحال كان أولئك الضباط بحكم انتمائهم للطبقة المتوسطة من الشعب المصرى أكثر اتصالاً بأصولهم الاجتماعية الشعبية وتأثراً بآلامها واستشعاراً لاتجاهاتها الوطنية ، ومن هنا تولدت « خميرة » العداءة للمحتل البريطانى فى نفوس هؤلاء الضباط وخاصة صغار الرتب منهم ، وراجت الشائعات عام ١٩٤٠ عن وجود جمعية أو حركة سرية داخل أوساط الجيش حازت تأييداً كبيراً من شباب هذا الجيل (٧١) .

ومع زوال قبضة الاحتلال البريطانى عن قيادة الجيش المصرى أتاحت الفرصة للحكومات المصرية المتعاقبة زيادة عدد قوات الجيش وتحديث أسلحته وتطوير أساليبه الحربية مما كان له أكبر الأثر فيما سوف يستجد من حوادث على أرض الساحة السياسية والاجتماعية للبلاد فيما بعد (٧٢) .

ومن الجدير بالذكر أنه بموجب المادة الثانية عشرة من المعاهدة تعهدت مصر بتحمل مسئوليتها التامة بالمحافظة على أرواح الأجانب المقيمين بها وحماية ممتلكاتهم كما تعهدت بتطبيق التشريعات الحديثة على المصريين والأجانب على السواء ، وكان الأجانب يتمتعون من قبل بامتيازات قضائية واقتصادية أظهرت بلا شك مدى التفرقة الواضحة بينهم وبين أبناء البلاد من المصريين (٧٣) . وبذلك تمت تصفية ثالث التحفظات الأربعة التى جاءت فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وبذلك يتأكد لنا أن المعاهدة كانت من وجهة النظر الوطنية المصرية مكسباً يضاف لرصيد الحركة الوطنية وخطوة متقدمة نحو الاستقلال الكامل ، إذ كانت بمثابة قفزة متوثبة لما يراد

إنجازه فيها بعد من أجل تحقيق الجلاء الكامل الذى حارت فى الوصول اليه عبر جلسات المفاوضات المصرية البريطانية السابقة . كما أن المعاهدة كانت من وجهة النظر البريطانية حلقة من حلقات القيود الاستعمارية التى نجحت بريطانيا فى إحكامها حول مصر مستغلة تلك الظروف الدولية غير المستقرة التى أحاطت بها قبيل نشوب الحرب (٧٤) .

ومهما كان الأمر فإن أحكام المعاهدة وبنودها وضعت على محك التجربة والاختبار خلال أحداث الحرب فشهدت أرض البلاد جانباً من تلك الأحداث ، وداست أقدام جنود الحلفاء من مختلف الجنسيات ثراها ، فقبلت حكومة البلاد هذا التدخل المفروض عليها على مضض ، حتى تنتهى تلك الحرب بسوءاتها ولكى يعاد النظر فى المعاهدة التى أثبتت مع مرور الأيام عدم جدواها فى تحقيق استقلال البلاد وسيادتها على أرضها (٧٥) بأى حال من الأحوال .

٣ - المطالب المصرية بضرورة تعديل المعاهدة

ظل النحاس باشا يؤكد على ضرورة تعديل المعاهدة وهو خارج الحكم بصفته زعيم حزب الأغلبية الشعبية فجاءت أول الإشارة الى ضرورة إعادة النظر بشأنها فى يوم ١٦ أبريل ١٩٤٢ بعد توليه الوزارة فى ٤ فبراير عند لقائه مع السير ستافورد كريس الوزير البريطانى وخلال تطور أحداث الحرب فى صالح بريطانيا وحلفائها ، فقد أعلن النحاس أنه يؤمن بضرورة التعاون مع بريطانيا ، وعندما تنتهى الحرب فسوف يكون هناك مجال آخر للحديث عن استقلال مصر الكامل .

وأوضح النحاس للوزير البريطانى أنه من هذا المنطلق سوف يعلن فى البرلمان تضامناً ببلاده الكامل مع حليفتها ولكن دون أن

تشاركها الحرب (٧٦) كما أعلن في ديسمبر ١٩٤٢ في البرلمان
تمسكه بالجللاء عن وادى النيل (٧٧) .

وظل النحاس على دعوته بضرورة تعديل المعاهدة رغم اقلالة
حكومته في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، فقد أقرها وهو يعتقد أنها خطوة
أولية في سبيل استقلال البلاد وأنها ليست نهاية المطاف في قضية
بلادها ، فهي لا تزيد على كونها مرحلة اختبار لاستجلاء مدى ولاء
كل من طرفي المعاهدة للآخر ، وكان النحاس يرى أنه لا غضاضة
في هذا التعديل في الظروف اللاحقة على التوقيع لتحقيق الأمانى
الكاملة للبلاد .

وكان الوفد حريصا على اعلان رايه في المعاهدة وضرورة
تعديلها سواء كان داخل دائرة الحكم أو خارجها ، ففى افتتاح
المؤتمر الوفدى في ١٥ نوفمبر ١٩٤٣ ، وفى سياق حديثه عن المعاهدة
قال النحاس باشا : « هذه المعاهدة كما صرحت من قبل تنص
على امكان تعديلها ، بل ان حوادث الحرب قد غيرت الموقف تغييرا
كبيرا حتى أصبح هذا التعديل ضرورة لا بد منها ونتيجة لا ريب
فيها ، وسيتغير الموقف بعد الحرب وتصفيته مشاكلها مرة
أخرى .. » .

كما أن النحاس باشا أعلن موقف مصر الواضح تجاه مسألة
السودان التى حاولت بريطانيا أن تجعل منها باعشا على أرجاء
الحديث في تعديل المعاهدة اذ قال فى حديثه هذا : « ... وأحب
أن يكون مفهوما أننى عندما أقول حقوق مصر ومصالحها لا أعنى
أننا نعتبر علاقة مصر بالسودان علاقة السيد بالسيّد أو التابع
بالمتبوع ، فانما نحن والسودان أمة واحدة ، لأبنائه مالنا ، وعليهم
ما علينا » .

وفى نفس الوقت عسرت جريسدد Egyptian Gazette
عن رأى الحكومة البريطانية بقولها : ان الظروف الحالية غير

ملائمة لاثارة موضوع تعديل المعاهدة وذكرت أن من بين شروط المعاهدة ألا يتقدم أحد طرفيها مطالبا بتعديلها قبل انقضاء عشرة أعوام من توقيعها ، وأنه لا يمكن الدفاع عن مصر وقناة السويس بشكل جدى خلال الحروب طبقا لما تضمنته المعاهدة ، فالغارات الجوية بعد تطور وسائل الهجوم يمكن شنها على مصر من مسافات بعيدة (٧٨) .

وهكذا غلفت أنجلترا نواياها فى عدم عرض مسألة إعادة النظر فى المعاهدة على مائدة المفاوضات بمسائل التسليح بين البلدين بعد الحرب ومصير السودان ومشاكل الدفاع عن الشرق الأوسط ، ووضع طرابلس وبرقة وأريتريا كمناطق ارتكاز مهمة فى أى مباحثات عسكرية مقبلة ، كما كانت بريطانيا تخشى اتجاه السياسة المصرية لصبغ مشروعاتها ومرافقها بالطابع الوطنى (٧٩) تجاوبا مع الشعور القومى السائد منذ أواخر الحرب المشبع بأمال الحرية والاستقلال التى ينادى بها كل المصريين والأحزاب المصرية جميعها بلا استثناء التى كانت قضيتها الأولى هى الجلاء عن وادى النيل ، فالطبقات المتوسطة من المصريين يتزايد دورها فى الحياة السياسية المصرية من خلال الأحزاب والجيش وغيرهما من مراكز التجمعات الصناعية والزراعية (٨٠) .

وكانت هذه الطبقات هى المرأة التى تعكس ميول وتطلعات أبناء وادى النيل لتحقيق أمنيتها القومية التى تبنتها الصحافة الوطنية بعد إلغاء الرقابة التى كانت مفروضة عليها أثناء الحرب (٨١) .

وحاول الوفد أن يعكس هذا الاتجاه الوطنى ممثلا فى جناحه اليسارى من بسطاء الوفديين موجهة الانتقادات اللاذعة لسياسة المهادنة مع بريطانيا التى انتهجتها حكومة النقراشى مما أدى الى

أن يقاطع الوفد انتخابات ٨ يناير ١٩٤٥ ، وحاول الاتجاه الجديد للحزب أن يعبر عن مشاعر الجماهير المتعطشة للحرية وتعزيز سمعته على أساس أنه المناصر لقضية البلاد فأرسل مذكرة للسفير البريطاني في ٢٣ يوليو ١٩٤٥ تضمنت مطلبين هما : جلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة وادي النيل (٨٢) .

لكن الانجليز كانوا دائماً وكلما طالبهم المصريون بحقوقهم تعللوا بانشغالهم بالمشاكل الدولية التي تمخضت عنها الحرب رغم وعودهم المتكررة بالجلاء (٨٣) .

وتحت ضغط الرأي العام فلا يوجد أى مبرر لبقاء رابطة التحالف وما ينجم عنها من كبت الحريات ، اضطرت الوزارة لإلغاء الأحكام العرفية تدريجاً ، فبعد أن قررت إنهاء الرقابة على الصحف والمطبوعات وإباحة الاجتماعات العامة في ٩ يونيو ، قامت بإلغاء الأحكام العربية برمتها في السابع من أكتوبر (٨٤) ، واشتعلت المظاهرات تطالب الحكومة بالعمل على اجلاء القوات البريطانية ، ظل النقراشي باشا متردداً (٨٥) يؤيده بعض الساسة الذين رأوا ضرورة استمرار المعاهدة ووجوب التحالف مع دولة قوية أو أكثر تحترم استقلال البلاد وتساعد في الدفاع عن أرضها نظراً لأهمية موقعها الذي تطمح فيه الدول الكبرى ، كما رأوا أن ترتبط مصر بأحد الأحلاف العسكرية التابعة للغرب (٨٦) .

وأدركت الجماهير بحسها الوطني أن حكومة النقراشي تماطل فاشتعلت المظاهرات مرة أخرى في ٢ نوفمبر ١٩٤٥ بمناسبة ذكرى وعد بلفور (٨٧) ، ولجأت الحكومة إلى استخدام العنف في قمعها واشتد السخط العام على الوزارة .

أما في بريطانيا فقد جرت الانتخابات في أغسطس ١٩٤٥ ونجح حزب العمال الذي كانت وعود زعمائه أمثال اتلى وبيفن تؤكد على

ضرورة تغيير نهج السياسة الخارجية الاستعمارية لحكومتهم والننى انتهجها من قبل زعماء المحافظين وعلى رأسهم تشرشل وايدن ، مع اقامة سلام وطيد الدعائم مع جميع الدول ، الا أن زعماء العمال لم ينفكوا عن السياسة البريطانية العامة التى تدعم مبدأ الاستقرار العام للنظام الاستعمارى ، فلم تختلف هذه الحكومة عن سابقتها فى استيعاب التحولات الجذرية التى شهدتها العالم وخاصة دوله الصغرى أثناء الحرب .

ولكن كانت هناك بعض الآراء السياسية البريطانية التى تنادى برمى يد انجلترا عن مصر ، وأنه ليس من مصلحة انجلترا أن تمضى فى سياسة الاحتلال ، بل نادى هذه الآراء بمساعدتها على الحصول على سيادتها واستقلالها ، وسحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية (٨٨) .

وعلى وجه العموم فإن الخط السياسى العام للحكومة البريطانية كان يسعى لايجاد نوع من التحالف الأبدى مع مصر بعد اجلاء القوات البريطانية عن أراضىها فيقول اللورد كيلرن : « لقد حصلنا أثناء الحرب على كل ما نريده من المعاهدة » .

« وهكذا تكون المعاهدة قد استنفدت أغراضها ، ومن ناحية أخرى فإن الحرب الأخيرة قد طورت وسائل القتال وخصوصاً الطائرات الى حد أن واضعى الاستراتيجية العالمية يفكرون الآن فى ادخال تعديلات مناسبة عليها ، وعلينا أن نحاول اقناع المصريين بأهمية هذه التطورات لنا ولهم ، وإذا اقتنعوا أن سلامتهم فى التعاون معنا نستطيع أن نحصل منهم على صفقة طيبة » (٨٩) .

٤ - مذكرة الحكومة المصرية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥

ومع اشتداد حملة الصحافة المصرية ، وازدياد السخط العام على حكومة النقراشى التى طال صمتها واغفالها للمطالب الوطنية، وانشغال الحكومة البريطانية عن أمر القضية المصرية ، اضطرت الحكومة الى التقدم بمذكرة تطالب بريطانيا باعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ حتى تساير الحالة الدولية الجديدة مطالبة بسحب القوات البريطانية ووضع مبدأ التحالف بين الدولتين كأساس محدد للعلاقة بينهما (٩٠) . وقام سفير مصر فى لندن بتسليم هذه المذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ حيث تقول : ترى الحكومة المصرية وهى فى ذلك موقنة من أنها تعبر عن شعور الأمة قاطبة أن المصلحة البينة للصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا تقتضى أن تقوم الحكومتان باعادة النظر فى الأحكام التى تنظم علاقتهما فى الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الأخيرة والتجارب المكتسبة .

فمن المحقق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أبرمت فى وقت كانت فيه العلاقات الدولية فى أشد الاضطرابات وكان شبح الحرب باديا . وقد كان لهذه الظروف أثرها البين فى اخراج المعاهدة على الوجه الذى صيغت به فلم تقبلها مصر الا تحت ضغط الضرورة واطهارا لما تكنه نحو حليفتها من الود الخالص والرغبة الصادقة فى التعاون فجاءت المعاهدة حلقة فى سلسلة من التدابير التى اتخذت فى ذلك الوقت ومن الاتفاقات التى قصد بها تجنب الحرب الذى كانت تهدد العالم أو دفع العدوان اذا لم يمكن تجنبها . واذا كانت مصر قد قبلت المعاهدة بكل ما انطوت عليه من قيود تحد من استقلالها فلأنها كانت تعرف أنها قيود أملت لها ظروف وأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التى قضت بقبولها (٩١) .

والواقع أن الحرب قد استنفذت أهم أغراض المعاهدة وفتحت الطريق للوصول الى نظام جديد يحل محل الوسائل التي لم تقرّر الا تحت تأثير سوء الظن الذي لم يكن قد زال كل الزوال سنة ١٩٣٦ أو طبقا لضرورات حربية غيرتها الحوادث الجديدة تغييراً جوهرياً .

ومما لا شك فيه أن الأحداث الدولية التي قلبت الأوضاع في العالم وما انتهت اليه الحرب الأخيرة من انتصار الحلفاء وابرار الموائيق لصون السلم والأمن في العالم ، كل ذلك من شأنه أن يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نائمة لا مبرر لها لا سيما أن نصوص الموائيق لم تكن في يوم من الأيام هي الكفيلة بنفاذها ، بل العبرة في ذلك انما تكون بقبول الشعوب عن رضا وطيب خاطر لهذه النصوص وبالروح التي تهيم على تطبيقها . وليس أدل على الروح الطيبة التي تقوم بها مصر في الوفاء بتعهداتها من المعاونة الصادقة التي قدمتها لحليفنها طوال سنى الحرب .

وقد قدمت مصر أثناءها الأدلة الملموسة على وفائها للحلف وعلى اخلاصها في الصداقة أن الحكومة البريطانية — ابان الشدائد — قد جنت من اتفاقها مع مصر من الفوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة وجاوزت الى حدود بعيدة ما كان يأمله حقا أكثر المفاوضين البريطانيين تفاؤلا .

لذلك كان لزاماً أن يعاد النظر في معاهدة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت الظروف التي فرضت عليها طابعاً خاصاً لكي تكون متمشية مع الحالة الدولية الجديدة فان أحكامها التي نمس استقلال مصر وكرامتها لم تعد تساير الوضع الحالى ، فوجود قوات أجنبية زمن السلم في بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات في مناطق نائية بجرح الكرامة الوطنية على الدوام ، ولا يستطيع الرأى العام المصرى الا أن يفسره بأنه الدليل المحسوس على رغبة نعتقد

أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد مبرراً لها وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلين . وأن مصر تعرف ما يستلزمه واجب الدفاع عن أراضيها ، وتدرك التبعات الناشئة عن اشتراكها في هيئة الأمم المتحدة فهي لن تحجم عن أية نضحية تتيح لقواتها العسكرية أن تبلغ عاجلاً مبلغاً يجعلها قادرة على صد المعتدى حتى تصل إليها امدادات حلفائها و امدادات الأمم المتحدة .

فلهذه الأسباب وأمام هبة الشعب المصرى عن بكرة أبيه ورغبته الحارة في أن يرى علاقاته ببريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخالصة من ثسوائب ريب الماضى والطيقة من أسر مبادئ قد انقضى زمانها تعرب الحكومة المصرية عن ثقتها بأن حليفتها ستشاركها في هذا الرأى وأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب لكى يشخص وفد مصرى الى لندن للمفاوضة معها في اعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ .

وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان مستوحية في ذلك مصالح السودانين وأمانيهم (٩٢) .

ولا شك أنه في كل معاهدة سواء كانت أبدية أو مؤقتة شرط ضمنى يطلق عليه باللاتينية « Rebus Sic Stantibus » ومعناه أن المعاهدة اذا عقدت في وقت كانت الظروف أو الأسباب تبررها فيه ، ثم تغيرت هذه الظروف أو تلاشت هذه الأسباب ، فلأى طرف من الطرفين أن يعتبر هذه المعاهدة ملغاة وبقرار الغاءها (٩٣) .

٥ - رد الحكومة البريطانية على المذكرة المصرية

وتمهلت الحكومة البريطانية في ردها على المذكرة المصرية اذ بدأت الأطراف السياسية المختلفة تدرس محتوياتها المعبرة عن الآمال المصرية في البدء في مفاوضات لتعديل المعاهدة وعلى وجه الخصوص مسألة القوات البريطانية ووجودها في وادي النيل ومسألة السودان (٩٤) .

كانت الحكومة البريطانية لا ترى مانعاً من تحقيق الأمنى المصرية في الاستقلال التام ولكن لا معدى عن دراسة المسألة على ضوء السلامة العسكرية وتأمين خطوط المواصلات الحيوية لبريطانيا .

أما دعوى مصر أنها بالفعل قادرة على الدفاع عن قناة السويس وحدها وبقواتها ، وأن مصر قادرة على الأقل على حماية القناة ريئها تصل اليها امدادات بريطانيا أو قوات هيئة الأمم المتحدة أو يتم تجهيز القوات البريطانية وسلاح طيرانها لهذا الغرض خارج الأراضى المصرية ، فهذه الأمور كانت غير مقبولة من جانب الاستراتيجية البريطانية التى رأت أن القوات المصرية سوف تظل لفترة قادمة غير مؤهلة للاضطلاع بمهمة الدفاع الضرورية عن القناة ريئها تصلها معونة من الخارج ، ولهذا كان من المتوقع ألا تستجيب بريطانيا لتحقيق مطالب مصر بسهولة .

وبشأن السودان فإن وجهة النظر البريطانية كانت ترى وجوب الاعتماد على آراء السودانين أنفسهم والتفاهم بين مصر وبريطانيا في الوصول الى حل بشأنه وشككت بريطانيا فى الرأى المصرى القائل بأن السودانين عن بكرة أبيهم يحبذون الانضواء تحت الحكم المصرى وأن ذلك يتفق مع واقع الحال ووحدة وادى

النيل التاريخية ، وأنها لن تتخلى عن السودان بسهولة وهددت باستعمال حق « الفيتو » المخول لها اذا ما عرضت مصر قضية الجلاء عن وادى النيل على هيئة الأمم المتحدة (٩٥) ولن تجازف بريطانيا بجلائها عن البلاد بسهولة لحاجتها الى التواجد الاستراتيجى بالمنطقة (٩٦) وقالت احدى الصحف البريطانية انه ما من حكومة مصرية تستطيع أن تبقى فى كرسى الحكم الا اذا ألحقت فى المطالبة بالجلاء وحل مشكلة السودان (٩٧) .

وفى مجلس الشيوخ المصرى دارت المناقشات برياسة الدكتور محمد حسين هيكل رئيس المجلس رداً على خطاب العرش وقال أحد أعضاء المجلس (٩٨) ان المسألة الخارجية يجب أن تجب فى الوقت الحاضر جميع المسائل الداخلية فالعالم كله الآن بعد انتهاء الحرب يطالب بحقوق كاملة ، وأن ما جاء بخطاب العرش — برفع كل قيد عن استقلال البلاد والجلاء عنها — منقوص فلم يحدد مطالبنا القومية كما حددها الزعيم سعد زغلول فى معاهدة لوزان اذ تم الاتفاق على الاستقلال التام لوادى النيل ، وبطلان معاهدة ١٨٩٩ م الخاصة بالسودان ، وعدم الاعتراف بأية مزاحمة أو منافسة للانجليز يراد بها الاعتداء على استقلال البلاد وتقرير حماية قناة السويس .

أما معاهدة ١٩٣٦ فمن عيوبها أن المادة (١٦) منها تقضى بأن أى تغيير فى هذه المعاهدة بعد انتهاء مدتها يكفل بقاء التحالف وهذا النص يعتبر عقداً أبدياً بين مصر وانجلترا مما يخلق نوعاً من التبعية لانجلترا فلا جدال فى الفناء المعاهدة ، وحينئذ لا بأس من عقد معاهدات صداقة مع انجلترا أو غيرها بحيث لا يكون فيها الزام لمصر وقهر لارادتها ، وقد ظهر من موقف انجلترا الأخير فى الرد على المذكرة المصرية ، روح التسويف والمماطلة فى اجابة مطالب مصر (٩٩) .

وتكررت الدعوة لعرض القضية على مجلس الأمن لاختصاصه القائم على حفظ السلام في العالم ، طبقاً للنص الصريح الوارد في المعاهدة الذي يعطى لمصر الحق في عرض قضيتها على الهيئة الدولية في حالة الخلاف في تطبيق المعاهدة (١٠٠) .

وفي ٢٦ يناير ١٩٤٦ جاء رد بريطانيا على المذكرة المصرية وذلك من خلال مذكرة سلمها وزير خارجية (صاحب الجلالة البريطانية) الى سفير مصر في لندن :

١ - « أتشرف بإبلاغكم أني تسلمت المذكرة المؤرخة في العشرين من ديسمبر سنة ١٩٤٥ التي تطلب فيها الحكومة المصرية الى حكومة جلالته الملك في المملكة المتحدة تحديد موعد قريب للدخول في مفاوضات لاعادة النظر في معاهدة التحالف التي عقدت بين مصر وبريطانيا في السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٦ .

٢ - وقد تبينت حكومة جلالته الملك تماماً الرغبة التي بدت في مصر للمباحثة معها في هذا الشأن . واذا كانت لم تستجب رسمياً حتى الآن لما أعربت عنه حليفتها فان مرد ذلك أولاً : الى ضغط الحوادث المتصل الناشئ من وقف الحرب . وثانياً : الى ضرورة بحث أحكام المعاهدة المصرية الانجليزية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ومع الافادة من الدروس التي تعلمناها من هذه الحرب . وفي هذا الصدد تود حكومة جلالته الملك - دون أن ترغب في المرحلة الحالية في أن تبحث تفصيلاً الحجج التي تضمنتها مذكرة الحكومة المصرية - أن تلاحظ أن أحد هذه الدروس هو أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها المعاهدة المصرية الانجليزية المعقودة سنة ١٩٣٦ سليمة في جوهرها .

٣ — وان سياسة حكومة جلالة الملك هنى أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية فى أثناء الحرب هو ما نوهت به المذكرة المصرية ، وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراماً تاماً ، لهذا فان حكومة جلالة الملك على الرغم من أحكام المادة السادسة عشرة من معاهدة ١٩٣٦ تصرح بأنها على استعداد لأن تعيد النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة القائمة بينهما على ضوء تجاربهما المشتركة ومع المراعاة الواجبة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تهدف الى ضمان السلم والأمن الدولى وسترسل الى سفير جلالة الملك فى القاهرة قريباً تعليمات لاجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض .

وان حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد أخذت علماً بأن الحكومة المصرية ترغب فى أن تتناول المباحثات القادمة مسألة السودان « (١٠١) » .

وكان أخطر ما جاء فى هذا الرد هو تمسك بريطانيا بالاحتفاظ بأسس معاهدة ١٩٣٦ عند المفاوضات القادمة (١٠٢) ، ومن بين تلك الأسس مسألة التحالف الأبدى مع انجلترا ، والواقع أن مثل هذا التحالف الثنائى لم يعد له محل بعد تنظيم السلام والمحافظة عليه تنظيمها دولياً يقيم بين دول العالم أجمع ما يشبه التحالف الاقتصادى والعسكرى ضد المعتدى ، كما أنه سيظل الثغرة التى ينفذ منها الانجليز الى سيادة مصر واستقلالها .

ومن البين أن هذا التحالف لم يكن الا ترتيباً لالتزامات مصر نحو انجلترا (١٠٣) صاحبة اليد الغليظة فى البلاد تبديها حيناً وتسنترها حيناً آخر لتحول . « دون التطور الطبيعى لنظام الحكم والعمل على اتساع شقة الخلاف بين الأحزاب المصرية » (١٠٤) .

٦ - وجهة النظر الحزبية والشعبية في وادى النيل تجاه الرد البريطانى

أسرعت الأحزاب باعلان رأيها حول الرد البريطانى على
على المذكرة المصرية وما انطوى عليه من اجحاف بحقوق البلاد
الشرعية ، وبادر الوفد باصدار بيان يعبر فيه عن وجهة نظر
الحزب جاء فيه :

١ - تفرض المعاهدة الجديدة على مصر رباطا عسكريا ابديا
مع بريطانيا .

٢ - اشارت الحكومة المصرية في مذكرتها الى امدادات الحلفاء
مع امدادات الأمم المتحدة من شأنها تفويت الفرصة واغراء الانجائز
بالتمسك بهذا القيد الماس بالاستقلال .

٣ - ما ورد في المذكرة المصرية من أن المفاوضات ستتناول
مسألة السودان « مستوحية في ذلك مصالح السودانين
وأمانهم » وهى العبارة الوحيدة الذى ورد فيها ذكر مصالح
السودان وما أبعد الفرق بينها وبين مطلبنا الخاص بوحدة وادى
النيل ، فالانجليز يريدون استفتاء أهالى السودان حول مصيرهم
تحت اشرافهم هم ومن هنا يراد التفريق بين مصر والسودان .

٤ - استمرار المحالفة وتأمين المواصلات الامبراطورية
بالاشتراك فى الدفاع عن القناة والدفاع عن ادارة السودان الى
حين (١٠٥) .

أما الحزب الوطنى فظل على موقفه من المعاهدة ينادى
ببطلانها لانها « وليدة الاحتلال » وكان مبدؤه منذ البداية التمسك
بسياسة عدم المفاوضة الا بعد تحقق الجلاء التام ، وجاء الرد

البريطاني والتلكؤ في بدء المفاوضات ليؤكد الحزب على سلامة موقفه وحتى في حالة المفاوضات فانها لن تسفر الا عن إبقاء الاحتلال وتقييد البلاد بقيود التبعية التي لا حصر لها بينما الأمة تجمع على الجلاء ووحدة وادى النيل ، وشجب المذكرة المصرية التي تحصر المسألة في طلب المناوضة لاعادة النظر في المعاهدة وتتخذها أساسا لبحث قضية البلاد وتسليم بأن اعادة النظر فيها انما يكون بموافقة الطرفين وهذا يتعارض مع النمك بالجلاء اذ يجعله موضع المساومة والمفاوضة (١٠٦) .

كما أن المذكرة نقضت مطلبها مهما آخر وهو وحدة وادى النيل فهي لم تطالب به بل أشارت اليه فقط حينما ذكرت أن المفاوضات « ستتناول مسألة السودان مسنوحية في ذلك مصالح السودانيين وأمانهم » ، وفي هذا مسaire للسياسة البريطانية الرامية الى اعتبار السودان وحدة منفصلة عن مصر ، وقبول مبدأ الاستفتاء لفصم عرى الوحدة بين شطرى الوادى .

وقد بدا من رد الحكومة البريطانية ما يدل على مدى استهانتها بأهداف مصر القومية وتجاهلها لحقوقها باعسلانها أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها المعاهدة سليمة في جوهرها ، وهذا يدل على توكيد نيتها في دوام الاحتلال وتصير على سياستها التقليدية في ابقاء القضية المصرية منحصرة بين مصر وبريطانيا ، وتجاهل الاتجاهات الدولية التي أعلنت عنها موثيق الأمم المتحدة في حق تقرير المصير لجميع الشعوب (١٠٧) .

~~وشارك حرب مصر الفتاة الحزب الوطنى فى موقفه المتمسكا~~
بالجلاء عن وادى النيل قبل اجراء أية مفاوضات مع إنجلترا وتعديل المعاهدة .

وعلى العكس فعلى الرغم من أن الوفد دعا جميع المصريين للاستعداد للجهاد ضد بريطانيا لمقاومة أهدافها الاستعمارية في

وادی النيل ، فقد رأى أن المذكرة المصرية والرد البريطاني عليها بمثابة « كارثة » ليس لها ما يعادلها في تاريخ مصر الحديث ، ومؤامرة مشينة تهدد مستقبل مصر ، أما السعديون والاحرار الدستوريون والوفديون المستقلون (الكتلة) فقد رأوا في الرد البريطاني رغبة صادقة من بريطانييا في الوصول الى تسوية عادلة شريفة بجنى الطرفان منها النفع والخير لبلديهما ، وأكدت احزاب الاقلية عدم ارتياحها في حسن نية بريطانييا تجاه مصر (١٠٨) .

وعلى الصعيد الشعبى في جنوب الوادى فقد أكدت الصحافة الوطنية السودانية على الدعوة لاتحاد وادى النيل ودعمت المطالب المصرية بهذه الوحدة لأن السودان هو المجال الحيوى لمطامع استعمارية مصرية ، أو لأنه كان مستعمرة مصرية في يوم من الأيام ولكن لأن هذه الوحدة هى موضوع الجهاد الوطنى وهدف من أبرز أهداف مصر القومية ، فان مشاعر الاخوة المتبادلة بين أبناء وادى النيل عريقة عراقة تاريخهم المشترك ، أصيلة أصالة وحدثهم التى كفلتها لهم الطبيعة بما حبتهم من وحدة في الجنس واللغة ووحدة في مصادر الرزق وبهذا النيل ، وفوق كل هذا وحدة الدبن مما جعل اتجاههم واحداً « في الأرض نحو السماء » وقد عرفت الوطنية السودانية بميلها الى الانحداد مع مصر لا رغبة في « حكمها لنسا أو حكمنا عليها » وانما هى رغبة أبناء وادى النيل المشترك وشعورهم المتبادل في أن يظل هذا النيل لمن يعيشون على ضفافه يكفل لهم « العيش الحر الرخى » لمن في جنوبه وشماله على أساس التكافؤ والمساواة .

وقد اجتمعت جميع الأحزاب السودانية وأجمعت على « اتحاد مصر والسودان » فعبرت أصدق تعبير عن أحاسيس السودانيين وحقيقة شعورهم ، رغم ما ينطق به بعض الموالين لحكومة

السودان البريطانية من رجالات السودان الرسميين غان شسعب السودان وهيئاته قد قالت كلمتها متمشية مع الرؤية السودانية الفطرية والشعور القومى الصادق ومع النهج السليم المناسير لحركة الشعوب الآملة فى حياة الحرية تحت ظلال التكتل والاتحاد (١٠٩) .

ومن هذا المنطلق صارت الدعوة الى الوحدة أمل شعبى الوادى ، ففى مجلس الشيوخ توجه العضو محمد علوى الجزار (بك) بسؤال الى رئيس الوزراء عن سبب بقاء جيوش الدول الأجنبية فى البلاد بعد انتهاء الحرب ، فأجاب بأن الحكومة تسعى لترحيل هذه القوات فى أقرب وقت مستطاع ، وأن الحكومة البريطانية قبلت فتح باب المفاوضات للنظر فى المعاهدة وأن حكومته يجب أن تبادر فى الدخول فى هذه المفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق مطالب البلاد القومية وهى المطالب التى سبق أن « أعلنتها وهى جلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادى النيل » وأكد رئيس الوزراء على أن مصر كانت مستقلة استقلالا سوريا أثناء الحرب الأخيرة بحكم معاهدة ١٩٣٦ وقد كان بنفسه من بين معارضيهما حينئذ (١١٠) .

ولم يكن من المعلوم على وجه التحديد متى ستبدأ المحادثات التمهيدية فى القاهرة لتعديل المعاهدة ، لكن رئيس الوزراء المصرى قام بإجراء بعض المشاورات لتأليف هيئة الفريق المصرى للمفاوض ، بعد أن أعلن أن الفريق البريطانى سيرأسه اللورد كيلرن ، والسير والتر سمارت المستشار الشرقى للسفارة البريطانية ومستتر بيزلى المستشار القضائى للسفارة ، وبعض المفاوضين من لندن بينهم خبير عسكرى . الى جانب قائد القوات البريطانية فى مصر والشرق الأوسط .

وفى لندن عبرت الصحافة البريطانية عن رأى السائد بين الأوساط الرسمية لدولتها بقولها ان الرد البريطانى على مذكرة

مصر بطلب تعديل المعاهدة المصرية « لن يذهب الى البعد والسرعة الكافيين في نظر المصريين » وذلك لأن تأمين المواصلات البريطانية معلق على مستقبل العلاقات بين الدول العظمى التي مازالت تحت قيد النظر ، ولهذا فان السياسة الانجليز معفون من سحب جنودهم من المناطق المهمة لبلاد الدومنيون ، وعليه يبدأون « بمباحثات تمهيدية » من الممكن أن تتضمن مسألة السودان ، رغم حدة الشعور الوطني المصري بضرورة خروج الجنود الانجليز من بلادهم ، ورغبة « المصريين المتدبرين » الذين لا يريدون أن يذهبوا بعيداً بطموحاتهم بابقاء القوات العسكرية البريطانية لتكون تحت الطلب في المنطقة فهو « أقرب الى الصواب والحكمة » (١١١) .

أما الملك فاروق فيصر على عدم عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا . فما زال حادث ٤ فبراير يترك في نفسه سييء الأثر من السياسة الانجليز ، ويرى ضرورة اشتراك الأمريكيين في المعاهدة الجديدة المزمع عقدها فيما بعد (١١٢) لاحداث نوع من التوازن في القوى الدولية المؤثرة على مجريات الأمور في البلاد .

لكن الأمور كانت تسير في غير صالح الحكومة النقراشية بعد أن اشتدت حملة الصحافة الوطنية ، وشن الوفد عليها حملة شهواء ، واشتد السخط الشعبي على هذه السياسة المتأنية فبدأت الاضرابات والاحتجاجات في أوائل فبراير (١١٣) . وصار لزاماً أن تسقط الوزارة الحاضرة لتتولى وزارة أخرى أكثر تطرفاً في الوطنية مكانها (١١٤) تحقق آمال جموع أبناء الوادي .

* * *

هوامش الفصل الأول

- (١) محمد حافظ اسماعيل وآخرون الحرب العالمية الثانية في البحر المتوسط ، ص ٧ ، ١٢ - ١٤ .
- (٢) F. O. 407/223/295/2/16, Measures Contemplated by the Egyptian-government, Telegram No. 26, From Sir M. Lampson to viscount Halifax, Cairo, Jan. 12, 1939.
- (٣) جاكوب لاندرو : الحياة النيابية والأحزاب في مصر ١٨٦٦ - ١٩٥٢ ، ص ١٩٣ . أعلنت الأحكام العرفية بسبب الحرب من أول سبتمبر ١٩٣٩ حتى أكتوبر ١٩٤٥ : حسن يوسف : الممارسة الديمقراطية في مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٢ ، دراسة تضمنها كتاب الديمقراطية في مصر ، ص ١٦ .
- (٤) محمد التابعى : حصر ما قبل الثورة ، من أسرار السياسة والسياسيين ، ص ١٨٣ - ١٨٤ .
- رشوان محمود جاب الله : على ماهر ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .
- (٥) المصرى ، عدد ٩ يناير ١٩٤٦ .
- (٦) مجلة الاثنين والدنيا ، عدد ٩ سبتمبر ١٩٤٠ .
- (٧) محمد محمود السروجى (دكتور) : ثورة ٢٣ يوليو ، ص ١٧٠ - ١٧١ .
- جاكوب لاندرو : الحياة النيابية والأحزاب في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .
- (٨) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٣٠ أبريل ١٩٤٠ .
- (٩) أدت وفاة حسن صبرى المفاجئة في البرلمان أثناء لقائه خطاب العرش الى تولى حسين سرى لوزارته الائتلافية (نوفمبر ١٩٤٠ - ٢ فبراير ١٩٤٢) .
- (١٠) انور السادات . مقال بعنوان : عرفت هؤلاء ، جريدة مايو : عدد ١٥ يونيو ، ١٤ يوليو ١٩٨١ .

- (١١) أنور السادات : البحث عن الذات ، صص ٤٢ - ٤٣ .
- (١٢) قدم الانذار باللغة الانجليزية للملك يوم ٤ فبراير وعرف في التاريخ بحادث ٤ فبراير :
- محمد حسين هيكل (دكتور) : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ ، ص ١٩٩ .
- Lord Killearn (Sir Miles Lampson) The Killearn Diaries, 1936-1946, edited and introduced by Trefor E. Evans, pp. 230-231 Vatikiotis, p. J. ; The History of Egypt, pp. 347-348.
- (١٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) . مصطفى النحاس ، دراسة بمجلة الهلال ، ديسمبر ١٩٨٧ ، صص ١٨ - ١٩ .
- طارق البشري . المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ، ص ٥٨٥ .
- (١٤) محمد التابعي . مصر ما قبل الثورة ، صص ٢٠٦ - ٢١٢ .
- جمال سليم : قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، ص ٤١ .
- (١٥) جلسة مناقشة مع السيد / كمال الدين حسين . بالاسكندرية يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩ .
- مجلة الكاتب ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .
- عمر عبد العزيز عمر (دكتور) : دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .
- (١٦) محمد حافظ أسماعيل : دراسة بجريدة الأهرام في ١٠ أكتوبر ١٩٨٧ .
- (١٧) مجلة الطليعة ، عدد مارس ١٩٧٦ ، صص ٣٨ - ٣٩ .
- (١٨) محمد حسين هيكل (دكتور) : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٣ ، ص ٢٠ .
- (١٩) جلال يحيى (دكتور) العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، صص ١٠٠ - ١١٠ .
- وقع على بروتوكول الاسكندرية رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس باشا ، ورؤساء وزراء كل من : سوريا والعراق ولبنان وشرق الأردن ، ورغم تغيير الوزارة الوفدية فان المفاوضات استمرت بين الدول العربية وانتهت بوضع الصيغة النهائية لميثاق الجامعة بسراى الزعفران بالقاهرة في ٢٢ مارس ١٩٤٥ ووقع على الميثاق رؤساء الحكومات الخمس الموقعة على بروتوكول الاسكندرية بالاضافة الى المملكة العربية السعودية ثم انضم اليمن في مايو من نفس العام لهذه الدول الست .

- محمد حسين هيكل (دكتور) . مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٣ ، صص ٢٠ - ٢١ .
- (٢٠) حافظ محمود أسرار الماضى من ١٩٠٧ الى ١٩٥٢ ، صص ١٧٢ - ١٧٣ .
- Kirk, Georg ; The middle East in the war, 1945-1950, p. 259.
- (٢١) مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٢ يناير ١٩٤٤ .
- (٢٢) مذكرات أحمد مرتضى المراغى ، جريدة أكتوبر ، عدد ١٦ مارس ١٩٨٦ .
- (٢٣) محمد حسين هيكل (دكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٢ ، صص ٢٥٦ - ٢٥٧ .
- Kirk, George ; The middle East in the war, 1939 - 1946, (٢٤) London, Oxford University Press, 1954, pp. 263-265, 386.
- مارسيل كولومب . تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .
- (٢٥) المصرى ، عدد ١٢ فبراير ١٩٤٥ .
- (٢٦) المصرى ، أعداد . ٤ يناير ، ٢ أبريل ، ٣ مايو ١٩٤٥ .
- (٢٧) . تروخانوفسكى : سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية ، صص ٦٤٠ - ٦٤٢ .
- وقد بلغ عدد قتلى القنبلة الأولى ٧٨١٥٠ فردا ، والقنبلة الثانية ٢٣٧٥٣ فردا : محمد صفوت (لواء) : معركة العلمين ، ص ١٣٤ .
- (٢٨) بلغ عدد قتلى الحرب العالمية الثانية (٦١ مليوناً) من زهرة شباب العالم ، والجرحى (٨٣ مليوناً) : محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٢١ .
- (٢٩) المصرى ، ٣٠ أبريل ١٩٤٥ .
- (٣٠) قرر مجلس الوزراء فى ١٣ مارس تأليف الوفد المصرى فى المؤتمر المكون من محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء ، ومحمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ ، واسماعيل صدقى باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، ومكرم عبيد باشا ، وحافظ رمضان باشا ، وعبد الحميد بدوى باشا ، وغيرهم .
- المصرى ، ١٥ مارس ١٩٤٥ .
- (٣١) ونستون تشرشل : مذكرات تشرشل ، ج ٢ . ص ٢٩٢ .
- لواء محمد صفوت : معركة العلمين ، مرجع سابق ، صص ٩٦ وما يليها .

- (٣٢) كما اجتمع تشرشل مع عصمت اينونو - رئيس الجمهورية التركية الذى حضر الى القاهرة للتنسيق مع بريطانيا وحلفائها .
المصرى ، عدد ٨ ديسمبر ١٩٤٣ .
- (٣٣) ابراهيم فرج (باشا) : جلسة مناقشة مع الباحث يوم الاحد ٣ أبريل ١٩٨٨ .
- (٣٤) Parliamentary Debates House of Commons, Vol. 431, p. 1765.
- (٣٥) المصرى ، ٢ يوليو ١٩٤٥ .
- (٣٦) المصرى ، ١٢ يونيو ١٩٤٥ .
- (٣٧) صبرى أبو المجد : الجلاء ، ص ٧٨ .
- (٣٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام . التوازنات الدولية فى منطقة شرق البحر المتوسط ، ص ٧ .
- (٣٩) اجتمع روزفلت مع الملك فاروق ملك مصر والملك عبد العزيز آل سعود ملك العربية السعودية ، والامبراطور هينلاسلانى ملك اثيوبيا :
محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، صص ٤٢ ، ٤٤ .
الاهرام ، ٢٤ أكتوبر ١٩٨٨ .
- (٤٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام : التوازنات الدولية فى منطقة شرق البحر المتوسط ، المرجع السابق ، صص ٢٧ - ٢٨ .
- (٤١) سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١٠٨ .
- (٤٢) F. O. 407/223/295/2/16, Measures Contemplated by the Egyptian government, Telegram No. 26, From Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, Jan. 12, 1939.
- (٤٣) الوقائع المصرية ، عدد رقم (٩٠) غير اعتيادى ، يوم السبت ١٧ رجب ١٣٥٨ هـ / ٣ سبتمبر ١٩٣٩ .
- (٤٤) عبد العزيز الشناوى (دكتور) ، جلال يحيى (دكتور) : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٧٤٧ .
- Abou Nosseir, Mohammed ; Hatem, Abdel Kader, et autres ;
Le Canal de Suez, Faits et Documents, Article No. 7, p. 201.
- (٤٥) الأوامر الخمس الصادرة من على ماهر باشا ببولكلى ، ٣ سبتمبر ١٩٣٩ . الوقائع المصرية ، العدد (٩٢) غير اعتيادى ، الاثنين ١٩ رجب ١٣٥٨ هـ / ٤ سبتمبر ١٩٣٩ م .

- (٤٦) جمال حماد : دراسة بمجلة أكتوبر فى ٣١ يناير ١٩٨٨ ، عن معاهدة ١٩٣٦ ، السودان .
- F. O. 407/233/J 1804/21/16, From Sir M. 7ampson to Viscount Halifax, Tel. No 117, Cairo, April 24, 1939.
- (٤٧) مصطفى الحفناوى (دكتور) : قمة قناة السويس ، صص ١١٢ - ١١٤ .
وقد تضاعفت أهمية القناة منذ عام ١٩٤٥ عندما صارت معبرا للبترول العالمى ، خاصة أن ثلاثة أرباع حاجة بريطانيا من البترول يمر بالقناة ؛ وثلاث مجموع السفن العابرة بها هى سفن انجليزية :
- محمد حسنين هيكل : خبايا السويس ، ص ١٢ .
- (٤٨) بطرس غالى (دكتور) : الاحتلال فى القانون الدولى (دراسة تضمنها كتاب كفاح الشعب والجللاء) ، ص ١١٤ .
- (٤٩) يلاحظ أنه لم يتم جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والاسكندرية نهائيا والانتقال لقاعدة القناة العسكرية الا فى ٣١ مارس ١٩٤٧ بعد أحد عشر عاما من توقيع المعاهدة وتحت ضغط الكفاح الشعبى المطالب بجلاء قوى الاحتلال جمال حماد . دراسة بمجلة أكتوبر ، ٣١ يناير ١٩٨٨ عن معاهدة ١٩٣٦ والسودان .
- (٥٠) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) قناة السويس ، المرجع السابق ، ص ١١٨ .
- (٥١) يقال أن القوات البريطانية بلغت نحو مائتى ألف فرد فى مصر عام ١٩٤٦ :
- سيرانيان - المرجع السابق ، ص ١٢ .
- (٥٢) آثار هذه الحملة المعارضة للوجود البريطانى فى مصر اللورد سترابولجى Lord Strabolgi فى مجلس اللوردات : The Parliamentary Debates (Hansard) House of the Lords, Vol. 182, p. 1027.
- (٥٣) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، مرجع سابق ، صص ١٢١ - ١٢٣ .
- (٥٤) F. O. 407/223/J 1804/21/16, From Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Telegram No. 117, Cairo, April 27, 1939, op. Cit.
- (٥٥) طبقا لنص المادة السادسة عشرة من المعاهدة ينتهى العمل بنصوص المعاهدة عام ١٩٥٦ ولكنها قيدت مصر بصلاحيه الجيش المصرى لحماية الملاحة فى القناة ، وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم ، وأن أى تغيير فى المعاهدة واعادة النظر فيها يجب أن يكفل مع ذلك استمرار التحالف

بين الطرفين المتعاقدين ، أى أن التحالف أبدي لا يمكن لمصر إنهاؤه من جانب واحد دون موافقة بريطانيا .

(٥٦) عبد العزيز الشناوى (دكتور) ، جلال يحيى (دكتور) ، المصدر السابق ، صص ٦٦٧ - ٦٦٨ .
The Parliamentary Debates (Hansard), House of Commons, Volume 487, pp. 26-29.

(٥٧) المصور ، العدد ١١٢٤ ، ٢٦ أبريل ١٩٤٦ .
(٥٨) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) . عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية ، صص ٤٧ - ٤٩ .
(٥٩) رئاسة مجلس الوزراء . السودان (الكتاب الأخضر المصرى) ، صص ٨٦ وما يليها .

Documents on the Suran Op. Cit., 1899-1953, pp. 10-11.

(٦٠) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، مصدر سابق ، صص ٨٧-٨٨ .
(٦١) سمير المنقبادى (دكتور) . تطور المركز الدولى للسودان ، صص ٣٩ - ٤١ .
(٦٢) رئاسة مجلس الوزراء السودان ، مصدر سابق ، صص ٨٩ وما يليها .

(٦٣) جمال حماد : دراسة عن معاهدة ١٩٣٦ والسودان ، أكتوبر ، عدد ٣١ يناير ١٩٨٨ .
(٦٤) محاضرة مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية عن المعاهدة ، صص ٦٥ وما يليها .

(٦٥) السير الكسندر كادوجان : خطابه بمجلس الأمن فى ٥ أغسطس ١٩٤٧ . حسين مؤنس (دكتور) : دراسة بمجلة أكتوبر تحت عنوان : صاحب الدولة رئيس الوزراء (٢٣) ، عدد ١٢ أبريل ١٩٨٧ .
عمر عبد العزيز عمر (دكتور) . دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ - ١٩٥٢ ، ص ٤٩٢ .

(٦٦) أنظر : مجلس الشيوخ : قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٣٧ بشأن الاتفاق الخاص بالغناء الامتيازات الأجنبية بمصر الموقع عليه بمونترو فى ٨ مايو ١٩٣٧ ، القاهرة ، المطبعة الاميرية ببولاك ، ١٩٣٩ .
Marlow, John ; Anglo-Egyptian Relations, pp. 300-301.

(٦٧) السير الكسندر كادوجان ، الخطاب السابق ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .

- (٦٨) جمال حماد دراسة عن معاهدة ١٩٣٦ ، أكتوبر ٣١ يناير ١٩٨٨
عبد العزيز الشناوى (دكتور) ، جلال يحيى (دكتور) ، وثائق ونصوص
التاريخ الحديث المعاصر ، ص ٧٦٨ - ٧٦٩ .
- (٦٩) بلغ عدد الجيش المصرى عام ١٩٣٩ : ٢٢,٥٧٩ فردا منهم ١٤٦٥
ضابطا وتجاوز العدد أربعين ألفا مع نهاية الحرب العالمية الثانية .
سيرانيان : مصر وبضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١١ .
(٧٠) منظمة الشباب الاشتراكى : عبد الناصر - الفكر والطريق (من أقوال
الزعيم) ، ص ٦ .
- (٧١) ولتر لاكور : الاتحاد السوفياتى والشرق الاوسط ، ص ١٤٦ .
Vatikiotis P. J. ; The History of Egypt, p. 373.
- (٧٢) يظهر ذلك بوضوح عندما نعلم أن ثمانية من الضباط الأحرار التحقوا
بالكلية الحربية دفعة ١٩٣٦ وعلى رأسهم قائد تنظيم الضباط الأحرار جمال
عبد الناصر وأن اثنين آخرين هما : كمال الدين حسين وحسين ابراهيم التحقا
بالدفعة التالية ثم تلاهما خالد محيى الدين : جلسة نقاش مع السيد كمال الدين
حسين بالاسكندرية يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩ .
- رفعت السعيد (دكتور) : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ،
ص ٢٣٠ .
- (٧٣) صلاح العقاد (كتور) : الوفد والغاء الامتيازات الأجنبية ، جريدة
الوفد ٢٠ نوفمبر ١٩٨٦ .
- F. O. 407/219/J 7E83/2/16, No. 9, Notes between Nahas (٧٤)
F. O. 407/219/J 7307/2/16, No. 12, Speech by the Secretary of
Pacha and Mr. Lampson, Cairo, 8ugust 24, 1936.
State for Foreign Affairs and the Egyptian Prime Ministre,
Cairo, August, 26, 1936.
- (٧٥) مضابط مجلس النواب ، جلسات ٦ ، ٧ أغسطس ١٩٤٥ ، ٨ أكتوبر
١٩٥١ .
- (٧٦) محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ، ص ٣٥٠ - ٣٥١ .
Marlow, John. ; Anglo-Egyptian Relations, 1880-1953, pp. 335-339.
- (٧٧) المصرى ، عدد ٤ أغسطس ١٩٤٥ .
- (٧٨) المصرى عدد ١١ يوليو ١٩٤٥ .
- وقد أيد بعض السياسة الإنجليز موقف مصر المنهادى بضرورة إعادة النظر
فى معاهدة ١٩٣٦ :
The Parliamentary Debates (Hansarr), House of the Lords,
Volumie, 174, p. 449.

- (٧٩) المصرى ، عدد ١١ يوليو ١٩٤٥ .
- (٨٠) Marlow, J. ; Anglo-Egyptian Relations 1800-1953, Op. Cit., pp. 334-335.
- (٨١) لطيفة محمد سالم (دكتور) . الصحافة والحركة الوطنية المصرية ، ص ٤٧ .
- (٨٢) سيرانيان . المرجع السابق ، ص ١١٠ ، المصرى ٣١ يوليو ١٩٤٥ .
- (٨٣) مضابط مجلس النواب ، جلستى ٦ ، ٧ أغسطس ١٩٤٥ .
- (٨٤) تقدم النحاس باشا بذكره باسم الوفد الى الملك فاروق فى ١٥ أغسطس ١٩٤٥ ، يطلب فيها نيابة عن الأمة وتطلعاتها الغاء الاحكام العرفية المقيدة لحريات المواطن المصرى : المصرى ، عدد ١٦ أغسطس ١٩٤٥ .
- (٨٥) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، صص ٢٢ - ٢٣ .
- (٨٦) كان حافظ عفيفى وعلى ماهر ونجيب الهلالى من أنصار هذا الرأى : طارق البشرى : المرجع السابق ، صص ٥٥٤ - ٥٥٥ .
- (٨٧) المرجع نفسه ، ص ٢٥ .
- (٨٨) سيرانيان : المرجع السابق ، صص ١٥٠ - ١٥١ .
- (٨٩) كمال عبد الرؤوف . الدبابات حول القصر (مذكرات لورد كيلرن عن ٤ فبراير ١٩٤٢) ، ص ١٣١ .
- (٩٠) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، صص ٩٥ - ٩٦ .
- (٩١) المصرى ، عدد ٣١ يناير ١٩٤٦ .
- (٩٢) عبد العزيز الشناوى (دكتور) ، جلال يحيى (دكتور) : وثائق وتصور التاريخ الحديث والمعاصر ، المصدر السابق ، صص ٧٧٠ - ٧٧٢ .
- ورد فى المصدر نفسه أن تاريخ تقديم المذكرة للحكومة البريطانية هو ٣٠ ديسمبر ١٩٤٥ والثابت أنها قدمت فى العشرين من الشهر المذكور : المصرى ، ٣١ يناير ١٩٤٦ .
- صلاح الشاهد . ذكرياتى فى عهدين ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٣ .
- مارسيل كولومب : تطور مصر ، صص ٢٧٦ - ٢٧٨ .
- (٩٣) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٦ .
- (٩٤) أعلن مستر فيليب نوبل - وزير الدولة البريطانى فى مجلس العموم

يوم ٢٢ يناير ١٩٤٦ • ان المذكرة المصرية موضع النظر والمناقشة من جانب حكومته :

المصرى ، ٢١ يناير ١٩٤٦ •

(٩٥) المصرى ، ٩ فبراير ١٩٤٦ •

(٩٦) The Parliamentary Debates (Hansard,) House of the Lords, Volume 174, p. 436.

(٩٧) المصرى ، ٩ فبراير ١٩٤٦ • • •

(٩٨) هو مصطفى الشوربجى بك عضو المجلس .

• مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٦ •

(٩٩) نفس المضبطة السابقة ، نفس الجلسة •

(١٠٠) المصرى ، ٢٤ يناير ١٩٤٦ •

• مضابط مجلس النواب ، مضبطة جلسة ٨ أكتوبر ١٩٥١ •

(١٠١) المصرى ، عدد ٣١ يناير ١٩٤٦ •

• مارسيل كولومب . تطور مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ •

(١٠٢) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٣) الوفد المصرى ، عدد ٣ مارس ١٩٤٦ •

(١٠٤) المصرى ، عدد ٤ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٥) المصرى ، عدد ٣ فبراير ١٩٤٦ •

• مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٦) تمسكت بريطانيا بما نصت عليه المعاهدة من أن إعادة النظر فى

المعاهدة يكون برضاء الطرفين المتحالفين : محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ،

ص ٦٤٠ - ٦٤١ •

(١٠٧) عبد الرحمن الرافعى (سكرتير الحزب الوطنى) : المصرى ،

٢ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٨) المصرى ، ٤ فبراير ١٩٤٦ •

• مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٩) صحيفة صوت السودان ، اعداد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ يناير ١٩٤٦ •

(١١٠) مضابط جلسات مجلس الشيوخ ، جلستى ٤ ، ٥ فبراير ١٩٤٦ •

• المصرى ، عدد ٦ نوفمبر ١٩٤٥ •

(١١١) جريدة ايكونومست Economist البريطانية فى أول فبراير ١٩٤٦

• نقلا عن جريدة المصرى ، ٢ فبراير ١٩٤٦ •

(١١٢) المصرى ، ٤ فبراير ١٩٤٦ •

(١١٣) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ، مرجع
سابق ، ص ٩٦ وما بعدها .
عبد العزيز رفاعى (دكتور) العمال والحركة القومية فى مصر الحديثة ،
ص ١٥٤ .
(١١٤) المصرى ، عدد ٤ فبراير ١٩٤٦ .

* * *

الفصل الثانى

مشروع معاهدة صدقى - بيغن
٢٥ أكتوبر ١٩٤٦

- ١ - أحداث فبراير وبدء المفاوضات .
- ٢ - توقف المفاوضات وفشل مشروع بروتوكول السودان .
- ٣ - العودة للتفاوض والخلاف مع بريطانيا .
- ٤ - فشل مشروع المعاهدة وعودة النقراشى للحكم .

مشروع معاهدة صدقي - بيفن ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦

بدأ رد الفعل الشعبى واضحا نتيجة للرد البريطانى على
مذكرة الحكومة المصرية بضرورة اعادة النظر فى معاهده ١٩٣٦ ،
وشهد شهر فبراير ١٩٤٦ العديد من الاضرابات الطلابية فى
الجامعة والمدارس ، وشارك العمال فى الاعراب عن مشاعرهم
الوطنية مع الطلاب فشهدت العاصمة مظاهرات ضخمة كان من
نتيجتها اصابة عدد كبير من هؤلاء الطلاب فوق كوبرى عباس
نتيجة اطلاق البوليس الرصاص عليهم ، وساعت العلاقة الى ابعاد
الحدود بين ملك البلاد وجماهير الشعب فما كان من الملك
الا ان اقال وزارة النقراشى وكلف اسماعيل صدقى باشا بتأليف
وزارته للمرة الثانية فى ١٧ فبراير .

وحاول صدقى ان يمحو آثار ما علق فى الأذهان عنه خلال
وزارته الأولى التى كان شعارها التعسف ومصادرة الحريات ،
فقرر بدء المفاوضات مع الجانب البريطانى على الفور لتحقيق
أمانى البلاد فى الجلاء ووحدة وادى النيل .

وتشكلت هيئة المفاوضات المصرية تحت رئاسته فى ٧ مارس ،
كما أعلنت الحكومة البريطانية عن رئاسة أرنست بيفن وزير
الخارجية لوفدها فى المفاوضات والذي حاول استغلال ضعف
موقف الوفد المصرى الذى لا يمثل الأغلبية الشعبية المصرية .

ومع بداية الجلسات فى ٩ مايو ظهرت عوامل الخلاف بين آراء الجانبين اذ عرض الجانب البريطانى مشروعه الذى لا يختلف عما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ التى رآها الجانب المصرى قد استنفدت أغراضها ويجب إسقاطها ، كما أن بريطانيا رأت ضرورة بقاء قواتها فى منطقة القناة لضمان حرية الملاحة بالقناة وحماية المواصلات الامبراطورية .

وأصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بياناً طالبت فيه الحكومة بقطع المفاوضات وإعلان الحداد العام يوم ١١ يوليو ، وبالفعل توقفت المفاوضات بعد أن تمسكت بريطانيا بالمدة التى حددتها للجلاء وهى خمس سنوات والحالات الموجبة لعودة القوات البريطانية الى منطقة القناة حيث تمسكت بريطانيا بأن تشمل حالات الاعتداء على أى دولة بمنطقة الشرق الأوسط وللمست الدول المجاورة لمصر فقط . كما كان مشروع بروتوكول السودان من أهم الأسباب التى أدت الى فشل التقارب بين الجانبين .

وكانت نصوص المشروع المقترحة من جانب مصر تؤدى الى تمتع السودانين بتقرير المصير واعدادهم للحكم الذاتى فى ظل الادارة المشتركة الحالية وحتى يتمكنوا من تقرير مصيرهم بأنفسهم ، الا أن بريطانيا تمسكت بأن تظل ادارة السودان تجرى طبقاً لنظام الحكم الثنائى بمقتضى اتفاقيتى ١٨٩٩ وطبقاً للمادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ حتى يتم الاتفاق بين طرفى الحكم الثنائى على اعداد السودانين للحكم الذاتى . الا أن الوفد المصرى رفض هذه المقترحات .

وتوقفت المفاوضات بعد أن استفحل الخلاف بين الجانبين من جهة واسماعيل صدقى وبعض زملائه المفاوضين من جهة أخرى وعدم اشراكه لحزب الوفد صاحب الأغلبية الشعبية معه فى المفاوضات .

وكان صدقي باشا يخشى من نتائج الصدام المستمر مع الشارع المصرى رغم أنه أمر بالقبض على من أسماهم بالمهيجين والشيوعيين وأغلق بعض الصحف التى تحض على الثورة الاجتماعية (١) .

ولهذا فقد سعى لاستئناف المفاوضات مرة أخرى قبل بدء العام الدراسى الجديد ، وبالفعل تواصلت الاجتماعات المصرية البريطانية فى لندن منذ ١٨ أكتوبر وعلى أثرها تم التوقيع على مشروع معاهدة بالأحرف الأولى مع أرنست بيفن وتتكون من سبع مواد وتضم بروتوكولين أحدهما ينص على جلاء القوات البريطانية عن مصر فى موعد أقصاه أول سبتمبر ١٩٤٩ ، والثانى خاص بالسودان .

وما أن عاد صدقى إلى مصر فى ٢٦ أكتوبر حتى صرح بأن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقرر بصفة نهائية ، وكان نشر هذا التصريح قبل اذاعة نصوص مشروع المعاهدة ومناقضة أقوال صدقى لما تم الاتفاق عليه من ابقاء النظام الإدارى القائم فى السودان سبباً فى أن يبادر مستر بيفن ومن خلفه زعماء حزب العمال البريطانى بتكذيبه ووصف تصريحاته بأنها مغرضة ومضللة وأن المتفق عليه لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحتة وأنه لم يتم اقرار صيغة نهائية لمشروع الاتفاق .

وهكذا سحب البساط من تحت اقدام حكومة صدقى ، الذى وجد صعوبة بالغة فى مواجهة الشعب والرأى العام المصرى فما كان منه الا أن تقدم باستقالته فى ٨ ديسمبر بعد فشل مشروعه ليخلفه النقرائى مرة ثانية فى اليوم التالى بغية الاستمرار فى طريق المفاوضات الذى لم يكن ليحقق آمال أبناء وادى النيل فى الجلاء والوحدة ، فاضطر فى النهاية الى أن يفكر بجدية فى عرض قضية البلاد على مجلس الأمن فى العام التالى .

١ - أحداث فبراير وبدء المفاوضات :

مع ازدياد السخط الشعبى إزاء الرد البريطانى على مذكرة الحكومة المصرية بضرورة إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، شهد شهر فبراير ١٩٤٦ كثيرا من الاضرابات الطلابية والعمالية ، فاحتجت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة واتحاد خريجي الجامعة على هذا الرد ، وعقد المؤتمر الطلابى بجامعة فؤاد الأول (القاهرة) فى يوم السبت ٩ فبراير ، وتحركت المظاهرات من الجامعة متجهة نحو قصر عابدين رافعة شعار : « الجلاء - لا مفاوضة الا بعد الجلاء » (٢) .

وعندما وصلت المظاهرة الطلابية الى كوبرى عباس وجدته مفتوحا وأصر الطلبة على عبوره فحاصره البوليس وأنهال عليهم ضربا بالرصاص فألقى بعضهم بنفسه فى النيل (٣) ، وعمت المظاهرات جميع أنحاء البلاد احتجاجا على مذبة كوبرى عباس ، وامتلات الصحف ببيانات الاحتجاج ، ولم تعد صحف الوفد ومصر الفتاة والايوان المسلمين تطالب فقط باعادة النظر فى المعاهدة بل أخذت تطالب باسقاطها وعدم الاعتراف بشرعيتها ، وأخذت افتتاحياتها الماتهة تدعو كل يوم شعب وادى النيل الى الكفاح والتضحية ، دون استجداء بريطانيا للتفاوض معها (٤) .

ووجه طلاب الجامعة فى نفس يوم حادث كوبرى عباس مذكرة الى الملك فاروق يطالبون فيها بضرورة البدء فوراً فى المحادثات التى لم يكن قد تحدد بدء موعدها بعد ، وفى اليوم الحادى عشر من فبراير كان قد تحدد حضور الملك لوضع حجر الأساس للمدينة الجامعية فأعرض طلاب الجامعة عن حضور الحفل ومشاركة الملك الاحتفال ردا على ما حدث لزملائهم بكوبرى عباس (٥) .

وظهر مدى السخط الشعبى على عدم تجاوب القصر مع المطالب الوطنى بتكليف حكومة قوية تعبر عن آمال الجماهير فى

تحقيق الجلاء ، حينما حمل فريق من شباب الجامعة وسط زملائهم صور « صاحب الجلالة » عندما حل ميلاده في ١١ فبراير وألقوا بها على الأرض وداسوها بالأقدام (٦) معبرين عن سخطهم ، وخرجت في اليوم التالي (١٢ فبراير) جنازة صامته على أرواح الشهداء ، كما أقام طلبة الأزهر صلاة الغائب على أرواحهم ، ولم تجد وزارة النقراشي أمام عجزها عن تلبية آمال الوطن ومجابهة الاعراض الانجليزى عن تحقيق هذه الآمال ، الا أن تقدم استقالتها للملك الذى استشاط من سياستها غضبا في ١٥ فبراير (٧) .

وازداد عدد الألتحامات العنيفة بين المتظاهرين والبوليس ، وبينهم وبين الجيش الانجليزى ، واضطر الملك فى آخر الأمر أن يلجأ الى سياسى « مكروه » ولكنه يفى بالغرض هو اسماعيل صدقى باشا (٨) . الذى كان قد بلغ السبعين من عمره ، ليشكل وزارته « الثانية » فى ١٧ فبراير رغم أن صدقى كان لا يمثل الا الثورة المضادة ، لكن الملك بعد أن تخلص من الوفديين ومن خصومهم ، أعاد ذلك « المحارب القديم » الى « المسرح الخاوى » للسياسة المصرية (٩) ، بعد أن بدأ نجمه يظهر فى أفقها من جديد ، ولكى يتمكن من كبح جماح الجماهير الساخطة بعد عجز وزارة سلفه عن حفظ الأمن ، وأجراء مفاوضات عاجلة مع الانجليز (١٠) .

وتضمن كتاب صدقى المرفوع للملك بتشكيل الوزارة سعيه للوصول الى تسوية للمسألة المصرية مع الانجليز ، وتحقيقا لهذا الغرض حاول صدقى استمالة العناصر الوطنية السياسية وعلى رأسها الوفد الى جانبه ، لكنها كانت تنظر اليه بعين الترقب والحذر ، فأعلن مصطفى النحاس موقف الوفد الرسمى تجاه حكومة صدقى فاشتراط فى البداية اجراء انتخابات جديدة ردا على طلب صدقى للتعاون معا فى هذه المرحلة (١١) .

كما سعى رئيس الوزراء الجديد الى اطلاق المعتقلين ومناهم على مشاعرهم الوطنية ، وتعهده مصالح البلاد ، فقد كان حريصا على أن يمحو من عالقها في الازهان عنه من ذكريات سياسة العنف ، ومارسه ضد الحركة الوطنية في الثلاثينات ابان وزباعتماده على القوى الاجتماعية الرجعية وعلى الجما المشكوك في صدق وطنيتها ، ومصادرة الحريات وتزب لصالح كبار الراسماليين (١٢) ، وحرمان الطبقة العمال والفلاحين من التعبير عن آرائهم في انتخابات أعضاء البرلمان ، ومحاربة حكومته الاولى للعمال يفصلهم من أعمالهم والقاء القبض عليهم بين حين يهم في السجون (١٣) .

ولم يمض أسبوع واحد على تشكيل وزارة صدقي المظاهرات من جديد في القاهرة والاسكندرية والمدن ٢١ فبراير صارت كلمة « الجلاء » هي الشعار الو في أنحاء العاصمة من الجماهير الثائرة من العمال تعرضت لنيران القوات البريطانية من ثكنات قصر الاسماعيلية (١٤) ، فأتخذ منها صدقي ذريعة لتطبيق القمع الذي يجيده عن طريق التحالف الوقتي مع جما المسلمين ضد ما أسماهم بالمهيجين من الماركسيين تبريرا لاجراءاته التعسفية وحماية للنظام القائم ، و اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التي تكونت في نفس الجلاء التام عن وادي النيل في مصر والسودان .

وقررت نقابات العمال بالقطر المصري وطلبة الجاه والمعاهد العليا والمدارس أن يكون يوم الخميس ٢١ يوم « الجلاء » (١٥) ، ويوم اضراب عام لجميع هيئ

وطوائفه واستمرت المظاهرات طوال ذلك اليوم الذى صار يوماً
مشهوداً فى تاريخ الحركة الوطنية لوادى النيل اذ سقط الكثير
من الشهداء فى مختلف أقاليم البلاد ، واتهم صدقى بتدخل عناصر
من الدهماء فى هذه المظاهرات ، وجاء رد الطلبة حاسماً ، اذ
اجتمعت اللجنة التنفيذية للطلبة وقررت :

١ — اعلان الحداد العام .

٢ — الموافقة على قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة باصدار
ميثاق وطنى يوقع عليه جميع الزعماء بلزمهم عدم قبول الحكم
الا على أساس تصريح بريطانى يعترف بالجلاء التام عن وادى
النيل كأساس للمفاوضة .

٣ — سحب الموظفين الانجليز من البوليس المصرى .

٤ — استنكار بيان رئيس الحكومة للتفرقة بين طبقات الشعب
ووصف المواطنين الأحرار بالدهماء .

كما أعلن مؤتمر الخريجين بالسودان الحداد العام يوم ٤
مارس على أرواح الشهداء فى مصر (١٦) ، واجتمعت اللجنة
الوطنية للعمل والطلبة لتطالب بالجلاء الفورى عن المدن المصرية
الكبرى ، واصدار تصريح واضح بأن يكون أساس المفاوضة هو
تحديد يوم الجلاء التام عن وادى النيل ورفض المساومة بشأن
الجلاء (١٧) .

ومع اشتداد الحركة الوطنية المناهضة للوجود البريطانى
بشتى صوره فى شطرى الوادى ، قبلت الحكومة البريطانية
الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية والتى تشكلت بهدف
اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ (١٨) .

ونجح اسماعيل صدقى فى تكوين لجنة تضم كبار السياسيين
القدامى لبدء المفاوضات ما عدا حزب الأغلبية الذى رفض
التعاون مع هذه اللجنة باعتباره صاحب الحق فى أن يكون هو
القائم بهذه المفاوضات ، كما رفض الحزب الوطنى هو الآخر
تمشيا مع سياسته التقليدية بأنه لا مفاوضة الا بعد الجلاء
التام (١٩) .

وفى ٧ مارس صدر المرسوم الملكى بتشكيل هيئة المفاوضات
المصرية برئاسة اسماعيل صدقى (٢٠) ، وفى الثانى من أبريل
أعلنت الحكومة البريطانية عن تشكيل هيئة مفاوضيها برئاسة
أرنست بيغن وزير الخارجية وتضم اللورد ستانجيت وزير
الطيران الملكى ، وكان هو الممارس الحقيقى لرئاسة الوفد
البريطانى الذى حاول استغلال موقف الوفد المصرى الضعيف من
أنه لا يمثل الأغلبية الشعبية فى مصر — رغم ضمه لمجموعة من
كبار سياسى مصر — فى أن يحصل منه على نتائج أفضل
مما يعطيه (٢١) .

فقد كان هدف بريطانيا الذى تسعى اليه عدم التفكير فى عقد
اتفاق ثنائى يرمى الى استخدام قواعد فى الأراضى المصرية الدفاع
عن الامبراطورية البريطانية أو لمواجهة اعتداء يقع على مصر « بل
هى تفكر فى تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التى
لها مصالح حيوية فى الشرق الأوسط » (٢٢) ، بعد نمو الحركات
الوطنية لشعوب هذه المنطقة وخروج بريطانيا بأعباء اقتصادية
ضخمة بعد الحرب نتيجة تواجد قواتها العسكرية فى أنحاء متفرقة
من العالم ، فأبلغ السفير البريطانى رونالد كامبل — الذى حل
محل اللورد كيلرن — صدقى باشا بأن الحكومة البريطانية ترى
أنه لا يمكن صد أى عدوان على منطقة الشرق الأوسط اذا لم يكن
بجوار القناة قاعدة حربية وقت السلم تكون نواة لقاعدة حربية
كبيرة فى وقت الحرب مع تأجير قطعة أرض فى المنطقة للحكومة

البريطانية تخدم الأغراض العسكرية مع بقائها تحت السيطرة المصرية (٢٣) .

وقد تأكد لدى الساسة الانجليز خلال أحداث الحرب الأخيرة أهمية موقع مصر الاستراتيجي ، ورغم عدم استخدام القناة خلال أحداث الحرب بصورة واضحة فإن التقدم العلمي في المواصلات وازدياد الأهمية والحاجة الى النفط يزيد من أهميتها « وان مصر محور الكرة الأرضية من الوجهة الاستراتيجية » وبريطانيا لا تفكر جدياً في الجلاء النهائي عن الأرض المصرية لأنه سيكلفها نفقات باهظة للحاجة الى اقامة منشآت عسكرية جديدة في مناطق أخرى (٢٤) .

وكانت الحكومة البريطانية لا ترى التعجيل ببداء المفاوضات لاتمام الجلاء الا من خلال استراتيجيتها طويلة المدى في المنطقة بسبب ضخامة قواتها بمصر ولحاجة الجيش المصري لفترة طويلة من الاستعدادات حتى يتحمل تبعه الدفاع عن القناة (٢٥) .

ففي السابع من مايو صدر البيان البريطاني الذي يؤكد على استعداد بريطانيا لسحب قواتها البرية والبحرية والجوية من مصر ولكنها أكدت على توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين الدولتين اللتين تجمع بينهما مصالح مشتركة ، وأن يتقرر من خلال المفاوضات تحديد مراحل الجلاء ومواعيدها وأن يتم الاتفاق على تدابير مشتركة لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو الخطر الوشيك بوقوعها (٢٦) .

أما المعارضة البريطانية لحكومة العمال ممثلة في زعماء المحافظين وعلى رأسها تشرشل وايدن فانها شنت حملة عنيفة على سياسة حكومتها ، ورأت أن خروج القوات البريطانية من مصر لا يضمن لبريطانيا عودة أخرى ولو استبدلت بقاعدة القناة

مناطق تواجد بريطانية أخرى بالمنطقة مثل فلسطين وبرقة ، وأن المصريين قد يرفضون عودة التواجد البريطانى مرة أخرى فى حالة الحرب بعد تدميرهم للمنشآت البريطانية فى بلادهم ، وأشار آيدن لموقف حزب الوفد المتطرف فى مسألة الجلاء وعدم تمثيله فى وفد المفاوضة الحالى مما يضعف من موقف الحكومة المصرية المفاوضة ولا يعطى ضمانا كافيا لبريطانيا مقابل جلائها عن مصر (٢٧) .

وفى المقابل فإن المعارضة المصرية أنكرت على صدقى باشا تهاونه فى قبوله مبدأ التحالف مع بريطانيا مقابل الجلاء ، وهاجمه الوفد بشدة ، واضطريت الأحوال وقامت المظاهرات مرة أخرى فى ١١ مايو ، فى نفس الوقت الذى بدأت فيه المفاوضات الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى بعقد أول جلسة بينهما فى ٩ مايو (٢٨) .

وكعادته قام صدقى بمصادرة بعض الصحف مشددا قبضته على البلاد حتى يكتسب تأييد بريطانيا للوصول الى حل يرضى الطرفين المتفاوضين بعدما تقاربت الى حد كبير وجهات نظر كل من رئيسى الوزراء المصرى والبريطانى ، عدا مسألة السودان التى كان يرى صدقى فصلها عن مسألة الجلاء اثناء المفاوضات وأن تقتصر المباحثات على موضوع الجلاء فقط وأن كانت بلا شك تلك هى وجهة النظر البريطانية التى لم تقبل أن تبدأ المفاوضات على أساس التسليم بوحدة وادى النيل ووجود السودان ومصر تحت تاج واحد . وكان رئيس الوزراء المصرى بوى فصل موضوع السودان عن المحادثات لا تسليما بوجهة النظر البريطانية ولكن لأن السودان يجب ألا يكون موضوعا للبحث والمناقشات لأن سيادة مصر وحقتها فى السودان واضح ومحدد (٢٩) ولا يقبل المساومة .

وعرض الجانب البريطانى فى هذه الجلسة مشروعه الذى اتضح أنه لا يختلف فى جوهره عما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ والذى يؤكد على أن المعاهدة صحيحة وناغذة ولا يجوز مناقشتها أو الاعتراض على ما ورد بها ، أما الجانب المصرى فرأى أن هذه المعاهدة غير قائمة لمخالفتها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ولاستنفادها لأغراضها وأن المقصود من المفاوضة هو تقرير سقوطها وإحلال معاهدة جديدة محل محلها ان أمكن (٣٠) .

لكن الجانب البريطانى كان يرى أن يكون تنقيح المعاهدة « بالرضا المشترك وبالطريقة المناسبة » وأن يتم ذلك بالاتفاق لضمان استمرارية السياسة البريطانية فى المنطقة وهى مسألة حيوية لبريطانيا وليست مسألة تفاوض بين أفراد ، فبناء على توصيات رؤساء الأركان الانجليز وافقت اللجنة الدفاعية عن الشرق الأوسط بأن تستمر قاعدة القناة متواجدة فى موقعها بمصر وأنه لا بد من الاحتفاظ بقوات بريطانية على أرضها وأن الدفاع الاقليمى عن منطقة الشرق الأوسط حتما يكون مقره هو منطقة القناة التى هى أساس تواجد المنظمة الدفاعية الاقليمية لمنطقة الشرق الأوسط ، ويمكن التوفيق بين المطالب القومية للمصريين وتحقيق الأهداف البريطانية باقتراح يقدم للحكومة المصرية أثناء المفاوضات بتأجير قاعدة قناة السويس لبريطانيا لمدة ٩٩ سنة (٣١) .

وكان اقتراح استئجار بعض القواعد على قناة السويس أو على البحر المتوسط أو فى سيناء فى مقابل أجر يحدد تفصيلاته ونوعه وطريقة دفعه فيما بعد ، قد أثير بين صدقى ولورد ستانسجيت فى جلسة تمهيدية سبقت البدء فى المفاوضات .

ولكن العرض البريطانى المثل فى دوام الاحتلال فى ثياب عقد ايجار ، لم يلقى قبولا (٣٢) من الجانب المصرى الذى تمسك

بسيادته على أرضه بما فيها منطقة القناة متضمنة المجري الملاحي للقناة وعلى أسس اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ، وحتى تنتهى الامتيازات التحكيمية لبريطانيا على القناة نبتت فكرة تولى الجامعة العربية باعتبارها كتلة اقليمية مهمة حل هذه المشكلة بالنيابة عن هيئة الأمم المتحدة فتطمئن بذلك انجلترا أمام التزامات عربية دولية لضمان حرية الملاحة فى القناة بدلا من الالتزامات المصرية التى لا ترضى الغرور البريطانى ودعواه (٣٣) .

لكن بريطانيا رغم تنديد وزير خارجيتها بيغن بموقف روسيا وأطماعها تجاه ايران كانت ترى ان قوانينها يجب ألا تنسحب من مصر ، وقد ساعدها على هذا التشدد أن تصريحات رئيس الوزارة المصرية نفسه كانت غامضة وغير محددة ، فقد أعلن أنه لا يمكن أن يكون ثمة تراخ أو تفاوض بشأن مسألة بقاء جنود أجنبى على أى جزء من الأراضى المصرية .

ثم أعلن بعد ذلك بقليل عن رغبته الأكيدة فى الوصول الى اقامة تحالف قوى ومتمين بين الدولتين المتحالفتين (٣٤) ، فلم يرض الجانب البريطانى ، وفى نفس الوقت لم يحقق أمسانى المصريين الواضحة . فبريطانيا ترى وجوب تدخل قواتها بالأسلوب والطريقة التى تراها ملائمة لحماية مصالحها الاستراتيجية والأخذ بنظام الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، فأثارت فكرة الدفاع المشترك الحس الوطنى للجماهير التى فهمتها على أنها لا تعدو أن تكون شكلا من أشكال الاحتلال المفروض على البلاد ، ولذلك هبت المظاهرات من جديد تندد بأسلوب المفاوضة .

وأعلنت أحزاب الوفد والكتلة الوفدية ومصر الفتاة معارضتها لأى اتفاق يتم بين صدقى باشا والانجليز نظرا للاختلاف الواضح بين وجهتى نظر الطرفين ، وأنه لا فائدة من الاستمرار فى تلك المفاوضات العقيم . وبدأت فكرة عرض قضية وادى النيل

على هيئة الأمم المتحدة تتردد على السنة السياسيين المصريين ، وظلت الصحافة المصرية تهاجم الأسلوب البريطاني في المفاوضة الذى يعتمد على المماطلة والتسويق (٣٥) وكان محمود حسن باشا سفير مصر بالولايات المتحدة ومندوبها بهيئة الأمم قد صرح بأن مصر ستتوجه بقضيتها الى مجلس الأمن فى حالة رفض مطالبها القومية (٣٦) .

٢ — توقف المفاوضات وفشل مشروع بروتوكول السودان :

أصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بياناً طالبت فيه بقطع المفاوضات وأعلن يوم ١١ يوليو يوماً للحداد العام وتجديد الجهاد الوطنى ، ولم ينتظر صدقى باشا ، وحتى يؤكد لمفاوضيه الانجليز على مدى مقدرته على اطفاء جذوة الرفض العام لسياسته وللاتفاق المنتظر ، ومدى سطوته على ضبط الأمن اذ أمر باعتقال المئات من الكتاب والصحفيين وزعماء اللجنة الوطنية ونقابات العمال والشباب الوفدى واتحاد شباب الأحزاب المختلفة ومؤتمر نقابات القطر المصرى ، كما أغلق كثيراً من دور النشر والجمعيات الثقافية والعلمية ، كما منع الاحتفال بيوم ١١ يوليو وهو ذكرى ضرب الانجليز للاسكندرية عام ١٨٨٢ م ، وألصق التهم بالشيوعيين واعتبرهم (كبش القداء) لتبرير أسلوبه القمعى واستصدر قانوناً من البرلمان بتشديد العقوبات الجنائية بدعوى حماية النظام الاجتماعى ضد الأفكار الشيوعية ، رغم معارضة كثير من النواب فى البرلمان ، كما أعد بعض مشروعات القوانين التى تمنع الاضرابات والمظاهرات (٣٧) .

وكان صدقى باشا يسنح الوعد البريطانى على المضى قدماً فى المفاوضات حتى لا تتعثر نتيجة حالة الغليان والعنف الناتج عن هذه الاجراءات المتشددة تجاه الهيئات السياسية المتعددة والجماعات الوطنية كالطلبة والعمال والتنظيمات السرية (٣٨) ،

وحاول الجانب البريطاني أن يعزو أسباب الأوضاع غير المستقرة في مصر الى السياسة الرجعية التي تنتهجها الحكومة المصرية وابتعادها عن اشاعة قدر من العدالة الاجتماعية بين المصريين جميعا ، وليس نتيجة للعلاقات المصرية - البريطانية (٣٩) .

وأغفل السياسة الانجليز أن هذه العوامل جميعها مرتبطة ببعضها وأن السياسة البريطانية في مصر كانت ولا تزال عاملا رئيسياً ومساعداً لتدهور الأحوال السياسية والاقتصادية التي تؤثر تأثيراً مباشراً وفعلاً على الأحوال الاجتماعية ، التي لم تظل بعدالتها جموع المصريين ، فلم تكن المطالب السياسية هي محور القضية الوطنية محسب .

فعلى الرغم من أن اللجنة الوطنية للعمال والطلبة قد أصدرت بيانها المشهور في ٢١ فبراير التي تطالب فيه « بسحب القوات البريطانية من المدن الكبرى فوراً وأن تعلن الحكومة ، كما يعلن كل مصري مسئول رفضه الحكم أو المفاوضة الا على أساس تصريح يصدر من الجانب البريطاني بالجلاء (٤٠) » ، فان هذه اللجنة قد تبنت المطالب الطبقية فأصدرت بياناً يندد بالحكومة التي بدأت « هجوماً على مستوى معيشة الشعب الذي لا يكاد يجد القوت ، حتى تنتفخ جيوب أصحاب الأعمال والمستعمرين بالأرباح الطائلة من دماء الملايين وقوت أبنائهم » (٤١) .

وكان أن تعثرت المفاوضات منذ بدايتها رغم ما كان يأمله الجانبان من نجاح وما لديهما من بوادر الأمل في أن تنتهي سريعاً باتفاق يرضى طموحاتهما ورغبات شعبيهما ، وبعد أن تقدم الجانب المصري بمشروعه المناظر للبريطاني بشأن موضوع الجلاء وذلك في ١٩ مايو سارع برفضه المفاوضون الانجليز ، ومنعاً لاثارة الرأي العام في مصر ونظراً لحساسيته المفرطة تجاه هذا الموضوع اذا ما علم بتوقف المفاوضات فقد أصدر الجانبان بياناً مشتركاً في

الثانى والعشرين من الشهر نفسه جاء فيه : « تبادل الأفكار بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل ، رأى الوفد البريطانى ضرورة الرجوع فيها الى مستر بيفن مما يتطلب بعض الوقت » (٤٢) ، وعاد الوفد البريطانى الى لندن لمراجعة حكومته التى كانت هى الأخرى تخشى معارضيها من قدامى السياسيين (٤٣) .

وكان الخلاف الرئيسى بين الجانبين يتمثل فى نقطتين : الأولى تتعلق بمدة الجلاء وحددها الانجليز بخمس سنوات حتى يتم جلاء قواتهم عن مصر ، بينما حددها المصريون بسنة واحدة . والنقطة الثانية تتعلق بتحديد حالة الخطر الموجبة لعودة القوات البريطانية الى أرض مصر بعد الجلاء عنها ، فبينما حددها الانجليز بأنها حالة الاعتداء على أى بلد فى الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإيران واليونان ، رأى المصريون أن يقتصر الأمر على حالة وقوع اعتداء على الدول المتاخمة لمصر والمشاركة معها فى الحدود فقط (٤٤) .

وكانت تركيا رغم عدم اشتراكها فى الحدود مع مصر تخشى من جلاء القوات البريطانية عن مصر ، وخروج قوات الحلفاء من سوريا ولبنان والعراق ، ولهذا فقد أبدت رغبتها فى الحصول على ضمان كاف من بريطانيا فى حالة نجاح المفاوضات الدائرة مع صدقى باشا ، وطلب سفير تركيا فى لندن مقابلة مستر بيفن وزير الخارجية البريطانية فى أواخر أبريل ١٩٤٦ وأبلغه قلق حكومته وهلعها من اعتزام جلاء الجيوش البريطانية عن مصر ، ويرجع هذا الخوف التركى الى المطامع الروسية فى المضائق التركية ولضم بعض أراضى الولايات التركية الشرقية الى روسيا (٤٥) .

ولكن الطرفين تمكنا من الوصول الى حل وسنط فى أواخر يونيو (٤٦) على أن تكون مدة الجلاء عن مصر ثلاث سنوات فقط وليست خمسا وأن يؤخذ بنظام لجنة الدفاع المشترك عن طريق

تشكيل لجنة عسكرية من الجانبين تكون مهمتها تحديد حالات الخطر التي تهدد سلامة منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك الدول المتاخمة لمصر ، وأن يعهد اليها تحديد الإجراءات التي تتولى مصر تنفيذها تجاه كل حالة من حالات الخطر الموجبة للتدخل البريطاني في المنطقة (٤٧) ولكن هذا الاقتراح كان مصيره الرفض أيضا .

وفي ٨ يوليو سلم الجانب المصرى الى الجانب البريطانى مشروع معاهدة تحالف ومشروع بروتوكول خاص بالسودان ينص على أن : « يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر » (٤٨) .

وكان مشروع بروتوكول السودان المقترح من جانب مصر يبنى من الادارة المشتركة للسودان أن يتمتع السودانيون بالرفاهية واعدادهم للحكم الذاتى « وأنه حالما يتم الوصول الى هذا الغرض الأخير ، يكون الشعب السودانى حراً في تقرير علاقته المستقبلية مع الطرفين الساميين المتعاقدين ، ويعتزم الطرفان الساميان المتعاقدان تعيين لجنة مشتركة بقصد التقدم بتوصيات خاصة بمستقبل السودان طبقا لهذا المبدأ وبالتشاور التام مع الشعب السودانى والى أن يتم أبرام اتفاق آخر بين الطرفين الساميين المتعاقدين كنتيجة لتوصيات اللجنة المشتركة ، يبقى العمل مؤقتا بالمادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ . . . » (٤٩) .

إلا أن المفاوضات أصيبت بالجمود بين الجانبين وزادت المشكلة تعقيدا بعد اصرار الجانب المصرى على اثاره موضوع السودان دون تعليقه وفي ١٩ أغسطس تقدم الجانب البريطانى ببعض المقترحات بهدف الوصول الى اتفاق مع الحكومة المصرية ، إلا أن الوفد المصرى أصدر قراره بالاجتماع في اليوم التالى برفض

تلك المقترحات البريطانية اذ لم يأت بها ما يحمل الحكومة على تغيير موقفها وفي ١٧ سبتمبر تقدم الوفد البريطاني بمقترحات أخرى جديدة خاصة بالسودان (٥٠) .

كان المشروع المقدم من خلال هذه المقترحات ينص على الآتى :

« ١ — اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن سياستهما الأولية في السودان ستظل منصرفة الى رغبة السودانيين والعمل الجاد على اعدادهم للحكم الذاتى .

٢ — وحالما يتحقق الغرض الأخير فان الشعب السودانى يكون حراً فى تقرير مصيره . ومن المتفق عليه أنه اذا قر قرار السودانيين على اختيار الاستقلال ، تعقد بين مصر والسودان الاتفاقات اللازمة بشأن الاستزادة من مياه النيل واستخدامها بما يعود على المصريين والسودانيين بأكبر الفائدة ، وكذلك بشأن ما لمصر من مصالح مادية أخرى فى وادى النيل .

٣ — والى أن يتم ذلك تظل ادارة السودان تجرى طبقا لنظام الحكم الثنائى بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وطبقا للمادة (١١) من معاهدة سنة ١٩٣٦ .

٤ — وتصرح الحكومة المصرية بأنه ليس فى أحكام البروتوكول السالفة الذكر مساس بمطالبة ملك مصر بحقه فى أن يكون ملكا على السودان .

٥ — سيتلقى الطرفان الساميان المتعاقدان من حاكم السودان العام بين حين وآخر تقارير عن مدى تقدم الشعب السودانى نحو الحكم الذاتى المنشود . وفى الوقت المناسب يعينان لجنة مشتركة لتضع تقريراً عما اذا كان السودانىون قد تهيأوا للحكم الذاتى

اتكامل ، وأصبحوا في حالة تمكنهم من تقرير مستقبل السودان ... » (٥١) .

ودرس الوفد المصرى هذه المقترحات البريطانية الخاصة بمشروع السودان ثم قرر رفضها (٥٢) في ٢٩ سبتمبر وذلك لأنه « اتضح بجلاء خلال المفاوضات الحالية أن الهدف الذى يرمى اليه الوفد البريطانى هو تصفية نظام الحكم فى السودان تصفية نهائية طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ حسبما تطبقها الآن السلطات البريطانية فى السودان .. ولهذا فان البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى يجعل كل مفاوضة لاحقة بشأن السودان عديمة الجدوى وغير ذات موضوع اذ أن نظام الحكم فى السودان قد سوى فى البروتوكول لسنين عدة مقبلة ... » .

وعلى ذلك احتدمت الأزمة وتوقفت المفاوضات مرة أخرى (٥٣) بسبب عدم الاتفاق على تحقيق آمال أبناء جنوب الوادى فى الحرية وتقرير المصير واستفحلت الخلافات كذلك بين أعضاء الفريق المفاوض من المصريين واسماعيل صدقى بسبب الأسلوب الذى يتبعه فى التفاوض وحده دون باقى زملائه المفاوضين وأعلن مكرم عبيد أحد الأعضاء المفاوضين أن لجنة الدفاع المشترك ما هى الا حماية مقنعة ، كما هاجمه من قبل مفاوض آخر هو على الشمسى ، متهماً اياه بأنه يفاوض الانجليز بمفرده دون الرجوع الى الوفد المشارك له ، ولذا فقد أصبح موقف هيئة المفاوضات حرجاً جداً .

ومن هنا توقف الانجليز عن التفاوض مع حكومة بدت امامهم ضعيفة لا تملك من أسباب القوة الداخلية والوحدة الجماعية ما يؤهلها من امتلاك ضمانات التنفيذ لما يتفق عليه ، وساعد على ذلك أن الجبهة الداخلية كانت غير مستقرة رغم الاجراءات المتشددة التى كان يتخذها رئيس الوزراء لاعادة الهدوء الداخلى

بعد أن أضرب عمال شبر الخيمة وأضرب عمال شركات الغزل
بالاسكندرية خلال شهر يونيو وفي منتصف يوليو ، وألقيت عدة
قنابل على أحد النوادي البريطانية بالاسكندرية ، وتعطلت
الدراسة بجامعتها وقبض على عدد من الطلبة ، كما هاجم صدقى
العمال والطلبة أكثر من مرة ، وكذلك فعل مع بعض الصحف
الحزبية التى تحض على الثورة الاجتماعية ، كما كان من أهم
أسباب فشله فى تحقيق نجاح يذكر فى الجولة الأولى من المفاوضات
التي جرت فى مصر أنه لم يشرك حزب الأغلبية الشعبية وهو
الوفد (٥٤) معه .

٣ - العودة للتفاوض والخلاف مع بريطانيا :

وأمام هذا الفشل الواضح تحدث صدقى باشا مع مستر
بوكر نائب السفير البريطانى فى القاهرة فى أمر سفره الى لندن
وذلك فى الثانى من أكتوبر لاستئناف المباحثات على أساس الوحدة،
على أية صورة رمزية ، بين مصر والسودان تحت تاج واحد ،
ورحبت بريطانيا بإعادة المفاوضات مرة أخرى ، فعجل بالسفر الى
لندن فى السابع عشر من أكتوبر ، وبرفقته إبراهيم عبد الهادى
وزير خارجيته ، ليبحث بنفسه المستر بيفن (٥٥) فيما يتعلق
بموضوع السودان الذى كان المسألة المهمة التى اختلف عليها
الجانبان . وكان صدقى يتعجل توقيع الاتفاق بأى صورة قبل
بدء العام الدراسى ومظاهرات الطلبة المتوقعة (٥٦) .

واجتمع الجانبان المصرى والبريطانى فى لندن يوم ١٨ أكتوبر
وعقدوا خمس جلسات آخرها فى ٢٥ من نفس الشهر حيث وقع
الطرفان على مشروع معاهدة بالأحرف الأولى ، وتتكون من سبع
مواد وتضم بروتوكولين .

أحدهما ينص على جلاء القوات البريطانية عن مصر فى موعد.
أقصاه أول سبتمبر ١٩٤٩ م .

والثانى خاص بالسودان وينص على « أن السياسة التى يتعهد الطرفان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر سيكون هدفها الأساسى رفاهية السودانين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم يهيئة جادة للحكم الذاتى ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلا ، وانتظارا لأن يستطيع الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانين ، تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة عام ١٨٩٩ ، كما أن المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها تبقى نافذة المفعول » (٥٧) .

وما أن عاد صدقى الى مصر فى ٢٦ أكتوبر ، حتى أدلى بتصريح قال فيه : « اليوم أقر بأنى نجحت فى مهمتى ، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررت بصفة نهائية » ونشر التصريح قبل اذاعة نصوص مشروع المعاهدة الذى كان يتناقض مع تصريحات صدقى وكان هذا التصريح مجرد دعاية شخصية لصدقى ، وثارث ثائرة وزير الخارجية البريطانى مستر بيغن ومن خلفه زعماء حزب العمال البريطانى الحاكم الذى كان يخوض معركة ضارية مع حزب المحافظين ذى السمات الامبراطورية التى يعشقها الانجليز بصفة عامة (٥٨) .

كما أن النص المتفق عليه بين طرفى المفاوضة لم يشر الى أى نوع من أنواع الوحدة بين مصر والسودان ، بل كان صريحا فى ابقاء نظام الادارة القائم فى السودان ، ولذلك فقد بادر مستر اتلى رئيس الوزراء البريطانى بتكذيب تصريح صدقى باشا فى اجتماع مجلس العموم البريطانى يوم ٢٨ أكتوبر ووصف فيه تصريحات صدقى بأنها مفرضة ومضللة وأن المتفق عليه بينهما لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحتة وأنه لم يتم اقرار صيغة نهائية لمشروع الاتفاق (٥٩) وأن المباحثات كانت سرية وشخصية ولم بتقرر فيها شئ يتقيد به أى من الطرفين ولا يجوز اذاعتها .

ومن هنا لم يتحمس الانجليز لانتهاء مشروع الاتفاق المزمع ولأنه يستحيل ضمان التنفيذ مع رئيس الوزراء المصرى الذى لم يقدر على مواجهة الراى العام المصرى بحقيقة النص الخاص بالسودان محاولا تفسيره بما يرضى الشعور الوطنى المصرى فقط .

ولهذا فقد حاول بيفن تجنب اللبس فى تأويل النص الخاص بالسودان فأرسل الى صدقى فى ٦ ديسمبر مقترحا أن يرسل الى لندن خطابا تفسيريا يلحق بالمعاهدة فتغافل صدقى عن هذا الاقتراح ، فما كان من بيفن الا أن كلف الحاكم العام للسودان السير هيوبرت هددلستون Sir Hubert Huddleston على لسان الحكومة البريطانية بأنها لن تسمح بأى تغيير فى نظام الحكم بالسودان ، وبأن المحادثات الأخيرة لم تتعرض لحكومة السودان أو سلطتها بأى تغيير (٦٠) .

وكان فريق من أبناء السودان يؤيدون الحاكم العام البريطانى للسودان داعين الى الانفصال (٦١) فأهاج تصريح صدقى بأشياء هؤلاء الانفصاليين واحتجوا عليه ودبروا مظاهرات عنيفة فى الخرطوم ، وتركت حكومة السودان البريطانية المتظاهرين يتسلحون ويعتدون على أنصار الوحدة ويهاجمون نادى الخريجين فى أم درمان ، وسرعان ما قامت مظاهرات حاشدة مضادة من أنصار الوحدة أعلنوا فيها مطالبتهم بوحدة وادى النيل وتمسكهم بها (٦٢) .

٤ — فشل مشروع المعاهدة وعودة النقراشى للحكم :

وفى مصر لم يكد العام الدراسى يبدأ بعد أن تم تأجيله الى ١٧ نوفمبر حتى تفاقمت الأحداث واشتدت المظاهرات والمصادمات من جديد رغم الاحتياطات العسكرية المشددة التى أمر صدقى

باتخاذها (٦٣) . ولهذا لم يكن لدى الانجليز من الحماسة لعقد اتفاقية نهائية مع صدقى باشا لاطلاعهم على الأحوال الداخلية السيئة في مصر ، وما يجابه رئيس الوزراء المصري من التوجهات الشعبية المناهضة لحكمه ممثلة في التنظيمات الطلابية والعمالية والسياسية والاخوان المسلمين ، ومطالبتها بالغاء المعاهدة وقطع المفاوضات بصورة نهائية والتوجه لهيئة الأمم لعرض قضية البلاد على مجلس الأمن ، واشتدت حدة مظاهرات طلبة جامعتى فؤاد بالقاهرة وفاروق الأول بالاسكندرية يوم ٢٨ نوفمبر معضدة بما أبدته طوائف الشعب المختلفة من معارضة شديدة لاتفاقية صدقى .

وفي عيد الجهاد (١٣ نوفمبر) هاجم النحاس باشا فى خطابه السنوى هذه المعاهدة التى لا تحقق أمانى البلاد ، كما هاجم صدقى ذاته متهما اياه بمسئوليته عما يراق فى الشوارع من دماء المصريين (٦٤) .

وتحت هذا الضغط الشعبى الجارف لمشروع المعاهدة فقد أعلن سبعة من أعضاء وفد المفاوضات عن رفضهم له وهم : شريف صبرى وعلى ماهر وعبد الفتاح يحيى وحسين سرى وعلى الشمسى وأحمد لطفى السيد ومكرم عبيد ، وأصدروا بياناً للرأى العام فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ يعلنون فيه معارضتهم الصريحة للمشروع الذى انتهى اليه صدقى من جوانبه الثلاثة وهى : مدة الجلاء ولجنة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وموضوع السودان .

وكان رد صدقى على هذا البيان أن استصدر مرسوماً فى السادس والعشرين من نوفمبر بحل الوفد الرسمى للمفاوضات (٦٥) .

وبذلك تحطم مشروع معاهدة صدقى — بيفن الذى هو استمرار لسلسلة المشاريع التى تحاول ربط مصر بانجلترا بمعاهدات التحالف .

وكان رفض هذا المشروع تعبيراً عن الرفض المصرى للتبعية الاستعمارية ، بعد أن استمرت المفاوضات من أوائل أبريل حتى أواخر أكتوبر ١٩٤٦ ، وكان لاختلاف الطرفين المتفاوضين على تفسير بروتوكول السودان الملحق بهذا المشروع أثره الواضح فى عدم اتمامه وانتهى الأمر عند حد التوقيع عليه بالأحرف الأولى من أسماء المتفاوضين ، اذ تجلّى اجماع الرأى العام فى البلاد على رفضه لقصوره عن تحقيق أمانى ومطالب شعب وادى القيل (٦٦) ، على الرغم من أن صدقى باشا استطاع أن يجعل الانجليز يسلمون بمبدأ الجلاء الكامل براً وبحراً وجواً (مساده أولى) لكنه قد تقرر أن يتم هذا الجلاء فى خلال ثلاث سنوات ، ونجحت المحاولة جزئياً اذ تمخضت عن بعض النتائج تمثلت فى جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والاسكندرية وضواحيهما والتمركز فى قاعدة القناة الى أن يحين موعد اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ بعد عشرين سنة (٦٧) .

اما المادتان الثانية والثالثة من الاتفاقية فانهما تنصان بصراحة على الدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا ، الى جانب تكوين لجنة مشتركة للإشراف على شئون الدفاع المشترك بين البلدين تكون الهيمنة فى هذه اللجنة لبريطانيا ، وكذلك نصت الاتفاقية على أن تقوم كل دولة بنجدة الأخرى والوقوف بجانبها فى حالة الحرب (٦٨) .

وكان فشل مشروع صدقى — بيفن اعلاناً بأن طريق المفاوضات لتحقيق الأهداف القومية انما هو طريق مسدود ، وظهر مدى رفض الجماهير لهذا الأسلوب العقيم ، واتضح ذلك من خلال اشتعال

المظاهرات والاضرابات عند أى مبادرة حكومية للاتجاه للتفاوض الذى يعتبر موافقة مبدئية على جواز التنازل عن بعض هذه الأهداف ودوام استمرار السيطرة الاستعمارية البريطانية على البلاد على الرغم من أن التفاوض بغرض تحقيق الجلاء كان هو أسلوب الحركة الوطنية خلال فترة ما بين الحربين كوسيلة سلمية مشروعة للكفاح من أجل الاستقلال .

كما كان لفشل هذا المشروع الذى كان أكثر الصيغ التى توصلت اليها الرجعية المصرية ملائمة لمصالحها السياسية والاقتصادية أثره فى القضاء على مدى فاعلية الحكومات الرجعية ازاء حركة الشعب وقدرتها على فرض الحلول التى تتعارض مع آمال وطموحات جماهيره الواعية التى بدأت رويداً رويداً تكتسب الوعى والنضج فى فترة ما بعد الحرب (٦٩) .

ولم يعد هناك مفر من أن يتقدم صدقى باشا باستقالة وزارته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ ولم يكن قد مر عليها عام واحد ، وبذلك تفتهى المرحلة الثامنة من مراحل المفاوضات مع انجلترا بغرض تحقيق الجلاء الكامل ، وأدرك المصريون أن المحتل لن يرحل عن قاعدة القناة الا بعد أن يتأكد أنه سيدفع غالياً من أمواله ومصالحه وأرواح جنوده نظير احتفاظه بهذه القاعدة (٧٠) .

وعاد النقراشى الى الحكم مرة أخرى فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ (٧١) وكابت أعادته فرضاً من جانب القصر بمثابة استمرار لوزارة صدقى ولوفد المفاوضات . وعلى عادته تلكاً النقراشى فى اتخاذ قرار حاسم بشأن مستقبل البلاد وأهدافها الوطنية ، واكتفى فى خطابيه أمام مجلس النواب والشيوخ فى ١٧ و ٢٤ ديسمبر بالاشارة الى أن الوزارة « ستمضى فى كل طريق يوصل البلاد الى هدفها الحق » ، وظل يتباحث مع الانجليز سراً لمدة شهر ونصف بغية انقاذ مشروع سلفه ، لكنه بحكم وضعه السياسى كان ضعيفاً تماماً فى موقف

المسلومة مع الانجليز مفتقداً للرصيد الشعبى الضاغط عليهم ،
تعاديه الأحزاب والهيئات الوطنية وكان ذلك يضعه بين فرضين .
أما أن يوقع اتفاقاً لا يقدر على تنفيذه أو فرضه على الشعب
وسوف ترفضه بريطانيا كما فعلت مع صدقى .

وأما أن يتشدد مع الانجليز ليرضى آمال المصريين فيطاح به
إذا أعلن عدم الرغبة فى التفاوض معه (٧٢) .

ولم ينجح النقراشى فى احياء مشروع معاهدة صدقى -
بيفن ، أو عقد معاهدة جديدة فهاجم السياسة البريطانية فى مصر ،
ونصريحات الحاكم العام للسودان ، وطالبه بعض أعضاء مجلس
النواب بالآلا تعتمد سياسته على الهجوم فقط بل عليه أن يتخذ
موقفاً عملياً واجراء ايجابياً تجاه اتفاقيتى ١٨٩٩ م ومعاهدة
١٩٣٦ ولم يحر النقراشى جواباً (٧٣) .

وكان الحاكم العام البريطانى بتصريحاته يغفل حقوق مصر
التاريخية فى السودان ، وأراد النقراشى خروجاً من مأزق مجابهة
انجلترا بشأن السودان أن تقوم باصدار بيان لتوضيح سياستها
بشأنه ومحاولة مواصلة المحادثات فرفض بيفن بدعوى « المحافظة
على حقوق السودان » (٧٤) ، وسدت انجلترا جميع الطرق أمام
النقراشى .

وأُسفرت النتيجة عن توحيد قرار جميع القوى السياسية
الوطنية اذ أعلنت الحداد القومى العام يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ هو
يوم ذكرى توقيع اتفاقية الحكم الثنائى للسودان ، وقد طلبت
نقابة الصحفيين من الصحف أن تظهر فى هذا اليوم مجلة بخطوط
عريضة سوداء تعبيراً عن الحزن ، فتقدم رونالد كامبل السفير
البريطانى باحتجاج الى النقراشى لعدم اجبار الصحف ذات الملكية
الانجليزية على الخضوع لهذا الأمر (٧٥) .

وفي هذا اليوم عبرت الصحافة المصرية عن الشعور القومى العام ببطلان هذه الاتفاقية ، وأبرزت التأيد العربى الموقف المصرى والتعاطف مع الأمانى الوطنية وكان من مظاهرها قيام المظاهرات فى سوريا ولبنان أمام المفوضية المصرية (٧٦) .

وكانت الظروف الدولية قد مكنت مجلس الأمن فى أولى دورات انعقاده عام ١٩٤٦ من أن يصدر قرارا بإجلاء القوات الفرنسية المحتلة لسوريا ولبنان ، وقوى بذلك الأمل لدى مصر فى مقدرة هيئة الأمم المتحدة على مناصرة الشعوب المطالبة باستقلالها ونحوال حريتها ، ورغبة فى الخروج بالمسألة الوطنية عن نطاق العلاقات الثنائية الجامدة بين مصر وبريطانيا ، والتقاء قوى المعارضة جميعها على وجوب تدويل القضية (٧٧) لم يعد هناك مفر أمام رئيس الوزراء الجديد الذى صرح فى مجلس النواب خلال شهر يناير من أنه اذا لم تسفر محادثاته مع الانجليز عن شىء فإنه سوف يسلك طريقا آخر (٧٨) ، وقد كان هذا الطريق هو اللجوء لمجلس الأمن .

هوامش الفصل الثانى

- (اسماعيل صدقى : مذكراتى ، ص ١٢٦ وما يليها .
F.O. 371/53332/16292/JE 335, From Sir R. I. Campbell,
to F.O., Telegram No. 1309, 28th July, 1946.
- (شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية ، ص ٩٧ وما يليها .
Vatikiotis ; The History of Egypt, pp. 360-361.
- (اختلط الأمر على بعض الكتاب بشأن حادثى كوبرى عباس فأوردت
خس شهداء سنة ١٩٣٥ ومنهم محمد عبد المجيد مرسى وعبد الحكيم الجراحى
رضى لحوادث سنة ١٩٤٦ وقد جانبها الصواب :
خس نقاش مع المؤرخ الفنى عبد الله أحمد عبد الله على شهادته عن أحداث
١٩٠٠ .
- (رأفت غنيمى الشيخ (دكتور) مصر والسودان فى العلاقات الدولية ،
٣٢٣-٣٢٤ ، الوفد المصرى ، عدد ٣ مارس ١٩٤٦ .
- (صبرى أبو المجد : الجلاء ، ص ٦٨ .
Abd Allah, Ahmed ; The Students and the Political mo-
vements in Egypt, p. 161.
- (أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ١ ، ص ٩٧ .
- (كان اسماعيل صدقى يمثل كبار الرأسماليين فى مصر حيث كان عضوا
إدارات العديد من الشركات .
- (جاك بيرك : مصر الامبريالية والثورة ، ص ٣٠٥ .
- (محمد حسين هيكل (دكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٢ ،
١٠٠٠ .
- (المصرى ، عدد ٢٠ فبراير ١٩٤٦ .
- (على شلش (دكتور) ، مصطفى النحاس جبر (دكتور) . الانقلابات
ة فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ ، ص ١٧٨ - ١٨٠ .

(١٣) رؤوف عباس (دكتور) . الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، صص ٨٩ ، ٩٤ .

(١٤) Abdul Quyyum, Shah ; Egypt Reborn 1945 — 1952, pp. 44-45.

وقد تكررت المظاهرات بالقاهرة يوم ٤ مارس الذي أطلق عليه يوم الشهداء . وفي الاسكندرية سقط ٣٨ شهيدا حينما أطلق الجنود الانجليز الرصاص على الطلبة عندما حاولوا نزع العلم البريطاني من أعلى فندق أطلانتك : صبرى أبو المجلاء ، ص ٦٨ .

F. O. 371/53332/16202/J 2E71, From Cairo to Foreign (١٥)
Office, Sir R. I. Campell, Tel. No. 1038, ...une 7, 1946, p. 4.

الوفد المصرى ، عددى ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٤٦ .

(١٦) طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ٩٨ - ١٠١ .

(١٧) شهدى عطية السافعى ، المرجع السابق ، صص ٩٨ - ١٠١ .

تم اجلاء القوات الانجليزية عن القلعة فى ٤ يوليو ١٩٤٦ ومعسكرات الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية ومخيم الاهرام ، وقلعة رأس التين وثكنات مصطفى باشا وقلعة كوم الدكة فى فبراير ١٩٤٧ ثم مطار هليوبوليس وقشلاق باب الحديد ومعسكر الحلمية وثكنات العباسية وقصر النيل والنادى البريطانى بالمعصرة والعامرية بالاسكندرية فى مارس ١٩٤٧ .

جريدة الوفد ، عدد ٣٠ أبريل ١٩٨٧ ، المصرى ، عدد ٩ يناير ١٩٤٧ .

(١٨) طارق البشرى . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ٩١٧ .

F. O. 371/53332/162929/J 2571, From Cairo to Foreign (١٩)
Office, Sir R.I. Campell, Telegram No. 1038 June 7 1946
pp. 1-2.

دكتور محمد مندور : مقال عن الوضع السياسى الراهن بجريدة الوفد المصرى ، عدد ٧ يونية ١٩٤٦ .

(٢٠) وتشكل الوفد المصرى من : على ماهر ، وحافظ عفيفى ، ومحمد شريف صبرى ، وحسين سرى ، وأحمد لطفى السيد ، ومكرم عبيد ، وعبد الفتاح يحيى ، وعلى الشمسى ، ومحمد حسين هيكل ، ومحمود فهمى النقراشى (ورد فى النص الأصى : محمد فهمى النقراشى) وإبراهيم عبد الهادى :

(٢١) جاك بيرك : المرجع السابق ، صص ٣٠٦-٣٠٧ .

- (٢٢) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ، ص ١٢٣ .
F.O. 371/53332/16292/JE 335, From Sir R.I. Campbell,
Cairo, to F.O. Telegram No. 1309, 28th July, 1946, op. Cit.,
(٢٣) اسماعيل صدقى : مذكرات ، صص ٦٣ - ٦٤ ، ١٢٢ - ١٢٤ .
(٢٤) طارق البشرى . الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، المرجع
السابق ، ص ١٢١ .
(٢٥) الاهرام ، عدد ٨ مايو ١٩٤٦ .
(٢٦) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، المرجع
السابق ، ص ١١٩ .
(٢٧) Kirk, George ; The Middle East in the year 1945-1950, (٢٧)
p. 121.
الوفد المصرى ، عدد ٣ مارس ١٩٤٦ ، المصرى عدد ٢٥ مايو ١٩٤٦ .
(٢٨) سمير المنقبادى (دكتور) : تطور المركز الدولى للسودان ،
ص ٤٣ .
وقد عقدت الجلسة الاولى بين الجانبين بمبنى وزارة الخارجية المصرية
بالقاهرة .
(٢٩) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، مصدر سابق ، صص ٩٢ - ٩٣ .
اسماعيل صدقى : مذكرات ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .
(٣٠) عبد الرزاق السنهورى (دكتور) : قضية وادى النيل ، مصر
والنيل ، ص ٦١ .
(٣١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، صص ٦٤١-٦٤٢ .
(٣٢) مجلة آخر ساعة ، عدد اول مايو ١٩٤٦ .
(٣٣) المصر ، عدد ٢٦ ابريل ١٩٤٦ .
(٣٤) ذكر الأستاذ طارق البشرى أن الجانبين أصدرتا بيانهما المشترك فى
F.O. 371/53332/16292/JE 3388, Telegram No. 1329, (٣٥)
Cairo, From Sir R. I. Campbell to Foreign Office on 2nd
August, 1946.
Ibid, Copy No. 62, From Campbell to MR. Bevin, August 3, 1946.,
(٣٦) المصر ، عدد ٣٠ مارس ١٩٤٦ .
(٣٧) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع
سابق ، صص ١٢٢ - ١٢٤ .
جاك بيرك : المرجع السابق ، صص ٣٠٦ - ٣٠٧ .
(٣٨) مارسيل كولومب : تطور مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ ، الاهرام ،
٢ مارس ١٩٤٦ .

- (٣٩) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .
- (٤٠) محمد أنيس (دكتور) : ٢١ فبراير في التاريخ المصري ، مقال بمجلة روز اليوسف ، عدد ٢١ فبراير ١٩٧٢ .
- (٤١) رفعت السعيد (دكتور) تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ، ص ٢٧٦ .
- (٤٢) جمال حماد دراسة عن معاهدة صدقي - بيقن ، منشورة بمجلة أكتوبر عدد ٣١ يناير ١٩٨٨ .
- (٤٣) شكر الأستاذ / طارق البشري أن الجانبين أصدرتا بيانهما المشترك في ٢٣ مايو : طارق البشري . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .
- (٤٤) طارق البشري . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ ، أكتوبر عدد ٣١ يناير ١٩٨٨ .
- (٤٥) المصور ، عدد أول مايو ١٩٤٦ .
- (٤٦) استؤنفت المفاوضات في يونيو ١٩٤٦ بين الجانبين بالاسكندرية .
- (٤٧) طارق البشري الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .
- F.O. 953/864/163498/PG 1163/20, From J.G. Berney, (٤٨)
London, 28 September 19٤0.
- (٤٩) عبد الرزاق السنهوري (دكتور) . قضية وادي النيل ، مرجع سابق ، ص ٦٥ - ٦٨ .
- (٥٠) سمير المنقبادي (دكتور) : تطور المركز الدولي للسودان ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .
- (٥١) عبد الرزاق السنهوري (دكتور) : قضية وادي النيل ، مرجع سابق ص ٦٩ .
- (٥٢) سمير المنقبادي (دكتور) : تطور المركز الدولي للسودان ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .
- (٥٣) المرجع نفسه ، نفس الصفحة .
- F O. 371/53332/162929/J 2571, From Cairo to Foreign (٥٤)
Office, Sir R.I. Compbell, Telegram No. 1038, June 7, 1946,
p. 3.
- المصري ، عدد أول يناير ١٩٤٧ .

. ثم تقدم صدقي باستقالته فى ٢٨ ديسمبر وكلف الملك خاله شريف صبرى العضو المفاوض مع صدقى لتشكيل الوزارة لكنه عجز أمام محاولته التوفيق بين الأحزاب المختلفة ، فعاد صدقى للوزارة مرة أخرى . طارق البشرى : المرجع السابق ، صص ١٢٤ - ١٢٦ .

(٥٥) سمير المنقبادى (دكتور) . تطور المركز الدولى للسودان ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٥٦) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

. (٥٧) اسماعيل صدقى : مذكراتى ، المصدر السابق ، صص ١٢٠ - ١٢٦ .
المصرى ، عدد ٦ يناير ١٩٤٧ .

(٥٨) حافظ محمود . أسرار الماضى ، ص ١٨٤ ، المصرى ، عدد أول يناير ١٩٤٧ .

(٥٩) Abdul Quyyum, Shah ; Egypt Roborn, Op Cit. pp. 43-44.

جمال حماد : دراسة عن معاهدة صدقى - بيفن ، أكتوبر ، عدد ٢١ يناير (٦٠) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، صص ١٢٧ - ١٢٩ .

Vatikiotis ; The History of Egypt ; Op. Cit., p. 361.

(٦١) المصور ، عدد ٢٦ أبريل ١٩٤٦ .
(٦٢) جمال حماد : دراسة عن معاهدة صدقى - بيفن - أكتوبر ، عدد ١٣ ديسمبر ١٩٨٧ .

(٦٣) الدراسة السابقة ، نفس المصدر .
(٦٤) طارق البشرى . الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

المصرى ، عدد أول يناير ١٩٤٧ .
(٦٥) أما اسماعيل صدقى ومحمد حسين هيكل والنقراشى وحافظ عفيفى ، وإبراهيم عبد الهادى فقد وافقوا عليه : صبرى أبو المجد : الحلاء ، مرجع سابق . ص ٦٩ .

(٦٦) صلاح عزام : مصطفى النحاس (وثائق) ، ص ١٢ .
(٦٧) يرى البعض أن هذه النقطة غفرت لصدقى باشا كثيرا من أخطائه حافظ محمود : أسرار الماضى ، مرجع سابق ، صص ١٨٣ - ١٨٤ .
الا أن انتهاء الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر قد تقرر طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ (مادة أولى) ، كما تقرر أن تتواجد القوات البريطانية بجوار القناة فقد

- لحماية الملاحة بها الى أن يتمكن الجيش المصرى من الدفاع عنها بمفرده (المادة الثامنة وملحقاتها) وقد نص مشروع صديقى على الجلاء عن القاهرة والاسكندرية وقبل أول مارس ١٩٤٧ ، أما الجلاء عن بقية الاراضى المصرية ومنها منطقة القناة فيتم قبل أول سبتمبر ١٩٤٩ . المصرى . عدد ٦ يناير ١٩٤٧ ، د . محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٣ .
- (٦٨) صلاح سالم : الجلاء ، صص ٢٦ - ٢٧ .
- (٦٩) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، صص ١٣٣ - ١٣٤ .
- (٧٠) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، ٣١ يناير ١٩٨٨ ، أخبار اليوم عدد ٧ ديسمبر ١٩٤٦ .
- (٧١) لطيفة محمد سالم (دكتور) : الصحافة والحركة الوطنية المصرية ، ص ٥٦ .
- (٧٢) طارق البشرى : المرجع السابق ، صص ١٣٦ - ١٣٨ .
- (٧٣) مضايط مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .
- F.O. 371/63020/162929/JE 304, From Cairo to Foreign Office, Sir R. I. Campbell, Telegram No. 173, January 19, 1947.
- (٧٤) الأهرام ، عدد ١٧ يناير ١٩٤٧ .
- F.O. 371/63030/J 1304/79/16, Sir R.I. Campbell, Cairo (٧٥) to F.O., No. 173, Jan. 9, 1947.
- الأهرام ، عدد ١٩ يناير ١٩٤٧ .
- F.O. 371/53332/J 2571/57/16, Sir R.I. Campbell, Cairo (٧٦) to F.O., June 7, 1946, No. 1038.
- (٧٧) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .
- (٧٨) الأهرام ، عدد ٢١ يناير ١٩٤٧ .



الفصل الثالث

استمرار المطالب الوطنية بالجلء عن وادى النيل ١٩٤٦ - ١٩٤٧

- ١ - مباحثات النقراشى - كامبل ١٩٤٦ - ١٩٤٧ .
- ٢ - المذكرة المصرية لمجلس الأمن فى يناير ١٩٤٧ .
- ٣ - بيان النقراشى ومناقشة القضية .
- ٤ - الرد البريطانى .
- ٥ - توالى الجلسات ومشروعات الدول الأعضاء .
- ٦ - عدم التوصل لقرار وتعليق النزاع .

استمرار المطالب الوطنية بالجللاء عن وادى النيل

١٩٤٦ - ١٩٤٧

بعد فشل مشروع معاهدة صدقى - بينن ، واستقالة صدقى
بناشياً نتيجة لذلك ، حاول خليفته فى رئاسة الوزارة محمود
فهمى النقراشى أن ينقذ هذا المشروع فأجرى مباحثات سرية مع
السفير البريطانى بالقاهرة رونالد كامبل على أن يصل الى ما لم يتمكن
سلفه من احرازه لتحقيق ما تصبو اليه البلاد ، لكن هذه المباحثات
التي استمرت طوال شهر ديسمبر ١٩٤٦ لم تدم طويلا اذ قطعتها
الحكومة المصرية بصورة نهائية يوم ٢٥ يناير ١٩٤٧ بسبب الخلاف
حول موضوع السودان ، فقد تقدمت بريطانيا بمشروع يؤدي الى
عزل مسأله عن قضية الجلاء ، بادعائها الحرص على حق
تقرير المصير للسودانيين وتمسكها بالدفاع عن حقوقهم ضد
الأطماع المصرية محتمية خلف نصوص معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى
الحكم الثنائى ١٨٩٩ .

ولم تجد الحكومة المصرية مهرباً أمام التلكؤ البريطانى ،
ومهاجمة الأحزاب والهيئات الوطنية لها على مجاراتها واذعانها
لأغراض السياسة الانجليزية سوى أن ترفع مذكرتها الرسمية
الى السكرتير العام للأمم المتحدة فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ لتدويل القضية
المصرية وعرضها على مجلس الأمن ، مطالبة بجللاء القوات
البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً ، وانهاء النظام
الادارى القائم بالسودان .

وفادى النقرائى باشا مصر متوجهاً الى نيويورك فى اواخر شهر يوليو يرافقه بعض الساسة والفقهاء القانونيين المصريين بعد أن أجريت اتصالات عربية ودولية محدودة لتعزيد الموقف المصرى ، حيث بدأت أولى جلسات مجلس الأمن لمناقشة القضية فى ٥ أغسطس ١٩٤٧ ، وقام النقرائى بعرض بيان مصر أمام المجلس معبراً عن ثقة حكومته فى انصاف أعضاء الهيئة وتسوية النزاع القائم مع بريطانيا .

وكان رد رئيس الوفد البريطانى منذ الجلسة الاولى على بيان النقرائى يعتمد على الحجج والاسانيد القانونية دون الاعتماد على الرد التاريخى والبلاغى ، وتمسك بلاده بمعاهدة ١٩٣٦ التى وافق عليها البرلمان المصرى بأغلبية ساحقة وعدم اعادة النظر بشأنها من طرف واحد . كما طالب رئيس الوفد البريطانى بشطب القضية من جدول أعمال المجلس ، وعدم احقية مصر فى تدويلها .

واستطاعت بريطانيا باتصالاتها الدولية وانحياز دول المعسكر الغربى لها أن تستصدر قراراً من المجلس فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ بابقاء نزاعها مع مصر معلقاً دول حل لأجل غير مسمى ، وعساد النقرائى والوفد المصرى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ ، وفشلت هذه الجولة هى الأخرى فى ايجاد حل يرضى الآمال المصرية .

١ - مباحثات النقرائى - كامبل ١٩٤٦ - ١٩٤٧ :

حاول النقرائى باشا انقاذ مشروع صدقى - بيفن بمباحثاته السرية التى أجراها مع السفير البريطانى بالقاهرة رونالد كامبل ، لكنه ازاء اصرار الجانب البريطانى على تمسكه ببقاء أوضاع السودان دون تغيير ، وبعد أن تيقن له استحالة فرض معاهدة لا تلبى الامانى القومية على رأى العام المصرى ، أعلن قطع المباحثات وتجمد الموقف بين الحكومتين فى وقت كانت فيه المظاهرات

والاجتماعات العامة للهيئات الشعبية لا تتوقف والصحافة الوطنية لا تنأى عن مهاجمة بريطانيا وأعلن النقراشى فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ تمسكه بمطالب مصر وهى الجلاء ووحدة وادى النيل ، وأنه سيسلك لتحقيقها كل الوسائل سواء عن طريق التفاوض أو الالتجاء الى مجلس الأمن ، وقد تبين له أن بروتوكول صدقى — بيفن الخاص بالسودان أصبح بعد التفسيرين المتعارضين اللذين صدرا من الجانبين غير صالح كأساس للمناقشة فبدأ يبحث مع السفير البريطانى عن صيغة أخرى جديدة (١) .

وكان المشروع البريطانى المقدم للحكومة المصرية بشأن السودان ينص على أن يتعهد الجانبان باتباع سياسة لا تخرج عن نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك لتحقيق رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم وأعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتى واتفقا على أن :

١ — تتشاور مصر وبريطانيا مع السودانين من وقت لآخر فى مسائل السياسة المتعلقة بالسودان ورفاهية السودانين واعدادهم للحكم الذاتى .

٢ — تقرر مصر وبريطانيا أنه عندما يبلغ السودانىون مرحلة تقرير نظامهم فى المستقبل تكون لهم الحرية فى ممارسة حق الاختيار تبعاً لمطامحهم السياسية وطبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالأقاليم التى لا تحكم نفسها بنفسها .

٣ — حتى يتسنى للطرفين المتعاقدين تحقيق الهدف السابق بالتشاور مع السودانين تظل اتفاقية ١٨٩٩ سارية ، وكذلك المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها (٢) .

ثم تقدم الجانب المصرى بمشروعه الاخير بشأن بروتوكول السودان الى الحكومة البريطانية فى ١٥ يناير ١٩٤٧ (٣) بعد

اعتراضه على اقتراحات بريطانيا لأنها لا تذكر شيئاً عن الوحدة القائمة بين مصر والسودان وهى أمر لا يجوز اغفاله .

وعرض النقراشى على السفير البريطانى أن يحذف من بروتوكول صدقى — بينن عبارة ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان ، ولكن السفير اعترض على ذلك لأن بريطانيا سلمت بأن السودانين ليس لهم حق فى اختيار نظامهم فى المستقبل . الا أن السفير البريطانى أبلغ النقراشى أن بينن لا يقبل ما جاء بالمشروع المصرى لأنها جاءت خلوا من الإشارة الى حرية الاختيار لدى السودانين ولذلك فهو يقترح العمل بنص بروتوكول صدقى — بينن ، على أن يرفق به بيان من الجانبين المصرى والبريطانى يسجل فيه كل منهما رأيه ، فيذكر الجانب المصرى أنه لا يمكنه الارتباط منذ الآن بأن يكون للسودانيين حرية الاختيار ، والجانب البريطانى ينص على أن يكون لهم هذه الحرية ولو أنه لا يشجعهم على الانفصال إذا أرادوا الوحدة مع مصر .

وقد رفض النقراشى هذا الاقتراح لأنه يظهر مصر على أنها غير راغبة فى منح السودانين حق تقرير مصيرهم ، ومن ناحية أخرى فإن هذا البيان المشترك يسجل وجهتى نظرس مختلفتين ، فهو لا يتضمن اشتراكا بل ينطوى على اختلاف فى الرأى (٤) .

وكان موضوع السودان هو جوهر الخلاف بين الطرفين ، إذ أن عزل مسألته عن قضية وادى النيل يمهد للدعاء البريطانى بالحرص على حق تقرير المصير للسودانيين وأن مصدر النزاع هو تمسك بريطانيا بالدفاع عن حقوق السودان وأن لمصر أطماعا تبغيها فى السودان ، ولذلك فهى ترفض الاعتراف بحق السودانين فى تقرير مصيرهم واحتتمت بريطانيا خلف نصوص معاهدة ١٩٣٦ .

ونظر لتلك بريطانيا في الوصول الى حل للقضية ومجساة
الحكومة المصرية لها بعضا من الوقت ، فقد صدرت البيانات
المتعددة عن الهيئات الوطنية المصرية تنعى على الحكومة ضعفها
وتواطؤها مطالبة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ ، وخرجت
المظاهرات رغم قرار الحكومة بمنعها وتفريق أى تجمعات .

وعبر شباب جبهة وادى النيل ممثلا فيها الحزب الوطنى
والوفد المصرى والشبان المسلمون ومصر الفتاة وجبهة مصر
والكتلة الوفدية والايوان المسلمون واللجنة التنفيذية للطلبة ، عن
مشاعرهم الوطنية فى اجتماعهم فى ١٥ يناير بالمركز العام للشبان
المسلمين وأصدروا بيانا باعلان يوم الحداد فى ١٩ يناير (٥) .

وشاركهم أبناء جامعة فاروق الأول بالاسكندرية مشاعرهم
اذ أعلنت الهيئة المتحدة للجامعة بيانها فى ١٧ يناير بشأن يوم
الحداد وكانت تتكون هذه الهيئة من فروع الحزب الوطنى والاتحاد
العربى وجبهة مصر والايوان المسلمين ومصر الفتاة وحزب العمال
المصرى ورابطة العروبة .

كما صدرت البيانات الوطنية عن اتحاد خريجي الجامعة
وشباب الأحرار الدستوريين وحزب العمال المصريين مشاركة
فى التعبير عن مشاعرهم الوطنية تجاه قضية الجلاء ووحدة وادى
النيل فاعتقل كثير من شباب هذه الهيئات فى يوم الحداد وصدرت
الحكومة بعض الصحف لنشرها أنباء هذه المظاهرات (٦) .

ولهذا فقد قطعت الاتصالات التى كانت لا تزال مستمرة بين
الجانبين المصرى والبريطانى فى أواخر شهر يناير ١٩٤٧ ، وأعلن
النقراشى باشا موافقة مجلس الوزراء المصرى على قطع المفاوضات
بصورة نهائية فى ٢٥ يناير وابلاغ هذا القرار الى انجلترا (٧) وأن
الحكومة المصرية قررت اللجوء الى مجلس الأمن لعرض قضية
البلاد أمامه .

وأعلن رئيس الوزراء هذا القرار بمجلس الشيوخ والنواب في ٢٧ يناير ١٩٤٧ موضحاً أن المباحثات التي جرت بين حكومتى مصر وبريطانيا للاتفاق على تحقيق مطالب البلاد بجلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادى النيل لم تسفر عن شيء رغم عدالة قضية مصر التي حاولت التفاوض مرة بعد أخرى للوصول الى حل يعبر عن رغبة أبناء الوادى شماله وجنوبه ، وان مصر عندما تتحدث عن رفاهية السودان انما تقرر واقعا تشهد عليه نواحي العمران والرقى الذى أقامته مصر بالسودان « بنفس الدافع والعاطفة الذى تؤدى به واجب الاصلاح فى أى بقعة من بقاع مصر (٨) » ونحن لا نبغى من قيام الوحدة الدائمة مع السودان الا ازدهاره ورفاهية أهله ، وان الضمان الوحيد لأمن الوادى وسلامته هو اتحادنا ووجودنا المشترك ، لسنا نريد للسودانيين الا أن يعيشوا كإخوانهم فى مصر أحراراً يتولون شئونهم بأنفسهم ، ويتمتعون بكل مزايا الوحدة ، فى ظل التاج المشترك لشقى الوادى ، واننا ضد سياسة فصل السودان عن مصر ، وان قضية وادى النيل قضية واحدة لا تنجزاً « ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن » .

ودعا رئيس الوزراء أبناء وادى النيل شماله وجنوبه الى الوقوف صفا واحداً خلف قضيتهم كما دعاهم الى الاتحاد وعدم الفرقة (٩) .

كما هاجم النقراشى تصريح الحاكم العام للسودان الذى أدلى به فى ٧ ديسمبر ١٩٤٦ يشجع السودانيين على الانفصال عن مصر (١٠) ، مما أدى الى اعتراض مصر على هذه السياسة الانفصالية وما يترتب عليها من اساءة للعلاقات المصرية الانجليزية .

وأشار الى كتاب الملك عند تشكيل الوزارة الذى تضمن تعهد مصر والتزامها بالعمل على رقى السودان فى شتى نواحي الحياة ليدرك مرحلة الحكم الذاتى للاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى وقال النقراشى « أننى أعبر عن رأى جميع المصريين والسودانيين، وهذه الوحدة مستمدة من مشيئة أهل الوادى » وأنه يجب ألا يساء فهم مقاصد مصر نحو السودان ، التى لن تدخر وسعا فى سبيل السير بأبنائه الى الحكم الذاتى ، ولسوف تبذل جهدها للوصول به لهذا الغرض وتهيئة أهله لتولى شئونهم بأنفسهم ، فمصر لا تريد استعمار السودان بل تريد « وحدة مستمرة » ، وان السودان بالنسبة لمصر « هو خط الحياة بل هو أكثر » ، وان السياسة الرامية لفصم وحدة وادى النيل هى عمل عدائى لمصر .

وأكد النقراشى على أن مصر تؤدى ما يرضى أهل السودان من أجل رقيهم وثقافتهم ورفاهيتهم . وطالب بريطانيا بالتعاون مع مصر لصيانة حقوقها المشروعة فلا يصدر حاكم السودان تصريحات أو يسلك سياسة غير متفق عليها بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن السودان (١١) .

ولهذه الأسباب ولعدم الوصول الى اتفاق بين الحكومتين بشأن قضيتى الجلاء ووحدة وادى النيل فقد عرض النقراشى الأمر بكل تفاصيله على مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير الذى أصدر قراره بعرض قضية البلاد على مجلس الأمن (١٢) . وتقدم محمود حسن السفير المصرى بالولايات المتحدة الأمريكية الى السكرتير العام للأمم المتحدة بعريضة دعوى مصر الى مجلس الأمن (١٣) للفصل فى النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة تطبيقا لأحكام المادتين ٣٥ و ٣٧ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

٢ — المذكرة المصرية لمجلس الأمن في يوليو ١٩٤٧ :

منذ الثامن من يوليو ١٩٤٧ أنهت مصر كل وسائل الاتصال للتفاوض مع بريطانيا لعرض المشكلة على مجلس الأمن وتدويل القضية ، وكانت المطالب المصرية التي عرضها النقراشي تتلخص في :

١ — جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً .

٢ — انتهاء النظام الإداري الحالي للسوان .

وقال أنه لم يقدم على هذه الخطوة الا بعد أن أيقن تماماً فشل أية مفاوضات تقوم بين مصر وبريطانيا بعد أن ازدادت الاشتباكات الدامية بين الوطنيين وقوات الاحتلال (١٤) التي تواجدت على أرض مصر على الرغم من ارادة الشعب الجماعية ، لأن تواجد قوات أجنبية على أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة في زمن السلم بغير رضائها ، بعد أمتهانها لكرامتها وعائقها لتقدمها الطبيعي ، وخرقا لمبدأ المساواة. في السيادة الذي يناقض ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة الصادر بالاجماع في ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ .

وعن السودان قال النقراشي في عريضة مصر ، ان احتلال بريطانيا للبلاد سنة ١٨٨٢ غير المشروع قد مكنها من أن تفرض على مصر الاشتراك معها في ادارة السودان سنة ١٨٩٩ والانفراد بعدئذ « بالسلطان فيه » وهدفها هو فصل السودان عن مصر وتشويه سمعة مصر هناك « واثارة حركات انفصالية مصطنعة » بل مساعدتها ، وما زالت بريطانيا تعمل على فصم وحدة وادي النيل على الرغم من ضرورة هذه الوحدة لسكان الوادي .

وقد سعت مصر سعياً حثيثاً على حل النزاع. القسائم بينها وبين بريطانيا والذي من شأن استمراره تهديد السلم والأمن الدولي للخطر ، وسعت للوصول الى حل عادل لهذا النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة ، وقد تمسكت بريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦ التي لا تلزم مصر بعد أن استنفدت أغراضها « فضلاً عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق . . » وطالبت مصر بادراج هذا النزاع في جدول أعمال المجلس ، واستعدادها لشرح هذا النزاع، وتقديم الوثائق الضرورية عندما يطلب منها ذلك وفقاً للمادة (٣٢) من الميثاق (١٥) .

وقد رأى كثير من الساسة المصريين أن الاحتكام لمجلس الأمن في صالح القضية المصرية بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرارها بعدم جواز تواجد قوات عسكرية لدولة على أراضي دولة أخرى بغير رضائها وبعد أن أعلنت إنجلترا تصميمها على الجلاء عن مصر ، وحددت له موعداً في سبتمبر ١٩٤٩ .

وكان النقراشي باشا متردداً في البداية بصدد عرض القضية على هيئة الأمم ، فالجمعية العامة لا تجتمع الا في شهر سبتمبر ، والرأي العام المصرى ثائر على سياسة « الخطوة خطوة » وربما يفهم أن قصد الحكومة هو التسويف وكسب الوقت حتى تظل الوزارة أطول وقت في الحكم .

لكن هذا التردد لم يعد له مكان لدى رئيس الوزراء بعد فترة وجيزة ، فالرأي العام المصرى يتجه نحو ضرورة توحيد الجهود والوقوف أمام التسويف الانجليزى صفاً واحداً (١٦) .

وهكذا استجاب النقراشي للاتجاهات الوطنية بضرورة عرض القضية دولياً رغم أن حزب الوفد كان يرى أنه أحق بالدفاع عن حقوق البلاد بصفته حزب الأغلبية ، واجراء انتخابات حرة يرشح من خلالها بعض أبناء جنوب الوادى من السودانيين في بعض

دواثرها بمصر ، وعلى أن يتم تشكيل الوفد المتجه الى الأمم المتحدة من أبناء الوادى سودانيين ومصريين حتى لا تجد بريطانيا ثغرة تنفذ من خلالها للتفرقة بين الجنوب والشمال ، واستبعاد لفظ السودان الذى استخدمته أحزاب الأقلية بكثرة فى مفاوضاتها مع بريطانيا .

ومن هذا المنطلق لا تصبح القضية مسألة استرداد السيادة المصرية على السودان ووقوف بريطانيا ضد ما تسميه بأطماع مصر فى الجنوب ، بقدر ما تكون المسألة هى وحدة أهل الوادى برغبتهم شماله وجنوبه . واتجهت النية بالفعل لترشيح بعض السودانيين فى بعض الدوائر الانتخابية بالقاهرة والاسكندرية واختيار أحد الوطنيين المؤمنين بقضية الوحدة مثل اسماعيل الأزهرى المعروف بكفاحته السياسية وبذلك يتحد الوفدان المصرى والسودانى فى جبهة واحدة لاقتناع المجتمع الدولى بأن وحدة وادى النيل حقيقة واقعة قولاً وعملاً (١٧) .

وغادر النقراشى مصر متوجهاً الى نيويورك فى أواخر شهر يوليو يرافقه بعض الساسة والفقهاء القانونيين المصريين ، وانضم اليهم وزير مصر المفوض بالولايات المتحدة ، مؤيداً من أغلب الاتجاهات الوطنية المصرية والعربية اذ كان رأى العام المصرى يود أن يتمخض عرض النزاع على المستوى الدولى عن نتائج ايجابية تحقق له بعض الآمال التى طال جهاده من أجل تحقيقها .

أما رأى العام العربى فاتجه نحو تأييد مصر بعد تخلص المشرق العربى فى سوريا ولبنان من السيادة الفرنسية على مقدراته ، وكان موعد انعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية فى ١٧ مارس ١٩٤٧ وعهد الى اللجنة السياسية التى تألفت فى أول اجتماعات الدورة من وزراء خارجية الدول العربية بمناقشة المسائل المعروضة على الجامعة ومنها القضية المصرية .

وكانت سوريا ولبنان قد عرضتتا من قبل قيامهما بالوساطة بين مصر وانجلترا لحل المشكلة دون تدويلها ، وكانت المملكة العربية السعودية مستعدة هي الأخرى للقيام بهذه الوساطة ، لكن الحكومة المصرية لم تكن راغبة في قبول أية وساطة وأيقنت أنه لا حل الا بمجابهة الطرف الآخر في المشكلة ، متأثرة الى حد كبير باتجاهات الراى العام المصرى (١٨) .

وكانت الدول العربية تؤمن ايمانا راسخا بأن عدم تأييدها لمصر في قضيتها — رغم عدم قبولها الوساطة مع انجلترا — هو القضاء المبكر على جامعة الدول العربية الناشئة حيث أن مصر هي عماد هذه الجامعة ومصدر قوتها ولذا فقد نتج عن اجتماع الجامعة أن أيدت الدول العربية موقف مصر تأييداً واضحاً نحو طلبها جلاء القوات البريطانية عن وادى النيل ووحدت هذا الوادى (١٩) .

وتلقى حينئذ النقراشى باشا تقريراً من محمود حسن باشا سفير مصر بواشنطن جاء فيه : « ان قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية وقد فرغ الآن من مسألة اليونان قد عاد يوجه اهتمامه الى الخلاف بين مصر وبريطانيا ... » (١٩) وكان التعرف على وجهة النظر الأمريكية من القضية المصرية من الضرورة بمكان لأن التشدد البريطانى أزاء مطالب مصر يستند الى دعم الموقف الأمريكى والتنسيق بينهما لتنفيذ مآربهما فى المنطقة .

فبريطانيا تتردد فى تنفيذ وعدها بالجلاء وسحب قواتها من مصر ، وقد صرح بيفن بأن معاهدة ١٩٣٦ باقية وأنه أصبح من الأمور الحيوية للامبراطورية البريطانية وللسلام العالمى الا يحدث أى تغيير فى هذه المنطقة المهمة من العالم (٢٠) ، وانجلترا تقف على أهبة الاستعداد للدفاع فى أى وقت عن الطريق الحيوى

لاقتصادياتها ، وضرورة حماية طرق مواصلاتها نحو بترول الشرق الأوسط (٢١) .

أما الموقف الأمريكى فإنه يعتمد على الحلول الجزئى تدريجيا محل النفوذ البريطانى فى المنطقة بعد التدخل الواضح للولايات المتحدة فى مشكلة فلسطين ، وأنها لن تسمح بوقوع هذه المنطقة الحيوية التى يعتبر بترولها ضروريا للأسطول الأمريكى فى أى عملية حربية فى منطقة النفوذ السوفيتى (٢٢) .

وفى الوقت نفسه حاول الساسة المصريون المسافرين الى نيويورك لعرض القضية المصرية على الأمم المتحدة الاتصال بحكومة الولايات المتحدة لتوثيق الروابط السياسية والاقتصادية معها وعرض وجهة النظر المصرية ، وصرح النقراشى فور وصوله الى نيويورك قائلا : « اننى على ثقة بأن أمريكا ستهتم بالجهود التى يبذلها المصريون للظفر بسيادتهم وسلامة أراضيهم » (٢٣) .

٣ - بيان النقراشى ومناقشة القضية :

وبدأت أولى جلسات مجلس الأمن لمناقشة قضية الجلاء ووحدة وادى النيل فى صباح الخامس من أغسطس ١٩٤٧ حيث التقى رئيس الوزراء المصرى محمود فهمى النقراشى باشا أول بيان مطول موجه حديثه الى رئيس المجلس معبرا عن ثقة الحكومة المصرية فى هيئة الأمم المتحدة وانصافها وأن يتم تسوية النزاع القائم بين حكومته والمملكة المتحدة بمعونة مجلس الأمن طبقا لنص المادتين ٣٥ و ٣٧ من ميثاق الهيئة الذى يعطى للدول الصغيرة الحق فى الاختصاص أمامها على أساس من المساواة التامة بين الدول .

ووصف النقراشى النزاع المعروض أمام الأعضاء بأنه يتناول مصالح دولتين غير متكافئتين فهو بالنسبة لمصر يتعرض لكيانها

ذاته لأنها دولة ذات سيادة ، أما بالنسبة لبريطانيا العظمى فهو لا يُعدو أن يكون مسألة عارضة لامبراطورية مترامية الأطراف .

وأكد رئيس الوزراء المصرى على أن استمرار الاحتلال البريطانى لمصر وما تفرع عنه من التدخل فى شئونها الداخلية لا يؤدى للخلاف بين الحكومتين فقط بل انه يخلق حالة من العداء المستمر بين الشعب المصرى وجنود الاحتلال وأن استمرار احتلال مصر سيؤدى الى الاضطراب الدولى وتهديد دعائم السلم والأمن الدولى ، فمصر لم تدخر وسعاً فى سبيل تسوية هذا النزاع قبل اللجوء لمجلس الأمن ، وقد ناصرت قضية الحلفاء أثناء الحرب ، ووقفت الى جانب بريطانيا حتى حالفها النصر .

فلما وضعت الحرب أوزارها كانت مصر تتقرب فى ثقة المبادرة الى فك القيود التى تحد من حقوقها بوصفها دولة حرة ذات سيادة وجاوتت تسوية المسائل المختلف عليها بينها وبين المملكة المتحدة من خلال محادثات ودية وطلبت الدخول فى مفاوضات بقصد توجيه علاقتهم توجيهها جديداً على ضوء المبادئ الجديدة التى أقامها ميثاق الأمم المتحدة ولم يتم توقيع معاهدة ١٩٣٦ الا تحت ظروف دولية لم يعد لها وجود الآن .

أما وقد زالت هذه الظروف فان المعاهدة ينبغي اعتبارها قد استنفدت أغراضها ومصر ترفض تمسك بريطانيا ببقاء قواعدها العسكرية فى البلاد « ليس فقط لما تنطوى عليه من انتقاص لسيادة مصر واستقلالها ، بل كذلك لمخالفاتها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ الدفاع الجماعى » .

وقد وعدت بريطانيا فى ٧ مايو ١٩٤٦ عن استعدادها لاجلاء قواتها من مصر ، لكنها تقدمت فى ٣١ مايو ١٩٤٦ بمشروع معاهدة تحالف أرغق بها مشروع لمعاهدة عسكرية لا تختلف كثيراً عما جاء من قيود فى معاهدة ١٩٣٦ .

كما أن مشروع معاهدة صدقي - بيغن قد فشل نتيجة التعارض الواضح بين وجهتي النظر المصرية والبريطانية وعلى الأخص في مسألة السودان ، ذلك أن بريطانيا قد حاولت منذ بدء المفاوضات أن تفرض على مصر ثمنا لاقتضاء حقها الطبيعي في الجلاء وهو « التحالف » باهظ الثمن مع ضمان استمرار النظام الإداري للسودان طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ التي تمكنت بريطانيا تحت مظلتها من الانفراد بحكم السودان وإهدار حقوق مصر ، وأصررت على أن يمنح السودانيون حق تقرير الانفصال عن مصر مستقبلا ، مع أن الأمر لا يعدو أن يكون مسألة داخلية بين مصر والسودان (٢٤) .

وأردف النقراشي قائلا لن مصر قضت عاما كاملا تتلمس السبل نحو تسوية سلمية ودية ، فلم تدع بابا ممكنا الا طرقتة ، لكنها كانت تصطدم دائما باصرار بريطانيا وعنادها ، وإزاء ذلك وبالإضافة الى عوامل الاضطراب القائمة في الشرق الأوسط وبغية الوصول الى تسوية سلمية عادلة ، فقد رفعت مصر الأمر للمجلس تنفيذيا لما التزمت به من أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وقال النقراشي : « نحن نطالب بوقف مزاعم التوسع الاستعماري في القرن التاسع عشر ، ونطلب من مجلس الأمن أن يؤكد أن العالم قد تقدم في القرن العشرين ، وأن يقرر اجلاء القوات البريطانية عن وادي النيل مصره وسودانه جلاء تاما غير مشروط وانهاء النظام الإداري للسودان منذ ١٨٩٩ » .

كما استعرض تاريخ الاستعمار البريطاني في وادي النيل منذ خمسة وستين عاما كخطوة على طريق التوسع الاستعماري المبيت نحو مصر منذ حملة بونايرت وحرص بريطانيا على الوقوف أمام تحرير البلاد واستقلالها في عهد محمد علي ، وعدم شرعية الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ وخرقه لمعاهدة لندن ١٨٤٠

وما تلاها من اتفاقات دولية أقرت فيها الدول وضع مصر السياسى
وكفلت سلامة أراضيها .

كما أن بريطانيا زعمت حينئذ أن هذا الاحتلال ما هو الا اجراء
موقوت لم يقصد به الا مواجهة ضرورات عاجلة وسينتهى في
أقرب فرصة ممكنة كما أفضى بذلك مستر جلادستون رئيس وزراء
بريطانيا في مجلس العموم في ١٠ أغسطس ١٨٨٢ ، ولما قامت
الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ أعلنت بريطانيا حمايتها على
مصر وبعد انتهاء الحرب وتحت ضغط الثورة الوطنية المصرية
أصدرت بريطانيا تصريحاً من جانب واحد سنة ١٩٢٢ أعلنت فيه
الغاء الحاية واستقلال مصر الذى اقترن بتحفظات أربعة ، وأمكن
بذلك للتوسع الاستعماري أن يستمر .

ورغم التاريخ الطويل للمفاوضات المتعاقبة بين مصر
وبريطانيا (٢٥) ، فإنها حرصت على أن تكفل مركزاً متميزاً لمندوبيها
السامى في مصر وأن يظل محتفظاً بقوة عسكرية داخل الأراضى
المصرية تكفل حماية المواصلات الامبراطورية الى أن وقعت معاهدة
١٩٣٦ حيث كانت الأحوال الدولية مضطربة .

وقد تحقق الخطر الذى أبرمت المعاهدة لمواجهة بعد ثلاث
سنوات من توقيعها بنشوب الحرب العالمية الثانية ، وأكد
النقراشى على أن مصر يحق لها اليوم أن تباشر حقوقها فى السيادة
كاملة (٢٦) وأضاف بأننا نود الرجوع لميثاق الهيئة لحل نزاعنا مع
بريطانيا ، الذى ينص على مبدأ مساواة جميع الأعضاء فى
السيادة .

ومصر اذ تتمسك بكل معانى هذه المساواة لا ترضى التنازل
عن « أى جزء من سيادتها » وان احتلال دولة من الأعضاء لأراضى
دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة إحتلالاً عسكرياً فى زمن السلم
وبغير رضائها ، انما هو اخلال بمبدأ المساواة فى السيادة .

وفي ظل نظام الأمن الجماعى الذى نص عليه الميثاق لأعضاء الجماعة الدولية لا يجوز أن يحتل عضو أراضى تابعة لعضو آخر احتلالا عسكريا ، ومصر حريصة كل الحرص على أن تؤدى واجبها نحو الأمن الجماعى لجميع الدول لا كدولة تابعة لغيرها بل كدولة ذات سيادة وعلى أساس المساواة ، « لقد اخترنا الميثاق سندنا وعمادنا » ، ونحن نستند للسوابق التى وضعتها الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن ذاته فى قضية ايران واليونان وسوريا ولبنان ، وما قررته الجمعية العامة بوضوح حينما أصدرت قرارا جماعيا فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ ، أبرزت فيه مدى مخالفة الاحتلال العسكرى لأغراض الميثاق وأهدافه ولبدأ الدفاع الجماعى ، وأوصت فيه بسحب القوات العسكرية الأجنبية من أراضى الدول الأعضاء « بغير رضائها الصادر عن حرية وفى صورة علنية تشملها معاهدات أو اتفاقات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية » ومثل هذا الرضاء عن الاحتلال البريطانى لم يصدر عن مصر قط .

وان معاهدة ١٩٣٦ لا تعبر عن رضاء مصر الحر وأنها جاءت مناقضة لأحكام اتفاقات دولية فضلا عن كونها لا تتلاءم مع أحكام الميثاق ، اذ لم تكن طرفا حرا عند إبرام هذه المعاهدة ، ذلك أن القوات البريطانية كانت تحتل أراضىها .

فضلا عن أن الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضات المصريين مجالا للشك فيما يترتب من نتائج عند رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا فقد وجه المندوب السامى البريطانى الى ملك مصر ، ورئيس وزرائها مذكرة شفوية جاء فيها « ان الاخفاق فى عقد اتفاق قد تترتب عليه نتائج جدية ، وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر » (٢٧) .

وقد خرقت المعاهدة اتفاقاً مهماً يعتبر جزءاً من القانون العام الأوروبي هو اتفاقية قناة السويس الدولية المبرمة في الآستانة في ١٩ أكتوبر ١٨٨٨ والتي وقعت بها تركيا بالنيابة عن مصر مع الدول الأوروبية ، وتقوم على مبادئ أساسيين :

ينص أحدهما على أن القناة طريق دولي للمواصلات للأمم جميعها على أساس المساواة وقت السلم والحرب على السواء .

وينص الآخر على أن مسئولية الدفاع عن هذا الطريق الحيوى تقع على عاتق مصر ، وانفراد بريطانيا بحق الدفاع عن قناة السويس باعتبارها طريقاً رئيسياً للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية وأدعاء الانجليز حق الدفاع عن القناة بمفردهم ذلك لا يتفق مع مبادئ العالمية والمساواة والحيادة التي نصت عليها اتفاقية الآستانة .

والمعاهدة بالاضافة الى ذلك لا تتفق مع أحكام الميثاق فبريطانيا تسعى الى ايجاد تحالف أبدى معها لا يتلاءم وطبيعة الدور الذى تنهض به دولة من أعضاء الأمم المتحدة ، وهذا التحالف لا يقوم على التكافؤ بل تريده بريطانيا تحالفاً يحقق لها الازعان الدائم من جانب الطرف الآخر لتحقيق أهدافها الاستعمارية . ولا بد لمصر أن تمكن من القيام بالتزاماتها الدولية وتحمل نصيبها في حفظ السلم والأمن الدولى ، وقال النقراشى : نحن مستعدون للدخول فى أى اتفاق خاص طبقاً لما نصت عليه المادتان ٤٣ و ١٠٦ من الميثاق .

أما عن مسألة السودان فان الادارة البريطانية فى السودان لا يمكن تفهمها من الناحيتين المنطقية والتاريخية الا على ضوء الاحتلال البريطانى لمصر « ان مصر والسودان قطر واحد من الناحية الطبيعية » والحد الفاصل بينهما حد صناعى (٢٨) ، وان كل محاولة لفصم هذه الوحدة انما هى مقاومة لمشية الطبيعة

وأحكامها ، وشطرا الوادى بشكلان وحدة اقتصادية واحدة يكمل كل منهما الآخر .

ولم يكن نهر النيل هو المصدر المشترك لحياة أبناء الوادى فحسب بل انه منذ فجر التاريخ كان سبيلا لنفاذ المدنية الى قلب أفريقيا وعن طريقه امتدت الثقافة الاسلامية الى السودان منذ مئات السنين ، وقد توغل التأثير المصرى فى السودان بصورة سلمية عن طريق التزاوج والامتزاج ، فان المبادئ الاسلامية لا تعرف التمييز الجنىسى أو الاجتماعى ، وهذا التوغل ليس من فعل الحكومات بقدر ما هو نتيجة لفعل قوى الطبيعة المساعدة على الوحدة . .

كذلك فان وحدة اللغة والثقافة بين أبناء الوادى رسخت جيلا بعد جيل فأصبحت تراثهم الذى مهد السبيل الى تحقيق هذه الوحدة فى القرن التاسع عشر على يد محمد على (٢٩) .

ووحدة وادى النيل السياسية تتمثل فى ثلاثة مظاهر ، فمن الناحية الدولية تجلت هذه الوحدة منذ سنة ١٨٤٠ فى فرمانات التى أقرتها اتفاقات دولية ، ومن الناحية الدستورية كان مظهرها تلك القوانين النظامية التى صدرت فى سنتى ١٨٧٩ و ١٨٨٢ وتنص على تمثيل السودان فى البرلمان المصرى شأنه فى ذلك شأن باقى المديريات المصرية .

أما من الناحية الادارية فقد جعلت النظم المالية والقضائية فى السودان والمصالح المختلفة فيه تابعة مباشرة للوزارات المختصة فى القاهرة مثلها فى ذلك مثل مثيلاتها فى مصر .

وقد فتح الحكم المصرى أبواب السودان للحضارة الحديثة ، وحل النظام والرخاء فيه محل الاضطراب والفوضى وكما ورد فى

تقرير للمندوب المالى البريطانى فى سنة ١٨٧٦ م « أن الحكم المصرى قد أحال الصحراء أرضا غنية أهلة بالسكان » . واستشهد النقراشنى بالرحالة العديدين الذين جابوا السودان ومنهم شهادة سير صمويل بيكر الذى قال سنة ١٨٧٤ : « كانت جميع القبائل لا تنفك تحارب بعضها بعضاً ، ولم يكن هناك حكم أو ثانىون وكانت أبواب البلاد كلها موصدة فى وجه الأوروبيين » وأضاف بيكر : « أما الآن فان التنقل فى السودان لا يعد أخطر من السير فى حديقة هايد بارك » (٣٠) .

وأثناء ثورة المهدي عملت بريطانيا على تنفيذ أطماعها فى وادى النيل منذ احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ والسيطرة على السودان فانتهزت فرصة قيامه بثورته الدينية (٣١) فقامت بتسريح الجيش المصرى وألزمت مصر بالانسحاب الكامل من السودان ولم يكن له ما يبرره ولم يكن لمصر خيار فان حرص بريطانيا على اخراج القوات المصرية من السودان بلغ حد أن أصدر لورد جرانفيل أمره بأقالة الوزراء المصريين الذين لا يرتضون تنفيذ هذه السياسة ورفض شريف باشا رئيس وزراء مصر حينئذ أن يذعن لهذا الأمر فاستقال محتجاً على الضغط البريطانى . وتلا ذلك ما يسميه الانجليز باعادة فتح السودان .

ففى سنة ١٨٩٦ قاد كتشنر جيشاً مصرىً الى السودان باسم خديو مصر ، ثم وقع حادث فاشودة فى سنة ١٨٩٨ فتمسك كتشنر بالسيادة المصرية على السودان . والواقع أن بريطانيا كانت تتذرع بحقوق مصر فى وادى النيل كلما اصطدمت فى أفريقيا بمطامع غيرها من الدول الأوروبية .

ولما كانت بريطانيا لا تستطيع أن تدعى لنفسها السيادة على السودان فلم يبق لها سوى أن تلتمس سنداً للمشاركة فى ادارته فاستغلت اشتراك بعض الوحدات البريطانية القليلة فى الجيش

المصرى تحت قيادة كتشنر، وتقدمت بما أسمنه « حقوقا ترتبت لحكومة صاحبة الجلالة بحق الفتح » لتبرير مشاركتها في إدارة السودان ووضع وفاق سنة ١٨٩٩ لتحقيق غرضها في ابتداع نظام يكون مصريا ويتفق مع مقتضيات العدل والسياسة البريطانية (٣٢). ودأب الايجليز على استعمال تعبير الحكم الثنائى Condominium رغم أنه لم يرد في نصوص هذا الوفاق الذى لم يتعرض لموضوع السيادة على السودان بل كان مجرد اتفاق يخلو من الرسمية وقعه رئيس وزراء مصر وقنصل بريطانيا العام دون تبادل أية وثيقة من وثائق التفويض ولم تكن أحكامه محل تصديق ولم يعرض لموافقة المجالس التشريعية .

وجمع هذا الوفاق السلطات العسكرية والمدنية في يد الحاكم العام الذى منحه وقت السلم حكما عسكريا فرديا غير محدود تعينه الحكومة المصرية بناء على اقتراح الحكومة البريطانية ، بينما الوفاق ليس فيه ما يمنع من أن يكون الحاكم العام مصريا فقد جرى العرف أن يكون دائما بريطانيا وجميع الموظفين الكبار معاونين له من الانجليز بل ان مساعديهم من حكام الأقاليم ووكلائهم والمفتشين الذين يعينهم الحاكم العام كلهم من الانجليز (٣٣) .

وحاولت بريطانيا توجيه الادارة في السودان لمصلحتها واغفال حقوق مصر ، اذ كانت القوانين التى تصدر في السودان حتى سنة ١٩١٢ تتوقف على اقرار الحكومة المصرية لها طبقا للوفاق ، ولكن الحاكم العام أقدم منذ هذا التاريخ أكثر من مرة على اصدار قوانين دون أن يحيط الحكومة المصرية علما بها .

وفي سنة ١٩٢٣ وحينما وضع الدستور المصرى تدخل المندوب السامى البريطانى بالضغط والتهديد لرفع عبارة (ملك مصر

والسودان) التى أعدت لقبها للملك وأصر على أن يكتفى بتلقيبه
بـ (ملك مصر) .

ثم حانت الفرصة التى طال انتظارها لجعل السيطرة
البريطانية على السودان تامة ولوضع حد للإدارة المشتركة طبقا
لاتفاقية ١٨٩٩ فاستغلت حادث مقتل سردار الجيش المصرى
وحاكم عام السودان سنة ١٩٢٤ ولم تكتف باعتذار مصر الرسمية
عن الحادث بل طالبت بتعويض بلغ نصف مليون جنيه مع سحب
جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان فى
ظرف أربع وعشرين ساعة وإطلاق يد بريطانيا فى مياه النيل ،
وكان هذا الاجراء مهينا للحكومة المصرية اذ رفضت الاذعان لهذه
المطالب فقام الانجليز باحتلال جمرک الاسكندرية للضغط على مصر
التى اضطرت لسحب قواتها من السودان حقنا للدماء ، وبقيت
مبعدة عنه حتى أعيدت بعض الوحدات المصرية الى ثكناتها
بالسودان بعد معاهدة ١٩٣٦ (٣٤) .

أما عن الإدارة الانجليزية فى السودان ، فقد استغل الانجليز
سلطانهم لخدمة مصالحهم الاستعمارية عن طريق الإدارة وبقيت
الأحكام العرفية سارية فى البلاد فحاولوا عزل السودان عن
العالم الخارجى ومصر بالذات ، ومنعت تواجد قنصل أجنبى واحد
أو وكيل قنصل فى السودان .

بل ان الحكومة المصرية فى القاهرة اتجسد مشقة كبيرة فى
الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية فى السودان رغم
أحقيتها فى ذلك ، وعملت السياسة البريطانية على إضعاف
الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان فعمدت الى تحويل التيار
التجارى عن طريقه الطبيعى التقليدى الى الشمال وتوجيهه الى
موانئ البحر الأحمر فتدهورت مدن الشمال السودانى وتأثرت
واردات السودان من مصر .

كما أن الانجليز بصدد محاولات فصل السودان وعزله عن مصر توسلوا بالدعاية والبطش لاسكات جموع السودانيين المنادين بالوحدة مع مصر فقد قبضوا على نائب رئيس الوفد السوداني الذين يدين بالوحدة واعتقلوه ، ولما أراد بعض المحامين المصريين أن يتولوا الدفاع عنه منعتهم الادارة من دخول السودان . والصحافة لا وجود لها في السودان . فالرأى العام مقيد بالرقابة المفروضة على الصحف المصرية والسودانية وقد صودرت ثلاث صحف في عام ١٩٤٥ (٣٥) . كما أوقف السكرتير الادارى للحاكم العام صحف السودان عن الصدور لأجل غير مسمى في عام ١٩٤٧ (٣٦) .

كما منعت بريطانيا الدعاء التقليدى في المساجد أثناء خطب الجمعة للوالى الشرعى ملك مصر ، وعاقبت هجرة المصريين للسودان وأبعدتهم تدريجا عن الوظائف وعرقلت العلاقات الثقافية بين البلدين ، وحرمت أبناء السودان من خريجى الجامعات المصرية من التوظيف لدى حكومة السودان .

كما أنكرت بريطانيا على المصريين التعيين في منصب قاضى القضاة وهو منصب دينى يرمز الى الروابط الروحية التى تجمع شعب مصر والسودان ، وحاولوا خلق جنسية سودانية مستقلة . والانجليز بطبيعتهم اللغوية والثقافية وتقاليدهم الدينية غرباء عن السودانيين ولا يصلحون « اطلاقا » لتوجيه البلاد في سبيل الرقى ولكنهم مع ذلك يحاولون فرض ارادتهم ويعملون على عرقلة توثيق روابط الوحدة ومحاولة هدمها بتشجيع الأقليات ونزعاتها الانفصالية لتظل البلاد في حالة من التأخر والشقاق .

وكما حاولوا فصل السودان عن مصر ، عملوا على تقسيم السودان ذاته بفصل جنوبه عن شماله ، وقد عبر السكرتير الادارى للحكومة السودانية عن هذه السياسة بقوله : « أن

سياستنا تهدف الى ايجاد نظام حكم ذاتى فى الجنوب يمكن أن ينفصل عن الشمال ويستقل عنه » .

ومن التدابير التى اتخذت فى تنفيذ هذه الخطة : حظر الدخول الى المديرىات الجنوبية ومعاملة أهل الشمال القاطنين فى الجنوب معاملة مجحفة ومحاربة اللغة العربية وتحريم الزواج بين الشماليين والجنوبيين .

كذلك أنشئ مجلس استشارى خاص لشمال السودان خدمة للأغراض الاستعمارية لانجلترا التى تعد العدة لخلق مقاطعة جنوبية يمكن ضمها الى أفريقيا الشرقية البريطانية ، وإشاعة الدعايات التى تصور مطالبة مصر بوحدة وادى النيل على أنها فكرة استعمارية مصرية (٣٧) .

وقال النقراشي باشا : « اننا نطلب الى مجلس الأمن أن يقرر إنهاء الإدارة البريطانية فى السودان ، أما الذى يقوم مقام هذه الإدارة فأمر يقرره شعب وادى النيل وحده . . . ان قضية السودان قضية داخلية ونحن ننكر على البريطانيين حق التحدث باسم السودانين ولسنا فى حاجة الى معونتهم فى مواجهة هذا الأمر . . ان تدخل بريطانيا فى شئوننا مضر بمصالح المصريين والسودانيين على السواء ، وهو انكار للوحدة التى أرادتھا الطبيعة لوادى النيل » (٣٨) وان استمرار النزاع بين مصر وبريطانيا يعرض السلم والأمن الدولى للخطر وأن الشعب المصرى ليغضب أشد الغضب لاستمرار بقاء القوات البريطانية على أرضه « ولا شك عندى أن العالم كله يقدر الأخطار التى تحقيق يالسلم والأمن من جراء الحالة فى الشرق الأوسط » .

وفى نهاية خطابه قال رئيس وزراء مصر : « انما نحن نسعى ياجناب الرئيس الى أداء نصيبنا فى حفظ السلم والأمن ،

نسعى الى الاضطلاع بمسئولياتنا نحو شركائنا في الجامعة العربية وزملائنا من أعضاء الأمم المتحدة على أن تضطلع بذلك جميعه على أساس المساواة في السيادة لا على أساس التبعية لدولة أخرى .

« ان مصر القوية المتحدة مع السودان لقادرة على تعزيز السلم في الشرق الأوسط فتتوطد بذلك أسباب الأمن الدولي » وكما قال اللورد كرومر ان الدولة النى تتحكم في أعالي النيل تكون مصر في قبضتها . ودعا النقراشى الى معونة الهيئة في تحقيق قيام مصر بالتزاماتها واضطلاعها بتبعاتها بجلاء القوات الأجنبية عن مصر ، وانهاء الادارة الأجنبية الانفصالية ، واختتم خطابه قائلا : جناب الرئيس : « ان قضيتنا عابلة ، هذا يقيننا ، وانا لم نلجأ الى ساحتم سدى ، هذا عهدنا ، وان بمبادىء الميثاق ايماننا » (٣٩) .

٤ - الرد البريطانى :

وفي الجلسة المسائية لنفس اليوم (٥ أغسطس) تولى السير الكسندر كادوجان رئيس الوفد البريطانى في الأمم المتحدة مهمة الرد على شكوى مصر لمجلس الأمن بشأن الجلاء التام عن وادى النيل وانهاء النظام الادارى القائم في السودان (٤٠) ، قائلا ان مطلبى مصر يتعلقان بأمور تضمنتها معاهدة ١٩٣٦ طبقاً للمادة الثامنة وملحقاتها التى تنص على بقاء قوات بريطانية محددة على أرض مصر بالقرب من قناة السويس ، كما أن المادة الحادية عشرة تنص على استمرار النظام الادارى الحالى في السودان ، كما ينص أحد بنود هذه المادة على وجود قوات بريطانية ومصرية بالسودان .

وتمسك كادوجان بالمادة السادسة عشرة من المعاهدة التى تنص على أنه ليس لآى من طرفيها المتعاقدين الحق في طلب

تعديلها قبل انقضاء نسع سنوات وعلى الرغم من أن المادة نفسها تنص على امكان قيام مفاوضات برضاء الطرفين بعد مرور عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة بدءاً من ديسمبر ١٩٤٦ للاتفاق على ما يريانه من تعديل في شروطها حسب الظروف القائمة في حينه .

وهذا التعديل ما هو الا اجراء يتم برضاء الطرفين معاً فقد قامت حكومة المملكة المتحدة تلبية لرغبة الحكومة المصرية بالتفاوض معها لتعديل المعاهدة قبل انقضاء السنوات العشر ببضعة شهور مما نتج عنه توقيع اتفاقية بالأحرف الأولى بين صدقى باشا رئيس الوزارة المصرية ، ومستر بيغن وزير خارجية بريطانيا في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ رفضها الجانب المصرى ، رغم أن المعاهدة تنص على جلاء الانجليز عن مصر مع حلول اليوم الأول من سبتمبر ١٩٤٩ .

وبالفعل بدأت ترتيبات الجلاء عن الدلتا والقاهرة والاسكندرية في ٣١ مارس من العام نفسه رغم رفض الحكومة المصرية لمعاهدة صدقى — بيغن بسبب الاختلاف بشأن السودان وحق السودانيين في اختبار النظام المستقبلى لهم واعدادهم للحكم الذاتى (٤١) .

وكان رأى انجلترا أنه حينما يتم اعداد السودانيين للحكم الذاتى يجب أن يترك لهم حرية الاختيار مستقبلا في الاندماج مع مصر تحت تاج مشترك أو الاستقلال ببلادهم دون ارتباط بالاتحاد مع مصر أو غيرها (٤٢) ، وكان ذلك هو تفسير الحكومة البريطانية بشأن النص الخاص بالسودان في معاهدة صدقى بيغن ، واتهم السير كادوجان مصر بأنها غير مستعدة لمنح السودانيين الاستقلال التام على الرغم من أن بريطانيا منحت مصر ذاتها الاستقلال من خلال تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بعد تخليصها من السيادة العثمانية .

وأكد المندوب البريطاني على أن مجلس الأمن لا يمكنه التدخل لتعديل معاهدة ١٩٣٦ الملزمة لطرفيها الموقعين عليها برضاها وهي نافذة المفعول حتى عام ١٩٥٦ إذ أنها لا تعدل إلا بمفاوضات ثنائية وبطريقة يقبلها الطرفان لأن المادة الأولى من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تنص على تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ولعل مبدأ احترام الاتفاقيات *Pacta Sunt Servanda* هو أهم مبدأ من مبادئ القانون الدولي ، وعلى مجلس الأمن أن يعترف بهذه الحقيقة ويتخذ قراره بشطب مسألة عرض القضية من جدول أعماله ، وإذا كانت مصر ترى أن هذا النزاع سيؤدي الى تهديد السلم والأمن الدولي فلأنها تعترم اتخاذ تدابير تؤدي لهذا التهديد بدلا من قبولها لمعاهدة ألزمت نفسها بها ، وعليها الوفاء بالتزاماتها الدولية ، ومسألة النزاع في استمرار صحة المعاهدة هي مسألة قانونية تحس الحكومة المصرية بضعف حججها أمام قوة أسانيدها .

واتهم كادوجان الوفد المصري بأنه غير واثق من صحة قضيته قانونا ، وأنه يحاول جعلها غامضة محاولا سرد تاريخ العلاقات المصرية - الانجليزية منذ سنة ١٨٨٢ م وأظهر مملك بريطانيا في السودان في صورة غير محببة ، وبقدر مصداقية الحجج المصرية من عدمه فأنها لا تتصل بموضوع النزاع وان انجلترا « فخورة بمملكها وماضيها في مصر والسودان » (٤٣) .

وإذا كان رئيس الوزراء المصري قد أشار الى أن المعاهدة قد استنفدت أغراضها ولا تلزم مصر وأنها تناقض ميثاق الأمم المتحدة طبقا للمادة (١٠٣) التي تنص على أنه « في حالة التعارض بين التزامات أعضاء الأمم المتحدة بمقتضى الميثاق الحالي والتزاماتها بمقتضى أى اتفاق دولى آخر فإن التزاماتها بمقتضى الميثاق الحالي تكون لها الكفة الراجحة » .

« فقد أغفل أن المعاهدة حلت محل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ،
ذلك التصريح الذى منح مصر الاستقلال بعد الغاء نظام الحماية
الذى بموجبه خلفت إنجلترا تركيا فى سيادتها على مصر ،
وعليه فان إنجلترا احتفظت لنفسها ببعض الحقوق الناتجة عن
بقاء الحالة كما هى

« ولا شك أن المعاهدة عملت على تصفية النقاط الأربع التى
احتفظت بريطانيا بها لنفسها فى التصريح (!!) ولا يمكن وصف
القوات البريطانية المتواجدة بمصر بأنها جيش احتلال مثلما كانت
سنة ١٨٨٢ اذ سمحت المعاهدة قانونا بوجود تلك القوات فى
أماكن محددة للدفاع عن مصر ضد أى اعتداء خارجى » (٤٤) .

واستعرض كادوجان المميزات التى حصلت عليها مصر من
خلال المعاهدة وعن السودان فقال أنه لولا مساعدة بريطانيا الحربية
تحت قيادة ككتشنر لما استطاعت مصر استعادة السودان حيث
وافقت على استمرار ادارة السودان طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ م ،
وأنه لا يوافق على وصف الاحتلال البريطانى لمصر بأنه « غير
مشروع » وبرر دوافع هذا الاحتلال بأنه جاء نتيجة للحفاظ على
أرواح المسيحيين والأوروبيين التى أصبحت مهددة بسبب الفوضى
الحكومية والادارة المصرية والثورة العسكرية ضد الخديو الذى
طلب « مساعدتنا » (٤٥) .

وأضاف كادوجان أن الاحتلال له كثير من السجيا التى أفادت
مصر حيث أقيم « لأول مرة فى التاريخ الحديث » تحت إرشاد
الانجليز نظام ادارى وسلطة قضائية ، وأصلحت الحالة المالية
المضطربة للبلاد « وأقيمت المشروعات العظيمة على النيل » .
ويؤكد على أن ادعاء مصر بأن نصوص معاهدة ١٩٣٦ قد أستنفدت
أغراضها لا أساس له من الصحة ونفى بشدة بأن سياسة حكومته
فى السودان ترمى الى فصله عن مصر بتشويه سمعة مصر

والمصريين لدى أبناء الجنوب وبذر بذور الفرقة بينهما ومحاولات
اثارة الحركات الانفصالية بالسودان .

وقد ثبتت فائدة الشروط الخاصة بالتحالف في هذه المعاهدة
سواء لمصر أو للمملكة المتحدة وحلفائها في الحرب الأخيرة نظراً
لأهمية موقع مصر الذي كان من المتوقع أن يصبح مسرحاً من
مسارح هذه الحرب وقد كان ، « وأن مصر خرجت من الحرب
أغنى مما كانت عليه سليمة لم يمسه شيء » (!!) والمعاهدة
لم تفقد أهميتها لأن فهي لا تتعارض في نصوصها مع نص المادة
(٥٢) من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالدفع الجماعي ،
والحكومة البريطانية ترى ضرورة استمرار اجراءات الدفع
المتبادل مع مصر من خلال هذه المعاهدة في ظل الظروف الدولية
الراهنة ، وأنه لكي تلغى عملاً بمبدأ تغير الظروف الراهنة
« Rebus Sic Stantibus » يجب اتفاق الطرفين المتعاقدين
لأنه لا توجد سابقة دولية عن الغاء معاهدة من جانب محكمة العدل
الدولية ومن هذا المنطلق فلا يجوز اعادة النظر في معاهدة أو
تعديلها دون اتفاق طرفيها ، والحجج التي أثارها مصر عملاً
بالمبدأ السابق لا تستند على أى أساس قانوني ، وما يتعلق
بالسودان في المعاهدة لا تجوز مناقشته .

أما ما أثارته مصر من عدم جواز تواجد قوات أجنبية في
أراضي دولة عضو بالأمم المتحدة زمن السلم بغير رضائها مما يعد
خرقاً لمبدأ المساواة في السيادة ومناقضة لميثاق الهيئة لمخالفة ذلك
لقرار الجمعية العامة الصادرة بالاجماع في ١٤ ديسمبر ١٩٤٦
فإن هذا القرار لا يجعل المعاهدة تناقض ميثاق الهيئة ومبدأ
المساواة ، وما يدحض الحجة المصرية رضاؤها عن شروط المادة
(٨) من نصوص المعاهدة حيث أنها كانت حرة في اتخاذ قرارها
بعد نصريح ١٩٢٢ . فلم تكن مصر أقل حرية في اتخاذ قرارها

حينما وافقت على معاهدة ١٩٣٦ عما كانت عليه خلال المحادثات التي جرت بينها وبين بريطانيا منذ سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٣٠ عندما رفضت الكثير من مشروعات المعاهدات دون ضغط عليها (٤٦) . وان استمرار العمل بالمعاهدة هو بلا شك فائدة للبلدين وان جميع الدول كبيرها وصغيرها تلجأ الى عقد المحالفات في الوقت الحاضر ولا تعتمد في الدفاع عن نفسها على قوتها وحدها .

ولم يخض كادوجان حاجة بلاده الى نواجدها الاستراتيجي بمصر فأشار الى أن من مصلحة بريطانيا العظمى أن تقدم مصر لها المعونة عند الحاجة لتطمئن على ضمان حرية الملاحة الدولية في قناة السويس ، واستشهد المندوب البريطاني بكثير من المعاهدات التي وقعت بين الدول الكبرى والصغرى على السواء .

ثم أتى الى نهاية خطابه مؤكداً على أن الأسباب والدوافع التي ساققتها مصر بشأن المطالبة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ لا تقوم على أساس بالمره ، وميثاق الأمم المتحدة ينص على مبدأ احترام المعاهدات .

ولذا فقد طالب بشطب النزاع المصري البريطاني من جدول أعمال المجلس ، ورفض دعوى مصر نهائياً وأن تلتزم بتنفيذ تعهداتها التي نصت عليها المعاهدة لأن الوفاء بالتعهدات الدولية هو احدى الدعامات التي يقوم عليها أساس « المساواة والسيادة » (٤٧) .

٥ - توالى الجاسات ومشروعات الدول الأعضاء :

وبعد جلسة الافتتاح التي استعرض فيها رئيس الوزراء المصري ورئيس وفد مصر قضية بلاده بشأن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وجلاء القوات البريطانية عن وادي النيل ، ورد رئيس الوفد

البريطاني السير الكسندر كادوجان على دعوى مصر مستندا الى
الأساس القانونى للمعاهدة بعدم الغائها من طرف واحد ،
توالى الجلسات والمناقشات .

غنى الجلسة التالية (١١ اغسطس) حاول كادوجان
التشكيك فيما ورد ببيان النقراتى وأنه لم يتعرض لللب القضية ،
وان مطاعنه على مسلك بريطانيا فى مصر وعن تاريخ السودان قد
بلغت شأوا بعيداً فى « مجافاة العدالة والانصاف » ، وما جاء
بكلامه لا يمت بصلة الى المسألة المعروضة على المجلس ، ويجب
الا يضيع وقت المجلس سدى فى التحدث عن الاستعمار من
الناحيتين النظرية والفنية ، غنى خلال تلك الفترة من التاريخ
اتجه كثير من الدول الممتلة اليوم فى مجلس الأمن الى التوسع فى
أفريقية وآسيا وما زال داخل حدودها حتى الآن بعض الأراضى
التي استولت عليها نتيجة هذا التوسع ، وقد كانت مصر نفسها من
الدول التي وسعت رقعة أملاكها عن طريق الفتوح فى مستهل
القرن التاسع عشر بقوة السلاح على يد محمد على .

وحاول كادوجان التشكيك فى مصداقية وحدة وادى النيل
الطبيعية والسياسية بانكاره وجود أى عامل تاريخى للوحدة بين
مصر والسودان « فالوحدة السياسية لوادى النيل ليست
الا خرافة » ، وعلق على كلام النقراتى بشأن هذه الوحدة
قائلاً : ان جزءاً كبيراً من حوض النيل لا يقع فى مصر أو السودان
بل يقع فى أثيوبيا وأوغندا والكونغو البلجيكية ، وهذه الأقطار
غالباً ما يرد عن طريقها كل مياه النيل القادمة الى السودان
ومصر .

وان بريطانيا لم تنفرد بحكم السودان بدليل وجود قبوات
مصرية تعمل هناك بجانب القوات الانجليزية (٤٨) .

وطالب المندوب البريطانى مجلس الأمن بعدم اجابة مصر لطلبها بجلاء القوات البريطانية عن اراضيها لأن وجود هذه القوات لا يمثل « خطرا على السلم » كما يدعى وفد مصر ، بل ان المصريين هم الذين يخلقون حالة الخطر على السلم وأن مجلس الأمن لا يستطيع أن ينتهك حقوق المعاهدة وهو يقوم بأداء مهمته فى ظل ميثاق الهيئة ، وعلى مجلس الأمن أن يتصرف بطريقة واحدة « سواء أكانت هناك معاهدة أم لا » .

وقال كادوجان : ان مصر ليست لها قضية على الإطلاق لتتراجع عنها ، وقد اتهمت حكومة الملكة المتحدة أمام المجلس دون مبرر ، « ان العدالة ومبادئ الميثاق تتطلبان رفض هذه القضية بكل بساطة ، وليس من العدل ابقاء هذه المسألة فى جدول الأعمال لأن ذلك يدل بشكل ما على أن حكومتى مخطئة » (٤٩) .

وان النقاشى انغمس فى عبارات بلاغية فى خلال عرضه لبيان مصر ، فليس فى الأمر شئ يتعلق بموضوع السيادة المصرية التى ذكرها (٥٠) ، وقد أضاع رئيس الوزراء المصرى وقتاً طويلاً فى القاء بيان تاريخى مشكوك فى دقته ، وشعرت أن من واجبى أن أصحح له بعض أخطائه ، على أنى أضيف أسفى من أنه لم يذكر فى خطابه بأكمله كلمة واحدة تدل على الاعتراف بما أسدته جامعة الشعوب البريطانية وحلفائها من خدمات لمصر خلال الحرب العالمية الثانية ولم ترتكب حكومة الملكة المتحدة خطأ واحداً تجاه مصر التى يجعلها موقعها الجغرافى هدفاً استراتيجياً فى أى حرب عالمية .

وأكد المندوب البريطانى مرند أخرى على شرعية معاهدة التحالف ، ويجب على المجلس أن يجيب بلاده لطلبها نحو استمرارية المعاهدة فما جاء بها يقدم الاجابة الوافية على مطالب مصر (٥٤) فليس ثمة خطر على الأمن الدولى من جراء قيام المعاهدة

الا اذا اوجدت مصر بنفسها مثل هذا الخطر بعدم التزامها بتنفيذ ما نصت عليه المعاهدة (٥٢) .

وبعد أن عرض كلا الفريقين المتنازعين وجهتى نظرهما ، عرضت القضية لمناقشة أعضاء المجلس فتقدم ممثل البرازيل يدعو مصر وانجلترا الى التفاوض لحل النزاع القائم بينهما (٥٣) وقد وصف المندوب البريطانى هذا الاقتراح بأنه لن يكون مرضياً رغم الخطاب المتزن الذى القاه الممثل البرازيلى فى جلسة ٢٠ اغسطس الذى جاء فيه أن الوفد البرازيلى بازاء موقف ليس فيه خطر عاجل يهدد السلام العالمى ، ومجلس الأمن ليس لديه الحق فى التصرف نحو أى معاهدة بل ان من الأفضل أن يدع الجانبين يسويان خلافتهما بنفسهما وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولى (٥٤) وفى حالة عدم صدور قرار حاسم بصحة المعاهدة وسريانها فيجب احالة النزاع حولها لمحكمة العدل الدولية أو فى حالة فشل المفاوضات الثنائية بين مصر وبريطانيا (٥٥) لأنه اذا سلم المجلس بما تطلبه مصر من صرف النظر عن نصوص المعاهدة التى لا تزال سارية المفعول ، فانه سيخلق بذلك سابقة خطيرة فى التعاهدات الدولية ربما تؤدى الى هدم مبدأ احترام المعاهدات وما جاء بها من التزامات وهو المبدأ الذى يقوم عليه أساس المجتمع الدولى (٥٦) .

وفى نفس الوقت صرح أرنست بيفن وزير الخارجية البريطانية أكثر من مرة استعداد بلاده لاستئناف المفاوضات مع مصر ، لكن الوفد المصرى رفض العودة لطريق المفاوضات ، كما أن النقراشى على رأس الوفد المصرى رفض هذا الاقتراح الذى ودعته مصر قبل مجيئها الى الأمم المتحدة ولن ترضى عن الجلاء ووحده وادى النيل بديلا (٥٧) .

وأشار الممثل الصينى الى أن الحكومة البريطانية قامت بتنفيذ بروتوكول الجلاء تنفيذاً جزئياً ، فاعترض عليه المندوب البريطانى بأن حكومته قامت بتنفيذ جانب من هذا الاتفاق فى حدود الموعد المتفق عليه بين الجانبين وليس تنفيذاً جزئياً (٥٨) .

ثم تقدم الوفد البلجيكى بتعديل على مشروع القرار البرازيلى باعتبار مسألة صحة المعاهدة من عدمها مسألة قانونية ليست من اختصاص مجلس الأمن ، وأن الطريقة الصائبة للبت فيها هى الالتجاء الى محكمة العدل الدولية ، وهذا التعديل ينطبق تماماً على ميثاق الهيئة طبقاً للفقرة الثالثة من المادة (١٦) من هذا الميثاق ، وقد لقى الاقتراح البلجيكى قبولا من الجانب البريطانى ، وألح رئيس الوفد البريطانى على قبول هذا الاقتراح الذى يتماثل مع وجهة نظر بلاده .

وحينئذ أعلن كل من الوفدين الاسترالى والبلجيكى عن رأيهما باستئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا للوصول الى تسوية مرضية لكلا الطرفين ووافق الوفد البريطانى على هذا رأى واستئناف المفاوضات حتى تكمل بالنجاح (٥٩) . وكان الجانب البريطانى يؤيد كل مشروع ينأى بالمشكلة عن ردهات مجلس الأمن لتصبح مرة ثانية قضية ثنائية يختلف عليها أو على بعض تفصيلاتها فيطول أمد البقاء الانجليزى على أرض مصر .

لكن المسبو لوبيز مندوب كولومبيا تقدم باقتراح آخر يخلف عن المشروع البرازيلى ينص على اجراء المفاوضات بين مصر وبريطانيا بشأن إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، وفى نفس الوقت تجرى مفاوضات أخرى منفصلة بين الجانبين المتنازعين تتعلق بمصير السودان وهى القضية التى لا تزال مثارا للخلاف بينهما .

ورغم أن الاقتراح الكولومبى كان متفقاً عليه قبل الاقتراع بشأنه بين ممدوح بك رياض عضو الوفد المصرى والمسبو

لوبيز المندوب الكولومبى ، فان العضو المصرى أنكر هذا الاتفاق وكذلك رفضه النقراشى باشا بشدة فيما بعد (٦٠) وكان الشطر الثانى من المشروع الكولومبى يفص على « تبادل المساعدة المبذولة فى سبيل صيانة حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامة هذه الملاحة فى وقت الحرب أو عند وشك وقوعها (٦١) » .

٦ - عدم المتوصل لقرار وتعليق النزاع :

وعلى الرغم من التأييد العربى للموقف المصرى دوليا ممثلا آلت زعامتها للولايات المتحدة الأمريكية — والتي لم يكن موقفها مؤيداً لوجهة النظر المصرية ، بل عضدت موقف بريطانيا لاستمرار الضغط على مصر حتى تسلم فى النهاية بقبول مبدأ الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط (٦٣) ، ودفعت بذلك الدول التى تسدور فى غلكها مثل دول أمريكا اللاتينية لأن تتقدم للمجلس بمقترحات مؤيدة لوجهة النظر البريطانية وتأييد مطالبها فى عدم الجلاء عن سوريا ، اذ أعلن ممثلها فارس الخورى فى معرض حديثه بالمجلس أن بلاده ستؤيد مصر تأييداً مطلقاً فى اجابة مطالبها العادلة بالجلاء عن وادى النيل (٦٢) فان الاختلاف بات واضحاً حو الاتفاق على الوصول لصيغة قرار مناسبة ترضى الطرفين المتناعين، نظراً للخلاف السياسى والأيدلوجى البين بين الكتلة الغربية التى مصر وعدم التصويت ضد مشروع القرار البريطانى (٦٤) ، وبين الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى التى تعاطفت مع المطالب المصرية .

وعلى أن صوتاً واحداً لم يرتفع منها عندما أكد المندوب البريطانى أن حكومته ليس لها من هدف فى السودان الا أن تترك للسودانيين — عندما يصلون لمرحلة الحكم الذاتى — حق اختيار النظام الذى يلائم بلادهم فى المستقبل بحرية تامة (٦٥) .

ولم تكن اتجاهات هذه الدول الممثلة في مجلس الأمن خافية على الوفد المصرى وأعضائه المحنكين الذين كانوا يعلمون مسبقاً أن فكرة إلغاء المعاهدة تراود بعض الساسة المصريين دون الرجوع لهيئة الأمم منذ مفاوضات صدقى - بيفن إلا أن صدقى باشا لم يكن يرى إلغاءها من جانب مصر وحدها ، وصار الأمر في أروقة الأمم المتحدة مرهوناً بعوامل السياسة الدولية ودوافعها لا الى العدل المجرد عن الهوى المستند الى أحكام الميثاق والى قواعد القانون الدولى (٦٦) .

ولذلك استغل المندوب البريطانى عدم الوصول الى اتفاق حول قرار دولى يقف الى جوار مصر وطرق على «الحديد الساخن» وطالب برفع القضية بصورة نهائية من جدول أعمال المجلس مدعياً حسن النية من جانب دولته بأن الأمل لا يزال قائماً لحل القضية بقوله : « ان المجلس لن ينفذ يديه نهائياً من المشكلة ، فمن الممكن أن تعاد الى النظر مرة أخرى سواء بإبلاغ المجلس بنجاح المفاوضات مع مصر أو فشلها » ، وأنه اذا وجهت دعوة بسيطة للطرفين لاستئناف المفاوضات تحت اشراف المجلس ، فانها سوف تؤدي حتماً الى الوصول الى « نتيجة سارة » (٦٧) .

ولم يكن هناك مفر من ايجاد حل ازاء اعتراض وفد مصر وعدم قبوله بديلاً عن اجابة مطالبه في الجلاء عن وادى النيل ووحده ، أن تصاغ عبارات وجمل في مشروع قرار لا يحل المشكلة القائمة ولكنه يرضى غرور الجانب المصرى فقط (٦٨) .

وقد اختار أسلوباً مظهرى للدفاع عن قضية بلاده يعتمد على البلاغة الخطابية أكثر منه منطقاً يعتمد على الحجة والبرهان أمام الهيئة الدولية التى تضم دولا ذات سياسات واستراتيجيات مختلفة .

وجعل وفد مصر همه الشاغل هو اثاره المطاعن فى السياسة البريطانية فلم يؤثر فى قرارات أغلب الدول ، وظن النقراشى أن السبيل لكسب القضية هو قوة الأسلوب والمنطق دون الاتصالات التمهيدية والمناورات السياسية مع الدول الأخرى ، الى جانب أنه سافر غير مؤيد من الغالبية العظمى من الشعب المصرى اذ أرسل النحاس باشا بوصفه زعيم حزب الأغلبية برقية الى السكرتير العام للأمم المتحدة (٦٩) مضمونها أن النقراشى لا يمثل الأمة المصرية (٧٠) طاعناً فى شرعية الوفد المصرى فى الدفاع عن قضية بلاده . وفى ذات الوقت قامت المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى تحتج على معاهدة ١٩٣٦ (٧١) .

وتمسك النقراشى برفضه التام لكل مفاوضة مع بريطانيا قبل أن يتم الجلاء الكامل عن وادى النيل ، ورأى أندريه جروميكو المندوب السوفيتى ، عدم سحب القضية من جدول أعمال المجلس وأن تظل معلقة لمناقشتها وايجاد حل لها ، وأيده فى رأيه مسيو شيانج المندوب الصينى الذى كان لا يزال يعتقد أن بمقدور المجلس أن يجد حلاً للمسألة رغم التأييد الواضح من أغلب الدول للموقف البريطانى .

وكان من وجهة نظره أن المشكلة الحقيقية تكمن فى وجود القوات البريطانية على أرض مصر ، فاذا انسحبت هذه القوات سيسر التفاوض بين الجانبين المتنازعين ، واقترح أن تجرى المفاوضات حول مسألة الجلاء دون شطب القضية على أن تبلغ نتيجتها لمجلس الأمن قبل آخر ديسمبر ١٩٤٧ ، واعتقد مسيو شيانج أن مقترحاته سوف تحوز قبول الطرفين لأن انجلترا أعلنت من قبل استعدادها للجلاء عن مصر ، لكنه فوجئ بالرفض من كلا الجانبين فى الوقت الذى أكد فيه النقراشى أنه لا يقبل بديلاً عن الجلاء ، وتمسك المندوب البريطانى برفضه هو الآخر ، لأن بلاده تشترط مقابل جلائها أن تستبدل بمعاهدة ١٩٣٦ معاهدة أخرى .

وانتهى الأمر بأن قرر المجلس فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ ابقاء النزاع المصرى — البريطانى معلقا لأجل غير مسمى وعلى الطرفين المتنازعين ولغيرهما من الأعضاء أن يقوموا بتحريك القضية من جديد فى أى وقت ، وبذلك أخفقت مصر فى مسعاها بالأمم المتحدة واتضح من موقف الدول الكبرى نجاه قضية الجلاء ووحدانية وادى النيل فى ردهات الأمم المتحدة أن طريق المفاوضات لن يحقق الأهداف والأمانى القومية لأبناء الوادى (٧٢) .

وعاد النقراشى باشا والوفد المرافق له الى مصر فى ٢٠ سبتمبر (٧٣) مقتنعا بضرورة اصلاح الأحوال الداخلية وتقوية الجيش المصرى دعامة البلاد الحقيقية لنوال حريتها واستقلالها ، وعاد الى الساحة الجماهيرية مره أخرى شعار « الجلاء بالدماء » الذى رفعه استمراراً للمطلب الوطنى القديم « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » (٧٤) .

كما أصدر النحاس باشا ثلاثة بيانات موجهة للسفير البريطانى معبراً عن وجهة النظر القومية فى مطالبة بريطانيا بالجلاء التام وعليها أن تتحمل المسئولية فى عدم استجابتها للمطالب الشعبية ، وهاجم النقراشى لتردده وعدم مسارعته بإلغاء المعاهدة قبل سفره ، مطالباً إياه بالاستقالة واستفتاء الشعب . ووجه النحاس بيانه الأخير لشعب وادى النيل قائلاً : « نظموا صفوفكم وقاوموا عدوكم واطرحوا من يتجر باسم الوطنية أو الدين . . . » ، ودعا الى المقاومة المسلحة قائلاً : « فان لم يستجب الانجليز لطلبكم فهيئوا أنفسهم لارغامهم » (٧٥) .

هوامش الفصل الثالث

- (١) سمير الملقبى (دكتور) : تطور المركز الدولى للسودان ، ص ٥٦ .
جريدة الأمة ، عدد ٤ نوفمبر ١٩٤٧ .
- (٢) رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصرى) ،
ص ١٢٢ .
- (٣) نص هذا المشروع على انه قد . « اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان بغية ضمان رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم والعمل على اعدادهم للحكم الذاتى . على أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك على أن يدخل فوراً فى مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانين والى أن يبلغ السودان الحكم الذاتى تستمر اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وتظل المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ الى ١٧ من المحضر المتفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولاً بها وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية » . رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، مصدر سابق .
ص ١٢٤ .
- (٤) عبد الرزاق السنهورى (دكتور) . قضية وادى النيل ، مصر والسودان ،
ص ٩٥ - ٩٦ .
- (٥) F. O. 371/63020/162929/JE 304, From Cairo to Foreign
Office, Sir R.I. Campbell, Telegram.
No. 173, dated on 10th January, 1947, Op. Cit., pp. 1-3.
طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١٣٩ .
- (٦) جلال يحيى (دكتور) : العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية
الثانية ، ص ٤٥٦ .
- (٧) محمد حسين هيكل (دكتور) . مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٣
ص ٥٧ - ٥٨ .

- (٨) عن نواحي العمران المصرية بالسودان انظر :
عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، صص ١٩٠ - ٢٠١ .
Hill Richard ; Egypt in the Sudan 1820-1881, pp. 165-168. .
- (٩) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ يناير ١٩٤٧ .
- (١٠) وكان صدقي باشا قد كتب في يونيو الماضي الى الحاكم العام معترضا على سياسته في السودان وقراره بانشاء الجمعية التشريعية دون أخذ رأي الحكومة المصرية .
- F.O. 371/53332/162929/J 2571, From Cairo to Foreign Office, Sir R.I. Campbell, No. 1038, June 7, 1946, p. 3.
- جريدة الأمة ، عدد ٤ ديسمبر ١٩٤٧ .
- (١١) بيان رئيس مجلس الوزراء بمجلس الشيوخ ، مضبطة جلسة ٢٦ يناير ١٩٤٧ .
- (١٢) رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ .
- (١٣) المذكرة مقدمة باسم وزير الخارجية المصرية ورئيس وزرائها محمود فهمى النقراشي ومؤرخة في ٨ يوليو ١٩٤٧ : المصدر نفسه ، ص ١٩٠ .
- لكن الدكتور السروجي يقول أن المذكرة قدمت للأمم المتحدة في ٢٥ يناير ، كما أن الدكتورة لطيفة سالم تقول أنها رفعت لمجلس الأمن في ١٧ يونيو ١٩٤٧ : محمد محمود السروجي (دكتور) : سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، ص ٣١٥ .
- لطيفة محمد سالم (دكتورة) : الصحافة والحركة الوطنية المصرية ص ٦٠ .
- (١٤) صلاح عزام : وثائق مصطفى النحاس ، ص ١٤ .
- ومع ذلك فقد أنكر حزب الأمة على مصر دفاعا عن قضية الجلاء فقط دون الدفاع عن مصالح السودان وحرية أبنائه ، وهاجم اسماعيل الأزهرى لسفره الى أمريكا وتصريحاته المؤيدة لموقف مصر :
- جريدة الأمة ، عددي ٢ يونية ، ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ .
- (١٥) شكوى مصر المرفوعة من رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشي للسكرتير العام للأمم المتحدة في ٨ يوليو ١٩٤٧ : جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (الكتاب الأبيض) ، صص ٥٣٧ - ٥٣٨ .
- رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر) ، مصدر سابق ، صص ١٨٩ - ١٩٠ .

- (١٦) محمد حسين هيكل (دكتور) . المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٨ .
- (١٧) عبد الغنى سعيد : أسرار السياسة المصرية فى ربيع قرن ، ص ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .
- وطالب حزب الأمة بجلاء قوات دولتى الحكم الثنائى من السودان وعدم أحقية مصر فى الدفاع عن قضية السودان : جريدة الأمة ، عددى ١٦ ، ٢٣ يوليو ١٩٤٧ .
- (١٨) محمد حسين هيكل (دكتور) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٥ .
- (١٩) المرجع السابق ، ص ص ٦٦ - ٦٨ .
- لدعى حزب الأمة السودانى أن بعض الدول العربية ، كالعراق والسعودية ولبنان وشرق الأردن عارضت مزاعم مصر من أن لها حقوقا بالسودان وهذا ما أضعف حجتها أمام بريطانيا بمجلس الأمن . وقد سافر السيد صديق المهدي ومندوبى الجبهة الاستقلالية الى نيويورك لعرض مطالب السودانين بمعزل عن قضية وادى النيل التى تبنتها الحكومة المصرية والأحزاب السودانية المؤيدة للوحدة :
- جريدة للأمة ، أعداد ، ٢٩ يوليو ، ١٥ أغسطس ، ١٩ سبتمبر ١٩٤٧ .
- (٢٠) الأهرام ، عدد ١٨ مايو ١٩٤٧ .
- (٢١) Deconde, Alexanrer ; A History of American Foreign Policy, p. 289.
- (٢٢) الأهرام ، عدد ٢٥ مايو ١٩٤٧ .
- (٢٣) الأهرام ، عدد ٢٣ يوليو ١٩٤٧ .
- (٢٤) بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن ، بيان ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- وفى نفس الوقت بعثت الجبهة الاستقلالية والحزب الجمهورى بالسودان بكتايبهما الى سكرتير عام الأمم المتحدة يطالبان باستقلال السودان عن مصر وبريطانيا والغاء الحكم الثنائى وعدم تحدث أى من الدولتين باسم السودانين أو العودة لطريق المفاوضات مرة أخرى . جريدة الأمة ، عددى ٦ و ٨ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٢٥) المصدر السابق ، نفس البيان .
- وعن تاريخ المفاوضات المتعاقبة بين مصر وانجلترا والعلاقة بينهما منذ عام ١٨٨٢ حتى توقيع معاهدة الجلاء عام ١٩٥٤ يمكن الرجوع الى :
- Revue Egyptienne de droit international, Vol. 10, 1954, pp. 294-296.

- (١٦) بيانات النقراتى باشا ، المصدر السابق ، ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٢٧) المصدر السابق ، نفس الجلسة .
- (٢٨) ان حوض النيل باستثناء الهضبة الأتيوبية يبدو سهلا واحدا منحدرًا نحو الشمال يخترقه النيل من خط الاستواء الى البحر المتوسط بطول أكثر من أربعة آلاف ميل « كانه تريان يحمل الدم الى سائر أجزاء الجسم » واستشهد النقراتى بمقولة تشرشل فى كتابه : « حرب النهر » عن وحدة وادى النيل من ان هذا الوادى يشبه شجرة النخيل رأسها عند الدلتا وجذعها هو الوادى أما جذورها فهى فروع النيل جنوبى الخرطوم . بيان النقراتى باشا فى مجلس الأمن . جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- صحيفة الأهرام ، عدد ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٢٩) عبد الرحمن الرافعى . عصر محمد على ، صص ١٩٠ وما يليها . Hill, Richard ; Egypt in the Sudan 1820-1881, pp. 165-168.
- (٣٠) بيانات النقراتى امام مجلس الأمن ، المصدر السابق ، صص ٢٢ - ٢٣ .
- الأهرام ، عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٣١) عن ثورة المهدي انظر :
- جلال يحيى (دكتور) . مصر الأفريقية ، والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر ، صص ٣٢٩ وما يليها .
- رافت غنيمى السنيخ (دكتور) : مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، صص ١٠١ ، ١٢٧ وما يليهما .
- (٣٢) رئاسة مجلس الوزراء (هيئة المستشارين) قضية السودان ، صص ٢١ - ٢٥ .
- محمد عمر بشير . تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، ص ٢٩ .
- سوقى عطا الله الجمل (دكتور) دور مصر فى أفريقيا فى العصر الحديث صص ٤٨ - ٥٠ .
- Documents on the Sudan, 1889-1953 ; Le Caire, Egyptian Society of international law, Brchure No. 14, March 1953, p. 2.
- (٣٣) بيانات النقراتى أمام مجلس الأمن ، المصدر السابق ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ ، صص ٢٤ - ٢٦ .
- (٣٤) بيانات النقراتى المصدر السابق ، ص ٢٧ ، الأهرام . عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٣٥) بيانات النقراتى ، نفس المصدر ، ص ٢٩ .
- (٣٦) جريدة الأمة ، عدد ٢٤ يونية ١٩٤٧ .

- (٢٧) بيانات النقراتى . المصدر السابق ، ص ٢٩ - ٣٠ .
المصرى ، عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٢٨) بيانات النقراتى ، المصدر نفسه ، ص ٣١ .
- (٢٩) بيانات النقراتى ، المصدر السابق ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- الأهرام ، عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٤٠) جريدة الأمة ، عدد ٧ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٤١) النص الكامل للخطاب الذى ألقاه السير الكسندر كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٤٢) كانت بريطانيا تدعى أن وحدة مصر والسودان لا سند لها لا من حيث التاريخ ، أو الجنس ، وأن رابطة النيل لا تزيد على كونها رابطة جوار بين دولتين تعيشان على شواطئ نهر واحد والمنفعة المشتركة بينهما يمكن التعاقد عليها وأن مصر تذكر على السودان حقه فى تقرير مصيره :
- محمد حسين هيكل (دكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٧٨ .
- عبد العظيم رمضان (دكتور) : أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، ص ١٢١ - ١٢٢ .
- (٤٣) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٤٤) نص الخطاب نفسه ، ص ١٢ ، الأهرام ، عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٤٥) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن . جلستى ٥ و ١١ أغسطس ١٩٤٧ .
- الأهرام ، عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٤٦) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، المصدر السابق ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- محمد حسين هيكل (دكتور) : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٧٨ .
- استشهد كادوجان بموافقة البرلمان المصرى شبه الاجماعية على المعاهدة ، فى حينه فقد نالت (٢٠٣) أصوات مقابل (١١) فقط ان قال رئيس الوزراء المصرى بمجلس النواب انها « مخالفة » الند للنند » وأبدى سعادته لتوقيعها ، كما أيدها اسماعيل صدقى وأحمد ماهر وغيرهما ، ولم يعترض عليها سوى زعماء الحزب الوطنى وقلة من السياسيين :
- F.O. 407/219/J 7298/2/16, Telegram No. 789, From Eden to Kelly in Cairo, Aug. Aug. 27, 1936.
- محمد شفيق غربال . تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ٢٠٤ - ٣٠٧ .

(٤٧). من المعاهدات المماثلة سنارية - المفعول ولدت املون . احتفاظ الولايات المتحدة بموجب اتفاق عام ١٩٤١ بحق الاحتفاظ بقوات في عدة قواعد ببيرويلانيا لمدة ٩٩ عاما ، ومعاهدة الولايات المتحدة وبينما سنة ١٩٠٢ التي عدلت في ١٩٣٩ وبموجبها تتمتع بحق الاشراف علي منطقة قناة بنما الى الابد ، والمعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة والفلبين سنة ١٩٤٧ لاستعارة خمسة قواعد بالفلبين ومنشآت أخرى لمدة ٩٩ عاما ، واحتفاظ الاتحاد السوفيتي بقوات عسكرية في ميناء بورت آرثر في الصين منذ عام ١٩٤٥ : خطاب كادوجان بمجلس الأمن ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .

(٤٨) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن . جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ .
 الأهرام ، عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧ ، الأمة ، عدد ٢ ، ٣٠ يوليو ١٩٤٧ .
 (٤٩) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ١٢ أغسطس ١٩٤٧ .
 (٥٠) خطاب النقرشي أمام مجلس الأمن ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
 (٥١) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ .
 (٥٢) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ١٢ أغسطس ١٩٤٧ .
 (٥٣) بيانات النقرشي باشا أمام مجلس الأمن ، المصدر السابق ، ص ٨١
 ما يليها . الأهرام ، عدد ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ .

(٥٤) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ .
 محمد حسين هيكل (دكتور) : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٠ .
 (٥٥) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٠ أغسطس ١٩٤٧ .
 خطاب النقرشي أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ .
 (٥٦) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ .
 (٥٧) محمد حسين هيكل (دكتور) : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٠ .
 (٥٨) المصري ، عدد ١٢ سبتمبر ١٩٤٧ ، الأهرام ، أعداد ٢١ ، ٢٦ ، ٢٩ أغسطس ١٩٤٧ ، جريدة الأمة ، عدد ٥ سبتمبر ١٩٤٧ .

(٥٩) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ .
 (٦٠) محمد حسين هيكل (دكتور) : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٠ .
 (٦١) خطاب كادوجان بمجلس الأمن ، جلسة ٢٨ أغسطس المسائية ، الأهرام ، ٢٩ أغسطس ١٩٤٧ .

(٦٢) خطاب كادوجان بمجلس الأمن ، جلسة ١٩٤٧ .
 المصري ، عدد ١٢ سبتمبر .
 (٦٣) محمد محمود السروجي (دكتور) : سياسة الولايات المتحدة الخارجية ،

- المرجع السابق ، ص ٢١٦ . كما وقفت فرنسا ضد مطالب مصر خشية ان يؤدي الجلاء عنها الى تقويتها للحركة الوطنية ضد الفرنسيين في المغرب العربي . أكتوبر عدد ٧ فبراير ١٩٨٨ .
- (٦٤) المصرى ، عدد ١١ سبتمبر ١٩٤٧ .
- (٦٥) مارسيل كولومب : تطور مصر ، ص ٢٧١ ، الأهرام ، عدد ٢١ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٦٦) محمد حسين هيكل (دكتور) . المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨٠ .
- (٦٧) خطاب كادوجان بمجلس الامن ، جلستى ٢٨ أغسطس الصباحية ، ١٠ سبتمبر المسائية .
- (٦٨) خطاب كادوجان بمجلس الامن ، جلسة ٢٩ أغسطس المسائية ، جريدة الامة عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٦٩) محمد زكى عبد القادر . محنة الدستور ، ص ١٣٥ .
- عبد الجنى سعيد اسرار السياسة المصرية فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .
- (٧٠) يونان لبيب رزق (دكتور) الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، ص ١٢١ .
- (٧١) الأهرام ، عدد ٢٧ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٧٢) محمد حسين هيكل (دكتور) : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ ، ج ٢ ، ص ٨١ - ٨٢ .
- (٧٣) محمد زكى عبد القادر . مذكرات ... وذكريات ، ص ٨ .
- الأهرام ، عدد ٢١ سبتمبر ١٩٤٧ .
- Marlow, John ; Anglo-Egyptian Relations 1800-1053, p. 349.
- (٧٤) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .
- (٧٥) المصرى ، عدد ٢١ سبتمبر .



الباب الثاني

استمرار المباحثات والغاء المعاهدة

(١٩٤٨ - ١٩٥٢)

الفصل الرابع : السياسة الاستعمارية لبريطانيا في وادي النيل •

الفصل الخامس : طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير

للسودانيين وعمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨ •

الفصل السادس : مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ - ١٩٥١

والفشل فى معالجة قضيتى الجلاء ووحدة

وادي النيل •

الفصل السابع : مصر تقرر الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم

الثنائى للسودان ١٨٩٩ •

الفصل الرابع

السياسة الاستعمارية لبريطانيا في وادى النيل

- ١ — السياسة البريطانية لفصل شمال الوادى عن جنوبه .
- ٢ — المخططات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله .

السياسة الاستعمارية لبريطانيا في وادى النيل

حرصت بريطانيا على تنفيذ سياستها الاستعمارية في السودان عن طريق احكام قبضتها عليه بوسيلة شرعية ساعدتها عليها اتفاقية الحكم الثنائى مع مصر سنة ١٨٩٩ لكى تحل محل الادارة المصرية التى كانت تتولى مقاليد الأمور بالسودان قبل ثورة المهدي .

وقد سلكت بريطانيا لتحقيق اغراضها مسلكين :

اولهما : العمل على فصل السودان كلية عن مصر تمهيدا للانفراد به عن طريق الابعاز للسودانيين بمساعدتهم على تحقيق الحكم الذاتى لهم بعد أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم .

وثانيهما : تنفيذ مخططاتها لاستقطاع جنوب السودان وفصله تماما عن باقى أنحاء السودان لضمه الى ممتلكاتها فى أفريقبا الشرقية ، بدعوى الحرص على كيانه المستقل ، ومستقبل أهله .

ومن هذا المنطلق الاستعماري البحت احتكرت تعيين جميع حكام الاقاليم والمناصب المهمة فى السودان بالاضافة الى منصب الحاكم العام بدعوى عدم صلاحية من يشغلون هذه المناصب من المصريين وعزوفهم عنها .

وقد ساعدها على ازدياد قبضتها على السودان انسحاب القوات المصرية وعودتها لمصر اثر مقتل السردار عام ١٩٢٤ ،

وضربها لطبقة المثقفين والمتعلمين بمصر باعتبارهم الجسر الرئيسى الذى تنتقل من خلاله أفكار الكفاح الوطنى من شمال الوادى الى جنوبه ، والتضييق على عمليات الانتقال والتبادل الاقتصادى بين القاهرة والخرطوم ، وتأيد كل من يساهمون فى حركة الانفصال واستمرارها .

ولم تسعف معاهدة ١٩٣٦ الحكومة المصرية على اعادة شريان الوحدة لشطرى وادى النيل كما كان من قبل اذ رفضت بريطانيا انضواء السودان تحت التاج المصرى بدعوى أن ذلك ضد رغبة أهل السودان ، وفشلت مصر فى استصدار قرار من مجلس الامن يدعم قضية وحدة وادى النيل كما فشلت فى مفاوضاتها السابقة ، فى نفس الوقت الذى تولى فيه الحاكم العام جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بعد انشاء المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية فى يونيو ١٩٤٨ .

أما عن سياستها فى الجنوب السودانى فقد تمكنت بريطانيا بالفعل من خلق « منطقة مغلقة » فى مديريات الجنوب الثلاث وعزلته نهائيا عن باقى المناطق السودانية ومنعت اتصاله بالشمال فظل أهله على حالتهم من البدائية والتخلف الاجتماعى والاقتصادى، وقطعت عنه تيار الحضارة وشريان الحياة الوافد من الشمال فأغلقت المدارس المصرية والمحاكم الشرعية التى كانت تزاوّل نشاطها تحت الحكم المصرى ، وحرمت التعامل باللغة العربية كما قربت بعض زعماء القبائل اليها دون الآخرين فساعدت على عوامل الفرقة والانشقاق بين أبناء الشمال والجنوب السودانى وبذلك نجحت الى حد بعيد فى تنفيذ سياستها الاستعمارية فى وادى النيل .

١ - السياسة البريطانية لفصل شمال الوادى عن جنوبه :

وضعت اتفاقية سنة ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا وهى ما سميت باتفاقية الحكم الثنائى ، أسس نظام الحكم فى السودان وذلك عقب اخماد الثورة المهدية فى نهاية عام ١٨٩٨ ، وقد حرصت بريطانيا على أن تحكم قبضتها على السودان بوسيلة شرعية وأن تحصل محل الادارة المصرية التى كانت تتولى حكم السودان قبل قيام الثورة المهدية (١) .

ولذا فقد صار السودان بموجب هذه الاتفاقية خاضعا للحكم الثنائى المصرى البريطانى من الناحية القانونية ، ولحكم بريطانى منفرد من الناحية الواقعية اذ أن مصر ذاتها كانت خاضعة للنفوذ البريطانى بدرجات متفاوتة منذ احتلالها عام ١٨٨٢ ، ولهذا فقد أصبح على قمة الادارة فى السودان حاكم عام نيظت به جميع السلطات المدنية والعسكرية .

وعلى الرغم من أن تعيينه يتم بمرسوم صدر عن خديو مصر بترشيح من بريطانيا فلم تنص الاتفاقية على جنسية هذا الحاكم العام ، وأصبح من المتعارف عليه أن يكون شاغلو هذا المنصب دائما من الانجليز وكذلك جميع حكام الأقاليم السودانية وانعقد لهم أيضا تولى جميع المناصب الرئيسية والحساسة (٢) .

وكانت دعوى بريطانيا فى احتكارها لهذه المناصب أن مصر تخلو من الأشخاص أو الحكام من ذوى المقدرة الادارية وأصحاب التجارب المطلوبة لحكم مثل هذه الأقاليم وإذا وجد مثل هؤلاء الأشخاص من بين المصريين فانهم لا يرغبون فى الخدمة بتلك المناطق النائية (٣) ، وتناسبت بريطانيا أن الأعمال العمرانية المجيدة التى شيدت فى جميع أرجاء السودان كانت من انشاء الحكام المصريين الذين خدموا فى أنحاء السودان المختلفة حتى المناطق الاستوائية منذ عام ١٨٢١ (٤) .

وإذا كانت معظم الانجازات الضخمة للحكام المصريين في السودان هي في الأساس لخدمة سياسة الحكومة المصرية ،
فإنها أدت بالتالى الى تعاظم الروابط التاريخية بين شعبى وادى النيل فلم ينقطع « التواصل الشعبى » بينهما وقد تمثل هذا التواصل في استمرارية جانبين من أهم جوانب العلاقات بين المصريين والسودانيين .

أولهما : من خلال انتظام وصول القوافل التى ظلت دائبة الحركة بين أقاليم سنار ودارفور بالسودان وصعيد مصر ،
وهى حركة لم تتوقف فى أى وقت .

وثانيهما : من خلال استمرار قدوم الطلاب السودانيين الى الأزهر الشريف حيث استمر رواق السنارية يؤدى دوره تجاه هؤلاء الطلاب الذين يعودون بعد انتهاء دراستهم الى جنوب الوادى ليشكلوا شرياننا رئيسيا للعلاقات المستمرة بين البلدين (٥) .

وعلى الرغم من تهاوى السلطة فى كل من القاهرة والخرطوم فى أوقات متقاربة أمام الغزو الانجليزى فإن العلاقات الشعبية وعلى المستوى السياسى كانت تتنامى بصورة واضحة (٦) .

ويظهر مدى تنامى هذه العلاقات من خلال تأثير الثورة العربية فى مصر على قيام النورة المهدية فى السودان وانتشار الأفكار الثورية فى الجنوب (٧) ، وعلى الرغم مما يندو من روح عدائية فى منشورات ورسائل محمد أحمد المهدى وخليفته عبد الله التعايشى تجاه السلطان عبد الحميد والملكة فيكتوريا والخديو ترميق ، فإن اللهجة الودية الأخوية تسود هذه الرسائل الموجهة الى المصريين من علماء وتجار وغيرهم وتطلق عليهم « أهالى الجهات البحرية » تأكيداً على غياب فكرة التمايز بين أبناء وادى النيل .

وتتأكد هذه الرؤية من خلال الحملة المهدية التى قادها عبد الله النجوى تجاه مصر ، وكانت هذه الحملة بمقاييس الاحتلال البريطانى تمثل خطراً داهماً على حدود مصر الجنوبية ، لكنها من وجهة النظر الثورية بين أبناء السودان لم تكن غزواً بقدر ما كانت محاولة لتخليص المصريين من حكامهم « الأجانب والكفرة » ، وقد عول النجوى على انضمام المصريين لقوته الصغيرة عند توشكى ومساندتهم للأنصار ضد الانجليز أعداء أبناء وادى النيل ، لكن المخابرات الانجليزية وصلتها أنباء تلك المراسلات وتمكنت من منع الاتصال بين أبناء الشعبين (٨) .

وبسقوط الخرطوم عام ١٨٨٥ ، تم القضاء على الثورة المهدية . وكان لضعف السلطة المصرية أمام نهم السياسة البريطانية الساعية لتحقيق دور كبير فى القارة الأفريقية أن عملت بريطانيا على فصم عرى الروابط التاريخية بين أبناء وادى النيل فى مصر والسودان وذلك من خلال سياسة استعمارية مرسومة (٩) .

واعتمدت فى تنفيذ هذه السياسة على سلطتها القائمة فى القاهرة والتى تبناها من الناحية الفعلية المعتمد البريطانى (المندوب السامى) فصار الاهتمام بالسودان مقصوراً على كونه مصدراً للمياه اللازمة للحياة فى مصر (١٠) .

لكن هذه السياسة لم تلق أرضاً مهيأة إذ أن الحركة السياسية فى السودان تأثرت بثورة ١٩١٩ فى مصر ومقدماتها فبأنشئ نادى الخريجين فى أم درمان فى مايو ١٩١٨ ، وكان بمثابة نقطة البدء فى تاريخ الحركة السياسية فى السودان فانبثق منه « مؤتمر الخريجين » الذى أصبح أساس الحبة الحزبية السودانية فى منتصف الأربعينيات ، وقد تقدم بمشروع هذا النادى مظار المدارس السودانية الابتدائية فى مارس ١٩١٣ وجاهلهم من

المصريين ، حيث كانت فكرته امتداداً لفكرة «نادى المدارس العليا» الذى ظهر فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى كاحدى ركائز الحركة الوطنية فيها (١١) .

وقد تأثرت الحركة السياسية فى السودان بثورة ١٩١٩ ففشأ عدد من الجمعيات السرية المناهضة للوجود البريطانى فى وادى النيل ، وحاولت ايجاد نوع من العلاقة بين هذه الجمعيات والجماعات السياسية فى مصر ، وعرفت سنوات الثورة حتى سنة ١٩٢٤ مظاهر من التلاحم الشعبى الواضح (١٢) فى مجابهة المخطط البريطانى الذى بدأت السياسة البريطانية فى تنفيذه مع بداية العشرينيات بهدف فصل السودان عن مصر فصلاً تاماً .

فلم تعد بريطانيا نطبق أن نرى مصر تشاركها فى ادارة السودان ولو شكلياً طبقاً لاتفاقية الحكم الثنائى ، فقد كانت بعض المظاهر الرسمية ، رغم قلتها تشكل نوعاً من الروابط التى تربط بين شطرى الوادى مثل رفع العلم المصرى على المصالح الحكومية السودانية الى جوار العلم البريطانى ، وتمركز بعض وحدات من الجيش المصرى فى بعض أنحاء السودان مع بقاء الوحدات العسكرية السودانية ضمن تشكيل القوات المصرية ، كانت هذه المظاهر تبعث الأمل فى نفوس السودانيين بأن مصر لا تزال موجودة بينهم .

وكان لتشكل أول وزارة شعبية فى مصر سنة ١٩٢٤ بزعامة سعد زغلول منذ بداية الاحتلال البريطانى صدىه الواسع فى انبعاث الشعور الوطنى السودانى ، اذ نشطت جمعية اللبواء الأبيض وكونت فروعاً لها فى مختلف مدن السودان ، كما تشكلت جمعية الاتحاد السودانى ، وشهدت الخرطوم مظاهرات حاشدة تهتف لوجدة مصر والسودان وللزعيم سعد زغلول (١٣) .

وبدأت بريطانيا تعمل على إبراز السودان كوحدة سياسية منفصلة عن وادى النيل تمهيداً لفصله عن الشمال عندما اشركت السودان في معرض ويمباى (١٢) ضمن المستعمرات البريطانية الأخرى ودون استشارة مصر شريكها في الحكم الثنائى ، فاحتج سعد زغلول على هذا التصرف الذى يمهّد لفصل السودان عن مصر معلناً أن السودان جزء لا ينفك عن مصر ، كما احتج على مخاطبة الحاكم الانجليزى العام للسودان لسفارة بلده فى القاهرة فى أمور السودان دون الرجوع للحكومة المصرية (١٥) .

ولم تنجح الخطة البريطانية بح قيام الثورة الشاملة خلال شهر أغسطس ١٩٢٤ بالسودان نتيجة للتنسيق المستمر بين الجمعيات السرية السودانية والحركة المصرية وهو ما لم تتحمله الإدارة الاستعمارية البريطانية فلمستغلت فرصة اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى (١٦) بعد ذلك بشهور فى القاهرة وأقدمت على عدة اجراءات استهدفت من ورائها الفصل النهائى بين الشعبين فتقدم المندوب السامى البريطانى اللورد اللنبى الى سعد زغلول على رأس مظاهرة عسكرية بانذار من سبعة بنود كان البند الخامس منها ينص على أن تصدر الحكومة المصرية فى خلال اربع وعشرين ساعة أوامرها بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان . وعقب هذا الانذار ارسل اللورد اللنبى بلاغاً آخر الى سعد زغلول من ثلاثة بنود .

نص البند الاول منه على أنه : « بعدما يسحب الضباط المصريون والوحدات العسكرية المصرية تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت القيادة العليا للحاكم العام وباسمه تصدر البراءات للضباط » ولم يكن أمام سعد زغلول فى مواجهة أعمال القوة البريطانية المتعمدة الا تقديم استقالته (١٧) .

وتعهد أحمد زيوار باشا لتشكيل وزارته الأولى تحت شعار « انقاذ ما يمكن انقاذه » فقام بتنفيذ ما أرادته بريطانيا من تنازلات، اذ سافر وزير الحربية محمد صادق يحيى الى الخرطوم يحمل الامر بالانسحاب الى الجيش المصرى لتفادى سفك الدماء (١٨) كما تم سحب الضباط والموظفين المصريين العاملين معها .

وكان خروج القوات المصرية من السودان سببا في عدم ارتياح السودانيين باستثناء أتباع المهدي الذين كانوا يرون أن « السودان للسودانيين » (١٩) .

أما الطبقة المتعلمة النى كانت رغم صغر حجمها ذات نفوذ لا بأس به فقد تعاطفت مع أبناء شمال الوادى بحكم الرابطة القومية والدينية واللغوية فقد كانت تستمد من التحالف والتعاون مع مصر قوة في كفاحها ضد الاستعمار البريطانى .

ولذا فقد نظمت المظاهرات الصاخبة لاظهار التضامن مع مصر وتمردت احدى الكتائب السودانية واشتبكت في قتال مع القوات البريطانية ، ومع ذلك فقد قمعت هذه الانتفاضة بكل قسوة . واستمرت العلاقة بين الادارة البريطانية في السودان والمتعلمين من أبناء السودان في التدهور وساد شعور بالأسى والمرارة بعد خروج المصريين .

وادخلت بريطانيا أسلوبا جديدا في الحكم هو « الحكم غير المباشر » الذى يعتمد على رؤساء العشائر واحياء قوتها ونفوذها القبلى كبديل للحكومة البيروقراطية التى تعتمد على طبقة المتعلمين السودانيين حيث كانت هذه الطبقة رغم تعليمها المحدود ذات وعى سياسى متنامى لصير وادى النيل (٢٠) أكثر من هؤلاء الرؤساء ، وأغلق الكثير من المدارس التى ساهمت مصر في انشائها ، وضرب طبقة المثقفين باعتبارها الجسر الرئيسى الذى تنقل من خلاله

أفكار الكفاح الوطنى من الشمال الى الجنوب ونجميد هذه الطبقة باعتبارها الطبقة القادرة على تصفية الوجود البريطانى فى السودان ، لكن قدوم الطلاب السودانين الى مصر لتلقى تعليمهم بها مع استمرار نشاط المدارس المصرية بالسودان كان يقف حجر عثرة أمام الخطط البريطانية للفصل بين السودان ومصر .

ولهذا فان السلطة البريطانية سعت الى خلق نوع من القطيعة بين البلدين بوسائل متعددة منها التضييق بقدر الامكان على عمليات الانتقال والتبادل الاقتصادى بين القاهرة والخرطوم (٢١) .

وكان من بين المطالب البريطانية ضمن انذارها الموجه لمصر عقب اغتيال السردار أن تزداد مساحة الأطميان التى تزرع بأرض الجزيرة بالسودان من ثلاثمائة فدان الى مقدار غير محدود لزراعتها بالقطن لخدمة المصانع فى انجلترا اذ تألفت لجنة بريطانية مصرية مشتركة لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان وبذلك جعلت بريطانيا نفسها مدافعا عن حقوق السودان أمام مصر ، وقدمت هذه اللجنة بقريرها واقترحت زيادة حصة السودان من المياه الى أن وقعت اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ لحرص الحكومة المصرية على تعمير السودان كما نصت على زيادة مقدار المياه للسودان بحيث لا تضر هذه الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل وبما لا تحتاج اليه مصر فى توسعها الزراعى (٢٢) .

وقد أقرت هذه الاتفاقية من خلال بنودها ما كانت تسعى اليه السياسة البريطانية للفصل بين مصر والسودان اقتصاديا وهو ما يتعارض مع وجهة النظر المصرية من أن البلدين يشكلان وحدة اقتصادية واحدة فقد كانت ادارة أعمال الرى على مجرى وادى النيل فى مصر والسودان من اختصاص وزارة الأشغال المصرية فاعتقد لها السيطرة على مياه النيل وادارته سواء فى مصر أو السودان .

ولم تتوان بريطانيا عن الاعتداء على حقوق مصر الثابتة في وادى النيل مما أدى الى انفصال تفتيش رى الجزيرة بالسودان عن وزارة الأشغال المصرية وبه انفصلت أعمال الرى كلها بالسودان عن هذه الوزارة لخدمة الأهداف البريطانية وجعلت اتفاقية النيل هذا الانفصال حقيقة واقعة اذ نيط بإدارة خزان سنار الى حكومة السودان البريطانية ، وصار لمفتش الرى المصرى بالسودان اختصاص واحد هو أن يتعاون مع المهندس البريطانى المقيم في خزان سنار لقياس التصرفات والارصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزانات طبقا للاتفاق البريطانى المصرى وصارت أعمال الرى التى تجريها مصر في السودان مرهونة على موافقة حكومة السودان الانجليزية للمحافظة على مصالحها وبذلك أصبحت ادارة مياه النيل بأيدي الانجليز وفقدت مصر بذلك حقها في السيطرة على مياهه وادارته (٢٣) .

ولم تكن مرامى السياسة البريطانية تنتهى عند حد السيطرة على مياه النيل بالسودان الا لعزل السودان عن مصر أولا ثم الانفراد به لما يحتويه من اراض بكر شاسعة غنية بتربتها الخصبة ومراعيها الواسعة التى تصل الى ما يقرب من خمسة وثلاثين مليوناً من الأفدنة أو ما يزيد من الأراضى القابلة للزراعة (٢٤) ، وهذه الثروة الزراعية الهائلة التى يمتلها السودان يمكنها أن تساعد على امداد العالم بالغذاء والمساهمة بصورة فعالة في نشاط التجارة العالمية ، الى جانب ثروته المعدنية وغاباته الشاسعة التى لم تستغل حتى الآن (٢٥) .

كما أن سياسة بريطانيا لعزل جنوب الوادى عن شماله كانت تضع في اعتبارها قضية المد الحضارى المتواصل من الشمال في أهم مظاهره الا وهو انتشار الاسلام نحو الممتلكات البريطانية في قلب افريقيا مفرضت عزلة تامة على أبناء الجنوب السودانى

بتجنيدهم لخدمة اغراضهم الاستعمارية فى القارة ثم محاولة ضم الجنوب الى ما يجاوره من مستعمراتهم .

كما كان الانجليز يضمنون فى اعتبارهم قضية قيام وحدة بين شعوب وادى النيل تهدد مصالحهم وخطوط مواصلاتهم بين مستعمراتهم فى أقصى جنوب القارة العذراء وشمالها ، وللسودان أهمية كبرى من الناحية الاستراتيجية بين الشمال والجنوب اذا ما تيسر الاتصال من خلاله ، تحقق له من الاعتبارات الحربية والتجارية ما تخشى منه بريطانيا أن تنافسه فيه غيرها (٢٦) .

ولم يكن من الصعب على السياسة البريطانية أن تنفذ مخططاتها لفصم عرى الوحدة السياسية والاقتصادية لأبناء وادى النيل بعدما تجلت مشاعر السودانيين نحو مصر منذ أحداث ١٩٢٤ ، وما أعقبها من تغيير وتبديل فى نظام الحكم وادارته بالسودان لذا عملت على تخفيض أعداد الموظفين وعدم ترقية مستوى التعليم واستئثار صغار الموظفين الانجليز بالوظائف التى خلت بطرد المصريين ، واستقطاب الساسة الانجليز لبعض المثقفين السودانيين لأثرهم الواضح فى توجيه الراى العام وتقيد الصحافة ووسائل النشر الواقعة تحت سيطرتهم لخدمة الأهداف الانفصالية مع تقريب من يأنسون اليه من الزعامات القبلية والدينية وايفاد أبنائهم للتعليم فى انجلترا ، وتقوية نفوذ العصبية المحلية المؤيدة لهم على حساب المؤيدين لوحدة وادى النيل للاستعانة بهم على كبت الشعور والراى العام المؤيد لمصر (٢٧) .

لكن عودة الجيش المصرى مرة ثانية الى السودان بناء على نص المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ عاقت تنفيذ المخططات البريطانية مؤقتا حيث ان المعاهدة سمحت بوجود قوات مصرية مع القوات البريطانية للدفاع عن السودان دون تحديد عدد الجنود المصريين أو تساويها مع القوات البريطانية ، على الرغم من أن

حجم القوات المصرية اقتصر على كسيبة واحدة من المشاة ،
واستقبلها أبناء السودان عام ١٩٣٧ بالترحيب والبهتاف فى شوارع
الخرطوم (٢٨) .

كما أكدت المعاهدة على أن إدارة السودان تظل مستمدة من
اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ على أن يواصل الحاكم العام
بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له
بمقتضى هاتين الاتفاقيتين إلا أن سلطة تعيين الموظفين فى السودان
وترقيتهم ظلت مخولة للحاكم العام .

والواقع أن السودان لم يزد بمقتضى المعاهدة على مستعمرة
بريطانية تحرسها جنود مصرية تعمل فى خدمة الحاكم العام
البريطانى ولتنفيذ أغراض السياسة البريطانية ذاتها (٢٩) .

وانتهز المؤتمر العام للخريجين فرصة توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين
مصر وبريطانيا وتقدم بمذكرة الى الدولتين أثناء المباحثات ضمنها
طلب إنهاء الحكم الثنائى والاعتراف بحق السودان فى تقرير مصيره
وقد استاء الانجليز من عواقب هذه الروح القومية فأصدرت حكومة
السودان حينئذ قراراً بمنع موظفيها من الاشتغال بالسياسة ،
لكن المؤتمر لم يتأثر بهذا القرار إذ نولى زعامته من لا يعملون
بالوظائف الحكومية من أبناء السودان وسرعان ما امتد نشاط
المؤتمر الى أنحاء السودان المختلفة بإنشاء فروع جديدة له ،
وعملوا على نشر الدعوة الوطنية من خلال زيادة الوعى القومى لدى
السودانيين بالنهوض بالتعليم وجمع الأموال من مواطنيهم للانفاق
على المدارس الأهلية إذ كان المؤتمر يمثل الطبقة المثقفة بين أبناء
السودان (٣٠) .

إلا أن المؤتمر انشق على نفسه عام ١٩٤٠ ، لاختلاف أعضائه
فى تفسير حق « تقرير المصير » وهو ما استغلته بريطانيا فيما بعد

بالعطف على أماني السودانيين لنوال هذا الحق ولابعاد المصريين عن المطالبة بالجلء عن وادى النيل ، فأعلن فريق من الخريجين أن تقرير المصير يعنى الوحدة مع مصر وأعلن فريق آخر أنه يعنى الاستقلال التام عن كل من بريطانيا ومصر .

وقد نادى بالرأى الأول حزب وحدة وادى النيل ، والأشقاء ، والاتحاديون ، والاتحاديون الأحرار وكونوا ما يسمى بالجبهة الاتحادية التى سعت للانضواء تحت راية أنصار الختمية بزعامة السيد على الميرغنى .

أما أنصار الرأى الثانى المنادى بالانفصال وهم حزب الأمة ، والأحرار والوطنيون والجمهوريون وهم ما أطلق عليهم الاستقلاليون فقد تجمعوا تحت راية الأنصار بزعامة السيد عبد الرحمن المهدي (٣١) .

وصار نجاح المؤتمر مذهلاً فى توجيه الرأى العام لما قام به من مشروعات اجتماعية ووطنية نافعة ازاء سياسة الحكومة التى ظلت تسعى للتفرقة بين صفوفه خاصة بعد أن يقدم فى عام ١٩٤٢ بمذكرة الى الحكومة تتضمن مطالبه الوطنية وأهمها إلغاء مرسوم « المناطق المغلقة » ووقف المعونات المالية للمدارس التبشيرية وتوحيد برامج التعليم فى شطرى البلاد جنوباً وشمالاً وزيادة نسبة السودانيين فى الادارة ، واصدار تصريح بمنح السودان الحكم الذاتى بعد أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها .

وعلى الرغم من أن الحكومة رفضت نسلم مذكرة الخريجين فانها شرعت فى الاستجابة لبعض ما جاء فيها من مطالب محلية لا تؤثر على الوجود البريطانى بالسودان وذلك بتحويل الادارة المحلية بصورة تدريجية الى نظام آخر (٣٢) أطلق عليه « المجلس الاستشارى » لشمال السودان فى عام ١٩٤٣ (٣٣) دون استشارة

الحكومة المصرية استمرارا لسياسة الفصل النهائي بين الشمال والجنوب .

وكانت هذه أول خطوة رسمية من جانب الانجليز نحو « السودان » وان كانوا قد خطوا خطوات أخرى خفية قبل ذلك نحو هدفهم لا لتحسين حالة السكان المحليين ، بقدر ما كان يستهدف القضاء على آمال المصريين في السودان (٣٤) إذ أن كلمة السودان أطلقتها إنجلترا بغرض احلال السودانين في ادارة بلادهم محل الانجليز والمصريين على السواء وأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم ، لكن هدف السياسة البريطانية كان يسعى لابعاد مصر نهائيا عن السودان تمهيدا للسيطرة عليه دون منافس آخر ، وظهرت ملامح هذه السياسة بوضوح في الجنوب السودانى التى استطاعت إنجلترا عزله نهائيا عن باقى أنحاء السودان .

ولم تكن أهداف بريطانيا من لعبة الحكم الذاتى بخافية على المصريين والسودانيين على السواء إذ كان بمثابة نظام حكم غير مباشر لتنفيذ أغراضها من وراء أفتنة وطنية تتخفى تحت اسم الاستقلال أو السودان وإذا فقد قلم الحاكم العام فى أبريل ١٩٤٦ بتشكيل ما أسماه بـ « مؤتمر ادارة السودان » لنفس الغرض .

وقد اعترضت مصر على هذه المبادئ اعتراضاً قوياً على أساس أنها لا تؤدى الى تمثيل السودانيين تمثيلاً ديمقراطياً صحيحاً لحكم بلادهم وطالبت بتعديلها ، كما عارضت غالبية الشعب السودانى الساحقة هذه المبادئ .

ولكن الحكومة البريطانية ضربت بهذه الاعتراضات عرض الحائط سادرة فى تصميمها على تنفيذ لعبة الحكم الذاتى (٣٥) بسعيها الى استبدال مجلس الحاكم العام بمجلس تشريعى ومجلس تنفيذى تكون نسبة عضوية السودانيين فيه ٥٠٪ ولم تعترض الحكومة المصرية من حيث المبدأ على أى نظام ديمقراطى يعطى

السودانيين حقوقهم رغم اعتراضها على فرض حكومة السودان البريطانية للقيود على الترخيصات التجارية للأجانب وبيع الأراضي لغير السودانيين واعتبار المصريين من بين هؤلاء الأجانب ، اذ أعلنت بريطانيا أنها تهدف من هذه التشريعات الى حماية صفار الملاك السودانيين ومع ذلك فلم تسر هذه القوانين على الرعايا الانجليز بالسودان . أما فيما يتعلق باجراءات السفر للخرطوم فقد ألزم المصريين بالحصول على ترخيص بدخول البلاد مقابل تأدية رسم قيمته نصف دولار كغيرهم من الأجانب (٣٦) . وفرضت الادارة البريطانية على المسافرين للخارج من أبناء السودان أن يستخرجوا جواز سفر انجليزيا مع أنه يجب صدور الجواز عن الحاكم العام للسودان بصفته ممثلا لحكومتي مصر وبريطانيا في السودان (٣٧) .

وعلى الرغم من أن لائحة الجوازات تنص على أنه لا جوازات بين مصر والسودان وأن لفظ السوداني يذوب تحت مسمى أن « فلانا » من أم درمان والآخر من الخرطوم استغناء بتسجيل أسماء البلاد السودانية عن تسجيل الجنسية واحتفاظا بالفكرة القومية لأبناء وادي النيل (٣٨) ، التي لم تكن بريطانيا منذ حادث فاشودة تستطيع اعاققتها فقد أشارت في اتفاقيتها الدولية مع فرنسا في ٢٦ نوفمبر ١٩٠٢ والأخرى مع ايطاليا في ١٤ يوليو ١٩٠٦ بشأن حدود المستعمرات الأوروبية في أفريقيا الى أن السودان ولاية مصرية ولم يكن للانجليز أى اعتراض على كلمة ولاية « Province » واستمرت مصر تنفق على السودان بعد اتفاقية ١٨٩٩ من خزائنها كما تنفق على أى مديرية من مديرياتها (٣٩) ، وقد امتنعت بريطانيا عن الاتفاق في السودان لا لسبب « إلا أن السودان جزء من مصر » وعليه تقع اعباء تكاليفه ، كما أن لمصر حقوقا فيه .

واستمرارا لسياسة فرض الوصاية البريطانية على السودان أعلن الحاكم العام البريطانى فى تصريح له صدر بمكتب مدير كردفان بالأبيض فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٦ أن حكومة السودان لا توافق على مطالبة مصر باتحادها مع السودان تحت تاج واحد لأن السودانيين لا يريدون ذلك وأنهم يريدون « سودانا حراً مستقلاً بغير سيادة تسيطر عليهم » وأن حكومة السودان البريطانية تؤيدهم فى مطلبهم ، وسوف تسير الحكومة السودانية سيرا حثيثاً الى أن ينال السودان استقلاله « بعد استكمال رشده » ثم يقرر السودانيون مصيرهم مع مصر أو غيرها وأضاف الحاكم العام « أنه لن يكون فى السودان موظفون مصريون أكثر مما هم الآن » (٤٠) .

ولم يكن بعمل نحت امرة الحكومة السودانية من المصريين سوى احد عشر موظفا ، وهى نسبة تقل عن عشر عدد الموظفين بالحكومة البالغ عددهم مائة وثلاثة وعشرين موظفا ، وكان الانجليز يتربعون على قمة الوظائف الفنية العالية (٤١) فى السودان ويفسر الانجليز سبب قلة عدد الموظفين المصريين بأن الشبان اللاتنيين لهذه الوظائف منهم يشفقون على أنفسهم من حياة العزلة والانفراد بالسودان وأنه طبقا لنص المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ فان الحاكم العام موكل اليه اختيار اللاتنيين من المصريين لشغل الوظائف لدى ادارته بالسودان فى حالة عدم لياقة السودانيين لها ، ومع العمل بهذا النص فان المصريين من ذوى المؤهلات والكفاءات الصالحين للخدمة بالسودان اجمعوا عن التقدم لشغل المناصب الشاغرة العالية التى تناسبهم مما حدا بالسودانيين فى ظل السياسة البريطانية أن يشغلوا كثيرا من هذه الوظائف ومنها قاضيان فى المحكمة العليا ونظار أقسام ووكلاء نظار ومفتشون للصحة ومنصب نائب عميد كلية غوردون كما تولى قاضى قضاة السودان أحد أبناء السودان بعد أن كان يتولاه قاض مصرى على الدوام (٤٢) .

وكانت قضية وحدة وادى النيل قد أثارت بمجلس النواب أثر تصريحات الحاكم العام للسودان عن المضي في تنفيذ سياسة السير بالسودان نحو الحكم الذاتي وانتهاء خدمة الشيخ حسن مأمون قاضى القضاة المصرى بالسودان فى يناير ١٩٤٧ وعزم هدلستون الحاكم العام إلغاء المجلس الاستشارى لإحلال مجلس آخر محله يكون ذا سلطة أوسع تخدم الأهداف البريطانية دون استشارة مصر كإحدى دولتى الحكم الثنائى ، وقال رئيس مجلس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا فى البرلمان أنه يأسف لتصریحات الحاكم العام فى ٧ ديسمبر ١٩٤٦ إذ أنها تشجیع مباشر للسودان للانفصال عن مصر وأبدى اعتراضه عليها لدى كل من الحكومة البريطانية ، والسفير البريطانى والوزير المفوض بمصر وقال : « اننا حين نقرر وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر دائما لا نعبر الا عن مشیئة أهل هذا الوادى ورغبته ، وهى رغبة طبيعية تنبعث من وحدة المصلحة واللغة وتتصل بوجود مشترك وزوابط شتى هى أقدم وأقوى من أن تنفصم أو تنال . . ولن ندخر جهداً فى السبر بالسودان الى الحكم الذاتى وتهیئة أهله لتولى شئونهم والعمل على اسعادهم وتوفير رفاهيتهم . . . » .

واكد النقراشى على أن وحدة مصر والسودان تحت تاج واحد انما هى رغبة ومشیئة أهل وادى النيل ، مصر والسودان على السواء ، وانا لن ندخر جهداً لتهیئة السودانيين لتولى شئونهم بأنفسهم واننا لا نريد استعمار السودان ، فان رغبة السيطرة لا توجد عند أحد الأخوين للآخر .

واكد النقراشى باشا على أن تصريح الحاكم العام المعزز بتفويض رسمى من رئيس الحكومة البريطانية يعتبر دون شك تشجيعا للسودان على الانفصال عن مصر وعلى بريطانيا أن توضح حقيقة نواياها ، إذ ان من غير المتصور أن مصر وهى

التي تعمل على صون الأمن في الشرق الأوسط تفرط في أمنها » بل في حياتها بأن تترك السودان وشأنه لترويج سياسة الانفصال البريطانية وعزله عن مصر ، أن السودان بالنسبة لنا هو خط الحياة » وإذا كانت سياسة بريطانيا ترمى لفصم وحدة وادي النيل فإنها بلا شك تكون قد قامت بعمل عدائي ضدنا وطالب النقراشي بأن تصدر الحكومة البريطانية بياناً توضح فيه موقفها من تصريح الحاكم العام بالسودان الذي يمثل الحكومتين المصرية والبريطانية على حد سواء .

ولقى بيان النقراشي تأييداً كبيراً من جانب أعضاء البرلمان لموقف الحكومة الصريح من قضية وادي النيل والمحافظة على حقوق البلاد (٤٣) .

ومن منطلق التباس المفهوم المصري والبريطاني حول المواد الخاصة بالسودان فقد فشلت مباحثات النقراشي — كامبل كما فشل من قبل مشروع معاهدة صدقي — بيفن ، ولهذا فقد تقرر اعتبار يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ ، الذي يوافق مرور ٤٨ عاماً على توقيع اتفاقية الحكم الثنائي يوم حداد عام (٤٤) .

وأدركت الحكومة المصرية أن بريطانيا لا تسعى جادة إلى إيجاد حل لمشكلة السودان فقررت عرض القضية الوطنية على مجلس الأمن في يوليو ١٩٤٧ متضمنة جلاء القوات البريطانية عن وادي النيل وانتهاء النظام الإداري للسودان ، ورغم وضوح المطالب القومية المصرية وجلاء حجتها ، فإن المندوب البريطاني استطاع الفوز بقرار من المجلس بتعليق القضية دون اتخاذ قرار حاسم لصالح مصر مدعياً من خلال مرافعاته أن جوهر النزاع بين بلاده ومصر حول السودان ليس هو قضية الحكم الذاتي بقدر ما هو اختلاف مفهوم البلدين حول كيفية تحقيقه وحق السودانيين في

تقرير مصيرهم وحرية اختيارهم لوضع بلادهم ثم بعد ذلك لهم أن يختاروا الاستقلال ببلادهم أو الاتحاد مع مصر .

وكانت تلك الآراء تهدف لعزل مصر والسودان أولاً ثم الانفراد بالسودان لتحقيق مآرب بريطانيا فيما بعد بفصل الشمال عن الجنوب .

ونقلت بريطانيا النزاع من قضية الحكم الذاتي الى حق تقرير المصير حتى يتم الفصل النهائي بين شمال الوادي وجنوبه ، وحاول النقراشي أن يفند مزاعم بريطانيا بقوله ان مصر لن تهدر على السودانين مستقبلهم ولكنها لن تدع المسألة رهناً بأهواء السياسة الاستعمارية (٤٥) .

وعلى ذلك فان مصر ترغب في تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أنفسهم أحسراً في ارادتهم لا مع الانجليز أو السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطاني ، وبذلك ربطت مصر بين قضيتي الجلاء عن السودان وحق تقرير المصير للسودانيين حتى لا تترك أبناء الجنوب في مواجهة بريطانيا بمفردهم ، على أن مصر لمصلحة السودانيين لم تتمسك طويلاً بهذا الشرط حتى لا يتأخر البت في النزاع حول تقرير المصير وقبلت الاشتراك مؤقتاً مع بريطانيا في نظام يتمكن السودانيون في ظله من التدرج في حكم أنفسهم ، ومن خلال مباحثات خشبة - كاهل في مايو ١٩٤٨ وافقت مصر على أن يمنح السودانيون مدة انتقالية ثلاث سنوات يتولون بعدها حكم أنفسهم ويكون لهم حق تقرير مصيرهم ، إلا أن بريطانيا قدرت هذه المدة بخمس وعشرين سنة واشترطت مصر أن تشترك على قدم المساواة مع بريطانيا في اعداد السودانيين لتولى شئونهم منها للتلاعب وأن تمثل في المجلس التنفيذي بعدد مساو للإنجليز .

ولكن الجانب البريطاني رفض المطالب المصرية واقتضت
المباحثات بالفشل (٤٦) .

وانتهز الانجليز فشل قضية مصر أمام مجلس الأمن ومحادثات
النقراشي وخشبة مع كامبل للمضى في تنفيذ سياستهم الاستعمارية
في السودان اذ قام الحاكم العام للسودان السير روبرت هـاو
في ١٩ يونيو ١٩٤٨ باصدار قانون ينص على انشاء مجلس تنفيذي
يحل محل مجلس الحاكم العام وانشاء جمعية تشريعية (٤٧)
لتحل محل المجلس الاستشاري .

وبذلك أصبح الحاكم العام يجمع في يده جميع السلطات
التشريعية والتنفيذية والقضائية وله حق تعيين الوزراء ووكلائهم
وعزلهم ، ونقض قرارات المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) ،
وجل الجمعية التشريعية ، وتعيين أعضاء المجلس التنفيذي ،
وكان الهدف من هذه الخطوات فيما أسماه الانجليز بمشروع
السودنة هو الفصل التام بين مصر والسودان تحت ستار الحكم
الذاتي .

وقد فطن الأحرار السودانيون الى الهدف الاستعماري من
هذه الخطوات الذي لم يقصد من ورائه الا تثبيت دعائم الحكم
البريطاني في السودان وفصم عرى الوحدة بين شطري وادي
النيل فقرروا مقاطعته والامتناع عن الاشتراك في الانتخابات التي
رتبت من أجله فما كان من حكومة السودان الاستعمارية الا ان
قاومت بشدة كل مظاهر الاعتراض والتظاهر الوطنية الملاحق
عليه في نوفمبر ١٩٤٨ ، ورغم ذلك مضت سائرة في تنفيذ مخططاتها
وافتحت الجمعية التشريعية في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ (٤٨) .

والى جانب المخطط السياسي الاستعماري البريطاني المرسوم
لازاحة مصر عن طريق السودان كان هناك مخطط آخر افضم

عرى الوحدة الاقتصادية التى ظلت تربط بين الشمال والجنوب واضعاف الروابط التجارية القائمة ، فأقامت بريطانيا العقبسات والعراقيل أمامها بوسائل عديدة فأنشأت ميناء بور سودان لتحويل تجارة السودان عن طريق مصر الى البحر الأحمر ولم تهتم بطريق المواصلات بينهما فحالت دون ربط خط سكة حديد السودان بالخط المصرى فى الجنوب وأحجمت الحكومة المصرية تحت ضغط سلطات الاحتلال حتى عام ١٩٤٨ عن مد الخط الحديدى الى السودان (٤٩) وظلت البواخر النيلية بين أسوان ووادى حلفا تتبع حكومة السودان البريطانية التى عمدت الى ايجاد تفرقة فى النظام الجمركى بين البلدين أدت الى مزاحمة المنتجات الأجنبية للمنتجات المصرية بالسودان الى جانب تقييد حرية تصدير الحاصلات السودانية الى مصر واحتكار التصدير فى السودان للهيئات التجارية البريطانية التى تشتري المنتجات السودانية لتبيعها فى مصر بأسعار مرتفعة وحرمت منها التجار المصريون والسودانيون على السواء .

وقد وجه المؤتمر الاقتصادى الاول الذى عقد بمصر فى ابريل ١٩٤٦ عنايته للمسائل الاقتصادية مع السودان فوضع عدة قرارات مهمة نحو توجيه دفعة الاقتصاد القومى فى شطرى الوادى لخدمة مصالحهما المشتركة وتيسير سبل التعامل التجارى بينهما للوقوف أمام السياسة الاستعمارية البريطانية (٥٠) .

٢ - المخططات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله :

من الواضح أن السياسة البريطانية لعبت الدور الرئيسى فى خلق مشكلة الجنوب السودانى وعلى عاتقها تلقى كل التبعة لخلق تلك الهوة السحيقة بين شمال السودان وجنوبه تمهيداً لفصله نهائياً عن السودان وضمه لأى من المستعمرات الانجليزية فى شرق

أفريقية وخاصة أوغندا أو تقسيمه بين أكثر من وحدة من الوحدات السياسية الموجودة بالمنطقة .

وكان لسياسة بريطانيا أثرها الواضح في تعميق هوة الخلاف بين الشمال والجنوب ، ومن الصعب أن نقول أن هذه السياسة كانت تمثل اقتناعاً بريطانياً صادقاً بمصلحة السودان شماله وجنوبه معا ، بل من الواضح أنها أرادت خلق مشاكل جديدة للشمال المتواجد مع مصر بأحداثه ووجدانه ولزيادة وزن القوى المناوئة للاتحاد معها (٥١) .

ولم يكن من الخفى على السياسة المصرية استكشاف هذه النوايا الاستعمارية فقد اتهمت الحكومة المصرية بريطانيا أثناء عرض القضية المصرية على مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ بأن حكومة السودان البريطانية تعمل على فصل جنوب السودان عن شماله بقصد ضم الجنوب الى المستعمرات البريطانية في افريقية الشرقية (٥٢) رغم نفى المندوب البريطانى فى الأمم المتحدة عن بلاده هذه التهمة بما يعبر عن نوايا السياسة البريطانية الاستعمارية اذ يقول ان شعب جنوب السودان يتكون من عبيد او أشباه عبيد ومعظمه فى حالة متناهية من البدائية ولا يدين بالدين الاسلامى كما لم يكن يدين به قط ولا يتكلم اللغة العربية (٥٣) ولم ينطق بها قط ولا تربطه بسكان الشمال أية صلة عنصرية .

وحتى مجيء البريطانيين الى السودان كان أهل الشمال يغيرون على سكان الجنوب ويأخذونهم عبيداً . ويأتى المندوب البريطانى الى بيت القصيد معبراً عن سياسة بلاده مؤكداً أن الاجراءات الادارية التى قامت بها حكومة السودان بين الجنوب وبقية أنحاء البلاد قد أملت فيها الضرورة الملحة « لصالح الانسانية » ولحماية شعب بدائى أعزل حتى لا يستغل من قبل جيرانه الأكثر

تطورا وحتى يحين الوقت لهذا الشعب الذى يستطيع فيه الوقوف على قدميه . وأن السكان الذين يكونون حوالى ثلث سكان السودان لا تربطهم بالمصريين أى روابط نسبية أو لغوية أو دينية على الإطلاق ، بل أن مصر والسودان ذاتهما رغم أن نهر النيل يربط بينهما فإن مئات الأميال من الصحارى تفصل بينهما ، ورغم اشتراك السكان الأصليين فى السودان خاصة فى دارفور وكردفان مع المصريين فى اللغة والدين فإن هذه الروابط تنطبق على شعوب أخرى كثيرة كانت غيما مضى جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، وأن ما تدعيه مصر من وحدة وادى النيل السياسية ليس الا « خرافة » (٥٤)

وإذا كان الاختلاف الجنى أحد العوامل التى تعتبرها بريطانيا سبباً فى عزل الجنوب عن الشمال فإن علماء الأنثروبولوجيا يرون أن العناصر والأجناس تتداخل فى تلك البلاد تداخلاً قوياً مما يؤكد اختلاط الدماء بين السكان الى حد كبير ، وأن الدماء الحامية تجرى فى عروق النيليين ومنهم سكان جنوب السودان كما أن كلمة « عربى » فى أفريقيا تعنى كل من يدين بالاسلام فون اعتبار لدرجة الدم الزنجى أو غيره مما يدخل فى التكوين الجنى للأفارقة بل أن هناك من الفوارق بين القبائل الجنوبية أكثر مما يوجد من الفوارق بين أهل الشمال ، والتقسيمات الجنسية حتى لو وجدت فهى غير واضحة فى السودان .

أما المسيحية التى يعتنقها كثير من أبناء قبائل الجنوب فإنها تختلط فى كثير من جوانبها ببعض مظاهر الديانات الوثنية إذ أنه لا تجمع وحدة دينية واحدة بين أبناء الجنوب مثلما هو موجود بين أبناء الشمال (٥٥) ، كما أن الكثيرين من أبناء الجنوب يعتقدون بالاسلام ، وكما أنه لا يتمتع الجنوبيون بوحدة دينية واضحة لهم لا يتمتعون أيضاً بوحدة لغوية محددة (٥٦) .

ومساحة الجنوب التى تقارب ثلث مساحة السودان بأكمله وصعوبة الاتصال بين أجزائه كانت سببا رئيسيا فى هذا التباين الجنى واللقى والعقائدى اذ يشتمل ثلاث مديريات هى : الاستوائية ، وأعلى النيل ، وبحر الغزال ، وأهله موزعون بين ثلاث مجموعات لغوية وسلاية هى :

١ — مجموعة القبائل النيلية وهى أهم مجموعات سكان الجنوب ويمثلون ثلاثة أرباع سكانه بل يزيد وأهم قبائلها هى قبيلة « الدنكا » أو « جائقى » وهى تمثل أكبر قبائل الجنوب ويصل عدد سكانها الى مليون نسمة وتعيش على الرعى ما بين بحر الغزال وأعلى النيل . ويلبها قبائل « النوير » وعدد سكانها نحو ستمائة ألف نسمة ويعيشون على تربية البقر والغنم فيما بين نهري الغزال والسوبات . ثم قبائل « الشلك » التى تعيش على تربية الماشية ويتفرع عنها قبائل : الأنواك وبلاندا واللاو والأشولى ومع ذلك لا يزيد عدد سكانها جميعا على مائة وثمانين ألف نسمة (٥٧) .

٢ — مجموعة القبائل النيلية الحامية : وهم أقل سكانا ويتركزون فى المديرية الاستوائية ، وأهم قبائلها : البارى واللاتوكا والدينجا .

٣ — مجموعة القبائل الزنجية (٥٨) وأهم قبائلها : الأزاندى أو الزاندى ويتركز وجودها فى المديرية الاستوائية أو مناطق السافانا بالسودان حيث يعيش نحو مائة وثمانون ألف نسمة وقبائل الزاندى من أكبر قبائل وسط أفريقية التى تسمى بـ « نيام — نيام » ويبلغ أجمالى تعدادها نحو مليونين يتركزون فى أفريقية الاستوائية والكونغو والسودان (٥٩) .

ورغم غنى الجنوب بموارده الطبيعية من الغابات الخشبية والحيوانات المتعددة وملايين الأفدنة من الأراضى الخصبة الصالحة

للزراعة التى تتوافر لها المياه النهرية والأمطار التى تستمر من ثلاثة الى عشرة أشهر كل عام وخاصة فى منطقة الملاكال الصالحة لزراعة الأرز والحبوب (٦٠) ، فان أهله يعيشون حياة بدائية كثير منهم عرايا الأجساد يعتمدون على صيد الأسماك وتربية المواشى التى تقوم مقام المال فى البيع والشراء ، وأغلب هذه القبائل وثنى يعتقد فى وجود قوة خفية ، ويخضع أفرادها لنفوذ زعيم القبيلة الذى قد يصل نفوذه الروحى والادارى الى درجات القداسة والتأله .

أما السياسة البريطانية فقد حرصت على أن يظل النجسوب فى هذه الحالة من البدائية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فلم تتخذ أى خطوة متحضرة كما تدعى المقضاء على الفقر والجهل والمرض والعزى ، وعزلته عن الشمال عزلا تاما حتى لا يصل اليه تيار العروبة والاسلام وعملت على هدم كل المؤثرات المصرية والعربية القديمة .

والفت بريطانيا فى البداية مديرية بحر الغزال بضمها الى مديرية منجلا وأطلقت على الاثنين معا اسم المديرية الاستوائية وجعلت عاصمتها مدينة جوبا وهدمت مدينة « واو » كعاصمة لمديرية بحر الغزال تدريجا ، لكن الادارة البريطانية لم تتمكن من الاشراف التام على هذه المساحة الضخمة فأعيد التقسيم الادارى المعمول به من قبل ، كما نقلت عاصمة المديرية الاستوائية من فاشودة الى الملاكال وأبدل اسم فاشودة بكودك (٦١) .

وكان السودان منذ عهد محمد على يتمتع بوحدة اراضيه السياسية ولم تنشأ مشكلة تقسيم البلاد الا بعد أن قوى النفوذ البريطانى فى السودان على حساب الحكم المصرى ، واستغلال بريطانيا العروق الدينية والعنصرية اليسيرة بين الشمال والجنوب ،

فاعلم أن المفرد أن الإدارة المحلية لا تصلح للتطبيق على المديريات الجنوبية لتأخرها عن المديريات الشمالية . .

ومنذ عام ١٩٢٢ عمدت الإدارة البريطانية إلى خلق مناطق يحرم دخولها على السودانيين أنفسهم والأجانب إلا بأذن من السلطات البريطانية وأطلق على هذه المناطق ما يسمى بالجهات المقفلة التي شملت مديريات دارفور وبحر الفزال ومنجلا والسوبات وكردفان عدا بعض أجزائها ، وجبال النوبة وهذه المناطق جميعها في جنوب السودان مما أدى إلى عزل الجنوب نهائيا من الشمال (٦٢) إذ حرمت الإدارة البريطانية على أبناء الشمال الانتقال إلى الجنوب السوداني إلا بترخيص يحدد مدة الإقامة في الجنوب والغرض منها ، وأدى ذلك إلى صعوبة استيطان الشماليين في الجنوب .

والغيت المحاكم الشرعية التي كانت نزاول أعمالها طوال فترة الحكم المصري في الجنوب لابعاده عن روح الإسلام وشريعته السمحاء (٦٣) وأبعد جميع السكان المسلمين والعرب ، سواء كانوا من أصل مصري أو من شمال السودان أو من أفريقيا الغربية ، وفرض القيود الشديدة على الدخول لتلك المناطق المغلقة حتى يتسنى للجمعيات التبشيرية الغربية ممارسة نشاطها بسهولة في تنصير أبناء الجنوب وتوفير المساعدات المالية لهذه الجمعيات وفرض الحصار على أبناء الجنوب بعدم السماح لهم بزيارة الشمال أو العمل فيه ، واللجوء إلى الوسائل الإدارية الترغيبية لاقتناع الذين دخلوا في الإسلام منهم أو كانوا يحملون الأسماء العربية أو يرتدون الملابس العربية بتركها واستبدالها بأخرى مسيحية أو غربية (٦٤) .

وقام حاكم السودان العام وسكرتير حكومة السودان بتنفيذ سياسة بريطانيا للفصل بين الجنوب والشمال على أكمل وجه

ممكن لايتوانى عن زيارة قبائل الجنوب بين الحين والآخر للقيام بحركات الدعاية الواسعة لبريطانيا والتقرب من زعماء القبائل الجنوبية والجنوبية الشرقية في كردفان ودارفور على الرغم من أن هذه القبائل من سلالة العرب وهم أقرب ما يكونون في لغتهم وعلامتهم الى سكان الصحراء الكبرى وعرب جنوب ليبيا .

وكان الهدف من التقرب الى زعماء تلك القبائل هو ضمان رضاهم واستمالتهم نحو بريطانيا عن طريق توزيع الكساوى البراقة والنياشين المرصعة بالذهب والجواهر والهدايا النفيسة لهم من حين لآخر ، وصرف المرتبات السنوية لبعضهم ذهباً بدعوى الترفيه عن المعوزين واصلاح الأحوال الاجتماعية لأهل تلك المناطق ، وأطلقت يد مشايخ تلك القبائل بمنحهم سلطات قضائية واسعة لهم وانشاء المجالس العرفية من كبارهم لتقضى بينهم ، فى نفس الوقت الذى يحتضن فيه السياسة الانجليز زعيمها معارضا للزعيم المتمتع بالسلطة فى القبيلة لكيلا يخرج على السياسة المرسومة له وتهديداً له عملاً بسياسة « فرق تسد » .

ولم يكن من الخفى على المتابعين للأمور أن هدف بريطانيا من تنفيذ هذه السياسة هو أن تتأهب حكومة السودان الانجليزية لليوم الذى يجرى فيه استفتاء أهالى الجنوب كآخر حل تعرضه على هيئة الأمم المتحدة للفصل بينها وبين مصر فى مسألة السودان . وفى هذه الحالة تضمن وقوف زعماء القبائل الى صف المفساوتين للحكومة المركزية والمطالبين بالانفصال عن الشمال نظراً لما يتمتع به هؤلاء الزعماء من نفوذ قوى لدى أفراد القبائل وحصرهم لاعداد هؤلاء الأفراد عند اجراء الاستفتاء المرتقب .

ومن هنا تخرج بريطانيا من السودان وهى ضامنة نتيجة الاستفتاء فى صالحها بالجنوب . أما فى الشمال فأعضاء المجلس الاستشارى وحزب الأمة وأنصار المهدي (باشا) يضمنون لها

تنفيذ سياستها أمام الاتحاديين المنادين بدولة اتحادية مع مصر (٦٥) .

ولم يأت عام ١٩٤٧ حتى كانت السياسة البريطانية قد نجحت نجاحاً ملحوظاً في إثارة القلاقل وعوامل الفرقة بين شطرى السودان ومنعت الهجرة من الشمال للجنوب بصورة نهائية وأقصت المتحدثين بالعربية عن الوظائف الادارية والفنية في الجنوب وأصبح استعمال اللغة الانجليزية للتفاهم الرسمي والعام هو السائد بدلا من العربية الى جانب تشجيع اللهجات والألسنة المحلية القبلية ، وانتقلت ميزات التجارة والانتقال من أيدي تجار الشمال الى التجار اليونانيين واللبنانيين في الجنوب وصارت وسيلة النقل والمواصلات الوحيدة هي نهر النيل (١) .

وبينما كانت حركة التعليم في الشمال في ركود (٢) فإنها ظلت مهجلة تماما في الجنوب وقضى على كل محاولة من جانب أبناء وادي النيل لحياء الثقافة العربية الاسلامية اذ تقرر رفض مطالب المؤتمريين من قبل بتأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبه من السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من ميزانية الحكومة لأغراضه ، ووقف الاعانات البريطانية لمدارس الارساليات التبشيرية وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب .

على أن التطور الذي حاولت بريطانيا ادخاله على الحكومة المحلية لايهام أبناء السودان أنها تسعى لتحقيق رغباتهم الوطنية في حكم أنفسهم بأنفسهم عن طريق حق تقرير المصير لم يكن ليرضى الغرور الوطنى للسودانيين ، فاضطرت الادارة البريطانية أمام اشتداد المطالب الوطنية السودانية والمباحثات المصرية المتعددة لنفس الغرض الى عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ لبحث وسائل التعاون الممكنة بين أهل الجنوب والشمال وحضره زعماء القبائل الجنوبية .

وعلى الرغم من أن الإدارة البريطانية سعت للخروج بتوصية بفصل الجنوب عن الشمال ، فإن المؤتمر خرج بتوصية مضادة لتأهيل الجنوبيين ليساهموا مع أبناء الشمال في الارتقاء بمستقبل السودان في جميع الميادين وفشلت محاولات السير جيمس روبرتسون في تنفيذ المخطط الاستعماري البريطاني بفصل الجنوب وضمه الى كينيا أو أوغنده بعد أن اعترض عليه أغلبية زعماء الجنوب . وفي عام ١٩٤٨ اضطرت الإدارة البريطانية الى اشراك الجنوبيين بعدد قليل في الجمعية التشريعية السودانية ، بالإضافة الى أن الموظفين الانجليز قد حاولوا جاهدين اقناع الجنوبيين بأن أبناء الشمال سوف يستعمروهم مستقبلا ويعاملونهم كما عاملوا آباءهم وأجدادهم معاملة الرقيق (٣) .

ومن هذا المنطلق كان « السياسة الجنوبية » التي اتبعتها بريطانيا في السودان اثرها الكبير في خلق مشكلة الجنوب (٤) التي لا تزال جذوتها متقدة حتى اليوم .

هوامش الفصل الرابع

- (١) رافت غيمى الشيخ (دكتور) مصر والسودان فى العلاقات الدولية
ص ٢٢٥ وما يليها .
MacMichael, H. ; The Anglo-Egyptian Sudan, pp. 61-65.
- (٢) نجدة فتحى صفوة . الشئون العربية فى الوثائق البريطانية ، دراسة
بمجلة الباحث العربى ، عدد يناير - مارس ١٩٨٦ ، ص ١١٠ ، جريدة الأهرام .
عددى ١٥ . ١٩ يناير ١٩٤٧ . شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : دور مصر فى
أفريقيا فى العصر الحديث ، ص ٥٠ .
(٣) من خطاب الكسندر كادوجان أمام مجلس الأمن أثناء نظر القضية
المصرية جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ .
(٤) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٣ ، ٢٤ .
٤٤ .
- (٥) عن دور الأزهر فى السودان يمكن الرجوع الى :
محمد سليمان . دور الأزهر فى السودان ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨٥ ، ص ٩ وما يليها .
- (٦) يونان لبيب رزق (دكتور) دراسات عن السودان والعلاقات المصرية
محلة السياسة الدولية ، عدد أبريل ١٩٧١ ، جريدة الأهرام ، عدد ٢١ مايو ١٩٨٦ .
Hilli(Richard ; Egypt in the Sudan 1820-1881, pp. 167-169.
- (٧) كان المهدي يهدف الى توحيد وادى النيل كبدائية لتوحيد العالم الاسلامى
تحت راية المهديين وبذلك اعتبر مصر والسودان امة واحدة يمكن توحيد
عناصرها ، وقد أعلن عرابى تأييده له : جلال يحيى (دكتور) مصر الأفريقية
والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر ، ص ٣٤٤ - ٣٤٥ .
- (٨) يونان لبيب رزق (دكتور) : دراسة عن العلاقات المصرية - السودانية .
جريدة الأهرام ، عدد ٢١ مايو ١٩٨٦ .

- (٩) جلال يحيى (دكتور) . مصر الافريقيه . المرجع السابق ، صص ٤٦٤ ، ٤٤٩ وما يليهما .
- (١٠) يونان لبيب رزق (دكتور) : الدّراسة السّابقة ، الأهرام ٢١ مايو ١٩٨٦ .
- (١١) إبراهيم محمد حاج موسى (دكتور) : التجربة الديمقراطيّة وتطور نظم الحكم فى السودان ، ص ٥٨٢ .
- (١٢) يونان لبيب رزق (دكتور) : دراسة سابقة ، الأهرام ، عدد ٢١ مايو ١٩٨٦ .
- (١٣) جمال حماد . دراسة عن حق تقرير المصير للسودان ، أكتوبر . عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ ، فتحى رضوان . مقال بمجلة الدوحة القطرية ، عدد يوليو ١٩٨٥ ، صص ٩ - ١١ .
- (١٤) ضاحية من ضواحي مدينة لندن .
- (١٥) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٤٦ .
- (١٦) وكان يتولى منصب الحاكم العام للسودان وأطلق عليه الرصاص بالقاهرة يوم ١٩ نوفمبر :
- Vatikiotis ; Egypt Since the Revolution, p. 146 .
- (١٧) قدم سعد استقالة وزارته الى الملك فؤاد فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ : رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الاخضر المصرى) ، صص ٢٧ - ٢٨ .
- (١٨) جمال حماد : دراسة سابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ .
- (١٩) جريدة الأمة ، عدد ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ .
- (٢٠) نجدة فتحى صفوة : دراسة سابقة ، الباحث العربى ، عدد يناير - مارس ٨٦ ، صص ١١٠ - ١١١ .
- (٢١) يونان لبيب رزق (دكتور) ، السياسة الدولية ، دراسة عن السودان ، عدد أبريل ١٩٧١ .
- (٢٢) Documents on the Sudan, 1899-1953 ; Egyptian Society of international law, Brochure No. 14, March 1953, pp. 5-7.
- (٢٣) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ صص ٨٩ - ٩٣ .
- مضابط مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .
- (٢٤) من خطاب الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان بدار الغرفة التجارية بالاسكندرية مساء ٩ يوليو ١٩٥٣ :
- المصرى ، عدد ١٠ يوليو ١٩٥٣ .

- (٢٥) MacMichael, Harold ; Op. cit., p. 271.
- (٢٦) محمد نجيب : رسالة عن السودان ، صص ٢ - ٣ .
- (٢٧) المرجع نفسه ، صص ١٠ - ١٤ .
- كان لواء الزعامة الدينية فى السودان ينقسم لحزبين هما حزب الختمية وهم أتباع السيد على الميرغنى ، وحزب الانصار وهم أتباع السيد عبد الرحمن المهدي والى جانبها حزب ثالث صغير يتألف من أتباع المرحوم الشريف يوسف الهندى :
- المرجع نفسه ، صص ١١ - ١٣ .
- (٢٨) جمال حماد ، دراسة سابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ .
- (٢٩) على ابراهيم عبده (دكتور) : مصر وأفريقيا فى العصر الحديث ، ص ٦٦ .
- (٣٠) المرجع نفسه ، صص ٦٨ - ٦٩ .
- (٣١) المرجع نفسه ، نفس الصفحات .
- السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .
- المصرى ، عدد ٤ يناير ١٩٤٧ .
- وقد أنعم الملك فاروق على كل من السيد عبد الرحمن المهدي والسيد على الميرغنى برتبة الباشوية فى انعامات عيد الجلوس الملكى عام ١٩٣٧ :
- مجلة الاثنين والدنيا ، عدد ٩ سبتمبر ١٩٤٠ .
- (٣٢) نجدة فتحى صفوة ، دراسة سابقة ، الباحث العربى ، عدد يناير - مارس ١٩٨٦ ، ص ١١٢ ، المصرى ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ .
- (٣٣) تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان ، اعداد محمد ابراهيم طاهر ، ص ١١ .
- (٣٤) جاك بيرك : مصر الامبريالية والثورة ، ص ٢٨٨ .
- (٣٥) عبد العظيم رمضان (دكتور) : أكلوبة الاستعمار المصرى للسودان ، ١١٩ - مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .
- (٣٦) من خطاب الكسندر كادوجان أمام مجلس الأمن اثناء عرض القضية المصرية جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ ، المصرى ، عدد ٤ فبراير ١٩٤٦ .
- (٣٧) المصرى ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ ، رأى العام ، عدد ٢١ فبراير ١٩٤٨ .
- (٣٨) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .
- (٣٩) بلغ القرض المصرى لحكومة السودان ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى عام ١٩٣٩ تعهدت بسداده بعد عشر سنوات ، عدا ما أنفقته مصر على المشروعات

الانشائية ولا يرد ، والذي بلغ نحو ٣ مليون جنيه مصرى لمد خطوط السكك الحديدية فقط بالسودان :

F. O. 407/223/J 475/3/16, Telegram No. 77, From Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, Jan. 26, 1939.

الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية

ص ١٠٤ .

(٤٠) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

(٤١) عن توزيع هذه الوظائف يمكن الرجوع الى :

رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ (الكتاب الأخصر

المصرى) ، ص ٩١ .

جريدة الأمة ، عدد يونيو ١٩٤٧ .

(٤٢) من خطاب كادوجان بمجلس الأمن ، المصدر السابق ، جلسة ١١ أغسطس

١٩٤٧ . كانت مسألة تعيين قاض سودانى مثار محادثات بين رئيس الوزراء المصرى والسير « جون مافى » منذ سنة ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، واقرحت الحكومة المصرية أن تدفع مرتب قاضى القضاة المصرى ويظل المنصب كما هو لما لهذا الرباط الروحى من أهمية كبرى بين شطرى الوادى على أن تنشئ وظيفة أخرى كبرى للقضاء الشرعى يتولاها أحد السودانين :

مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٦ يناير ١٩٤٧ .

(٤٣) وقد طالب النائب مكرم عبيد باشا بعزل الحاكم العام البريطانى للسودان

من جانب مصر طبقا لاتفاقية الحكم الثنائى ١٨٩٩ .

مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

المصرى ، عدد أول يناير ١٩٧٤ .

(٤٤) الأهرام ، عدد ١٩ يناير ١٩٤٧ .

(٤٥) وانتقد النائب محمد فكرى أباطة بك موقف الحكومة المصرية السلبى

أمام جرة الحاكم العام للسودان ومن ورائه حكومته ومواقفه الايجابية فى اكتساب حقوق جديدة لبلاده على حساب مصر فى السودان وأورد المثل الفرنسى القائل « من لا يتقدم يتقهقر » .

« Celui Qui n'avance pas recule »

المضبطة السابقة لمجلس النواب ، نفس الجلسة .

(٤٦) عبد العظيم رمضان (دكتور) . اكدوبة الاستعمار المصرى للسودان

مرجع سابق ، صص ١٢٢ - ١٢٥ .

على ابراهيم عبده (دكتور) . المرجع السابق ، صص ٧٠ - ٧٢ .

(٤٧) تاريخ الانتخابات السودانية . المصدر السابق ، ص ١١ .
رئاسة مجلس الوزراء . الكتاب الأخضر المصرى عن السودان . المصدر
السابق ، ص ٢٨ وما يليها . ولقد وجه النحاس باشا اتهامه للحكومة المصرية
بأنها تركت بريطانيا حرة اليد والحركة فى السودان لتعمل على فصله عن مصر ،
وبالفعل فرصت الحكومة السودانية سياستها بالقوة ، وبوسائل جنت ثمارها
بريطانيا ، وصار على السودانيون أن يجابهوا الوجود الاستعماري دون مساندة
فعالة من مصر .

F. O. 371/69191/162929/JE 6903, From Sir Ronald Campbell,
Cairo to Foreign Office, 22nd October, 1948.

(٤٨) على ابراهيم عبده (دكتور) : المرجع السابق ، ص ٧٤

جمال حماد : دراسة سابقة ، اكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ .

F.O. 371/69191/162929/JE 6903, Op. Cit.

(٤٩) المسافة بين نهاية خطوط السكك الحديدية فى جنوب مصر ومثيلتها فى
شمال السودان لا تتعدى ثلاثمائة كيلو متر الا أن بريطانيا أنشأت الخط
السوداني بمقاييس تختلف عن مثيلتها فى مصر حتى لا يتم ربطهما فى خط واحد
فيما بعد .

(٥٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، مرجع سابق ،
صص ٣٦٠ - ٣٦٢ . الوفد المصرى ، عدد ٧ يونية ١٩٤٦ .

(٥١) الأهرام . عدد ٨ نوفمبر ١٩٨٥ .

(٥٢) ولتر لاکور : الاتحاد السوفيائى والشرق الأوسط ، ص ٢٢٩ .

(٥٣) من خطاب كادوجان بمجلس الأمن ، مصدر سابق ، جلسة ١١ أغسطس
١٩٤٧ وهذا القول يدحضه الواقع الذى يعيشه أبناء الجنوب إذ أن الدين الاسلامي
ينتشر بين كثير من الجنوبيين كما أن اللغة العربية ليست بغريبة عليهم
فيتحدث بها الملايين منهم الى جانب لهجاتهم المحلية : صحيفة كردفان الاسبوعية ،
عدد ٢٧ فبراير ١٩٥٢ . كما أن قرار الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨ : بأن تصبح
اللغة العربية لغة التفاهم العام فى البلاد أدى الى تركيز الاهتمام بالتعليم بوجه
عام فى المديرية الجنوبية :

حكومة السودان : تقرير عن ادارة حكومة السودان فى عام ١٩٤٩ قدمه
الحاكم العام لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وللحكومة
الملكية المصرية ص ٣٦٢ .

(٥٤) السير الكسندر كادوجان ، نفس خطاب جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ بمجلس

الأمن .

(٥٥) يونان لبيب رزق (دكتور) : دراسة عن جنوب السودان السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٦٩ .

(٥٦) مناقشة حول مشكلة الجنوب مع بعض أبناء الجنوب السوداني الدارسين بمصر . ومن المعلوم أن عدد المسيحيين بالجنوب لا يزيد على نصف مليون نسمة منهم مائتا ألف كاثوليكي وثلاثون ألف بروتستانتي ، الى جانب تلاته وعشرين ألفا من المسلمين : دكتور سعد ماهر حمزة : اقتصاديات السودان ، دراسة بملحق الأهرام الاقتصادي ، عدد أول سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ٢٠ الأهرام ، عدد ٨ نوفمبر ١٩٨٥ .

(٥٧) ومنهم الثائر الوطني السوداني على عبد اللطيف : صحيفة كردفان الأسبوعية (ملحق خاص عن الجنوب السوداني) ، عدد ٢٧ فبراير ١٩٥٣ .

(٥٨) يرى البعض أنها تنتمي للقبائل النيلية الحامية ، لكن تركيبها الانثروبولوجي يؤكد انتماءها لعناصر الزنجية . الأهرام ، عدد ٨ نوفمبر ١٩٨٥ . (٥٩) صحيفة كردفان الأسبوعية ، عدد ٢٧ فبراير ١٩٥٣ .

(٦٠) المصرى ، عدد ١٠ يوليو ١٩٥٣ . (٦١) حتى يسدل الستار على حادث فاشودة المشهور الذى يؤكد حق مصر التاريخى فى هذه المناطق .

(٦٢) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ . سعد ماهر حمزة (دكتور) : اقتصاديات السودان ، الدراسة السابقة ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، عدد أول سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ١٧ . (٦٣) من بيان محمود فهمى النقراشى أمام مجلس الأمن فى ٥ أغسطس ١٩٤٧ .

(٦٤) نجدة فتحى صفوة : الشئون العربية فى الوثائق البريطانية ، دراسة سابقة بمجلة الباحث العربى ، عدد يناير - مارس ١٩٨٦ ، ص ١١١ . المصرى ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ . السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ . نشأت جماعة الاخوان المسلمين فى السودان عام ١٩٤٦ متأثرة بالجماعة الأم فى مصر نتيجة قيام الارسالية الانجيلية بمحاولة تنصير فتاة مسلمة فى أم درمان فى يونية ١٩٤٦ :

يونان لبيب رزق (دكتور) ، دراسة سابقة ، السياسة الدولية ، عدد أبريل ١٩٧١ .

(٦٥) المصرى ، عدد ٩ يناير ١٩٤٧ .

- (٦٦) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .
- (٦٧) أهمل التعليم العام بصفة عامة والتعليم الدينى بصفة خاصة من جانب الحكومة السودانية : المصرى ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ .
- (٦٨) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .
- (٦٩) يونان لبيب رزق (دكتور) : الدراسة السابقة عن جنوب السودان ، السياسة الدولية ، عدد ١٩٦٩ .

★ ★ ★

الفصل الخامس

طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين
وعمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨

- ١ — طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين .
- ٢ — محادثات خشبة — كامبل ونتائجها .
- ٣ — الاصرار على تنفيذ قانونى المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية .
- ٤ — عمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨ .

طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وعمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨

كان من نتيجة نجاح بريطانيا فى عدم اصدار مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ لقرار يؤكد على حتمية الجلاء والوحدة بين شطرى وادى النيل ، وفشل المحاولات السياسية المصرية فى هذا الصدد أن سعت بريطانيا بخطوات عملية جادة لتحقيق سياستها فى السودان عن طريق غضله نهائياً عن مصر ثم الانفراد به دون منازعة الشريك الآخر .

فأعلنت عن سعيها لمساندة السودانين نحو الحكم الذاتى وحق تقرير المصير لهم . ولم تكن مصر لتمانع فى أن يحكم أبناء جنوب الوادى أنفسهم بأنفسهم ، لكنها كانت تعلم جيداً أن المخطط البريطانى يهدف الى استبعاد الوجود المصرى كلية من السودان ولا يبقى مصلحة السودان .

وقد نجحت بريطانيا عن طريق ادارتها فى استقطاب بعض السودانين الى صفها ، فانعقد المؤتمر الأول لادارة السودان تحت رعاية الحاكم العام بغرض اشراك السودانين فى الحكومة المركزية فى أبريل ١٩٤٦ دون أن تمثل مصر فى هذا المؤتمر ، أو يمثل أبناء الجنوب السودانى ، وكان من توصيات المؤتمر انشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى وتعديل دستور المجلس الاستشارى لشمال السودان لجعله أكثر تمثيلاً لرغبات الشعب السودانى .

وخطنت الحكومة المصرية لأهداف هذه المحاولات البريطانية التي لا تبغى إصلاحات دستورية حقيقية في السودان ، ومن هنا رفضتها بشدة منذ أواخر عام ١٩٤٧ ، ومع ذلك فقد قام السير روبرت هاو الحاكم العام بتحويل هذه التوصيات الى مشروعات قوانين وافق عليها المجلس الاستشارى بالاجماع في ٩ مارس ١٩٤٨ .

وبالفعل نشكت الجمعية التشريعية في أواخر عام ١٩٤٨ كأول مؤسسة تشريعية سودانية تتألف من سبعين عضواً يتقخب منهم ستون عضواً ويعين العشرة الباقون ورأيها استشارى في مشروعات القوانين النى تعرض عليها أمام السلطات الواسعة التى منحت للحاكم العام البريطانى فى التصديق على التشريعات المقدمة أو رفضها نهائيا ، ولهذا فقد اعترضت الحكومة المصرية عليها .

أما المجلس التنفيذى فإن معاونى الحاكم العام الأربعة — طبقاً للمشروع المقدم — يكون لهم السيطرة التامة على أعمال المجلس حيث يقومون باختيار وكلاء المصالح السودانية ومن بينهم يختار الأعضاء السودانيون الستة بالمجلس الذين لا يرقون الى مستوى مسئولية الأعضاء الانجليز .

ولهذا فقد تقدم محمود فهمى النقراشى رئيس وزراء مصر بمذكرة للحاكم العام فى نوفمبر ١٩٤٧ أرسلها الأخير بدوره لحكومته فى أوائل عام ١٩٤٨ تنص على عدم تنفيذ أى مشروعات سياسية بالسودان دون موافقة مصر ، إلا أن الحاكم العام لم يكن الا منفذاً لسياسة حكومته فى السودان فقام باصدار قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية رغم الاعتراضات المصرية المتكررة .

وعندما وجدت الحكومة المصرية نفسها أمام الأمر الواقع عادت مرة أخرى تحاول إقامة جسور التفاهم مع بريطانيا ،

نفى خلال الفترة من ٦ مايو حتى ٢٨ مايو ١٩٤٨ عقدت عدة جلسات من المباحثات بين وزير الخارجية المصرية أحمد خشبة باشا ورونالد كامبل السفير البريطانى تناولت اجراء بعض التعديلات وتبادل وجهات نظر كل من الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية ومناقشة الاصلاحات الادارية والتشريعية لهذا القانون دون التعرض لقضية السودان ذاتها او مصيره .

وقد وافقت مصر على صدور القانون ومشروعه ما عدا بعض موادها خاصة تلك التى تتعرض لسلطات الحاكم العام المطلقة والتي وجدت مصر أن التوسع فيها لا يحقق الأهداف المرجوة لأبناء السودان ، كما تمسكت مصر بعدم ذكر وفاق ١٨٩٩ المصدق عليه فى معاهدة ١٩٣٦ فى ديباجة المشروع كأساس للنظام الادارى القائم بالسودان .

وقد انتهت المباحثات دون أن يصل الطرفان لنتيجة نظرا لاختلاف وجهات النظر حول مسئوليات وسلطات الحاكم العام ، وتمسك مصر بأن مساهمتها فى اعداد السودانين نحو الحكم الذاتى وتقرير المصير على قدم المساواة مع الانجليز وبأن عدد المصريين فى المجلس التنفيذى مساو لعدد الاجليز من حيث العدد والمسئولية .

٢٠٣

وقامت الحكومة البريطانية بالاعلان عن انتخابات الجمعية التشريعية فى نوفمبر ١٩٤٨ دون الحاجة لموافقة مصر التى كانت ظروفها السياسية غير المستقرة لا تؤهلها للوقوف بحزم أمام الاجراءات البريطانية ، نتيجة لحرب فلسطين وآثارها السلبية على جميع مناحى الحياة المصرية ، اذ خلقت دولة معادية على الطرف الشرقى لحدودها تساندها القوى الاستعمارية العالمية

فأثرت بلا شك على التواجد المصرى بالسودان واهتماماته المتواصلة منذ عشرات السنين .

وهكذا تكاثفت الظروف الدولية الخارجية مع الظروف الداخلية السيئة للبلاد مؤثرة على قوة الدفع للقرار المصرى تجاه قضية وادى النيل فبدأت الجماهير تنادى بالكفاح المسلح كطريق وحيد لتحقيق أمانها القومية .

١. — طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين :

كان من الأهداف الرئيسية لبريطانيا سعيا وراء تحقيق أطماعها فى السودان هو محاولة فصله سياسيا عن مصر ثم الانفراد به بعد اقضاء شريكها الآخر ، فطرحت ما يسمى بخق تقرير المصير للسودانيين الذى اختلف فى تفسير معناه الأطراف الثلاثة : مصر وبريطانيا والسودان .

واختلفت الأطراف السودانية نفسها حول مضمون حق تقرير المصير فطبقا لما نشرته جريدة الأمة التى تعبر عن وجهة نظر حزب الأمة والناطقة بلسانه أن حق تقرير المصير هو الاستقلال التام عن مصر وبريطانيا ، فإذا لم تتحقق هذه الأمنية « فلتبقيا معا » وتناولت ما يشاع من أن بريطانيا ترغب فى الانفراد بحكم السودان فقالت لعل اخواننا المصريين يعلمون المبادئ التى تحكم سياسة حزب الأمة وهى أنه لا يريد للسودان استقلالا « أعوج » بحيث تترك مصر السودان ثم تنفرد به بريطانيا لتسوية بعض عشاق الحكم من الموالين لها . وان السودانيين ييغون الاستقلال التام عن الشريكين ثم نقرر نحن السودانيين علاقاتنا معهما على أساس مصالح السودان ، فإذا لم يتحقق الاستقلال التام فمن الأفضل أن تستمر الوصاية لمصر وبريطانيا معا (١) .

ومن هذا المنطلق الحزبى لقطاع عريض من أبناء جنوب الوادى
يتضح مدى الخوف من انفراد بريطانيا بالسودان بعد خروج مصر
منه طبقا للمبدأ المطروح ، وهذا ما أكدته حدى السياسة المصريين
من خلال مراسلاتهم العديدة مع نظرائهم الانجليز من أن مصر
لا تمنع فى منح السودانى حق تقرير مصير بلادهم بشريطة أن
يتفق شريكا الحكم فى السودان على عدم تدخل أحدهما فى شئون
دون الآخر .

أما الحزب الوطنى الاتحادى بزعامة السيد على الميرغنى (٢)
فنادى بالاتحاد مع مصر دون فرض التاج المصرى على السودان ،
أما حزب الأشقاء فقد رأى الاندماج التام مع مصر وبحت التاج
المصرى ، ولهذا أصبح التنازع فى رأى واردة فى توجهات الأحزاب
السودانية حتى تقدم بعض الأعضاء المستقلين لمؤتمر الخريجين
بمشروع قبلته الأطراف السودانية المتنازعة ينص على اقامة
حكومة ديمقراطية حرة متحدة مع مصر ومتحالفة مع
بريطانيا (٣ ، ٤) .

وفى مارس ١٩٤٦ توجه الى القاهرة وفد يمثل جميع الأحزاب
السودانية لاجراء مباحثات بشأن وضع السودان وتقرير مصيره ،
وأخفقت هذه المباحثات نتيجة لعدم قبول السياسة المصريين
الا لبرنامج حزب الأشقاء المطالب باتحاد السودان مع مصر تحت
تاج واحد (٥) .

وفى ٣٠ مايو ١٩٤٦ أرسل اسماعيل صدقى رئيس الوزراء
برقية الى الحاكم العام للسودان بألا يتخذ أى اجراء من شأنه
المساس بنظام الحكم فى السودان قبل اللجوء للحكومة المصرية
للحصول على موافقتها ، وذلك حينما أعلن فى لندن أن حكومة
السودان بصدد انشاء مجلس تشريعى ومجلس وزراء فى السودان

مخالفة نظام الادارة في السودان طبقا لاتفاقيتى الحكم الثنائى
١٨٩٩ .

وجاء رد السكرتير الادارى للحاكم العام في السودان ج. و. روبرتسون في يونيو لينفى هذا الخبر (٦) لكن الحاكم العام مضى دون الالتفات للتحذير المصرى في تنفيذ السياسة البريطانية المرسومة له فانعقد المؤتمر الأول لادارة السودان بغرض اشراك السودانين بشكل أوسع في الحكومة المركزية وذلك في ٢٢ أبريل ١٩٤٦ وتشكل المؤتمر من السكرتير الادارى للحاكم العام ومعه ثمانية أعضاء من الانجليز العاملين بالادارة البريطانية في السودان ، وثمانية أعضاء عن ممثلى المجلس الاستشارى لشمال السودان وستة عشر عضوا من السودانين الممثلين للجهات الحكومية المختلفة (٧) ، وممثلون عن حزبي الأحرار والقوميين ، ولم يمثل الطرف الثانى للحكم الثنائى في السودان وهو مصر تمثيلا يعبر عن الادارة المشتركة المتفق عليها ، كما رفضت بقية الأحزاب السودانية ومؤتمر الخريجين الدعوة لحضور المؤتمر او المشاركة في أعماله .

ولم يعمل الحاكم العام على اشراك أعضاء من جنوب السودان في المؤتمر ليساعده في الشئون المتعلقة بالجنوب ومشاركة أبنائه في الحكومة المركزية المرتقبة وانشاء الدستور السودانى .

وخرج المؤتمر بعدة توصيات قام الحاكم العام بارسال صورة منها الى النقراتى باشا رئيس مجلس الوزراء لابداء رأيه فيها تمهيدا لعرضها على حكومتى الحكم الثنائى لاقرارها (٨) ، تمثلت في انشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى كرغبة السودانين في حكم بلادهم ، ورغبة الحاكم العام في تعديل دستور المجلس الاستشارى لشمال السودان لتدريب السودانين على « فن

الحكم « ، والاضطلاع بمسئولياتهم ، على أن المجلس لم يكن الا وظيفة استشارية بحتة .

ولم يكن فى وسع أعضائه الادعاء بأنهم يمثلون الشعب السودانى تمثيلا صحيحا ، ولذا فقد رأى المؤتمر أن افضل وسيلة لتطوير المجلس الاستشارى لجعله أكثر تمثيلا لرغبات الشعب واعطائه قدرا أوفر من المسئولية هو تشكيل جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله ولها وظائف تشريعية ومالية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذى يشكل من جديد ويحل محل مجلس الحاكم العام الحالى (٩) .

واتفقت آراء المؤتمر على أن سلطات الجمعية التشريعية يجب أن تشمل السودان بأكمله — شماله وجنوبه — لكن كان من الصعب إيجاد أعضاء يمثلون الجنوب تمثيلا صحيحا ولذا فقد تم تعيين مديرين من مديرى الأقاليم الجنوبية لتمثيل أهالى الجنوب حتى يبلغوا درجة التقدم والتمدن مثل أهل الشمال وحتى يسهل فيما بعد اتباع سياسة تعليمية واحدة ، وتعليم اللغة العربية فى مدارس الجنوب وتحسين طرق المواصلات بينه وبين الشمال لتشجيع الانتقال بين أطراف السودان وتوحيد نظام درجات الموظفين .

واقترح المؤتمر أن تقوم الجمعية التشريعية بأداء مهامها بغرض إيجاد نظام للحكم البرلمانى على غرار النظام البريطانى مع المجلس التنفيذى الذى هو أشبه بمجلس وزراء يقوم برفع مشروعات القوانين للجمعية لى تقر هذه القوانين بعد موافقة الحاكم العام بصفته السلطة التنفيذية العليا (١٠) .

ومن الواضح أن هذه الإصلاحات الدستورية التى كانت تنادى بتهيئة السودانيين ليحكموا أنفسهم بأنفسهم بمساعدة

بريطانيا وجهود الحاكم العام ، كان الهدف منها ازاحة مصر عن طريق السودان ، ولذا فقد رفضت الحكومة المصرية تحت ضغط الراى العام هذه المشروعات فى نوفمبر ١٩٤٧ ثم رفضتها مرة أخرى فى مارس ١٩٤٨ (١١) ، ومع ذلك قام السير روبر هاو Robert Howe الحاكم العام الذى حل محل السير هيوبرت هدلستون بتحويل هذه الاصلاحات الى مشروعات بقوانين وافق عليها المجلس الاستشارى لشمال السودان بالاجماع فى ٩ مارس ١٩٤٨ (١٢) .

وبالفعل تشكلت الجمعية التشريعية فى أواخر عام ١٩٤٨ التى تعتبر أول مؤسسة تشريعية بالسودان من مائة عضو على أن يزداد هذا العدد لتمثيل البلاد تمثيلا كافيا حتى تعطى الفرصة لأكبر عدد من السودانيين للتمرس على شئون الحكم وافساح المجال لتمثيل زعماء العشائر والمثقفين من أبناء البلاد ، على أن يمثل السكان على أساس المديرىات بحيث يكون العدد الذى يخصص من الممثلين لكل مديرية مبنيا على مقياس انتخابى يتركز على عوامل ثلاثة هى : عدد السكان بنسبة ٥٠ ٪ ، ومقدار الثروة بنسبة ٣٠ ٪ ، والتعليم بنسبة ٢٠ ٪ ، ويكون رئيس الجمعية أشبه برئيس مجلس العموم البريطانى ، وعلى أن يتم انتخاب الأعضاء والرئيس فى بادىء الأمر لمدة ثلاث سنوات يعاد فى نهايتها النظر فى هذه المدة مثلما حدث فى حالة المجلس الاستشارى لشمال السودان (١٣) .

أما المجلس التنفيذى فاقترحت الادارة البريطانية أن يضم ما بين عشرة واثنى عشر عضوا بخلاف الرئيس بحيث لا يقل عدد المقاعد المخصصة للسودانيين عن نصف المقاعد لتهيئة السودانيين ليصبحوا وزراء عن طريق الجمعية التشريعية من بين وكلاء المصالح الحكومية ، وأن تكون حكومة البلاد فى المستقبل من الهيئتين التنفيذية والتشريعية معا (١٣ م) .

أما مجلس الحاكم العام فينتكون من أربعة أعضاء بحكم وظائفهم وهم : السكرتير الإداري والمالي والقضائي والقائد العام نفسه حيث ينص الدستور السودانى المقترح على أن تصبح السلطة النهائية بيده اذا ما جد خلاف بين المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية (١٤) .

ولم تكن مصر لتمانع فى أن يحكم السودانىون بلادهم ويكون لهم حق تقرير مصيرها ، ولكن كان لها وجهة نظر عبرت عنها حينما انعقد مؤتمر ادارة السودان بالخرطوم فى ٣١ مارس ١٩٤٧ حيث أرسل رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى الى الحاكم العام للسودان والسفير البريطانى فى القاهرة فى الثانى من يونيو من نفس العام يفيدهما بأن الحكومة المصرية تتمسك بوجهة نظرها الخاصة بوحدة مصر والسودان والتي تحقق للسودانيين رغباتهم فى ادارة شئونهم بما يروونه محققا لآمالهم ، وهذه المسألة ترتبط بالوضع السياسى للسودان الذى كان موضع نزاع بين مصر وبريطانيا عندما تقدمت به مصر لمجلس الأمن ، ويجب أن يؤخذ رأى مصر فى أى اجراء من جانب حكومة السودان ، وأن الحكومة المصرية ترى من الضرورى لها أن تتعرف على آراء الهيئات السودانية التى لم تشارك فى مؤتمر ادارة السودان والتي لم تستشر بشأن نظام الحكم فى بلادها (١٥) .

وكانت الحكومة المصرية بعد دراستها لتوصيات مؤتمر ادارة السودان ترى أن هذه التوصيات لا تحقق الغرض الذى قصدت اليه وهو التوسع فى اشراك السودانىين فى الحكومة المركزية ، وهذا لن يتسنى لهم الا عن طريق الاضطلاع بمسئولياتهم والنظام المقترح لن يفسح المجال لتمثيل السودانىين تمثيلا صحيحا ولا يشركهم فى مسئولية حكم بلادهم بأنفسهم ، وهذا يتضح من كيفية تشكيل الجمعية التشريعية فهى تتألف من سبعين عضوا : عشرة منهم معينون والباقون منتخبون .

ولكن طريقة الانتخاب أقرب الى التعيين منها الى الانتخاب الصحيح ، فان الأعضاء الذين يمثلون جنوب السودان يعيّنهم حكام الاقاليم ، أما في الشمال فالانتخاب يتم بطريقة غير محددة وواضحة في مناطق الأرياف ، وتختلف باختلاف المناطق ، وتخضع الى حد كبير لتأثير سلطات الادارة البريطانية (١٦) .

كما ان النظام المقترح خول للجمعية التشريعية سلطات ضيقة عكس السلطات الواسعة الممنوحة للحاكم العام ولعاونيه الأربعة الذين يعتبرون أعضاء بحكم وظائفهم في المجلس التنفيذي وكلهم من الانجليز (١٧) ، ومن مظاهر ذلك أن رأى الجمعية استشاري محض في التشريعات التي تقدم لها وليس لها أثر محسوس في وقف أى تشريع لا ترضى عنه ، حيث ان معظم هذه التشريعات « مستعجلة » لا تنظر فيها الجمعية قبل أن تصبح قوانين نافذة نظراً لأن مدة عملها خلال العام قصيرة لا تتعدى أربعة شهور فقط .

وطبقاً للنظام المقترح فليس هناك نص يجعل رأى الجمعية قطعياً في نظر الميزانية المالية بما فيها الضرائب فرائها استشاري بحث حتى في البنود المتعلقة بأبناء السودان كالتعليم والصحة .

أما الحاكم العام فقد منح سلطات واسعة في التصديق على التشريعات المقدمة أو رفضها نهائياً (١٨) أما معاونوه الأربعة فلهم السيطرة التامة على أعمال المجلس التنفيذي فهم يقومون باختيار وكلاء المصالح السودانيين الذين يختار من بينهم الأعضاء السودانيون الستة في المجلس التنفيذي ، وهؤلاء الأعضاء لا ترتقى مسؤوليتهم الى المرتبة الأولى أسوة بالانجليز بل تابعون لهم ، ولذا فلن يتم تدريبهم على تحمل تبعات المسؤولية كما تنادي الادارة البريطانية لكي يتولوا المناصب الرئيسية بعد انقضاء فترة تجربة المجلس وهي ثلاث سنوات . ثم ان النظام المقترح خلا من مجرد

الإشارة إلى الحريات الدستورية وهذا أمر جوهري بالنسبة للسودان المقبل على نهضة اجتماعية وسياسية ولضمان الحريات الشخصية وحرية الرأي والعقيدة والاجتماع والصحافة ، ولذا فقد احتفظ الحاكم العام ومجلسه بنفس السلطات الواسعة واحتفظ الموظفون الإنجليز بالمناصب الرئيسية والمهمة دون أى رقابة من جانب أبناء السودان أو من جانب مصر حيث خلت قوانين الجمعية من أى نص يشير إليها أو يجعلها تساهم فى هذه المسؤولية بأدنى نصيب لإبعادها نهائيا عن طريق السودان .

ولم يضم مؤتمر إدارة السودان عضوا واحدا من المصريين أو العاملين منهم هناك ؛ بل انه لم يضم أحزابا وفئات عديدة من الشعب السودانى وعلى رأسها مؤتمر الخريجين الذى يضم الطبقة المتعلمة السودانية التى يجب أن تكون على رأس الطبقات التى يجب استشارتها فى أمور بلادها وخاصة فيما يتعلق بالإصلاحات الدستورية وتولى مسئوليات الحكم ، ولهذا فقد تسلمت الحكومة المصرية مذكرة مهمة قام بتقديمها وفد من أبناء السودان يعبرون فيها عن رغبتهم لتوصيات المؤتمر (١٩) .

ومن هذا المنطلق وحرصا على مصالح أبناء جنوب السودان وحفظا لحقوق مجير فقد تقدم رئيس الوزراء محمود فهمى القراشى بمذكرة للحاكم العام بالسودان فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ بألا يتم تنفيذ أى مشروعات سياسية بالسودان الا بعد موافقة مصر (٢٠) وقام الحاكم العام بإبلاغ حكومته بنص المذكرة المصرية فى أوائل عام ١٩٤٨ ، وتوالت المراسلات بين الجانبين المصرى والبريطانى طوال النصف الأول من هذا العام ، الا أن ذلك لم يمنع الحاكم العام من المضى فى تنفيذ السياسة البريطانية المخطط لها بالسودان فقام بإصدار قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨ ، ولم تقف اعتراضات مصر عقبة أمام المضى فى هذه السياسة (٢١) .

وعندما وجدت الحكومة المصرية أنها أمام أمر واقع عادت لتحاول مع لندن مواصلة الحوار الذى انقطع حيث جرت مفاوضات جديدة بين السفير البريطانى السير رونالد كامبل Sir Ronald Compbell وأحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرية فى جو من السرية التامة بعيدا عن موجات السخط الشعبى المتابع للأجراءات البريطانية فى السودان ، وعن أحزاب المعارضة المترقبة (٢٢) .

٢ - محادثات خشبة - كامبل ونتائجها :

وخلال الفترة من ٦ مايو حتى ٢٨ مايو ١٩٤٨ وفى سبيل الوصول الى حل يرضى الأمانى القومية لأبناء وادى النيل ومجابهة ما عزمت عليه بريطانيا من الماضى فى مشروع المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان بهدف التدرج بالسودانيين فى طريق الحكم الذاتى ، فقد ناقشت الحكومة المصرية توصيات مؤتمر ادارة السودان فى هذا الشأن وطلبت ادخال تعديلات جوهرية عليها تكفل للسودانيين أن يخطوا خطوات واسعة فى طريق الحكم الذاتى ، وتكفل لمصر أن تضطلع بالاشراف على تدريب أبناء جنوب الوادى على هذا الحكم ، وأصرت الحكومة على رأيها بأنها لن تقبل هذه التوصيات الا اذا تضمن مشروع القانون الذى تصده حكومة السودان البريطانية هذه التعديلات .

وقد توخت الحكومة المصرية الا تفوت على أبناء السودان أية فرصة للسير بهم فى طريق الحكم الذاتى ، وأن تظهر لهم فى كل مناسبة نواياها الحقيقية نحوهم ورغبتها الصادقة فى أن يتمتعوا بحقوقهم فى حكم أنفسهم دون تدخل خارجى ومع أن النزاع المصرى - البريطانى كان لا يزال معلقا أمام مجلس الأمن فإن مصر لم تمانع فى الاشتراك مؤقتا مع بريطانيا لوضع أسس نظام

يمهد للسودانيين تقرير مصيرهم » وذلك حتى لا يكون تأخر البت في النزاع القائم . . سبباً في تأخير السودانيين أية فترة من الزمن عن السير في طريق الحكم الذاتى » (٢٣) .

ومن هذا المنطلق تشكلت لجنة ثنائية من أحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرية ، والسير رونالد كامبل السفير البريطانى فى القاهرة لينظرا معا هذا المشروع وليرفعا توصياتهما فى شأنه لحكومتيهما ، ولذا فقد اتفق الممثلان المصرى والبريطانى على أن مباحثاتهما لن تتناول قضية السودان أو مصيره ، بل سنناقش الاصلاحات الادارية والتشريعية فقط .

وكان من بين المقترحات التى تناولها الجانبان : انشاء لجنة مصرية انجليزية سودانية دائمة للإشراف على تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتى على الا يكون لهم حق التمثيل على قدم المساواة مع المصريين والانجليز فى بداية عمل اللجنة ولكن ينبغى أن يكون تمثيلهم تدريجيا كلما تثبتت نظمهم واستكمل الوزراء السودانيون سلطتهم الكاملة .

ثم تقدم الممثل البريطانى باقتراح لانشاء لجنة رقابة ثلاثية من ممثل واحد لكل من الحكومات الثلاث لتراقب مدى تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتى الكامل وتتقدم من وقت لآخر بما ترى من توصيات الى الحاكم العام أو حكومتى مصر وبريطانيا ولا يكون لادارة الحاكم العام أى هيمنة على توصياتها الاستشارية البحتة على أن يقدم لها المعونات اللازمة والبيانات الخاصة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن السودان ، وتتولى الحكومات الثلاث الانفاق على أشخاصها .

لكن الجانب المصرى رأى أن يمثل كل حكومة شخصين على أن يكون الممثلون عن الحكومة السودانية من أبناء السودان أنفسهم

ويكون رئيس اللجنة بالتناوب فيما بين مصر وبريطانيا ، ولأعضاء هذه اللجنة الحق في الاتصال مباشرة بحكومتى البلدين دون الرجوع للحاكم العام ، على أن تعمل جاهدة على بلوغ السودانين مراميهم في الحكم الذاتي عن طريق احلال السودانين تدريجيا في الوظائف محل غيرهم وايفاد البعثات للخارج لهذا الغرض الى جانب نشر التعليم وتنمية الموارد الاقتصادية وتنمية المجالس المحلية والبلدية مع العمل على دراسة الحقوق الأساسية للمواطن السوداني .

وقبل الجانب البريطاني مقترحات مصر واتفقا على : « النظر بعد ثلاث سفوات فيما هو الاجراء التالى الضرورى أو المرغوب فيه في شأن الحكم الذاتى للسودانيين » (٢٤) .

وصيغت ديباجة المشروع نحو اصدار قانون بغاء على رغبة مجلس الحاكم العام (٢٥) ، ينص على انشاء مجلس تنفيذى وجمعية تشريعية وتخويلهما سلطات تنفيذية وتشريعية لاشراك السودانين في الحكم اشراكا أوسع نطاقا ، ودون مساس من الحاكم العام بمسئوليته تجاه حكومتى مصر وبريطانيا طبقا لاتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ مؤيدة بما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ من تقليده الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان ، وأنه قد ساعد على اصدار قانون المجلس الاستشارى لشمال السودان عام ١٩٤٣ ، لنفس الغرض مع استشارة أشخاص لهم صفة تمثيلية في حكم بلادهم .

وقد اعترض الممثل المصرى على ما جاء على لسان الوفد البريطانى من الاشارة الى اتفاقيتى الحكم الثنائى ومعاهدة ١٩٣٦ حيث أن الحكومة المصرية قد حددت موقفها بوضوح أمام مجلس الأمن بشأن نظام الحكم الحاضر في السودان ومطالبتها بانتهاء هذا النظام ، وأن اتفاقية الحكم الثنائى قد عنقدت في ظروف

خاصة ولاغراض محددة » وقد زالت هذه الظروف واستنفدت هذه الأغراض » ولهذا فان الاتفاقية أصبحت في حكم المنقضى وعليه فلا يتركز نظام الحكم في السودان عليها ويجب أن « تتأكد لواءى النيل وحدته » .

وعلى الرغم من أن الممثل البريطانى بعد أخذ رأى حكومته ورأى الحاكم العام طلب ابقاء الفقرة التى تنص على التمسك « بوفاق ١٨٩٩ » والمصدق عليه فى معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها الأساس الذى يقوم عليه النظام فى السودان . لكن الأمر استقر فى النهاية على عدم ذكر الوفاق فى الديباجة أو فى غيرها من مواد المشروع مع تمسك كل طرف برأيه الخاص فى هذا الوفاق واستمراره من عدمه ، والمعلن من قبل كل منهما أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٧ .

وبعد الاتفاق بين الجانبين على ديباجة المشروع لم يكن هناك أى اعتراض من الجانب المصرى على صدور قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان ما عدا بعض مواد المشروع وأهمها المادة (١٨) التى تنص على سلطة الحاكم العام فى فسخ أى قرار للمجلس ولو بأغلبية أصوات أعضائه وأحقية الحاكم العام فى أن يبذله بقرار فى نفس الموضوع ويكون نافذ المفعول مثل قرار المجلس تماما . الا أن الجانب المصرى طالب بقصر هذا الحكم على حالة الضرورة فقط مع قيام الحاكم العام بإبلاغ قراره فى هذه الحالة الى الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقد وافق الجانب البريطانى على هذه الاضافة (٢٦) .

واتفق الجانبان فى المادة (٢٨) على السلطات المخولة للحاكم العام فى وضع القواعد الخاصة بإجراء الانتخابات وتنظيمها وإدارتها ، وعلى أن يستشير لجنة الانتخابات التى اتفق الطرفان على تكوينها لهذا الغرض (٢٧) .

ولا شك أن الحكومة المصرية كانت حريصة على أن تعمل على تقليص سلطة الحاكم العام وألا تظل مطلقة دون ضوابط على حساب السودانين والتواجد المصرى بالسودان الذي بدأ يضعف تدريجا يوما بعد يوم نجاح السياسة البريطانية في استقطاب عدد كبير من السياسيين السودانيين بدعوى الحفاظ على الكيان والوجود السودانى ، والعمل على ارساء قواعد الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وتصوير المصريين على أنهم إنما ييغون فرض سيطرتهم وفسطوتهم على أبناء جنوب الوادى .

كما نص المشروع فى مادته (٤٥) على أن تكون العربية والانجليزية هما لغتى التعامل فى الاجراءات الخاصة بالجمعية ، وقد طالبت مصر أن تكون اللغة العربية هى اللغة الأساسية احتراماً لثقافة الشعب السودانى العربية ، مع استعمال الانجليزية عند الحاجة فى بعض الأحيان .

وأصبح للجمعية التشريعية الحق فى بحث جميع المسائل واصدار قرارات بشأنها عدا بعض المواضيع المحظورة التى لا بد من موافقة الحاكم العام قبل بحثها (٢٨) . أما عن القوانين التشريعية التى تصدر عن الجمعية فان المجلس هو المسئول عن وضع وتحضير كل قوانين الحكومة أو مشروعاتها للنظر أمام الجمعية ، ثم تعرض على الحاكم العام وبإجازته يصير المشروع قانونا ، فاذا لم تجز الجمعية مشروع القانون فللمجلس أن يسحب مشروعه أو يقوم برفعه للحاكم العام مرفقا بتقرير يوضح وجهات نظر المجلس والجمعية ، فاذا ما وافق الحاكم العام بعد النظر فى التقرير على المشروع فانه يصير قانونا بموجب موافقته أما اذا أجازت الجمعية مشروع القانون بتعديلات لا يوافق عليها المجلس فللأخير أن يقوم بسحب المشروع أو يرفعه للحاكم العام بصيغته الأصلية المجازة من الجمعية ، فاذا ما وافق الحاكم العام عليه فانه يصير قانونا نافذ المفعول (٢٩) .

ويتضح من المادة (٣٠) التى تضمنها القانون المنشئ للمجلس والجمعية أن الحاكم العام سلب الى جانب سلطته التنفيذية جميع السلطات التشريعية للجمعية التشريعية وأصبحت اجازة القوانين أو مشروعاتها تتوقف على مدى موافقته عليها ، بل منحه الحق فى اصدار القوانين التى لم تجزها الجمعية أو المجلس .

ولذا فقد بين الجانب المصرى فى المباحثات بمناسبة هذه المادة أن القوانين يجب تقسيمها الى قسمين : قوانين مهمة وأخرى غير مهمة ، فأما المهم منها فليس للحاكم العام ولا لمجلسه أن يبت فيها ، ويرجع بشأنها للحكومتين المصرية والبريطانية ، أما طائفة القوانين الأخرى غير المهمة ، فما يعرض منها على الجمعية التشريعية وأجازته فلا حاجة للرجوع للحاكم العام بخصوصها للحكومتين . أما ما لم تجزه الجمعية التشريعية منها ففى حالة اصرار الحاكم العام على اصدار مثل هذه القوانين يقوم بالحصول على موافقة كل من الحكومتين المصرية والبريطانية معا (٣٠) .

وبذلك تضمن مضر وجود ضوابط قوية من جانبها تحد من سلطات الحاكم العام فيما يختص بالاصدارات التشريعية فى السودان .

أما المسائل التشريعية المحظور على الجمعية اصدار أى قوانين بشأنها فهى :

(أ) دستور السودان .

(ب) العلاقات بين حكومة السودان وحكومتى مصر وبريطانيا .

(ج) العلاقات بين حكومة السودان وأى قوة أجنبية (٣١) .

وقد طلب الممثل المصرى اضافة المسائل الخاصة بجنسية
السودانيين الى ما تقدم فوافق الجانب البريطانى على ذلك .

وهناك مسائل خاصة لا يتقدم العضو بتشريع بخصوصها:
الا بعد أخذ موافقة مسبقة من المجلس وهى : الدفاع عن السودان،
والعملة والنقد ،ومركز الأقليات الدينية والعنصرية .

وعلى الرغم من القيود والضوابط التى حاول الجانب المصرى
وضعها من خلال هذه المباحثات للحد من السلطات المطلقة التى
عمل الجانب البريطانى على منحها للحاكم العام البريطانى ، فان
مشروع القانون منحه بعض الاستثناءات والتحفظات لاصدار
القوانين فى حالة عجز الاداة الدستورية ومنحه كذلك سلطة
تغيير وتعديل قوانين أخرى .

ومن هذه الاستثناءات جواز استرداد الحاكم العام لنفسه
جميع أو بعض السلطات المخولة للمجلس أو الجمعية اذا ما اقتنع
فى أى وقت بأن حالة ما قد نشأت ولا يمكن معها أداء مهام ادارة
حكومة السودان حسبما توجبه حالات الضرورة التى تعطيه الحق
فى استرداد هذه السلطة بناء على اعلان يصدر عنه ، وعلى أن
يقوم بتبليغ هذا الاعلان فوراً لسفير المملكة المتحدة بالقاهرة
« ولرئيس مجلس وزراء صاحب الجلالة ملك مصر » ، وقد
طلب الممثل المصرى حذف هذه المادة غير أن الجانب البريطانى
أشار الى حالات الضرورة التى قد تستلزم بقاءها ، واتفق على
تعديلها فقط بحيث لا يصدر الحاكم العام اعلاناً جديداً باسترداد
هذه السلطات (٣٢) قبل أن يخطر به كلا من حكومتى دولتى الحكم
الثنائى بشرط أن يتلقى اخطاراً بالموافقة على عدم اصدار
الاعلان .

ولكن منح الحاكم العام السلطة المطلقة والحق فى اصدار
الاعلان بموجب هذه المادة وبدون عرض الأمر على الحكومتين اذا

رأى أن حالة طارئة قد قامت فى أى وقت اذ « يستمر مفعول هذا الاعلان نافذا طيلة قيام هذه الحالة الطارئة » (٣٣) .

ومن هذا يتضح أن الحاكم العام البريطانى ظل رغم محاولات الحكومة المصرية هو سيد الموقف فى السودان وأن المحاولات التى تقوم بها بريطانيا مدعية ابتغاء صالح السودانين ومنحهم حق تقرير المصير ، ما هى الا سراب أمام اصرارها على عدم منح المجلس التنفيذى أو الجمعية التشريعية كلا على انفراد أو مجتمعين أى سلطة أكثر من السلطات المخولة للحاكم العام شخصيا بموجب اتفاقية ١٨٩٩ م ومعاهدة ١٩٣٦ .

ولما اعترض المفاوض المصرى على هذا الاستثناء اتفق على منح الحاكم العام سلطات أخرى فى التغيير والتعديل لقوانين المجلس والجمعية فله أن يمد أو يعدل أو يغير جثث أو بقض مواد هذه القوانين بناء على توعية الجمعية وتضديق المجلس « متى اتضح له من وقت لآخر أن ذلك ضرورى لتحقيق تلك الأغراض » (٣٤) .

ووصل الجانبان الى اتفاق فى جميع المسائل السابقة ، ووقفت المباحثات عند طريقة تكوين المجلس التنفيذى ونسبة تمثيل المصريين فيه ، اذ رأى الجانب البريطانى أن يتكون المجلس مما لا يقل عن اثنى عشر عضوا وما لا يزيد عن ثمانية عشر عضوا ، منح الحاكم العام سلطات واسعة فى تشكيل هذا الغدذ (٣٥) .

لكن الحكومة المصرية رأت أن يكون اشترك المصريين فى اعداد السودانين لتولى شئونهم على قدم المساواة مع البريطانيين بحيث يكون للمصريين من المركز والعدد ما للانجليز فى المجلس تحقيقا لمسئولية مصر فى اعداد السودانين للحكم الذاتى . وفى ٢٦ مايو ١٩٤٨ تسلم الممثل المصرى من نظيره البريطانى ما يفيد موافقة الحكومة البريطانية على مطالبة الحاكم العام بتعيين اثنين من أعضاء المجلس الثلاثة الاضافيين (٣٦) . من بين المصريين

العاملين لدى الحكومة المصرية بالسودان ، فإذا رأت الحكومة أن شاغلي الوظائف الحاليين لا يصلحون لعضوية المجلس التنفيذي ، فلها الحرية في تعيين موظفين آخرين أرقى منهم مؤهلاً بديلاً عنهم .

ورفضت بريطانيا قبول المقترحات المصرية بشأن مطالبة الحاكم العام بتعيين أكثر من اثنين من المصريين كأعضاء بالمجلس أو أن ينشئ وزارات جديدة في حكومة السودان يعهد بإدارتها إلى المصريين وتكون لهم عضوية المجلس بحكم وظيفتهم (٣٧) ، وهذا منطقي طبقاً للسياسة البريطانية في السودان .

وبعد مناقشات طويلة في هذا الموضوع تسلم خشبة باشا كتاب السفارة البريطانية بالقاهرة المؤرخ في ٢٨ مايو بموافقة بريطانيا على أن يدعى قائد القوات المصرية بالسودان لحضور جلسات المجلس عندما تبحت مسائل الدفاع ، كما طالبت في حالة تساوى عدد الأعضاء البريطانيين والمصريين في المجلس كنتيجة لإحلال السودانيين محل الموظفين البريطانيين « فإن عدد الأعضاء المصريين في المجلس يجب أن ينقص تبعاً لنقص الأعضاء البريطانيين ، فإذا ما خرج العضو البريطاني الأخير من المجلس خرج كذلك العضو المصري » (٣٨) .

وقد انتهت المباحثات في ٢٨ مايو ١٩٤٨ دون أن يصل الطرفان لنتيجة نظراً لتمسك مصر بأن يكون اشتراكها في أعداد السودانيين لتولى شئونهم على قدم المساواة مع الانجليز ، وبأن يكون المصريون في المجلس مساوين للانجليز من حيث المركز والعدد .

٣ - الإصرار على تنفيذ قانونى المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية :

ولكن بريطانيا لم يكن ليثنيتها عن عزمها شىء فى سبيل المضى فى تحقيق مآربها بالسودان اذ أبلغ الحاكم العام الحكومة المصرية فى ١٥ يونيو ١٩٤٨ ، بأن قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ سيصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره بجريدة حكومة السودان يوم ١٩ يونيو ١٩٤٨ ، رغم اعتراض الحكومة المصرية وإبلاغها الحكومة البريطانية فى ٢٨ يونيو ١٩٤٨ بأن الحاكم العام بمقتضى ماخول له من سلطات ليس له الحق فى أن يصدر قانونا فيه أساس بالنظام الإدارى والقانونى للسودان (٣٩) .

وقامت الحكومة البريطانية من جانب واحد بإعلان انتخابات الجمعية التشريعية فى نوفمبر والتى بلغ مجموع أعضائها ثلاثة وسبعين عضوا (٤٠) أكثر من نصفهم من رجال الإدارة الأهلية ، ومن هذا يتضح أن الجمعية التشريعية كانت حكرا على رجال الإدارة الأهلية بالسودان الذين كانوا السند الحقيقى للنظام السياسى والإدارى فى البلاد ، اذ كانوا قوة لا يستهان بها فى ذلك الوقت ، مما جعلهم يلعبون دوراً مهماً فى حكم السودان فيما بعد ، كما لم يراع تمثيل أبناء المديريات الجنوبية الثلاث تمثيلا صادقا اذ اختير ثلاثة عشر عضوا منهم فقط (٤١) واستغل حزب الأشقاء السودانى المنادى بالاتحاد مع مصر هذا الموقف فقام بمقاطعة الانتخابات منذ البداية وتسيير مظاهرات تندد بالجمعية التشريعية وموالة أعضائها للسياسة البريطانية التى لا تخدم مصالح السودانين .

ومع أن حزب الأمة فاز فى الانتخابات واستطاع أن يهيمن على الجمعية فى ظل ظروف من الفوضى والاضطراب فقد انخفضت شعبيته نتيجة علاقته بالإدارة المدنية البريطانية .

ومن ناجية أخرى أدت الظروف السياسية غير المستقرة في مصر اثر حرب فلسطين ونتائجها السلبية على الحياة السياسية في البلاد الى رغبة كثير من السودانيين الى الابتعاد عن الارتباط الوثيق بمصر وتشكل ما أطلق عليه اسم الجبهة الوطنية التي لم تناد بأكثر من وضع نظام الحكم الثنائي تحت التاج المصرى بمساندة السيد على الميرغنى (٤٢) .

وكانت لجنة الشئون الخارجية في البرلمان قد أعلنت مطالبتها للحكومة في ٣ مايو ١٩٤٨ باصدار بيان يؤكد وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، معضدة بمطالب الشيوخ الوفديين داخل الهيئة البرلمانية العليا الذين لم يجدوا صعوبة تذكر في استقطاب زملائهم البرلمانيين من الأحزاب الأخرى خاصة عندما يتصل الأمر بموضوع وحدة وادي النيل .

ودعت اللجنة الحكومة لمساعدة السودان في ان يكون له نظام دستوري يقوم على مبدأ وحدة شطرى الوادى وذلك بعد موافقة أبناء السودان ، لكن بريطانيا كانت هى الأسرع عندما أصدر الحاكم العام البريطانى بتفويض من حكومته مشروع الاصلاح الدستورى في ١٩ يونيو ، ومضت السياسة البريطانية في طريقها دون الالتفات لاحتياجات الحكومة المصرية المتوالية أو المعارضين لهذه السياسة من أبناء السودان الحزبيين واللاحزبيين .

ولذا فقد وقعت الجيماهير والأحزاب السودانية الداعية لوحدة وادى النيل في صدام مستمر مع البوليس ، وبلغ من جرأة الحكومة السودانية تحت القيادة البريطانية أن منعت المجامين المصريين الذين تطوعوا للدفاع عن القادة والسياسيين السودانيين المقيوض عليهم من السفر الى السودان .

واجتاحت المظاهرات القاهرة والإسكندرية ومختلف مراكز الوجهين القبلى والبحرى تعبر عن رفضها فصل بريطانيا لشطرى

وادی النيل وانتهاجها لسياسة التشدد والعنف مع الوطنيين
السودانيين .

ولم تستطع مظاهرات الشوارع المصرى أو السودانى
الصاخبة ، والتى شارك فيها بنصيب كبير شباب الجامعة
المصرية (٤٣) وتلاميذ المدارس ودفعوا فيها غالبا من أرواحهم ،
أن تقف حجر عثرة أمام مرامى السياسة البريطانية ، وكذلك الحال
بالنسبة لبيانات الأحزاب « الطنانية » وحملات الصحافة « العنيفة » .
كل ذلك لم ينجح فى « تخويف » بريطانيا العظمى وجعلها تنجنى
أمام مطالب « القومية » المصرية (٤٤) ، فبريطانيا تعرف مدى
قوة الحكومة المصرية بل هى قادرة على « تحجيم » سياستها
خارجيا وداخليا ، فقد كان من الصعب أن تحارب فى جبهتين فى
آن واحد ، فى فلسطين وفى السودان وهو لا يزال حتى الآن جزءاً
متما لمصر وقطعة من وادی النيل فى نظر كل مصرى .

٤ - عمق الأزمة المصرية ١٩٤٨ :

وتضاعفت حدة الأزمة المصرية اثر هزيمة الجيوش المصرية
على أرض فلسطين والفشل فى تحريرها بعد أن توالى الانتصارات
العربية وخاصة من جانب القوات المصرية التى قاربت على
مشارف تل أبيب (٤٥) وقد أبلى فدائيو الاخوان المسلمين بلاء
حسنا فى هذه المعارك .

لكن اليهود كانوا قد استعادوا نشاطهم وقوتهم وواصلوا
عدوانهم على المواقع المصرية منذ شهر أكتوبر حتى ديسمبر
١٩٤٨ (٤٦) وليستمر القتال بين القوات المصرية واليهود حتى ٧
يناير ١٩٤٩ عندما فرضت الهدنة الثالثة بين الجانبين (٤٧)
حيث كانت الخطة الأنجلو أمريكية تقضى بتبني عقد هدنة دائمة
مع مصر .

وكان الضغط الأمريكى على الحكومة المصرية للذهاب الى رودس واضحا ومؤثرا لعقد هذه الهدنة الدائمة مع اسرائيل ولاقامة « سلام عادل » ، وذلك بعد أن حاولت بريطانيا احياء معاهدة ١٩٣٦ بمساعدة مصر عسكريا ضد العمليات الحربية الاسرائيلية داخل الاراضى المصرية واستغلال حاجة مصر الملحة للسلاح فى هذه الآونة الحرجة ، لكن الضغوط الشعبية الواقعة على الحكومة لم تمكنها من التراجع فى ضرورة تعديل المعاهدة بل الغائها اذا أمكن فى سبيل تحقيق الاستقلال الوطنى والجلء عن وادى النيل (٤٨) اثر تفاقم حدة المشاكل الداخلية والخارجية للبلاد .

وهكذا تكاثفت كل الظروف الدولية والاقليمية والمحلية فى خلق ذلك الكيان الغريب على المنطقة واقامة الدولة الاسرائيلية على الأرض العربية الفلسطينية . وفى ظل جو سياسى مضطرب وتخبط عربى وحسابات خاطئة (٤٩) وغياب التخطيط واقتقاد لهدف عربى واحد متفق عليه ، مع عدم وجود المعلومات الأولية الضرورية لمواجهة القوات الصهيونية دخلت الجيوش العربية دون تنسيق هذه المعركة ، وكان من الطبيعى أن تفشل فى احباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام الدولة اليهودية على الأرض العربية (٥٠) .

لقد كانت حرب ١٩٤٨ ، حربا قصيرة ظهرت فيها عوامل التدخل وتفكك وحدة العرب ومساعدات الغرب التى لا حيد لها للكيان الصهيونى الجديد بالاضافة الى شحنات المواد الضرورية والأسلحة التى دلفت اليها من خلف الستار الحديدى وبصفة خاصة تشيكوسلوفاكيا ، وهذه المساعدات التى أرسلت لاسرائيل والتى كانت تتنافى مع قرارات الأمم المتحدة كانت كافية لقلب ميزان المعركة وضمان سيطرتها على أراض لها قيمتها ، وأخيراً وضعت

اتفاقيات الهدنة حداً للقتال . ولم تحل الحرب شيئاً من المشكلات الأساسية بين العرب واسرائيل ، ولا شك أن كل خطوة لتأسيس الدولة الصهيونية كانت « تحدياً للعدالة » (٥١) .

واستطاعت بريطانيا أن تزرع الدولة الجديدة « اسرائيل » في قلب العالم العربى وعلى الحدود المصرية ، والقوات البريطانية لا تزال رابضة على ضفاف القناة ، بل أن اسرائيل بعد هذه الجولة القصيرة مع العرب استطاعت أن تغزو الأراضى المصرية ذاتها وتتعمق في داخلها لمسافة عشرة أميال وحفر جنودها الخنادق حول العريش وسلمتها لبريطانيا « أم الرشراش » المصرية (٥٢) دون قتال ، واستتبع ذلك بمحاولات اضعاك الجيش المصرى بعدم امداده بالأسلحة والعتاد اللازمين لتطويره وتنمية قدراته الحربية (٥٣) ، وكانت قد أجهضت من قبل محاولات مضر لتدويل قضية وادى النيل . ووقفت كل الدول الكبرى الى جانب التواجد الاستعماري البريطاني في منطقة الشرق الأوسط .

وعاد الجيش الى مصر في عام ١٩٤٩ بعد أن ظهر بوضوح البعد القومى في تفكير كثير من الضباط المحاربين في فلسطين وصارت هذه القضية محور اهتمام القضية الوطنية وجزءاً لا ينفك عن قضية الجلاء وتحرير الوطن من براثن الاستعمار .

وعلى أرض فلسطين تبلورت الحقيقة الأساسية وهى أنها جزء لا يتجزأ من عالمها العربى الاسلامى والدفاع عنها مرهون باستراتيجية الدفاع عن تلك المنطقة الحيوية من العالم (٥٤) ، وأنه لا بد من ضرورة تغيير الأوضاع في مصر ، فالهزيمة كانت أعمق من « الأسلحة الفاسدة » التى استخدمت في الحرب ، بل انها عدة أخطاء تشابكت مع بعضها ، الاستعمار هو السبب الاصلى فيها ، فالحكومات والسراى المعاونة معها هى الأداة التى

جعلت أبناء مصر يحسون المأساة كل ليلة على أرض فلسطين (٥٥)
وأن ميدان الجهاد الأول لا بد أن ينبع من مصر (٥٦) .

ومما لا شك فيه أن حرب فلسطين كانت سبباً في زيادة الوعي
القومى لدى قطاع كبير من المصريين ، اذ أنها ساعدت على
تبلور الموقف الوطنى تجاه الاستعمار وتبادل الآراء والخروج من
العزلة الفكرية التى عاشتها البلاد لفترة طويلة وخاصة خلال
فترة الحرب العالمية الثانية .

وكان تضحية مصر بعدد كبير من خيرة شبابها على أرض
فلسطين ، سبباً في احساس المصريين بأن بريطانيا وراء كل ما ألم
بالشعب المصرى وأنها مسئولة مسئولية كاملة عن قيام دولة
اسرائيل وتعضيدها ، كما هى مسئولة عن تدهور الموقف السياسى
والاقتصادى داخل البلاد ، ومن هنا كان الارتباط واضحاً بين
القضية المصرية والقضايا العربية وينمو يوماً بعد يوم ، وكان
أبناء مصر وهم يحاربون فى فلسطين لا ينفسون أنهم نحت رحمة
القوات البريطانية المرابطة على خط القناة والتى بوسعها أن تهدد
خطوط امداداتهم الى مواقعهم بميدان القتال وتقطع خط رجعتهم
لبلادهم .

وفى نفس الوقت ازدادت علاقة مصر بالسودان ارتباطاً بعدد
تمسك السياسة البريطانية بمشروع السودان ومحاولة فصل
شمال الوادى عن جنوبه وتلازمها مع المشروعات التى تهدف الى
فصل جنوب السودان عن شماله ، وازدادت الحركة الوطنية
السودانية المقاومة لهذا التيار ، وازداد تمسكها بضرورة الوحدة
مع مصر التى حارب مع ابنائها فى خندق واحد على الأرض العربية
الفلسطينية (٥٧) .

وهكذا كان أبناء مصر يفكرون فى السودان وفى فلسطين وفى
العالم العربى ومجابهة القوى المعادية ، الخارجية والداخلية

واستخدام السلاح كوسيلة للعنف لتغيير الواقع الأليم ، والتخلص من الاستعمار وأعوانه في الداخل (٥٨) . ولم يكن الموقف الداخلي أحسن حالا ، بل على العكس فقد اتخذ مجلس الوزراء المصري برئاسة إبراهيم عبد الهادي الذي خلف النقراشي قرارا بمد حالة الطوارئ لمدة عام آخر ينتهى فى ١٥ مايو ١٩٥٠ (٥٩) .

وكان هذا دليلا على عمق الازمة الداخلية التى تواجهها الحكومة السعدية وعجزها المطلق فى ادارة البلاد فاضطرت الى تقديم استقالتها فى ٢٥ يونيو ١٩٤٩ . وكانت هزيمة الجيش المصرى أحد الأسباب التى عجلت بسقوط حكومة عبد الهادي (٦٠) وكشفت عن عجز وفساد الملكية المصرية بعد ما أثارت الصحافة قضية الأسلحة الفاسدة وكشفت عن كثير من الشخصيات المختلصة والمنحرفة والمقربة الى ملك البلاد ، وعلى رأسهم أمون جهران ، واتضح أن مئات من الجنود والضباط استشهدوا فى هذه الحرب بسبب انحراف هذه القمة المرتشية .

وأحس الشعب بأن الملك هو المسئول عن تورط مصر فى هذه الحرب وعن هزيمتها (٦١) . ولم يكن لحكم وزارات الأقلية أن يستمر فى ظل موجات العنف والتطرف الوطنى المطالب بأن لا بديل عن الجلاء ، والابتعاد عن سياسة الملاينة والتهاون مع بريطانيا المتشبثة بالبقاء فى وادى النيل ، فإذا كان لنظام الحكم أن يستمر ويطول بقاءه فعليه أن يقوم بتطهير نفسه ، اذ اعتقد الملك أنه لن تقوم لحكومة الاغلبية الوفدية قائمة بعد آخر وزارة لها فى فبراير ١٩٤٢ وأنه باحتواء أحزاب اقلية تحت عباءة القصر قادر على النفاذ من خلالهم الى كافة مؤسسات الدولة لفرض حكمه المباشر ، وأنه بهم يصبح قادراً على تحطيم الوفد وتصفية أى تحرك شعبى نحو كرسي العرش .

لم يكن من الخفى على أعين السياسة الانجليز أن يلاحظوا مدى خوف الملك على عرشه وخشيته من احتمال حدوث محاولة «لزعزعة النظام أو لتحقيق وضع ثورى» ، وأن من المحتمل جداً وقوع قلق واضطرابات في البلاد ما لم تتم انتخابات نزيهة بعدالة وحرية في ظل الوزارة القائمة ، وما لم تبذل جهود حقيقية للمضى في سياسة للإصلاح الاجتماعى (٦٢) ، والإصلاح الاقتصادى والسياسى وهى المطالب التى صارت ضرورية وملحة للجماهير العريضة من أبناء الشعب فى مواجهة ما أرادته القوى الحاكمة والرجعية من تصفية القضية الوطنية نتيجة فشلها فى إيجاد أى حل لهذه القضية وانتهاجها أسلوب الحل السلمى الذى صار ورقة خاسرة لا تساعد على تحقيق الجلاء عن وادى النيل .

وبدأت الجماهير تطالب بالكفاح المسلح كطريق وحيد لتحقيق أمانيتها القومية (٦٣) .

وكذلك فشلت القوى الحاكمة والرجعية فى تصفية حركة الجماهير اذ انتشرت التنظيمات السرية ، وظهرت الجماعات الارهابية رغم وسائل القمع التى مارستها الحكومة ، وفشلت كذلك فى تحطيم حزب الوفد الذى وجه اليه الدعوة مع بداية عام ١٩٤٩ للاشتراك فى الحكم لكنه رفض مشروطاً اجراء انتخابات حرة نزيهة فى ظل حكومة محايدة بعد أن ظل بمنأى عن السلطة لمدة خمس سنوات كاملة .

وفى يوليو ١٩٤٩ جرى بحسبى سرى باشا رئيساً للوزارة (٦٤) بناء على رغبة الملك فى وزارة ائتلافية كان الهدف الرئيسى لها هو الاشراف على انتخابات مجلس النواب وتهيئة الأوضاع السياسية الداخلية المتفجرة والمتحفزة لاجراء المعركة الانتخابية التى باتت مضمونة الكسب للوفد بسبب مقت الجماهير لخصومه من احزاب الاقلية وفشلها طوال السنوات الماضية

واطمئنانا لحكمه الذى سوف يتيح مجالا أوسع للجيريات (٦٥) وانتهاج أسلوب آخر تجاه القضية الوطنية يحقق آمال هذه الجماهير .

وبينما كانت حركة التعليم فى الشمال فى ركود (٦٦) فإنها ظلت مهمة تماما فى الجنوب وقضى على كل محاولة من جانب أبناء وادى النيل لاجياء الثقافة العربية الإسلامية إذ تقرر رفض مطالب مؤتمر الخريجين من قبل بتأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبه من السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من ميزانية الحكومة لأغراضه ، ووقف الاعانات البريطانية لمدارس الارساليات التبشيرية وتوحيد برامج التعليم فى الشمال والجنوب .

على أن التطور الذى حاولت بريطانيا ادخاله على الحكومة المحلية لايهام أبناء السودان انها تسعى لتحقيق رغباتهم الوطنية فى حكم أنفسهم بأنفسهم عن طريق حق تقرير المصير لم يكن ليرضى الغرور الوطنى للسودانيين ، فاضطرت الادارة البريطانية أمام اشتداد المطالب الوطنية السودانية والمباحثات المصرية المتعددة لنفس الغرض الى عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ لبحث وسائل التعاون الممكنة بين أهل الجنوب والشمال وحضره زعماء القبائل الجنوبية .

وعلى الرغم من أن الادارة البريطانية سعت للخروج بتوصية بفصل الجنوب عن الشمال ، فان المؤتمر خرج بتوصية مضادة تنص على تأهيل الجنوبيين ليساهموا مع أبناء الشمال على الارتقاء بمستقبل السودان فى جميع الميادين وفشلت محاولات السير جيمس روبرتسون فى تنفيذ المخطط الاستعمارى البريطانى بفصل الجنوب وضمه الى كينيا أو أوغنده بعد أن اعترض عليه أغلبية زعماء الجنوب وفى عام ١٩٤٨ اضطرت الادارة البريطانية الى

أشراك الجنوبيين بعدد قليل في الجمعية التشريعية السودانية ،
بالإضافة إلى أن الموظفين الإنجليز قد حاولوا جاهدتين اقناع
الجنوبيين بأن أبناء الشمال سوف يستعمرونها مستقبلا ويعاملونهم
كما عاملوا آبائهم وأجدادهم معاملة الرقيق (٦٧) .

ومن هذا المنطلق كان « للسياسة الجنوبية » التي اتبعتها
بريطانيا في السودان أثرها الكبير في خلق مشكلة الجنوب (٦٨)
التي لا تزال جذورها متقدة حتى اليوم .

هوامش الفصل الخامس

- (١) عن صحيفة المصري ، عدد ٢٤ سبتمبر ١٩٤٥ .
- (٢) تحالف معه حزب الأشقاء بزعامة اسماعيل الازهرى .
- (٣ ، ٤) طالبت هيئة مؤتمر الخريجين فى ٢ أبريل ١٩٤٣ فى مذكرتها التى قدمتها لحاكم السودان كل من الحكومتين المصرية والبريطانية باصدار اعلان مشترك يمنح للسودان حق تقرير مصيره بعد انتهاء الحرب لكن الحكومة السودانية ماطلت فى الرد على الخريجين : المصري ، ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ .
- (٥) المذكرات الكاملة لصلاح نصر ، مجلة المصور ، عدد ٢ فبراير ١٩٨٦ ، ص ٦٠
- (٦) أوردت النبأ وكالة رويتر اللندنية :
- رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصري) ، ص ١٢٢ .
- (٧) شارك فى أعمال المؤتمر السيد صديق عبد الرحمن المهدي ومحمد عثمان الهندي مرضى .
- (٨) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ - ١٢٨ .
- (٩) صحيفة الرأى العام السودانية ، عددى ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٤٨ .
- (١٠) رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصري عن السودان ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ - ١٤٢ .
- (١١) وقام التيجانى عامر سكرتير الجبهة الوطنية السودانية المكونة من ٥٥ عضوا يمثلون جميع الأحزاب والطوائف والهيئات وذوى النفوذ بالسودان بهدف مساندة القضية السودانية على أساس الاتحاد مع مصر . باصدار بيان للجبهة فى شهر ديسمبر ١٩٤٧ بغرض مساندة قضية الجلاء ووحدة وادى النيل :
- صحيفة الرأى العام السودانية ، عدد ١٣ يناير ١٩٢٨ .

- (١٢) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ص ٢٧٢ .
صحيفة الرأي العام السودانية ، عدد ٦ ، ١٨ مارس ١٩٤٨ .
- (١٣) كان أعضاء المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي تكون عام ١٩٤٣ ثمانية وعشرين عضوا : رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصري) المصدر السابق ، ص ١٤٥ - ١٤٩ .
- (١٣ م) رأفت غنيمى الشيخ (دكتور) مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، ... تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان ، ص ١١ وما يليها .
- (١٤) رئاسة مجلس الوزراء : المصدر السابق ، ص ١٥٠ - ١٥٤ .
- (١٥) رئاسة مجلس الوزراء : السودان : المصدر السابق ، ص ١٥٥ .
- (١٦) نفس المصدر ، ص ١٦٥ .
- (١٧) رئاسة مجلس الوزراء : السودان : المصدر السابق ، ص ١٦٦ .
Documents on the Sudan, Op. Cit., pp. 16-20.
تظاهر ألوف من الوطنيين السودانيين بشوارع الخرطوم هاتقين بسقوط الجمعية التشريعية وسقوط الاستعمار البريطانى والحكم الثنائى ، مطالبين بالحرية ومنادين بالكفاح المشترك بين الشعوب الحرة ؛
- صحيفة الرأي العام السودانية ، عدد ٢ ، ١٠ أبريل ١٩٤٨ .
- (١٨) حكومة السودان : تقرير عن ادارة حكومة السودان فى عام ١٩٤٩ .
قدمه : الحاكم العام لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة للحكومة الملكية المصرية ، ص ١٢ .
- (١٩) المصدر السابق ، ص ١٦٦ - ١٧٠ .
- (٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٧١ .
- (٢١) Documents on the Sudan, Op. cit., pp. 16, 20.
- (٢٢) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، مرجع سابق .
- ص ٢٧٣ .
- (٢٣) رئاسة مجلس الوزراء : بيان عن المحادثات التى دارت بين جبهة صاحب المعالي أحمد محمد خضبة باشا (وزير الخارجية) ومبعدة سير رونالد كامبل السفير البريطانى فى شأن مشروع قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان (٦ مايو ١٩٤٨ - ٢٨ مايو ١٩٤٨) ، ص ١ - ٢ .
- (٢٤) المصدر السابق ، ص ٢ - ٦ .

(٢٥) أنشئ « مجلس الحاكم العام » سنة ١٩١٠ ليساعده في مباشرة سلطاته التنفيذية والتشريعية :

نفس المصدر ، ص ٧ .

(٢٦) المصدر السابق ، ص ٧ - ١٠ .

الأهرام ، عدد ١٩ يناير ، ١٩٤٧ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ١١ .

(٢٨) المادة (٤٧) من مشروع المجلس «التنفيذي» والجمعية التشريعية للسودان

كما جاء في مباحثات ختبية - كامل .

المصدر السابق ، ص ١٢ .

Documents on the Sudan ; Op. cit., p. 23.

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

(٣٠) نفس المصدر ، ص ١٢ - ١٤ .

(٣١) كما طلبت مصر تعديل صياغة الفقرات الثلاثة من مادة المشروع على وجه يحقق المصلحة المصرية ولم تعترض بريطانيا على هذا التعديل

(٣٢) فيما عدا الاعلان الصادر عنه يلغى به اعلانا سابقا بسلطة كانت ممنوحة له من قبل فلا يحتاج في هذه الحالة لموافقة كل من حكومتى مصر وبريطانيا للبيدر السابق ، ص ١٥ - ١٩ .

رئاسة مجلس الوزراء السودان (الكتاب الأخضر المصرى) المصدر السابق ، ص ٢٣٠ - ٢٣٣ .

(٣٣) رئاسة مجلس الوزراء : بيان عن المحادثات التى دارت بين ختبية باشا ورونالد كامبل ، مصدر سابق ، ص ١٩ .

رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصرى) ، مصدر سابق ، ص ٢٣٤ .

(٣٤) رئاسة مجلس الوزراء : محادثات ختبية - كامبل ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

(٣٦) طبعاً لما نصحت عليه الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المجلس .

(٣٧) المصدر السابق ، ص ٢١ - ٢٢ .

(٣٨) نفس المصدر ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٣٩) سمير المنقباد (الكتاب الأخضر) تطور المؤثر الأول للسودان ، ص ٢٧ .

(٤٠) من أعضاء الجمعية التشريعية نجد أن ٤٠ عضوا من رجال الإدارة الأهلية ، ٢١ عضوا من الموظفين ، ٤ أعضاء من التجار ، ثم ٨ أعضاء من الأعيان :

تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٢ .
(٤١) عن أسماء أعضاء الجمعية المنتخبين والمختارين ووظائفهم انظر المصدر نفسه ، ص ١٤ - ١٦ .

(٤٢) الى جانب حزب الأشقاء والجبهة الوطنية المتحالفين مع الحزب الوطني الاتحادي بزعامة اسماعيل الأزهرى ، ظهر فيما بعد تنظيم جديد هو الحزب الجمهورى الاشتراكى الذى أعلن بيانه فى ديسمبر ١٩٥١ معارضا الاتحاد مع مصر أو قيام ملكية مهدية ولكن نفوذه لم يكن مؤثرا فى مجرى الأحداث السياسية بالسودان :

المذكرات الكاملة لصالح نصر ، المصور ، عدد ٧ فبراير ١٩٨٦ ، ص ٦٠ .
(٤٣) قتل اللواء سليم زكى (باشا) بينما كان يحاول على رأس قوة من البوليس أن يطرد طلاب كلية طب القاهرة المعتصمين بداخلها نحو الخارج :
مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

Vatikiotis, P. J. ; The History of Egypt ; p. 364.

(٤٤) المرجع نفسه ، ص ٢٧٥ .
(٤٥) عن استعدادات مصر للحرب الفلسطينية يمكن الاطلاع على :
مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ١١ مايو ١٩٤٨ السرية .
F.O. 371/69191/162929/J 6903, From Sir Ronald Compbell, (٤٦).
Cairo to Foreign Office, October 22, 1948.
(٤٧) المصرى ، عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، الأهرام عسدى ٢٤ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٨ .

(٤٨) استقبل ابراهيم عبد الهادى باشا رئيس الوزراء بعد اغتيال النقراش السفير رونالد كامبل طالبا سرعة تقديم أسلحة ومعدات بريطانية لمصر .

محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص ٩٤ - ٩٥ ، ٦٥٨ .

ويقول ابراهيم عبد الهادى أن وزيرا بريطانيا جاءه يعرض استعداد بريطانيا لمنع مصر المساعدات اللازمة تحت عباءة معاهدة ١٩٣٦ فرد عليه عبد الهادى بأنه لا يستطيع لأن المعاهدة تعهدت بالتقيد بـ

المضبطة الرسمية لحاضر جلسات محكمة اللاؤرة ، الكتاب الاول ، ص ٨٣ - ٨٤ .

(٤٩) عادل ثابت : الملك فاروق الذي غدر به الجميع ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .
آخر ساعة ، عدد ١٥ فبراير ١٩٥٠ ، المصري ، عدد ٢٣ مارس ١٩٥٠ .
(٥٠) مذكرات محمود رياض : الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل
الجمهورية ، عدد ١٩ أغسطس ، ١٩٨٥ .

(٥١) ٨٠١ هتشيسون : الهدنة الدائمة ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٥٢) أصبحت ميناى ايلات الاسرائيلى فيما بعد .

(٥٣) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٩٢ - ٩٦ .

(٥٤) فؤاد مطر : بصراحة عن عبد الناصر ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٥٥) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، ص ٢٢ - ٢٣ .

أحمد محمد الحوفى (دكتور) : بطولية ويطل ، ص ٨٤ - ٨٥ .

(٥٦) على أرض فلسطين نشطت خلايا الضباط الأحرار ، وبعد أن انتهت
الحرب وعاد الجيش الى مصر رأى البصاغ جمال عبد الناصر ضرورة تنظيم
صفوف الضباط بعد أن فقدت الكثيرين من أعضائها فى ساحة القتال ، وأدرك
جمال بوضوح أن بوابة مصر للتحرر هى فلسطين وأن تحرير مصر كفىل بتحرير
فلسطين :

محمد أنيس (دكتور) : قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، دراسة بمجلة الكاتب ،
عدد نوفمبر ١٩٦٥ ، ص ٢١ .

فتحي رضوان : حوار سياسى ، مجلة العربى الكويتية ، عدد فبراير
١٩٨٨ ، ص ٦٨ .

(٥٧) جلال يحيى (دكتور) : العالم العربى للحديث منذ الحرب العالمية
الثانية ، مرجع سابق ، ص ٤٦٦ - ٤٦٧ .

(٥٨) المرجع نفسه ، نفس الصفحات .

(٥٩) كان مقصدا لها أن تستمر فترة حرب فلسطين فقط .

(٦٠) المضبطة الرسمية لحاضر جلسات محكمة الثورة ، الكتاب الاول ،
ص ٧٩ - ٩٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ .

(٦١) سيرانيان : مصر وفضائلها ، ص ٢١٤ .

عن دور الملك فاروق واشتراكه فى جلب الأسلحة الفاسدة للجيش
المصري .

جمال حماد : دراسة عن قضية الأسلحة الفاسدة ودور الملك فاروق ، مجلة
أكتوبر عددى ١٨ ، ٢٥ فبراير ١٩٩٠ .

- عادل ثابت : الملك فاروق الذي غدر به الجميع ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .
- (٦٢) محمد حسين هيكل : مملكات السويز ، مرجع سابق ، ص ٦٦٧ .
- (٦٣) المرجع نفسه ، نفس الصفحة .
- (٦٤) كان حسين سرى يتمتع برضاء الملك وقد تولى الوزارة قبل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . وقد بادر بفض الائتلاف في وزارته هذه بتقديم استقالته ، ثم كلفه الملك بتشكيل وزارة مخابراتية في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ لتتولى الاشراف على المعركة الانتخابية المقبلة :
- طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٤ ، ص ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٨ .
- (٦٥) المرجع نفسه ، نفس الصفحات .
- (٦٦) أهل التعليم العام بصنفة عامة والتعليم الديني بصنفة خاصة من جانب الحكومة السودانية : المصري ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ .
- (٦٧) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .
- (٦٨) يونان لبیب رزق (دكتور) : الدراسة السابقة عن جنوب السودان ، السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٩ .

الفصل السادس

مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ — ١٩٥١

والفشل في معالجة

قضية الجلاء ووحدة وادى النيل

- ١ — محاولات الوفد الأخيرة لحل القضية .
- ٢ — المذكرات المتبادلة وبدء المباحثات .
- ٣ — مباحثات صلاح الدين — بيفن .
- ٤ — الخلاف حول موضوع المدافع المشترك .
- ٥ — استئناف المباحثات .

بباحتات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ - ١٩٥١ والفشل فى معالجة قضيتى الجلاء ووحدة وادى النيل

مع بداية عام ١٩٥٠ وفى الثالث من يناير أجريت الانتخابات وفاز الوفد بالأغلبية الساحقة فى انتخابات حرة أشرف عليها حسين سرى باشا بعد تشكيله لحكومة محايدة انتقالية لهذا الغرض فى نوفمبر ١٩٤٩ ، ورغم تخطيط القصر بالألا يفوز حزب مصرى واحد بأغلبية تسمح له بالانفراد بالحكم ، فقد أدار سرى باشا عملية الانتخابات بطريقة مستقلة عن تخطيط القصر ، وتمكن من اقناع الملك بإمكانية التعاون مع الوفد بعد أن أقصى عن الحكم منذ عام ١٩٤٤ (١) .

وبدا أن قيادة الوفد الجديدة لم يعد بها حاجة الى العنف مع ملك البلاد الذى لم يعد له من سند يركن اليه فى هذه الآونة ، وأن احتواءه أضمن لبقاء الوفد فى الحكم أطول مدة ممكنة بعد طول حرمان بدلا من استفزازه والمخاطرة بدستور ١٩٢٣ الذى يمثل أساس النظام القائم (٢) .

والواقع أن الوفد قد تغير بالفعل وصار جاهزا للتعاون مع القصر ، فخلال السنوات الست الفائتة تعرض لتغييرات كبيرة مست تركيبه وهيكله اذ دلفت الى صفوفه عناصر جديدة وصارت جزءا من هيكله وتكوينه الى جانب قدامى الوفديين وهم الركيزة الأساسية للحزب (٣) .

وكان على الوفد بتكوينه الجديد الا يعير للخلافات الحزبية
التفاناً ، فانه لم ينتصر في هذه المعركة بنفسه فقط كما كان يحدث
من قبل ، ولكنه انتصر بجماهير الشعب التي وقفت وراءه ، ساعده
وتمنحه الثقة من أجل تحقيق مطالبها بانتهاج سياسة جديدة تحقق
آمالهما في الجلاء والاستقلال التام وظموحاتها في حياة حرة
كريمة .

ولذا كان على الوفد القديم أن يفرز وفداً جديداً يحمل خبرات
الماضي وتقاليد الإيجابية ويتطور بها ليخوض المعركة الجديدة
التي تتطلب منهاجاً جديداً لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي
والاجتماعي إذ طرحت على عاتقه المشاكل المزمنة التي أفرزتها
أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية وعمقها داخل المجتمع
المصري النكسة العربية في فلسطين والمثلة في المشكلة الدستورية
التي تجسدت في استبداد الملك واستفحال نفوذه نتيجة الملوك
فترات حكم وزارات الأقلية التي سمحت له بذلك ، والفساد الذي
استشري ، واستغلال النفوذ ، وانحياز الوزارات مصدرها الانفراد
من خلال علاقة الإدارة الحكومية بالشركات وكبار الملاك ، وهي
أهم ملامح المشاكل الاجتماعية ، إلى جانب المشاكل الاقتصادية
المتعلقة في انخفاض الأجور والمرتبات وارتفاع نفقات المعيشة
واختلال التوازن في توزيع الدخل القومي ، وتضخم الميزانية
الحكومية والاسراف في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة ،
والبطالة المستمرة (٤) .

ولم تزل المشكلة الوطنية الأولى وهي الجلاء غير المشروطة
عن البلاد حتى الآن تتروخ بين موائد المفاوضات والمباحثات دون
حل ، والأمل في القضاء على الإرهاب لا يزال قائماً ، مع العمل
على حل المشكلة الديمقراطية بتوسيع رقعة مساحة الحريات
السياسية (٥) .

لكن الحماسة التي قوبلت بها حكومة الوفد جماهيريا بدلت بتفتر رويدا رويدا بعدما لاح لها أن نشاط الحكومة بالنسبة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية صار عاجزا عن مواجهة تلك المشاكل فانحازت الوزارة في سياستها العملية انحيازا صريحا الى ما يحقق مصالح كبار الملاك والرأسماليين ، وتيقنت الجماهير المطحونة عن اقتناع بالموقف الطبقي للحكومة ووقوعها في أحضان كبار الملاك وارتباط المسيطرين عليها بمصالح هؤلاء الملاك (٦) وتأجج السخط نتيجة المعاناة الطاحنة من الغلاء وزيادة الفوارق الرهيبة بين الطبقات نتيجة تكوين الثروات السريع بالطرق غير المشروعة والانفاق الترفى العريض ، ولم تغلح دون شك مشروعات الإصلاح الاجتماعي التي حاولت الحكومة تبنيها في اقامة صرح أقرب ما يكون الى العدالة (٧) .

وخيبت الحكومة الوعدية الآمال المعقودة عليها بعد أن تولت السلطة وصارت الوعود الانتخابية — بالقضاء على « نظام حكم الاستبداد والطغيان » والعمل على انسحاب القوات الانجليزية من البلاد ، وعلى وحدة مصر والسودان وعود الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، والقضاء على نظم حكم الارهاب والرجعية التي سادت خلال سنوات حكم السعديين المتهم في هزيمة فلسطين (٨) وتقاعسه من أجل وحدة وادي النيل — ما هي الا وعود « ديماجوجية » أو دعائية ليس الا .

ورغم الافراج عن معظم المعتقلين السياسيين الذين بلغ عددهم حتى أوائل عام ١٩٥٠ ما يقرب من ثلاثة آلاف معتقل سياسي معظمهم من الاخوان المسلمين والوفدين اليساريين واعضاء الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وغيرهم ، مع اجراء بعض الإصلاحات السطحية ، فان الحكومة لم تتمكن من تعميق هذه الإصلاحات وتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة المتدهور (٩) .

ولذا فقد نهض العمال من جديد يخوضون النضال من أجل حقوقهم السياسية والاقتصادية وعمت مصر كلها تقريبا — في شهر مارس — الاضرابات ، وكانت مطالب العمال تتضمن الى جانب حقوقهم الاقتصادية بعض المطالب السياسية وعلى رأسها الجلاء التام والفوري للقوات البريطانية من وادى النيل والغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وقامت حكومة الشعب باخماد هذه المظاهرات في القاهرة والاسكندرية بواسطة قوات البوليس والجيش واحتلت الدبابات بعض المصانع وكانت نتيجة الصدمات المتوقعة هي سقوط العديد من الضحايا .

كما شهدت القاهرة في النصف الثانى من عام ١٩٥٠ المظاهرات الضخمة المشتركة للعمال والطلبة والتي انتقلت الى الاسكندرية وبورسعيد وغيرهما من المدن الأخرى حيث طالب المتظاهرون بالغاء المعاهدة والجلاء غير المشروط (١٠) ، وعدم الدخول في مفاوضات عقيم مع بريطانيا لن تؤدي الا الى اطالة أمد الاحتلال الأجنبى وتقييد حرية البلاد .

١ — محاولات الوفد الأخيرة لحل القضية :

كان الوفد لا يزال يؤمن بوسيلة المفاوضات لبلوغ الاستقلال وجلاء القوات الأجنبية خاصة وهو يتربع على كرسى الحكم ، ولم يكن هذا رأيه عندما كان يقف في صف المعارضة ، اذ أن الجوهر الطبقي لكثير من القيادات الوفدية كانت تعكس هذا المفهوم وترى أنه ببعض التنازلات وعقد اتفاقية جديدة مع بريطانيا لضمان الدفاع عن مصر ، واجراء قدر من الجلاء يكفى لاثبات أن الاحتلال قد انتهى أمام أعين المصريين (١١) ولتأمين مصالح كبار الرأسماليين في البلاد . لكن الجماهير المصرية — من خلال تنظيماتها وتياراتها الوطنية وما كانت تبثه الصحف القومية بجميع انتماءاتها وتغذى به أوار حركة الكفاح الوطنى — قد حددت موقفها بوضوح

وانحازت ضد التواجد الأجنبي على أرض مصر ، ورفض بقاء القواعد العسكرية بها ، والوقوف ضد أى محاولة لربطها بالأحلاف العسكرية ثنائية أو جماعية ، وزاد الاقتناع بعدم جدوى المفاوضات كأسلوب عملى لتحقيق الأهداف الوطنية .

ولم يكن يخفى على زعامة الوفد ممثلة فى مصطفى النحاس باشا والقيادات التقدمية بالحزب أن الكتلة السياسية العريضة من الشعب المصرى لا تطالب بالجلاء وحده ولكنها ترفض التورط مع الدول الكبرى فى اتفاقات الأحلاف العسكرية مع أن بعض قادته الآخرين قد رأوا أنه لا بأس من عقد هذه الاتفاقات إذ أن خطة الاستعمار الجديد بزعامة القوة الجديدة وهى الولايات المتحدة والامبراطورية البريطانية الذابلة تبلورت منذ فترة ما بعد الحرب فى تكوين حلف عسكرى فى منطقة الشرق الأوسط تكون مصر محوره ، وكان رأى الانجليز أن عودة الوفد تهيب لهم الفرصة للوصول الى اتفاق يحقق أهداف السياسة البريطانية عن طريق التعاون مع الاتجاه الممثل للرجعية ومصالح كبار الملاك الزراعيين والمسيطر على جزء مهم من القيادة الوفدية والذى لم ير أى ضير عليه فى التعاون مع الانجليز ، إذ كان أصحاب هذا الرأى يقفون فى مواجهة أصحاب الرأى المتشدد والمطالب بالكفاح المسلح وضرورة الجلاء دون شروط .

وقد وجدت القيادة الوطنية الوفدية التى تقتصر رسائل كفاحها على النشاط السلمى المشروع عن طريق التفاوض تعصيذاً من الفئات الوطنية التى تريد السير فى الطريق حتى نهايته دون الخضوع لآى تنازلات والتحرك من خلال الامكانيات المحدودة فى مواجهة الوجود القوى لقوات الاحتلال التى تلوح باستخدام القوة عند اللزوم (١٢) ، إذ طرأ على الموقف بالنسبة للعلاقات المصرية البريطانية عاملان جديداً .

أولهما أن الانجليز لم يعد يهمهم التباحث من أجل الجلاء لذاته بعد أن ضاع عليهم إمكان نقل قاعدتهم العسكرية إلى فلسطين بعد تمكن اليهود منها وإنشاء دولتهم متفكرين لمساعدة بريطانيا لهم ، وأصبح على وزارة الوفد أن تواجه التصائب البريطاني بالنسبة للجلاء ذاته وليس في طريقة تنفيذه كما كان الشأن في المفاوضات السابقة (١٣) .

وثانيهما أن نشأة دولة إسرائيل صارت خطراً جديداً يهدد الأمن القومي المصري ، ولم يعد الوجود الاسرائيلي يمثل خطراً على فلسطين وحدها ، مما أدى إلى أن تضع الحكومة المصرية في اعتبارها مهمة تعزيز قوة الجيش المصري (١٤) وتحديثه لضمان سيادة واستقلال القرار المصري في مواجهة التشدد والتعنّت البريطاني .

وقد أكد مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة على توجيهات سياسة الحكومة المصرية حينئذ في خطاب العرش الأول لوزارته في ١٦ يناير ١٩٥٠ (١٥) قائلاً : « لن تفقر حكومتى في بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادى بشطويه وتسان وحدته تحت التاج المصري من كل عيب أو اعتداء » وأشار إلى إمكان التفاهم مع بريطانيا حول مبدأ التحالف الذى تسعى إليه للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ، وأن الحكومة المصرية يهمها أن يستتب الأمن الدولى فى هذه المنطقة المهمة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وفى حدود المساواة التامة بين الدول وطبقاً لمصالحها الاستراتيجية وما يصون كرامة مصر (١٦) .

وأضاف النحاس باشا إلى بعدى القضية الوطنية : الجلاء ووحدرة وادى النيل ، بعداً ثالثاً صار جزءاً لا يتجزأ من هذه القضية أثر حرب فلسطين ١٩٤٨ وهو المشكلة الفلسطينية فقال : « ان الكارثة مهما عظم هولها ، فلن توهن عزائم العرب أو تززعزع

إيمانهم بفلسطين العربية وبضرورة رفع الظلم عنها . . » ثم تحدث عن الجامعة العربية (المظهر الرسمي الوحيد لقضية الوحدة العربية) ، وعزم الحكومة المصرية على تجديد العناية بشئونها وتثبيت دعائمها قائلا : « ولن يكون ذلك عسيرا إذا استوحت الحكومة العربية رغبات شعوبها وجعلت المصلحة العربية وحدها هي العليا » (١٧) .

ومع بداية شهر مارس ١٩٥٠ استعدت مصر للدخول في مفاوضات مباشرة مع بريطانيا على أساس وحدة وادي النيل تحت التاج المصري كما أكد النحاس باشا في خطاب العرش ، ولذا فقد مهدت الحكومة المصرية لتوحيد كلمة أبناء جنوب الوادي حتى لا تشتت الجهود السياسية أمام الجانب البريطاني ، وجرت عدة اتصالات مع زعيمى الأغلبية الشعبية السودانية ، المهدي والميرغنى ساهم بقدر كبير فيها أحد رجال الأعمال اليونانيين (١٨) .

لكن هذه المساعي لتقريب وجهات النظر المصرية السودانية ارتطمت بموقف المهدي (باشا) الذي أصر على حق السودانيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم في استفتاء عام ، واقترح الوسيط اليوناني بعد مداوات مع المهدي ، أن يقوم مسئول مصرى بزيارة السودان واجراء مباحثات معه باسم الحكومة المصرية ولذلك فقد تأجلت مسألة التاج المشترك الى أن تتم المباحثات الرسمية المقترحة بعد زيارة المهدي لمصر (١٩) .

وظل الموقف محاطا بالغموض لمدة ثلاث سنوات وانشغلت فيها مصر بقضية فلسطين العربية بعد أن تولى مجلس الأمن عن الفصل في قضية الجلاء ووحدة وادي النيل ، حتى أوعزت بريطانيا الى دعاة الانفصال في السودان أن يحاولوا الاتصال بالحكومة المصرية للوصول معها الى اتفاق مباشر ، بعد أن شعرت بريطانيا بأن النشاط بدأ يندب بين القاهرة والخرطوم ، وبدأت الأمور تسير في مجراها الطبيعي .

ونتيجة لدفع السياسة البريطانية آنذاك فقد قام السيد عبد الله خليل (بك) زعيم الجمعية التشريعية في السودان بمقابلة النقراشي باشا وابداء وجهة نظره في قضية وحدة الوادي تحت التاج المصري فرفض النقراشي مبدأ المساومة في مسألة الوحدة التي يجمع عليها الشعبان الشقيقان (٢٠) لكن المهدي كان يرحب بالاتفاق مع مصر قائلا : « نحن نطالب بالاستقلال دون أن نبغى معاداة مصر ، وهذا حق لنا » أما نجله السيد صديق رئيس حزب الأمة الداعي الى الانفصال فقال : اننا نرحب بالاتفاق مع مصر ، وتنظيم مشروعات الري وتأمين مصر على مصالحها ، ولكن هناك شيئا واحدا لن نقبله أبدا وهو التاج المشترك ، أما القوات البريطانية المتمركزة بالسودان فانها لن تتيح الحرية الكاملة للاستفتاء الذي يبغيه الحزب ، وحمل السيد صديق المهدي مصر وحدها المسؤولية الكاملة قائلا : ان المصريين هم الذين جلبوا علينا القوات الانجليزية الموجودة بالسودان الآن « وعليكم ايها المصريون يقع عبء اخراجها » ، أما القوات البريطانية المتواجدة بمنطقة القناة فضرورة عسكرية للمحافظة على السلام في منطقة الشرق الأوسط ضد الخطر الشيوعي .

أما أنصار وحدة وادي النيل فلهم رأي آخر فقال الشيخ أحمد عبد الله وكيل السيد المبرغني (باشا) : « علام التهافت من جانب السياسيين المصريين على الاتفاق مع المهدي ؟ » ، اننا نرحب باجماع الشعب السوداني على وحدة الوادي تحت تاج « الفاروق » فاذا تم الاتفاق على هذا الأساس فأهلا بالانفصاليين ، اننا نتعجب لاحتضان مصر للمهدي على حساب الوجدويين (٢١) .

كما أيده في قضية الوحدة اسماعيل الأزهرى قائلا : ان مشكلة الوادي لن تحل بالمفاوضات مع بريطانيا ، وأن الانفصاليين يحاولون الآن تصحيح أخطائهم فالانجليز لا يؤيدون محاولة التفاهم بين الانفصاليين والوجدويين حتى لا يتم التقارب مع مصر .

ونادى الأزهرى بإقامة جمعية تأسيسية بدلا من الجمعية التشريعية تضع دستورا جديدا للسودان ، وهذه الجمعية يساهم في وجودها كل من السودانيين ودولتى الحكم الثلاثى مصر وبريطانيا بحيث تكون نواة للدستور السودانى . ويقول الأزهرى : ان مطالبنا هى وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى وأن يحكم السودان من الخرطوم كما كان يفعل محمد على وأحفاده وأن يكون لمصر والسودان جيش واحد ، وأن تكون سياسة مصر الخارجية ملزمة للشطر الجنوبى (السودان) ، أما الحكم الداخلى فيقع على عاتق أبناء السودان من عاصمتهم الخرطوم .

أما فى حالة جلاء الانجليز عن منطقة القناة ، وزوال التواجد العسكرى البريطانى فى شمال الوادى دون جنوبه فانه فى هذه الحالة تكون المسألة السودانية باقية دون حل ويكون الجلاء واستقلال مصر منقوصا ، وأكد الأزهرى على أن رئيس الوزراء مصطفى النحاس لن يتردد فى رفض الجلاء عن شمال الوادى فى حالة بقاء الاحتلال البريطانى لجنوبه ، وأن النحاس يتمسك بوحدة وادى النيل تمسكا كاملا كما جاء فى خطاب العرش الأخير ، وكان من رأى الأزهرى أنه لا جدوى من المفاوضات مع انجلترا فبالسبيل الوحيد لاستخلاص حقوق وادى النيل هو الالتجاء الى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة (٢٢) مرة أخرى .

لكن الحكومة المصرية لها رأى آخر ، رغم تيقنها من عدم جدوى المفاوضات السلمية وطرح فكرة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أكثر من مرة من جانب حكومة الوفد عندما كانت فى صفوف المعارضة الحزبية أيام حكم السعديين . وهذا الرأى يتمثل فى السير شوطا آخر فى المفاوضات قبل الاقدام على قرار الإلغاء للمعاهدة التى وقعتها حكومة الوفد نفسها من قبل ، وهذا القرار ليس بهيسور حتى الآن على حكومة تولت مقاليد الحكم منذ فترة وجيزة بعد غيب

طويل ، اعضاؤها هم دعامة حزب تشابكت مصالح كثير من أفراد البارزين وعلاقاتهم مع المصالح الرأسمالية الأجنبية ، الى جانب أن قرار الالغاء سوف يزيح القناع عن المواجهة المباشرة والمحترمة للتواجد البريطانى فى مصر بما له من ثقل عسكرى واقتصادى وسياسى فى مصر والمنطقة بأسرها .

٢ - المفكرات المتبادلة وبدء المباحثات :

وقامت الحكومة المصرية ممثلة فى شخص وزير خارجيتها محمد صلاح الدين بارسال مذكرة الى وزير الخارجية البريطانية مستر أرنست بيفن فى مارس ١٩٥٠ م أشارت فيها الى ضرورة « التنبيه للرأى العام المصرى وكذلك تطور الوعى القومى » اذ ان الرأى العام فى مصر ساخط على بريطانيا ، وفقد كل ثقة فى المفاوضات معها ، الا على أساس الجلاء الكامل عن وادى النيل والاعتراف بوحدة مصر والسودان نحت التاج المصرى ، وأن السخط الجماهيرى فى مصر على بريطانيا له أثره السيئ على التواجد العسكرى البريطانى فى منطقة الشرق الأوسط ، ولا يصح ان يتوقف الجانبان المصرى والبريطانى عن العمل على تصفية الجو السياسى فى الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا خاصة .

وان مصر لحريصة على أن تتوطد بينها وبين جميع الدول عربى المودة والتفاهم على قدم المساواة وفى حدود « المصلحة والكرامة » ولن تدخر وسعا فى المعاونة على تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة نحو استتباب الأمن الدولى ونشر السلام « واحترام حقوق الانسان » كما جاء فى خطاب العرش الأخير . ومصر ان تتمكن من خدمة السلام العالمى وأن تسهم بنصيبها الوافر فيه الا بصون حقوقها الوطنية كاملة .

وجاء في ختام المذكرة أن مصر في انتظار سرعة الرد ، لأن
الرأى العام المصرى قلق للغاية بسبب عدم الوصول الى حيل
لقضيته الوطنية ، وعلى مصير السلام فى الشرق الأوسط (٢٣) .

وكما يتضح من المذكرة أن حكومة الوفد كانت تتعجل الدخول
فى مفاوضات مع بريطانيا متكنة على قلق الرأى العام المصرى
وأثره فى توجيه سياستها فى المرحلة المقبلة الا أن بريطانيا لم تتعجل
الدخول فى هذه المفاوضات لأن لها رأيا آخر فى موضوعها بالتركيز
على مسألة الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط .

ولذا فقد رأت الحكومة البريطانية عدم التقيد بالدخول فى
مفاوضات مباشرة مع الحكومة المصرية ، واكتفت بالرد فى ١٧
مايو ١٩٥٠ على المذكرة المصرية موضحة سياستها التى تتلخص
فى أنها ترى أن من الملائم أكثر بدء مناقشة المشكلة المصرية فى
المرحلة الأولى من الناحية العسكرية فقط ، وهى المسائل التى
تهم إنجلترا فى المقام الأول .

وقال الوزير البريطانى أنه يقترح إجراء « بحث صريح غير
رسمى للتوايح العسكرية للمسألة التى تواجهنا فى الشرق
الأوسط » وأن يجرى هذا البحث بين الحكومة المصرية والفيلد
مارشال وليم سليم رئيس أركان حرب الامبراطورية البريطانية
مثلا عن حكومتها ، والمقرر حضوره الى القاهرة فى أوائل شهر
يونيو ، ولكن بصفة غير رسمية وملزمة للحكومة البريطانية (٢٤) ،
وعلى أن تجرى هذه المباحثات بأقل ما يمكن من العلانية لئلا يهدد
السبيل لمباحثات أخرى مع سير رالف ستيفنسون الذى سيتولى
مهام منصبه كسفير لبريطانيا فى مصر قريبا .

ورد عليه وزير الخارجية المصرى فى ٣٠ مايو مؤكدا على
مبدأى جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان تحت التاج

المصري كأساس للمفاوضات ومن خلال هذه المراسلات المبدئية
تحدد بشكل عام منطلق التوجهات السياسية لكل من مصر
وبريطانيا في المرحلة القادمة (٢٥) .

وجاء المرشال سليم الى القاهرة في أوائل شهر يونيو ١٩٥٠
وعقد عدة لقاءات مع الجانب المصري في ٥ و ٦ يونيو وعلى رأسه
النحاس باشا ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية ، وكان
النحاس يسعى جاهدا للوصول الى اتفاق مع الجانب البريطاني
وعلى رأسه المرشال سليم الذي كانت لديه تعليمات محددة من
حكومته فيما يجب التباحث من أجله .

وفي البداية ركز الانجليز على الصراع الدولي القائم بين الشرق
والغرب وأخطاره المستقبلية وأنه يجب تكاتف مصر بموقعها المتميز
والمجاور للاتحاد السوفيتي مع الغرب للوقوف أمام المد الشيوعي
ولن يتم ذلك الا بتعاونها وتنازلها عن بعض سيادتها وقبول تواجد
بعض الجيوش الأجنبية على أراضيها كما قبلت بريطانيا بقاء
قواعد عسكرية أمريكية فوق أرضها ، اذ أن مصر هي مفتاح
الشرق الأوسط وأن « كل من يريد أن يملك الشرق الأوسط يجب
أن يملك مصر » (٢٦) .

وحاول سليم في محادثاته مع النحاس وصلاح الدين ارباب
مصر من الخطر الشيوعي القادم لأنها محط أنظاره ولن يفيدوها
البقاء على الحياد والدفاع عن نفسها بمفردها بدون التحالف مع
الانجليز ، كما حاول سليم أن يستميل النحاس الى جانبه بقوله أنه
مسعبد بتولى حكومة جديدة في مصر يؤيدها الشعب وقادرة على
قيادته في « الاتجاه الصحيح » وأن النحاس باشا بموقعه العظيم
في الحكومة وما له من رصيد الحب لدى المصريين بإمكانه أن يوضح
لشعبه أن التواجد الأجنبي بصورته الجديدة لا يحمل معنى
الاحتلال . وصرح سليم قائلا : « اننا نريد النوصل الى اتفاق

عسكري وهذا الاتفاق سيكون دفاعيا محضا يوفر لمصر الأمن والسلامة » (٢٧) .

وبهذا وضع أن إنجلترا بادراكها الأهمية الاستراتيجية والحربية لمصر ، أرادت توريط مصر في الاشتراك معها في حلف عسكري يخدم الأهداف والمصالح الامبريالية الجديدة في منطقتي الشرق الأوسط والأقصى .

وتحدث الممثل البريطاني عن المفهوم الحديث لمبدأ السيادة الذى وضعته الدول الموقعة على حلف شمال الأطلنطى ، وأن بريطانيا ذاتها لم تمنع في التواجد الأمريكى على أراضيها ، كما أن الكوبيين لم يمانعوا في وجود قاعدة أمريكية كبرى في بلادهم (٢٨) .

وأصر على رايه بقوله أن من الصعب أن يقنع حكومته بالجلء التام لأن مصر لن تتمكن من الدفاع عن نفسها بمفردها في حالة انسحاب القوات البريطانية من أراضيها ، واستطرد قائلا : «أننى لا أفهم ، كيف يمكن الدفاع عن مصر بدون وجود بعض أعداد من القوات البريطانية » (٢٩) . أما بالنسبة لوجهة النظر المصرية التى عرضها النحاس باشا والأعضاء المصريين المتباحثين فتلخصت فى عدة نقاط أهمها :

١ — الجلاء التام الناجز للقوات البريطانية عن مصر .

٢ — دعم بريطانيا لمصر فى تقوية جيشها وتزويده بالذخيرة والأسلحة الحديثة وخاصة دفاعها الجوى .

٣ — إذا ما تهددت الأخطار منطقة الشرق الأوسط ، تتبادل الحكومتان المشورة . وتقدم كل منهما العون للآخرى فى حالة الاعتداء على مصر أو دخول بريطانيا الحرب ، وعلى أن ترحل

القوات البريطانية عن مصر فور انتهاء العمليات الحربية (٣٠) والرأى الأخير يمثل نوعا من المعاهدة التى كانت حكومة الوفاء على استعداد لتوقيعها مع بريطانيا شريطة الجلاء عن مصر .

وبالنسبة للمطالب المصرى الاول وهو الجلاء ، ذكر النحاس باشا أن الشعب المصرى لا يرضى عن الجلاء بديلا وقال : انذ لا أستطيع بأى حال من الأحوال أن أوافق أو أن أقنع الشعب المصرى بتواجد قوات أجنبية فى بلادنا فى وقت السلم ولا يعنى ذلك سوى شىء واحد ، وهو الاحتلال وانتقاص السيادة وان الشعب « لا يمكن أن يركن لوعود جديدة أو يقبل نظرية مستحدثة ترمى فى النهاية الى بقاء قوات أجنبية فى مصر تحت اسم وبأية صفة » وأن الثقة قد ضعفت فى وعود الانجليز والدو الكبرى المسيطرة على العالم ، وليس هناك من قوة « تستطيع اقناع الشعب المصرى بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو بالاعتداء ، فانما يسبب ذلك وجود جيش أجنبى فى بلادنا هـ الذى يوجه اليه العدوان الروسى » الذى تحاول بريطانيا ايها مصر بأنه الخطر الشيوعى القادم اليها وعليه يجب مساندتها لمواجهة » .

لكن السياسة المصرىين كانوا يدركون جيدا ، أنه ليس ثم خطر يهدد مصر كما يصور الانجليز ، وانما الخطر يكمن فى تواجد القواعد الانجليزية على أرض مصر .

واكد النحاس على موقف مصر قائلا : « لماذا نقف الى جانبك ونعرض أنفسنا للقتل وأراضينا للخراب ونفقد مواردنا ومراقبتنا اذا لم نعرف يقينا أن مطالبنا ستتتحقق فى هذه المرة التالية ؟ » (٣١) . أما بالنسبة للنقطة الثانية وهى تقوية الجيش المصرى الذى هو دعامة البلاد الرئيسية للدفاع عن حريته واستقلالها ، غفى الجلسة الثالثة أدلى النحاس ببيان طالبا في

نهايته بالجلاء التام مشيرا الى اهتمام مصر ببقوية جيشها عن طريق انشاء المطارات والمصانع الحربية والحرص على أن يكون الدفاع الجوى قويا . ولا يمكن لمصر أن تقبل تحالفا مع بريطانيا الا في حالة تهديد الأمن الدولى فى الشرق الأوسط فتقوم الحكومتان بتبادل الراى والمشورة .

واقترح النحاس على الفيلد مارشال سليم أن تقوم بريطانيا بامداد مصر بالطائرات على أن تستخدم لصالح الأغراض الحربية البريطانية عند وقوع الحرب (٣٢) ، وأن تكون الاستعدادات المصرية بالاتفاق مع الانجليز بمعرفتهم واشراغهم الفنى ، وعندما أراد تشابمان أندروز (٣٣) أن يلوح بسلاح التهديد للوفد المصرى قائلا : ان على مصر أن تختار بين سلامتها أو دمارها رد عليه النحاس بأن ذلك هو عين ما قيل فى مفاوضات ١٩٣٦ وما سبقها قائلا : « لقد كنا فى مركب واحد فنجوتم وغرقنا نحن . . . » يشير الى مساندة مصر لبريطانيا عند دخولها الحرب وانتصارها دون تنفيذ وعودها والجلاء عن البلاد ، وأضاف النحاس قائلا : « وأنا أكثر منك خبرة فيما يتعلق بأثر هذا الكلام فى الشعب المصرى » والتعاون المرجو هو الذى يقوم على دعائم الجلاء وبقاء عليه فسوف نضع أيدينا فى أيديكم » (٣٤) .

أما النقطة الأخيرة والمتعلقة بطريقة تحقيق الجلاء بما يحقق المصالح المشتركة بين الجانبين عند الخطر المشترك فقد اقترح وزير الخارجية المصرى بأن تقوم بريطانيا بنقل قواتها من قاعدة القناة الى فلسطين أو غزة بما يمكنها من العودة فى حالة الحرب (٣٥) .

ولعل الجانب المصرى بهذا الاقتراح كان يحاول الى جانب تحقيق الجلاء أن يثير التناقض بين بريطانيا واسرائيل التى أصبحت

حقيقة واقعة على أرض فلسطين ، وأن يحملها مشاكل التواجد الأجنبي في المنطقة (٣٦) .

وكان صلاح الدين قد سأل عن الأهمية الاستراتيجية للأماكن التي تقع تحت يد إسرائيل وموقف بريطانيا منها فيما يتعلق بالدفاع عن الشرق الأوسط ، ومدى التفاهم بين بريطانيا وحليفتها الولايات المتحدة في هذا الشأن . لكن السفير البريطاني رد بأن فكرة نقل القاعدة الى فلسطين لا تسمح بها العلاقات الحالية بين بلاده وإسرائيل ، فرد عليه صلاح الدين متهمًا عما إذا كانت العلاقات بين مصر وبريطانيا هي التي تسمح فقط باستبقاء القواعد على أرضها (٣٧) .

وأثار الجانب البريطاني موضوع الصلح بين مصر وإسرائيل عند تقديم الاقتراح المصري بنقل القاعدة البريطانية الى أرض فلسطين ، وقال السفير البريطاني ان نقل القاعدة الى غزة يوجب على مصر أن تعقد صلحا مع إسرائيل فرد عليه صلاح الدين بأن نقل القاعدة يتم في نطاق اتفاقية الهدنة القائمة مع إسرائيل ، ورفض مسألة الصلح لأن الرأي العام المصري لا يمكن أن يقبلها أو يتصور حدوثها .

ونتيجة لتمسك الجانب البريطاني ببقاء القوات البريطانية في مصر فقد فشلت المباحثات ، وأخفق وليم سليم في محاولاته المستميتة نحو استمالة القادة المصريين للاشتراك في مشروع للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط بدعوى الدفاع عن مصر بشرط تواجد القواعد والقوات البريطانية زمن السلم والحرب .

وهكذا أصيبت مأموريته التي امتدت بمصر شهرا ونصفا بالفشل الذريع ، حيث أكد له النحاس في اجتماعهما الأخير « ان النحاس باشا نفسه يماله من شخصية وقوة لا يستطيع اقناع الشعب ببقاء جندي أجنبي واحد في مصر » (٣٨) .

على أن المباحثات استمرت بين الجانب المصرى تحت رئاسة وزير الخارجية محمد صلاح الدين (بك) ، والجانب البريطانى برئاسة السفير البريطانى فى القاهرة السير رالف ستيفنسون منذ الثالث من أغسطس ١٩٥٠ حتى اليوم السادس والعشرين من نفس الشهر (٣٩) عندما بدأت جولة أخرى من المفاوضات فيما سمي بمباحثات صلاح الدين - بيفن (٤٠) حيث بدأت هذه المباحثات فى نفس اليوم وانتهت فى ٢٦ يوليو ١٩٥١ بغير نتيجة .

٣ - مباحثات صلاح الدين - بيفن ٤١ ، ٤٢ :

جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ :

لم تكن لدى الجانب البريطانى النية لتقديم أية تنازلات ولذا فقد استند الدبلوماسيون البريطانيون على رأى العسكريين منهم فى أنه لا بد من دخول مصر فى نظام الدفاع المشترك لأن الجيش المصرى عاجز عن حماية البلاد بمفرده ، وأنه يجب على الانجليز أن يتمكنوا من الاشراف على قاعدة القناة فى وقتى السلم والحرب على السواء ، وأن يكون الدفاع الجوى لمصر بواسطة القواعد الانجليزية وحدها (٤٣) .

وقد ظهر التناقض الواضح بين الجانبين فى هذه الجلسة عندما بدأ مناقشة مسألة السودان ، فبدأ صلاح الدين بالقاء بيان عرض فيه للاعتبارات التاريخية التى تؤكد وحدة مصر والسودان ، وأن الوجود البريطانى فى السودان لم يتم الا بعد احتلال انجلترا لمصر .

وتسائل عما اذا كانت بريطانيا جادة حقاً فى منح السودانين حقوقهم ، وتوافق على اجراء استفتاء تتوافر فيه الاجراءات والضمانات اللازمة مع جلاء القوات والادارة البريطانية .

واقترح صلاح الدين قيام فترة انتقال مدتها سنتان يتحقق بعدها وصول السودان الى الحكم الذاتى دون تدخل الادارة الانجليزية اسوة بما قرره الأمم المتحدة بالنسبة لليبيا وهى أقل تقدما من السودان اذ قررت استقلالها فى غضون عامين ينتهيان فى سنة ١٩٥٤ وبذلك تنتهى الادارة الثنائية للسودان ويصبح له حكمته الخاصة فى وحدة مع مصر تتمثل فى التساج المصرى وفى وحدة السياسة الخارجية والنقد والجيش وما قد يتفق عليه المصريون والسودانيون (٤٤) .

ورد السفير البريطانى بأن الاعتبارات الشرعية والتاريخية والأمنية التى جاء بها الوزير المصرى لا تغير من الواقع شيئا ، وبريطانيا على استعداد لى حل عملى مقترح بشرط ألا يتعارض مع رغبات السودانيين ، فانجلترا ليست لها مصالح اقتصادية أو استراتيجية مع السودان ولا يضرها اذا كانت مصر والسودان بلدا واحدا أم لا (٤٥) وانما نرى أنها مسئولة نحو السودانيين نتيجة ادارتها للسودان طوال خمسين عاما ، والسودان الذى يبلغ تعدادة ٧ مليون نسمة منهم ٢ مليون من الوثنيين لا يستطيع حتى الآن أن يحكم نفسه ، ونسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة لا تزيد على ٣٪ من عدد السكان ، ومطلب مصر بالجلء عن السودان « ليس ممكنا من الوجهة العملية » وعلى مصر أن تقدم البديل العملى للنظام القائم فالسودانيون لم ينضجوا بعد لتحمل مسئوليات الحكم الذاتى وأنه يلزم لهذا على أقل تقدير عشر سنوات ، وصرح ستيفنسون بأن خروج القوات الانجليزية من السودان أمر غير ممكن بالفعل لأنه سيؤدى لأمور الفوضى (٤٦) .

جلسة ٧ ديسمبر ١٩٥٠ :

أكد صلاح الدين في هذه الجلسة على أن مصر لن تقبل أى حل لا يتضمن وحدة مصر والسودان « قولا وعملا » وأبدى دهشته من موقف الجانب البريطانى فى الجلسة الماضية بعد الاعتراف الصريح بوحدة مصر والسودان فى معاهدة صدقى - بيفن تحت تاج مصر مما يعد تراجعاً من الحكومة البريطانية عما سبق الاتفاق عليه لا يؤدي لكسب ثقة الحكومة والشعب المصرى (٤٧) . ورد المستر بيفن بأنه كان قد اتفق مع صدقى على أن يمنح السودانين حق تقرير مصيرهم وأن السودان تستلزم عشرين عاماً ، وأنه لا يزال ينفذ السياسة التى تعهد أمام صدقى بتنفيذها ، وهى سياسة أدت الى تقدم السودان فى السنين الأخيرة تقدماً كبيراً فى النواحي الادارية والاقتصادية والسياسية ، وأصبح مستوى الحياة فيه يماثل مثيله فى البلاد فى هذه المنطقة بل هو أعلى منه (٤٨) .

جلسة ٩ ديسمبر ١٩٥٠ :

لقى وزير الخارجية المصرى بياناً شرح فيه وجهة نظر مصر وتمسكها بوحدة مصر والسودان التى يؤيدها التاريخ لما بين المصريين والسودانيين من روابط الأصل واللغة والدين والتقاليد والعادات ، وعرض للحوادث التى وقعت بالسودان منذ احتلال انجلترا لمصر ، واكرهه الحكومة المصرية على اخلاء السودان واعادة فتحه ثم توقيع اتفاقية الحكم الثنائى .

وطالب برفع يد انجلترا عن السودان والسودانيين المناهدين بالوحدة مع مصر خاصة المثقفين منهم ، كما تؤيد ذلك نتائج الانتخابات التى تجرى كل عام لمؤتمر الخريجين الذى يضم مثقفى السودان . وانتقد صلاح الدين السياسة التى تنتهجها بريطانيا

في السودان ومحاولات بريطانيا المستمرة لفصله عن مصر ، وفصل جنوبه عن شماله لخدمة أغراضها ومصالحها رغم تمسك الطوائف السياسية والدينية بوحدة وادي النيل ، وانتقد مسلك بريطانيا التي تحاول الظهور بمظهر المدافع عن حقوق السودانيين أزاء مواطنيهم المصريين وادعاء حرصها على « إعطاء السودانيين الحكم الذاتي وحقوق تقرير المصير » ولكن بعد مدة تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة . وذلك بعد أن ييلفوا درجة من الوعي والتقدم تؤهلهم لحكم أنفسهم .

وبعد أن كانت بريطانيا تعمل في السودان لحساب دولتي الحكم الثنائي أصبحت الآن تعمل لحساب نفسها فقط دون مراعاة مصالح مصر أو السودان نفسه ، وسياستها في جنوب السودان خير دليل على ذلك فقد فصلته تماما عن الشمال . ونوه صلاح الدين بأن الأمم المتحدة الآن تميل الى التكتل والتوحد واستشهد بموقف الوفد البريطاني في الأمم المتحدة مؤخرا وتأييده لوحدة اريتريا مع اثيوبيا تحت التاج الاثيوبي (٤٩) .

وكان رد بيفن بأن بيان وزير الخارجية المصري قد تجاهل المحاولات التي بذلتها الحكومة البريطانية منذ سنة ١٩٤٨ لاثراء مصر في التطورات السياسية في السودان . وأنه لا يرى من الضروري ربط موضوع السودان بموضوع الدفاع فهما مسألتان « مختلفتان في الجوهر » ، اذ من الممكن معالجة كل منهما على حدة لأن الموضوع الأول اقل الحاحا من الثاني .

وقال صلاح الدين انه اذا كانت بريطانيا لا تود أن تربط مصر بين مسألة الجلاء والسودان ، فان مصر من جهتها لا يمكنها أن تتحول عن « ربط المسألتين » كما جرت سياستها على ذلك في جميع المفاوضات السابقة التي فشلت بعضها « مرتبطة على صخرة السودان » ، مثل مفاوضات سعد - مكدونالد والنحاس

... هـندرسون . وسياسة مصر الخارجية محدودة ومحصورة في هاتين المسألتين وهما : الجلاء ، ووحدرة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، والمسألة الثانية بالنسبة لمصر هى « مسألة حياة أو موت ... » .

وانتهت الجلسة بما أورده بيفن من أنه سيدرس بيان وزير الخارجية المصرية بعناية كبيرة ، ولكنه مع ذلك لا يزال يرى أن مسألة السودان « أقل استعجالا من مسألة الدفاع حتى من وجهة نظر الحكومة المصرية » ذاتها (٥٠) .

جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ (٥١) :

بدأت بالقاء بيفن بياناً رد فيه على المسائل التى أثارها صلاح الدين فى بيانه السابق ، وقال أنه لم يوافق على التفسير الذى أضفاه صدقى على البروتوكول الذى وقعته معه بالأحرف الأولى ، ومع ذلك فقد قامت بريطانيا ببعض الأعمال التى تتفق مع روح الاتفاق مع صدقى باشا .

وادمى بيفن أن غالبية السودانين لا تؤيد الوحدة مع مصر ، وأن مؤتمر الخريجين المؤيد للوحدة (لا يمثل حتى أغلبية الطبقة المثقفة فى السودان) ، وحتى فى الخرطوم وأم درمان فإن أنصار الوحدة قليلون جدا (هكذا) ، وأن ما يثار عن قلة عدد الناخبين فى انتخابات الجمعية التشريعية وسيطرة بريطانيا على مقاعدها بطريقة الانتخابات غير المباشرة غير صحيح ، وبالمثل فإن (خمسرة عشر فى المائة فقط من ناخبى دوائر القاهرة أعطوا أصواتهم فى الانتخابات المصرية) التى تمت مؤخرأ وأسفرت عن حكومة الوفد الحالية ، ومجمل القول أن السودانين المؤيدين للوحدة مع مصر لا يتجاوزون خمس سكان السودان .

كما دافع بيفن عن سياسة فصل جنوب السودان عن شماله بقوله ان انجلترا انما ارادت الاحتفاظ بالثقافات الاهلية البدائية حتى لا تنقرض عند اتصالها « بقوم أكثر تقدما » وان من الواجب معالجتها بعناية اكبر ، وقد نجحت حكومة السودان في (بلوغ هذا الهدف) .

وانتهى من بيانه الى أن أساس حل المسألة السودانية يتلخص في منح السودانيين الحكم الذاتي ، وهو ما يجب على الحكومتين أن تعملأ على تحقيقه وتهيئ الظروف الملائمة من أجله .

وشكر صلاح الدين بيفن على رده وأجل التعقيب عليه حتى يتمكن من دراسته ، وطالبه بأن يصدر تعليماته الى الحاكم العام بوقف مناقشة الاقتراح المقدم الى الجمعية التشريعية في السودان عن الحكم الذاتي ، لأن الحاكم العام لا يملك أن يتصرف في هذا الأمر بدون موافقة الحكومة المصرية وفي المضي بتنفيذ هذه الخطة ما يعكر صفو المفاوضات الحالية . لكن بيفن رد بأن من حق الحاكم العام أن يوافق على إجراء هذه المناقشة بمقتضى سلطته الوظيفية ، على أنه طلب من الحاكم العام أن يبذل كل ما في وسعه حتى لا يتخذ أى إجراء يثير جدلا بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية من أجل انجاح المحادثات الجارية .

وأعرب صلاح الدين عن أمله في ألا يتكرر مايدعو الى عدم ارتياح حكومته أو إثارة الراى العام المصرى أو تعكير جو هذه المحادثات (٥٢) .

٤ — الخلاف حول موضوع الدفاع المشترك :

ثار الرأى العام المصرى لفشل جولة المباحثات السابقة وعبر أعضاء مجلس الشيوخ عن هذا الشعور برفضهم للمشروع البريطانى الخاص بالدفاع عن الشرق الأوسط حيث ان الموقف الدولى الراهن لا يبرر وجود القوات البريطانية وبقائها فى منطقة قناة السويس ، وطالب محمد حسين هيكى بأشوا بأن يمكن السودانىون من الحصول على استقلالهم وأن يتمتعوا بالحكم الذاتى ، ووجوب المسارعة فى توقيع اتفاقية بين مصر وبريطانيا لهذا الغرض ، لأن بريطانيا كانت ولا تزال هى العقبة التى وقفت فى طريق الاتفاق بين المصريين والسودانيين (٥٣) .

وقامت صحافة القاهرة بشن حملة شعواء ضد انجلترا وسياستها فى وادى النيل واتهم السياسسيون الانجليز فى مصر الحكومة المصرية بتورطها فى هذه الحملة ، ورضائها عن هذا الأسلوب الهجومى الذى تبدى فى عدد من المقالات نشرتها جريدة الوفد المسائية (البلاغ) ، التى استشهدت بموقف بريطانيا فى ايران وغضب الشعب الايرانى على بريطانيا نتيجة اخفاقها فى كيفية التعامل مع شعوب الشرق الأوسط وفهم نفسياتها .

وهاجم أعضاء مجلس النواب المصرى السياسة البريطانية فى مصر معترضين على تلك الحملة التى شنّها أعضاء البرلمان البريطانى بسبب عدم موافقة مصر على الاقتراحات البريطانية (٥٤) .

أما صحيفة المصرى (٥٥) فوصفت الانجليز بأنهم « أعداؤنا فى الوقت الحاضر » وفى المستقبل . . أعداء العرب جميعا « ولا يوجد عدو لنا سواهم لاحتلالهم بلادنا رغما عنا ، ونفت الزعم البريطانى القائل بأن الخطر الروسى يهدد مصر ، وأنه يجب على

مصر لمواجهة الموقف البريطانى المتعنت أن تتخذ قرارا ايجابيا
باصدار قانون يلغى معاهدة ١٩٣٦ (٥٦) .

ولم تشأ بريطانيا الا أن تتقدم بمذكرة الى الحكومة المصرية
تتضمن فى جزئها الأول المقترحات البريطانية بشأن الدفاع عن
مصر ، وجزئها الثانى يتعلق بموضوع السودان وذلك فى الحادى
عشر من أبريل ١٩٥١ .

وجاء فى الشق الأول من المذكرة البريطانية والمتعلق بمقترحات
الدفاع أن الحكومة البريطانية رغم علمها بأن الحكومة المصرية
تواجه صعوبات غير خافية عليها فان بريطانيا مستعدة لاستئناف
المفاوضات بين الجانبين لاعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ طبقا
لشروط المادة (١٦) من المعاهدة . وهى من منطلق مسئولياتها
وتعهداتها لحلفائها فى حلف شمال الاطلسى وفى منطقة الشرق
الأوسط تأمل التوصل الى عقد اتفاق مع مصر يؤدى الى نجاح
مشروع التحالف لكى تستمر مصر فى أداء مهامها كقاعدة مهمة
للدفاع عن المنطقة .

ووضعت بريطانيا عدة شروط أو مقترحات حتى يتسنى لها
استمرار المفاوضات تتلخص فى أن يتم انسحاب القوات البريطانية
فى خلال عام بعد انتهاء مدة المعاهدة عام ١٩٥٦ حتى تتمكن بنفسها
من نقل قواتها وقيادتها العامة الى منطقة أخرى ، وعلى أن تسلم
قاعدة القناة لمصر لخدمة الأغراض الأمنية بالمنطقة ويكون
نشغيلها والاشراف عليها وفقا للسياسة الحربية البريطانية
وتحت رقابة الانجليز أنفسهم (٥٧) حيث أن بريطانيا ستتولى دفع
ايجار المنشآت والمواقع الحربية بالقاعدة ، كما تتولى وضع نظم
الدفاع الجوى طبقا لخططها الحربية مع تدبير المؤن والأسلحة
والمعدات التدريبية التى تلزم القوات المسلحة .

أما الشرط الأخير المجحف بحقوق مصر وسيادتها الشرعية على أراضيها فيتمثل في أحقية عودة القوات البريطانية لاحتلال القاعدة في أوقات الضرورة وهي حالة الحرب وشيكة الحدوث وحالة الخطر الدولي ، حيث يجب على مصر أن تبادر بتقديم كل التسهيلات الضرورية للقوات البريطانية وحلفائها واستخدام الموانئ والمطارات المصرية ووسائل مواصلاتها لتسهيل الانتقالات داخل البلاد ، وهذا الشرط لا يختلف عما جاء بمعااهدة ١٩٣٦ وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

أما ما جاء بالملذكرة بشأن السودان فيتلخص في اصرار بريطانيا على ربط مسألة السودان بمسألة الدفاع دون فصلهما عن بعضهما كما سبق أن أعلنت ، وأن تكون الأولوية في مباحثاتها مع الحكومة المصرية لهذه المسألة وفي هذه الحالة اذا رأت مصر أن ذلك سيكون في صالحها فلن تمنع بريطانيا في مناقشة المسألة السودانية ، بحيث يكون الهدف الأساسي هو تمكين السودانيين من بلوغ مرحلة الحكم الذاتي في أقرب فرصة ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف لا تمنع في أن يتفاهم السودانيون مع مصر في هذا الشأن .

وردت الحكومة المصرية في ٢٤ أبريل على هذه المقترحات بأسفها العميق لما جاء بالملذكرة البريطانية مخيباً للآمال بعد المباحثات الطويلة بين الجانبين التي استغرقت عشرة شهور مما يتناقض مع حقوق مصر (٥٨) ومطالبها الشرعية وطالبت بأن يتم ترحيل القوات البريطانية بصورة نهائية مع حلول موعد الجلاء دون بقائها لمدة عام آخر ، وأن تسلم القاعدة لمصر ويكون تشغيلها والاشراف عليها طبقاً للسياسة الحربية البريطانية بواسطة لجنة مشكلة من المصريين والانجليز على السواء وأن يتم ترتيب نظم الدفاع الجوى وفقاً للشروط المصرية الانجليزية مع

عودة القوات البريطانية في حالات الضرورة وهى حالة الحرب وشبكة الحدوث وحالة الخطر الدولى .

وترى مصر فصل مسألة الجلاء عن موضوع وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ولا تمانع في اتاحة الفرصة للسودانيين للتمتع بالحكم الذاتى ، مع تنحية موضوع المشاركة في الدفاع عن الشرق الأوسط جانبا .

والحكومة المصرية تضع في اعتبارها الأهداف الآتية كقاعدة أساسية نحو استئناف المفاوضات بينها وبين الحكومة البريطانية لحل المشاكل القائمة حتى الآن بين الطرفين :

١ - يتم اجلاء القوات البريطانية فور انتهاء الترتيبات اللازمة لذلك برا وبحرا وجوا وخلال فترة لا تتجاوز عام واحد .

٢ - أن يتم تسليم قاعدة القناة للجيش المصرى ولقواته المسلحة فور اتمام عملية الجلاء طبقا للفقرة السابعة (من المذكرة المصرية) .

٣ - باعتبار أن مصر تقع في موقع استراتيجى مهم بمنطقة الشرق الأوسط فيكون لها الأولوية في تدبير المؤن والاحتياجات اللازمة من الاسلحة للجيش المصرى (٥٩) .

٤ - وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وأن يتمتع السودانيون بالحكم الذاتى في خلال عامين من بدء الاتفاق وفي اطار هذه الوحدة .

٥ - أن يتم تحديد النظام المستقبلى للسودان في ظرف هذين العامين وعليه يتم انسحاب القوات البريطانية والاداريين الانجليز من السودان .

٦ - تنتهى الترتيبات الضرورية بين الطرفين بحيث تجند المواقع التى تعود القوات البريطانية اليها بغرض المساعدة فى الدفاع عن مصر فى حالة وقوع اعتداء مسلح عليها أو فى حالة اشتراك المملكة المتحدة أو دخولها الحرب نتيجة وقوع اعتداء مسلح على الدول العربية المجاورة لمصر .

٧ - فى حالة عودة القوات البريطانية للأراضى المصرية طبقاً للفقرة السابقة ، فيجب انسحاب هذه القوات فور انتهاء حالة العدوان ، وعليه يتم الانسحاب الكلى خلال فترة لا تتعدى ثلاثة شهور براً وبحراً وجواً .

٨ - تلغى معاهدة التحالف الموقعة فى ٢٦ أغسطس ، واتفاقيتى ١٨٩٩ ، بشأن السودان مع تطبيق أحكام الاتفاقية الجديدة مع الجانب البريطانى (٦٠) .

وهذه المقترحات والنقاط التى تقاربت وجهات النظر فيها من خلال المحادثات مع الفيلد مارشال سليم والسفير البريطانى ومستر بيفن كانت ملائمة تماماً لمواجهة الموقف الدولى واهتمامات البلدين من أجل حفظ السلام العالمى فى الشرق الأوسط من وجهة النظر المصرية .

ولهذا كان على الحكومة البريطانية أن تعمل باخلاص على تصفية الجو « الكئيب » الذى ساد العلاقات المصرية - البريطانية فى الفترة الأخيرة وأن الانجليز والمصريين وكل المهتمين بالسلام العالمى لن يدخروا وسعاً لتعضيد المقترحات المصرية كأساس لحل المشاكل القائمة بين الدولتين لأن أى تأخير لتصفية هذه المشاكل فى ظل هذا الجو المشحون سوف يضر بلا شك بمستقبل العلاقات المصرية - الانجليزية ، ويؤثر بالتالى على السلام العالمى .

ولقد أثبتت المجاذيب الأخيرة عدم جدواها ، وعلى الحكومة البريطانية أن تتفهم موقف مصر تجاه معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ في مثل هذه الظروف (٦١) ، التي تتصاعد فيها المطالب الشعبية والرسمية يالغائهما دون انتظار نتائج المحادثات مع بريطانيا ، التي انتهجت هي نفسها سياسة تؤدي الى نفس النتيجة ، فقد خرقت شروط المعاهدة بمضاعفة اعداد قواتها بقاعدة القناة كما رفضت تسليح الجيش المصري ، وانتهجت سياسة استعمارية تؤدي لفصل السودان عن مصر ، ورغم أنها وعدت مصر أكثر من ستين وعدا بالجلال ، فإنها لم تف بتعهداتها ووعودها (٦٢) .

واستمر الانجليز في بناء المعسكرات الجديدة بقاعدة القناة واستجلاب قوات جديدة الى مصر بل انهم سمحوا للطائرات الاسرائيلية بالهبوط في مطار فايد (٦٣) على أرض مصر ، وعليه فقد طالب أعضاء مجلس النواب في أول مايو ١٩٥١ بوقف أى اتصالات مع الجانب البريطانى والغاء المعاهدة فوراً ومعاملة الانجليز بمنطقة القناة على أنهم « أعداء » وأن أى مصرى يتعامل أو يتعاون مع الانجليز الذين يحتلون « بلادنا » يعتبر « خائناً » ويجب على الحكومة أن تؤيد الوطنيين من المصريين في معارضتهم لأى تحالف مع بريطانيا وحذر أحدهم (٦٤) من نتائج فشل المحادثات مطالباً جميع الأحزاب أن توحد كلمتها وتقف صفّاً واحداً دون التعاون مع الانجليز .

وكان هذا رأى هو اتجاه جميع النواب من الأحزاب المختلفة اذ تحدث النائب الوفدى الدكتور محمد بلال عن الهجمات التي يشنها السياسة الانجليز في مجلس العموم البريطانى على مصر وعلى رأسهم ونستون تشرشل رغم ما قدمته مصر من مساعدات قيمة لحليفتها فيما مضى ، وانتقد موقف تشرشل ، الذى يعتبر مصر وايران كعدوين لبريطانيا في المنطقة في الوقت الراهن ، وأيد

النائب المصرى موقف حكومته تجاه بريطانيا ، وطالب بوقف المباحثات فورا والغاء المعاهدة لتحقيق أمنى الدول العربية فى الحصول على استقلالها ، ووجوب اتخاذ موقف ايجابى مصرى تجاه الولايات المتحدة (٦٥) المساندة لبريطانيا واسرائيل معاً .

أما الدكتور نور الدين طراف عضو الحزب الوطنى فكان له رأى آخر اذ نادى بضرورة التحالف مع بريطانيا لمواجهة العدوان الروسى المرتقب حيث أن بريطانيا ترى أن مصر لا تقوى على الدفاع عن قناة السويس بمفردها على الرغم من أن بريطانيا هى المسئولة عن ضعف الجيش المصرى لرفضها امداده بالأسلحة اللازمة للقيام بمسئوليته الدفاعية بالمنطقة (٦٦) .

ورغم تعثر المفاوضات فان الحكومة المصرية ظلت على اتصال مستمر مع الجانب البريطانى ، وقد تعهد الدكتور محمد صلاح الدين بأنه لن يوقع أى اتفاقية لا يتحقق من ورائها جميع المطالب القومية المصرية ، وأعرب عن عدم استيائه أو ندمه لاطالة مدة المحادثات وضياع الوقت دون تحقيق نتيجة سريعة ، اذ أن المحادثات مستمرة دون كلل منذ صدقى — بيفن ولم تصل بالبلاد الى النتيجة المرجوة .

وقال وزير الخارجية المصرية ان مصر رفضت الاشتراك فى الحرب الكورية لتمسكها بقضيته الوطنية بالجلء عن وادى النيل ووحده ورفضها المقترحات البريطانية للدفاع عن الشرق الأوسط التى هى أبعد ما يكون عن الأمنى الوطنية للبلاد . ومصر حتى الآن لم تقطع المحادثات ولهذا فقد وصلنا الى تحديد درجة من الاتفاق ، فاما أن تقوم بريطانيا ببعض التنازلات أمام مطالبنا واما ستكون النتيجة ما نريده نحن لبلادنا .

واعترض صلاح الدين على الموقف البريطانى تجاه مرور السفن عبر القناة الى اسرائيل ، قائلا ان مصر وحدها لها حقوق

السيادة على القناة طبقا للاتفاقيات الدولية المنظمة لحرية الملاحة وهذا لا يتنافى مع وجهة النظر القانونية المؤيدة لحقوق مصر الشرعية في الدفاع عن النفس ، وبلادنا لا تزال في « حالة حرب » مع اسرائيل ، ومصر لم تكن يوماً ما دولة معتدية ، ويجب على بريطانيا أن نعلم أنها السبب في خلق دولة اسرائيل بالمنطقة نتيجة لوعده بلفور (٦٧) .

٥ - استئناف المباحثات :

واستؤنفت جلسات المباحثات بين الجانبين البريطانى والمصرى فى النصف الثانى من عام ١٩٥١ لتضع حداً فاصلاً للمماطلة البريطانية ووجوب الوصول الى نهاية لأسلوب التفاوض من جانب حكومة الوفد .

جلسة ٨ يونية ١٩٥١ :

فى هذه الجلسة قام السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون بتسليم الجانب المصرى برئاسة الدكتور محمد صلاح الدين مذكرتين : الأولى خاصة بالسودان ، والثانية خاصة بالدفاع . جاء بالمذكرة الأولى أنه على الرغم من أنه لم يتم احراز تقدم بشأن مقترحات الدفاع البريطانية فإنه يجب فصل موضوع السودان عن موضوع اتفاقية الدفاع ويجب كخطوة أولى احراز بعض التقدم فى هذا الشأن حتى يتم تحقيق بعض ما ترجوه الحكومتان مستقبل السودان واستقلاله والعمل معاً لوضع برنامج يحدد أسس التقدم السياسى والاقتصادى فى السودان اذا ما رغبت الحكومة المصرية فى أن تقوم بدورها الصحيح نحو تقدم السودان .

بملحق هذه المذكرة أن الحكومة البريطانية مستعدة لبدء
میشان السودان ، وتود أن تحصل كخطوة أولى على
حكومة المصرية على هذه المبادئ :

نظراً لاعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل ،
لتعاون الكامل للتوسع في كميات المياه التي يمكن الانتفاع
منها فمن الضروري أن تربط الشعبين أوثق علاقات

(ان الهدف المشترك لمصر وبريطانيا هو تمكين الشعب
من بلوغ الحكم الذاتى الكامل فى أقرب فرصة ، ويختار
رؤية شكل حكومته ، وأن تكون علاقاته بمصر على خير وجه
عقباته .

(نظراً للفروق الكبيرة بين السودانين فى الثقافة والجنس
التطور السياسى ، فان الوصول لتحقيق الحكم الذاتى
طلب تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودانين .

(لتحقيق ذلك توافق الحكومتان على أن تؤلف فوراً لجنة
اونة السودانين على بلوغ الهدف الموضح فى الفقرة (ب)
هم على وضع دستورهم المرتقب (٦٨) .

٢ السفير البريطانى بعدة ملاحظات هى :

لم يأت فى المذكرة الخاصة بالسودان أى ذكر عن السيادة
و استقلال السودان ، أى أن المسألة لم يقض فيها

٣ ان اعلان سيادة مصر أو أى سيادة أخرى على السودان
عليها أغلبية السودانين .

٣ — يتعين على الحكومة المصرية أن تراعى نمو الوعي القومى للسودانيين الذى ظهر منذ خمس أو ست سنوات ، وأن تعاملهم باعتبارهم جماعة قومية لا يحدث تغيير دون استشارتهم ، وأن يكون لهم حق تقرير المصير (٦٩) .

أما المذكرة المتعلقة بالدفاع فجاء بها أن الحكومة البريطانية تدرس بعناية المقترحات الواردة بمذكرة الحكومة المصرية المؤرخة فى ٢٤ أبريل الماضى بشأن توقيع اتفاقية جديدة بأمل تقريب الهوة الثاسعة حاليا بين المقترحات البريطانية والمصرية أو على الأقل الاقتراب من حل المشكلة القائمة بينهما . وفى الوقت نفسه فإن الحكومة البريطانية تعرب عن خيبة أملها تجاه هذه المقترحات التى تعبر عن التغيير الهائل فى معاهدة ١٩٣٦ م وهى لا تختلف كثيرا فى جوهرها عن تلك المطالب التى نادى بها حكومة مصر منذ ثمانىة عشر شهرا مضت (٧٠) ، حين تولت الحكم .

جلسة ٦ يوليو ١٩٥١ :

تقدم الدكتور صلاح الدين بمذكرة الى السفير البريطانى تتضمن رد حكومته على المذكرتين المقدمتين من الحكومة البريطانية. جاء فيها :

١ — تأمل الحكومة المصرية أن تكون الحكومة البريطانية قد انتهت من دراسة المقترحات المصرية الخاصة بالجلاء والمقدمة فى ٢٤ أبريل الماضى ولا شك أن المدة التى انقضت حتى الآن كافية للدراسة وابداء الرأى فى تلك المقترحات .

٢ — والحكومة المصرية اذ تجد نفسها مضطرة لتوجه نظرها الى الحكومة البريطانية الى تعذر الاستمرار فى المحادثات الجارية بين الطرفين منذ يوليو ١٩٥٠ فلم تبد أى بادرة أمل للوصول الى

الاتفاق المنشود . وقد بذلت مصر محاولات عدة من خلال هذه المحادثات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لاقناع بريطانيا بضرورة احترام حقوق مصر ، وأصبح من المستحيل على الحكومة المصرية وعلى الرأي العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة ولا محل للملاحظة الواردة بمذكرة السفارة البريطانية المؤرخة في ٨ يونيو من أن المقترحات المصرية لا تختلف في جوهرها عن مطالب الحكومة المصرية منذ توليها الحكم ، كما أنه لا وجه للمقارنة بين موقف الحكوميين ويجب تغليب حق مصر على مصلحة بريطانيا ، ومع ذلك فقد بذلت مصر طاقتها للتوفيق بين الحق والمصلحة .

٣ — لا تستطيع الحكومة المصرية أن تفرق بين بعض حقوقها الوطنية والبعض الآخر فتقبل الفصل بين مسألة الجلاء ومسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى فالمسألان كل لا يتجزأ وينبغى حلها وأن يشملهما اتفاق واحد يعقد بين الطرفين .

٤ — يسر الحكومة المصرية أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد عدلت عما رآته من تأجيل البحث في مسألة السودان ، وهي لا تمانع في وضع بيان مشترك بالأهداف الخاصة بمستقبله ، لكنها لا تستطيع قبول وجهة النظر البريطانية الواردة بمفكرتها وملحقها للأسباب التالية :

أولا : لأنها أغفلت النص على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وهي الحقيقة التي يستحيل على أى حكومة مصرية قبول أى اتفاق لا يعترف بها . ورابطة اعتماد مصر على مياه النيل لا يقلل أحد من أهميتها ، ولكنها ليست الرابطة الوحيدة منذ القدم بين مصر والسودان ، فهناك وحدة الجنس واللغة والدين والثقافة والعادات والمصلحة والوحدة الجغرافية والاقتصادية وغيرها (٧١) .

ثانيا : الالتزامات البريطانية المزعومة نحو الشعب السودانى لا تستند الى اى حق وتعتمد على التفريق بين المصريين ومواطنيهم السودانيين .

ثالثا : ما جاء بالذاكرة البريطانية بشأن الفروق الشاسعة بين السودانيين فى الثقافة والجنس والدين والتطور السياسى لا يستند فى بعضه الى أساس علمى صحيح كفرق الجنس ، والباقى تتحمل مسئوليته ادارة السودان البريطانية التى تعمدت عزل جنوب السودان عن شماله ، ووقف انتشار تيار اللغة العربية والسدين الاسلامى فى الجنوب .

هـ - وتقترح الحكومة المصرية أن يصدر بيان بالمبادئ التالية :

(أ) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى .

(ب) أن يتمتع السودانيون فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى .

(ج) أن تنسحب القوات البريطانية والموظفون البريطانيون وينتهى الحكم القائم الآن فى السودان بمجرد انتهاء هذين العامين .

(د) فى حالة قبول المبادئ السالفة ، فلا يسع الحكومة المصرية الا أن توافق على تأليف لجنة ثلاثية للمعاونة على تمتع السودانيون بالحكم الذاتى فى اطار وحدة وادى النيل (٧٢) .

ورد السفير البريطانى بأن الموقف لم يتحسن فيما يتعلق بالسلام فى الشرق الأوسط ولذا فلم تقترب من مطلب الحكومة المصرية الخاص بالجلء الكامل ، وليس أمامها سوى أحد أمرين :

أ - التعاون فى مشروع دفاع كامل يجنب مصر الغزو الاجنبى .

٢ - أو تتعرض لغزوين أحدهما من الشمال الشرقى لاحتلالها (٧٢) وفي المقابل غزو آخر تقوم به الدول الغربية لطرد المعتدين (وهذا أمر مؤكد تمام التأكيد) (٧٣) .

أما بشأن السودان فإن المذكرة المصرية لا تقوم على معرفة دقيقة بشئونه والتزاماتنا نحو السودانيين ترجع الى اتصالنا الطويل بالسودان وإلى رغبات السودانيين أنفسهم ، ونفى وجهة النظر القانونية القائلة بوحدة مصر والسودان ، وكذلك وحدة الجنس بين الجنوب والشمال السوداني ، أو أن السياسة البريطانية منعت انتشار اللغة العربية الدين الاسلامى فى جنوب السودان .

وعارض انسحاب العناصر البريطانية فى ادارة السودان الحالية ، لأن انسحابهم قبل الأوان يعنى أن نظام الحكم كله فى السودان سوف ينهار من أساسه وهذا لا يتفق مع مصالح مصر (٧٤) .

ورد صلاح الدين بأن قضية مصر لا تقل أهمية عن أية مسألة عالمية أخرى من حيث اتصالها بقضية السلام العالمى ، بل لعلها تفوق فى أهميتها كثيراً من هذه المسائل ، وهى بالنسبة لنا « مسألة حياة أو موت » ، واثنا لا نستطيع أن نمضى فى هذه المحادثات «فترة طويلة أخرى » ، والحكومة مضطرة أن تدلى فى البرلمان ببيان كامل عن المحادثات قبل انتهاء الدورة البرلمانية الحالية التى توشك أن تنتفض ، ومصر تعتبر أن السياسة التى تنتهجها بريطانيا العظمى فى مصر والسودان منافية لميثاق الأمم المتحدة فى نصه وروحه ، ولابدأ السيادة واستقلال أعضائها ووجوب جلاء القوات الأجنبية عن أراضي الدول المحتلة بغير رضاها .. الخ .

والمحالفات الاقليمية يبيحها الميثاق تحت الرضا والاختيار ، لكن مصر حكومة وشعبا « لا ترغب فى أى محالفة على أساس احتلال

أراضيها والعبث بوحدتها » وسوف يعلن في البرلمان أن المباحثات قد فشلت وقطعت لهذا السبب ، ولهذا يجب الوصول الى أسس مقبولة للمفاوضات حتى يمكن استمرارها (٧٦) .

جلسة ١٣ يوليو ١٩٥١ :

بدأ السفير البريطاني هذه الجلسة بإبداء ملاحظتين : الأولى عن بحث الموقف في السودان كما هو عليه بغض النظر عن الحجج التاريخية ، والثانية أن يكون هدف الجانبين هو العمل على رفاهية السودانيين ، وقد رد وزير الخارجية المصرى بأنه لا يستطيع أن يتجاهل الحقائق التاريخية لأنها تتعلق بالحق « وجودا وعدما » ، وأن مصر تعمل دائما على رفاهية السودانيين .

ثم عرض السفير البريطاني تحليلا للموقف في السودان بعد أن أكد صلاح الدين على انحياز الإدارة السودانية للسياسة البريطانية ، وأشار ستيفنسون الى أن أغلبية السودانيين لا يقبلون الوحدة مع مصر ، وحزب الأشقاء المرتبط بمصر يفقد نفوذه أمام الجبهة الوطنية التي تمثل الغالبية العظمى من السودانيين ، وهم يرغبون في نوع من العلاقة مع مصر باعتبار كونها جارا يرحى خيره : « أن مصر بتجاهلها الوعي القومى في السودان تعمل ضد مصالحها » .

وأجاب وزير الخارجية على هذا الادعاء بأن تلك المعلومات مستمدة من الإدارة البريطانية التي توجه الأمور لمصلحة بريطانيا ولخدمة أغراضها ، وأضاف أن جميع الأحزاب تنادى بالوحدة مع مصر وليس حزب الأشقاء فقط ما عدا حزب الأمة وهو الحزب الوحيد الذى اعترفت به الحكومة السودانية على الرغم من أنه ينادى باستقلال السودان ، ومصر لا تعمل على فرض ارادتها على السودانيين ، ولكنها تنطق باسمهم وتدافع عن أهدافهم التي هي في نفس الوقت أهدافها ، وتساعل صلاح الدين عما اذا كانت

بريطانيا تقبل استفتاء السودانين استفتاء حرا بعد انسحاب القوات والادارة والموظفين الانجليز (٧٧) .

ورد السفير البريطانى بأنه لو كان اقتراح الاستفتاء محددًا لنظرت بريطانيا في شأنه كأن يكون تحت اشراف محايد وأخذ رأى نواب الشعب السودانى من الجمعية التشريعية - التى لم توافق عليها مصر - كما أن انسحاب الاداريين والفنيين الانجليز من السودان أمر بالغ الخطورة لأنه يؤدى الى انهيار الادارة في السودان .

واقترح السفير أن يتم الاتفاق عن طريق تبادل مذكرات يدلى فيها كل طرف برأيه . فرفض الجانب المصرى هذا الاقتراح وقال وزير الخارجية لا معنى لأن نتبادل مذكرات يبدى فيها كل طرف وجهة نظره دون أن يتفق الطرفان على الجوهر ، وأنتم لا تخسرون شيئاً ما دام الوضع الحالى في السودان قائماً .

وبالنسبة للاستفتاء فإن الحكومة المصرية يستحيل أن تقترح اجراء استفتاء في أجزاء الوطن الواحد ، ولكن المقصود هو معرفة مدى استعداد بريطانيا لاستشارة السودانين وانسحابهم كلية من السودان لكى يدير السودانيون أمورهم بأنفسهم (٧٨) .

جلسة ٢٦ يوليو ١٩٥١ :

طلب وزير الخارجية المصرية من السفير البريطانى بعض الايضاحات بشأن المجلس التنفيذى والجهة التى يكون مسئولاً أمامها ، هل هو الجمعية التشريعية أو الحاكم العام ؟ وعن سلطات الجمعية التشريعية ومدى القيود التى ترد عليها .

ورد السفير البريطانى بأنه لا يمكنه الاجابة عن تلك الايضاحات لأن لجنة تعديل النظم التشريعية للسودان لم تنته من وضع تقريرها بعد ، ونفى عن بريطانيا محاولاتها العمل على فصل السودان عن

مصر ، وأن حكومته لا ترفض أى حل للمسألة يقبله السودانيون
ببلء حريتهم . وأضاف أنه إذا كانت مصر تود أن تعرف حقيقة
رأى السودانين فعلها أن تتعاون فيما يختص بتوسيع الأساس
الانتخابى للجمعية التشريعية .

وانتهت هذه الجلسة كآخر اجتماع للجانبين دون أن يصل
الى أى اتفاق ذلك لأن بريطانيا لا تريد أن تقر وحدة السودان مع
مصر إذ ترى أن عليها مسئوليات قبل السودانين (٧٩) يجب
تحقيقها .

★ ★ ★

هوامش الفصل السادس

- (١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ١١٢ .
Vatikiotis : The modern history of Egypt, p. 377.
- (٢) طارق البشرى . الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .
ص ٣٠٢ .
قام مصطفى النحاس بتشكيل وزارته الوفدية الخامسة فى ١٢ يناير ١٩٥٠
وهى آخر ما تولى الوفد من وزارات الحكم : دكتور وحيد رافت : فضول من
ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٦٢ .
ويخطئه فايثكيوتيس اذ يقول أن هذه الوزارة هى الوزارة السابعة
والأخيرة للوفد :
Nahhas formed his seventh and last government » :
Vatikiotis : The History of Egypt, p. 367.
- (٣) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١١٢ -
١١٣ .
عبد الغنى سعيد : العمال وثورة ٢٣ يوليو ، ص ٢٢ - ٢٥ .
- (٤) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ، المرجع السابق ،
ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ، ٣٠٨ - ٣١٩ .
عبد المنعم الغزالى : تاريخ الحركة النقابية المصرية ، ص ٢٠٨ .
الوفد المصرى ، عدد ٧ يونيو ١٩٤٦ .
- (٥) قامت حكومة الوفد بإلغاء الأحكام العرفية بعد تردد فى ١٥ مايو ١٩٥٠
نتيجة لحركة الجماهير المطالبة بالحركة السياسية وفجوم الصحافة المتواصل :
طارق البشرى . المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .
- (٦) مضا مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٥ يونيو ١٩٤٥ .
سيف الدين الغزالى ، الوفد والاشتراكية ، ص ٣٩ .
- (٧) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .

- عبد الناصر ، الفكر والطريق (من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر) ،
ص ١٢١ .
- (٨) المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة ، الكتاب الأول ،
صص ٨٣ - ٨٤ .
- (٩) سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ، صص ٢١٥ -
٢١٦ .
- مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٦ .
- (١٠) سيرانيان : المرجع السابق ، صص ٢٢١ - ٢٢٢ .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : الثورة والتغير
الاجتماعي ، ص ٢٩ .
- (١١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، صص
١١٦ - ١١٧ .
- (١٢) طارق البشري : المرجع السابق ، صص ٣٢٧ - ٣٢٨ ، ٣٢٠ .
- (١٣) نفس المرجع : ص ٢٢٨ .
- (١٤) مذكرات محمود رياض المعنونة : « الأمن القومي العربى بين الانحجار
والفشل » منشورة بصحيفة الجمهورية ، عدد ١٩ أغسطس ١٩٨٥ .
- (١٥) خطاب العرش هو الخطبة التى يلقيها رئيس الوزراء باسم الملك
فى الافتتاح الرسمى للدورة البرلمانية كل عام ، وكانت بمثابة برنامج عمل
للوزارة فى المرحلة المقبلة .
- (١٦) طارق البشري . الحركة السياسية فى مصر ، المرجع السابق ،
ص ٣٣٠ .
- (١٧) طارق البشري : المسلمون والأقباط فى اطار الجماعة الوطنية ،
ص ٦٢١ .
- (١٨) يدعى كونتو ميخالوس وهو رجل أعمال بالسودان وفيا لوحدة وادى
النيل .
- (١٩) اقترح أن يقوم أحد وزيرين بالتباحث مع المهدي : فؤاد سراج الدين
باشا أو حامد زكى بك .
- (٢٠) المصور ، عدد ٣ مارس ١٩٥٠ .
- (٢١) المصور ، العدد نفسه .
- (٢٢) المصور ، عدد ٣ مارس ١٩٥٠ .
- (٢٣) محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية
وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٢ .

- (٢٤) محاضر المحادثات السياسية ، المصدر نفسه ، ص ٢ .
- (٢٥) جمهورية مصر . القضية المصرية (الكتاب الأبيض المصرى) ، ص ٥٨٧ - ٥٨٨ .
- F. O. 953/864/163498/PG 1163/20, J.G. Barney to F.O. (٢٦).
London, 28th September, 1950.
- محاضر المحادثات ، المصدر السابق ، ص ٦ - ٨ .
- (٢٧) المصدر نفسه ، ص ٩ - ١٣ .
- F. O. 953/869/163498/JG 1163/20, From J. G. Barney.
London, 2nd October, 1950.
- (٢٨) المصدر السابق ، ص ١٣ ، ٤٩ .
- (٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٩ ، ٢٥ .
- F. O. 953/869/163498/JG 1163/20, From J. G. Barney. (٣٠)
to F.O., London, 28th September 1950. Op. Cit..
- (٣١) محاضر المحادثات السياسية ، المصدر السابق ، ص ١٥ - ١٦ .
- (٣٢) جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، ص ٥٨٧ - ٥٩٣ .
- (٣٣) أحد الساسة الانجليز بالسفارة البريطانية في مصر وكان مشاركا في المحادثات .
- (٣٤) المصدر السابق ، ص ١٩ ، ٢٤ - ٢٥ .
- (٣٥) وهذا الاقتراح أشار اليه صلاح الدين مرات عديدة فيما بعد أثناء محادثاته مع السفير البريطاني في مصر ومع المستر أرنست بيفن في لندن .
- (٣٦) طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .
- (٣٧) محاضر المحادثات ، المصدر السابق ، ص ٥٠ - ٥١ .
- (٣٨) المصدر السابق ، ص ٢٨ - ٥٣ .
- (٣٩) المصدر نفسه ، ص ٤٥ - ٨٩ .
- (٤٠) لم يشهد وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن هذه الجلسة ، المصدر نفسه ، ص ٩٩ .
- (٤١ ، ٤٢) بدأت في أغسطس ١٩٥٠ وانتهت في ٢٦ يوليو ١٩٥١ واستغرقت ثمانى جلسات خلالها عدة اتصالات ومفكرات متبادلة بين الجانبين .
- محاضر المحادثات ، المصدر السابق ، ص ٩٩ وما يليها .
- (٤٢) المصدر نفسه ، ص ٩١ - ٩٢ .
- (٤٤) رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصرى) ، مصدر سابق ، ص ٢٣٨ - ٢٤٣ .

(٤٥) هذا الرأي يتناقض تماما مع الحقيقة والواقع لأن السودان كان ذا أهمية كبرى بالنسبة لبريطانيا فقد تمسكت بالبقاء فيه لأهميته الاستراتيجية الكبرى لمستعمراتها في آسيا وأفريقية ، إذ تمتد سواحله على البحر الأحمر في طريق الهند لمسافة كبيرة ، وشماله يتصل بحدود مصر الجنوبية الى جانب تحكمه في مياه النيل عصب الحياة والزراعة :

Macmichael, Harold ; The Anglo-Egyptian Sudan, p. 271.

(٤٦) رئاسة مجلس الوزراء . السودان ، المصدر السابق ، صص

٢٢٨-٢٤٢ .

(٤٧) رئاسة مجلس الوزراء . السودان ، المصدر السابق ، صص ٢٤٣ .

(٤٨) المصدر نفسه ، صص ٢٤٤ .

(٤٩) المصدر نفسه ، صص ٢٤٥ - ٢٤٨ .

(٥٠) المصدر السابق ، صص ٢٤٨ - ٢٥٠ .

(٥١) جرت مباحثات الجانبين المصري والبريطاني في ٤ و ٧ و ٩ و ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ بمبنى وزارة الخارجية البريطانية في لندن :

محاضر المباحثات ، مصدر سابق ، صص ١١١ - ١٤٢ .

وكانت جلسة ١٥ ديسمبر هي آخر جلسة يشارك في أعمالها مستر بيغن

قبل وفاته ، الكتاب الأخضر المصري ، المصدر السابق ، صص ٢٧٧ .

(٥٢) الكتاب الأخضر المصري عن السودان ، المصدر السابق ، صص ٢٥١ -

٢٥٦ .

F.O. 371/90108/162929/JE 1013/3, Cairo. From Sir (٥٣)

Ralph Stevenson to Foreign Office, 8th, January, 1951.

F.O. 371/90130/162929/JE 1051/40, Cairo, From Mr. Chap- (٥٤)

man Andrews, to Foreign Office, March 29, 1951, Telegram No. 228.

(٥٥) المصري ، عدد ٢٧ مارس ، ١٩٥١ .

F.O. 371/90130/162929, Op. Cit., Telegram No. 231. (٥٦)

Documents on International affairs, 1951, p. 441. (٥٧)

Ibid, p. 442. (٥٨)

Ibid, p. 442. (٥٩)

Ibid, p. 443 (٦٠)

Ibid, p. 444. (٦١)

Lutfi al-Sayyid, Afaf : Egypt and Cromer, p. XII. (٦٢)

(٦٣) وقد هاجمت بريطانيا موقف مصر من اعتراضها مرور احدى ناقلات البترول بقناة السويس متجهة الى اسرائيل ، وأيدت الولايات المتحدة الموقف البريطاني تجاه مصر !

F.O. 371/90132/162929/JE 1051/107, Cairo, British Embassy, Sir. R. Stevenson. dated on 2nd May, 1951.
Egyptian Gazette, May, 2, 1951.

(٦٤) حسن حامد العلالي ، من حزب الأحرار .

F.O. 371/90132/162929, Ibid. (٦٥)

Egyptian Gazette, 2nd May, 1951. (٦٦)

F.O. 371/90132/162929/JE 1051/107, Op. Cit., Telegram (٦٧)
No. 333, May ٥, 1951.

عن وعد بلفور ، انظر :

ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ، الجزء الأول ، القاهرة ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، وثيقة رقم (٦٨) ، ص ٢٨٥ .

The Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 99, November 19, 1917.

Documents on international affairs ; 1951, Op. Cit., (٦٨)
p. 445.

الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، صص ٢٥٧ -

• ٢٥٨

(٦٩) المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ .

Documents on international affairs ; Op. Cit., p. 446. (٧٠)

Documents on international affairs ; Op Cit., pp. 446- 447. (٧١)

الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، مصدر سابق ، صص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

Documents on international affairs, Op. Cit., pp. 447- 448. (٧٢)

(٧٣) يقصد الخطر الشيوعى أو الروسى من وجهة النظر الغربية الرأسمالية .

الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(٧٤) الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

• ٢٢٦

(٧٥) الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، صص

• ٢٦٢ - ٢٦٣

- (٧٦) المصدر نفسه ، ص ٢٦٤ - ٢٦٨
- (٧٧) المصدر السابق ، ص ٢٦٨ - ٢٧٠
- (٧٨) المصدر نفسه ، ص ٢٧١ - ٢٧٢
- (٧٩) المصدر نفسه ، ص ٢٧٤ - ٢٧٨



الفصل السابع

مصر تقرر إلغاء معاهدة ١٩٣٦
واتفاقيتي الحكم الثنائي للسودان ١٨٩٩

- ١ — بيان مستر موريسون .
- ٢ — بيان الدكتور محمد صلاح الدين .
- ٣ — نحو إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .
- ٤ — إلغاء المعاهدة واتفاقيتي الحكم الثنائي ١٨٩٩ .
- ٥ — تصاعد حركة التحرر الوطني بعد إلغاء المعاهدة .

مصر تقرر إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي للسودان ١٨٩٩م

ألقى المستر موريسون بيانه في مجلس العموم يوم ٣٠ يولية ١٩٥١ فأغلق بذلك باب المفاوضات مع مصر بدعوى وجوب التعاون بين الجانبين المصرى والبريطانى في موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط ، وعدم اقتصار المفاوضات بينهما على مشكلة وحدة وادى النيل حيث أصر الانجليز على فصل مسألة الجلاء عن مصر عن مسألة السودان فصلا تاما لعدم ارتباطهما من وجهة النظر البريطانية .

وعليه فقد جاءت تصريحات وزير الخارجية البريطانية بمجلس العموم بمثابة الخاتمة لباب المفاوضات الجارية ، وشهدت قاعة البرلمان المصرى على أثرها مناقشات حامية تؤكد حق مصر في سيطرتها التامة على أراضيها ووجوب تحقيق أمانى الوطن في الوحدة والجلاء ، فقام الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية بالقاء بيان مصر في ٦ أغسطس ١٩٥١ يرد فيه على المزاعم البريطانية عن مسئولياتها تجاه الأمن الدولى في الشرق الأوسط ، وموقف الانجليز من عدم تسليح الجيش المصرى ليتولى بنفسه هذه المسئوليات ، ورفض مصر التام لبقاء القوات البريطانية على أرضها ، مؤكدا على حرص مصر على تولى السودانين مسئولياتهم بأنفسهم في بلادهم وضرورة انتهاء الحكم البريطانى القائم وجلاء القوات الأجنبية عن أراضيهم .

وحاولت الدوائر السياسية البريطانية أن تقلل من حجم تأثير بيان موريسون على القرار المصرى المتشدد ووجدت في الولايات المتحدة شريكا مؤيدا لبقاء القوات البريطانية في مصر للحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة . لكن الحكومة المصرية كانت تعبر بلا شك عن مشاعر وأحاسيس كل المصريين عندما أعلن النحاس باشا رئيس الوزراء في البرلمان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي للسودان في الثامن من أكتوبر ١٩٥١ قائلا : من أجل مصر وقعت المعاهدة ومن أجل مصر أطالبكم بإلغائها .

وتوالى الاحتجاجات الدولية من قبل دول الغرب على هذا الاجراء الذى اعتبرته انتهاكا لقدسية المعاهدات الدولية . ولا شك أن إلغاء المعاهدة كان بمثابة جواز مرور من الحكومة لبدء حركة الكفاح المسلح في منطقة القناة التى لقيت تأييدا شعبيا رائعا مما أدى الى خروج الانجليز عن صوابهم أمام المدنيين العزل بمدن القناة في كثير من الأحيان .

١ - بيان مستر موريسون :

تمسك كل من الجانبين المصرى والبريطانى بموقفه ، اذ أصر المفاوض المصرى على ضرورة الجلاء ووحدة وادى النيل دون فصل مسألة الجلاء عن مسألة الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين ، أما المفاوض البريطانى فقد تمسك بموقفه بفصل كل من المسألتين عن بعضهما ، وانضمام مصر لخطط الدفاع عن الشرق الأوسط ، بحيث لا يتم انسحاب القوات البريطانية من مصر قبل انتهاء مدة المعاهدة الا في حالة انضمام مصر لمعاهدة الدفاع المشترك ، بحيث يتمكن الجيش المصرى بمقدرته الذاتية من تأمين حرية الملاحة في قناة السويس (١) .

واتضح حرص الجانب البريطانى على الماطلة والتسويف
بالقاء مستر موريسون Morrison — وزير الخارجية البريطانية —
لخطابه فى مجلس العموم البريطانى بعد الحاح النواب الانجليز على
ضرورة توضيح الحكومة البريطانية لموقفها تجاه مطالب مصر باعادة
النظر فى معاهدة ١٩٣٦ (٢) .

وأحس الساسة المصريون القائمون بعملية المباحثات منذ سنة
ونصف بأن هذا الخطاب قد أغلق باب المفاوضات الجارية (٣) ،
وبدا أن الموقف البريطانى قاطع فى عدم الجلاء متعللا بوجوب التعاون
بين مصر وبريطانيا فى جميع الميادين وعلى رأسها قضية الدفاع
عن المنطقة .

وقال موريسون انه يقدر الصعوبات التى تواجه الحكومة
المصرية بوجوب التوصل الى حل يرضى غرور أبناء شعبها ، لكن
تعاظم هذه المشكلة لا يقع على كاهل الحكومتين المصرية والبريطانية
فقط دون النظر بعين الاعتبار لتلك المسئوليات الجسام التى يتحملها
الجانبان تجاه هذه البقعة المهمة من العالم اذ أن مصر بمثابة «مفتاح
الشرق الأوسط» وهى حلقة الاتصال بين الشرق والغرب بموقعها
المتميز وهى القوة التى يخشى من الاعتداء عليها فى منطقة شرقى
البحر المتوسط والليفانت . ومصر ستكون عرضة للهجوم عليها
نظرا للأخطار المحدقة بها ، ويمكنها أن تتجنب تلك الاخطار
بمساهمتها فى الارتباط مع بريطانيا بتنظيم دفاعى لا يحملها عبئا
لا تقدر عليه بمفردها تجاه المنطقة وتجاه كل العالم الحر كما
حدث فى السنوات الماضية عندما هوجمت أراضيها وتعرضت
للأخطار خلال سنى الحرب (٤) .

وأضاف مدريسون : اننا نود أن تساهم مصر بتعاونها مع
بريطانيا فى وضع أسس من العلاقات الطيبة تعمل على ازدهار
العلاقات البريطانية المصرية . وهاجم موقف الحكومة المصرية

بمنعها مرور البضائع الاسرائيلية فى قناة السويس وخليج العقبة
قائلا ان هذا الاجراء « . . . اساءة الى التقاليد البحرية والمعاهدات
الدولية . . » ، مشيرا الى اعتراض مصر للسفينة البريطانية
امباير روش Empire Roach وتفتيشها عند مدخل خليج العقبة (٥) .

اما بالنسبة للسودان فقد جاء بخطاب موريسون ان مصر لم
تحاول معالجة مشكلته بشكل موضوعي ، حيث ان الشعب
السودانى خطا خطوات واسعة فى النواحي السياسية والاجتماعية
والاقتصادية مما يهيئه لتكوين قومية منظمة تعتمد على نفسها ، وأن
اعتماد مصر والسودان معا على مياه النيل قد ربط مصيرهما .

واختتم بيانه بقوله ان بريطانيا ترجو أن تشارك مصر بدورها
الكامل تجاه تطور السودانين السياسى ، أما تصميم البعض من
أنه لا فرق بين الشعبين السودانى والمصرى فمعناه تجاهل للحقائق
ويزيد صعوبة التفاهم بين الجانبين (٦) .

٢ - بيان الدكتور محمد صلاح الدين :

أغلقت تصريحات وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم
باب المباحثات مع مصر ، وشهدت قاعة البرلمان المصرى مناقشات
أعضائه الحامية نتيجة هذه التصريحات التى تعرضت لموضوع
الجلء عن مصر والسودان وحق مصر فى تفتيش السفن بمياهها
الاقليمية وسيطرتها على قناة السويس بما لا يحقق الأمنى القومية
للبلاد (٧) .

وطالب النواب باعلان الحكومة عن خطتها حيال هذه التصريحات
والخطوات الايجابية المنتظر اتخاذها ، وأن يقوم وزير الخارجية
المصرى بالقاء بيان عما تم حتى الآن بشأن الحقوق الوطنية وعن
سياسة الوزارة نحو « هذه المسألة المهمة » وخطواتها نحو
الوصول الى تحقيق مطالب البلاد فى الوحدة والجلء (٨) .

وصرح وزير الخارجية المصرية في هذه الجلسة بأن تصريح السير هربرت موريسون في مجلس العموم يدل على عمق الهوة التي تفصل بين وجهتي النظر المتباينتين في أهم مسائل الخلاف بين مصر والمملكة المتحدة وهي الجلاء والسودان وفلسطين ، واستعرض صلاح الدين هذه المسائل الثلاث فقال عن مسألة الجلاء ان بريطانيا ، منذ احتلالها لمصر وهي تحاول اطالة أمد البقاء في البلاد متفرعة بمختلف الحجج أمام المطالب المصرية .

وكان آخر هذه المحجج ما أسماه موريسون « مسئوليات بريطانيا العظمى في الشرق الأوسط بالنيابة عن باقى دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام » (٩) وقد فاقت وعود بريطانيا بالجلاء حدا كبيرا .

وتعرض صلاح الدين لأثر الاحتلال « الهدام » في تأخر البلاد وفساد أمورها وضرب مثلا بموقف الانجليز من تسليح الجيش المصرى وحالته بعد تسعة وستين عاما من الاحتلال وخمسة عشر عاما من ابرام المعاهدة وقد أخذوا على عاتقهم تدريبه وتزويده بالأسلحة والمهمات ، ولو أنهم كانوا مخلصين حقا فيما زعموه من أنهم احتلوا مصر لخير المصريين ، أو قاموا بتنفيذ نصوص المعاهدة لصار « جيشنا » اليوم من القوة والتدريب بحيث يعتمد عليه في الدفاع عن مصر وجاراتها العربيات ، ويسهم في مسئولية « استتباب السلام واستقرار الأمن الدولى في الشرق الأوسط .

ولم يكتف الانجليز بمنع توريد الأسلحة التي تعاقدت مصر عليها لتقوية جيشها ودفعت غاليا اثمانها ، ولا بالضجة التي يثيرونها بين الحين والآخر في مجلس العموم واللوردات لتأكيد عزمهم على حرمان مصر من كل سلاح بل بتعقبونها الى كل مصدر من مصادر الحصول على الأسلحة ليسدوا أمامها كل السبل الممكنة « وهكذا

يستطيعون أن يواصلوا مزاعمهم التي يحتجون بها في تثبيت قدم الاحتلال « (١٠) .

واكد وزير الخارجية المصرية على أن مصر قد عقدت العزم على أن ترفض بكل قوة أى أثر للاحتلال مهما كان الخطر الذى يقال أنه يتهدها ، ولا بد أن « نمحو هذا الأثر وأن نحترم سيادتنا » كما يدعو بذلك ميثاق الأمم المتحدة ، « ومصر ترفض رفضا باتا بقاء القوات البريطانية فى أرضها » ، ونحن باخلاصنا لمبادئ هذا الميثاق ولقرارات الهيئة نرفض الاحتلال ونصر على تمام الجلاء وندحض بدعة السياسة البريطانية القائلة بمسئوليتها فى الشرق الأوسط بالنيابة عن العالم الحر (١١) .

أما عن السودان فقد عرض الدكتور صلاح الدين للأحداث التاريخية التى مر بها السودان وتدخل الانجليز فى شئونهم ومحاولاتهم المستمرة للانفراد بالسيطرة عليه منذ احتلالهم لمصر ، فعندما كانت مصر مغلوبة على أمرها فى أول عهد الاحتلال كان الانجليز يتذرعون باسم مصر وبالعامل لحسابها ليتحكموا فى السوان ولما نهضت مصر تطالب باستقلالها تنكروا لها منقلبين الى حجة أخرى هى الكلام باسم السودانين والدفاع عن مصالحهم ، ولجأوا الى مناورة جديدة باعلان حرصهم على رفاهية السودانين وبأن يكون لهم حكم ذاتى يفضى فى آخر الأمر الى تقرير المصير . وتسائل وزير الخارجية : « من خولهم أن يتحدثوا باسم السودانين ؟ » ومن حملهم تلك المسئوليات التى يزعمون اليوم تحملها فى السودان ؟ « بأى حق تاريخى أو قانونى أو أدبى يدخلون هذا المدخل بين المصريين ومواطنيهم السودانين !! » الذين جمعت بينهم منذ أقدم العصور روابط ووشائج لا تنفصم عراها ؟ (١٢) .

وقد تمخضت السياسة البريطانية بشأن اقرار نظام الحكم الذاتى فى السودان عن اقامة الجمعية التشريعية التى « لا حول لها

ولا سلطان « بينما أرادت مصر والسودان هيئة تشريعية تتمتع بنصيب وافر من السلطات وتكون ممثلة للسودانيين خير تمثيل ، مما أدى الى اعتراف بريطانيا فيما بعد بهذا القصور . ثم ان بريطانيا ترى أن السودان يجب أن يتمتع بالحكم الذاتى بعد مدة تتراوح بين خمسة عشر عاما وعشرين عاما بينما تقدر مصر اذلك عامين اثنين فقط معتمدة في تقديرها على ما قضت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة في شأن ليبيا ، وليس السودان أقل استحقاقا منها للحكم الذاتى (١٣) .

ولم يبق أمام بريطانيا الا أن تتعلل بمشيئة وإرادة السودانيين وهو تعلل « ظاهر البطلان » اذ أن السودانيين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم أجمعوا على ضرورة انهاء الحكم القائم في السودان وجلاء القوات البريطانية عنه . والانجليز أنفسهم لا ينكرون أن قطاعا كبيرا من السودانيين — وهم في الواقع الأغلبية الساحقة — ينادون بالوحدة مع مصر تحت التاج المصرى ، ولولا المناورات الانجليزية لتمت هذه الوحدة التى اتفق الرأى عليها ممثلة في وحدة الجيش والنقد والسياسة الخارجية .

وأضاف صلاح الدين : اننى لا أحسب أن هذه السياسة تخفى على اخواننا في جنوب الوادى ، فالهدف منها هو التفريق بين الشمال والجنوب ، وفصل جنوب السودان عن شماله . وطالب السودانيين بتوحيد صفوفهم وجمع كلمتهم أن يقولوا للانجليز : « اخرجوا أنتم أولا واتركونا المصريين نتفق على ترتيب بيتنا في غيبة من الدخلاء الطامعين » (١٤) .

وبعد أن استعرض وزير الخارجية نقاط الخلاف بين مصر وبريطانيا في مسألتى الجلاء والسودان ، وتمسك الانجليز بمعاهدة ١٩٣٦ وادعائهم أن مصر لا تستطيع إلغاءها من جانب واحد ، معتمدين على قداسة المعاهدات ، قال : ان قرار مجلس الأمن

الدولى الصادر فى ١٤ أبريل ١٩٤٦ فى شأن النزاع السويسيتى
الائرانى صريح فى أن وجود القوات الأجنبية فى أرض دولة من
الدول يسلبها حرية الاختيار فى المفاوضات ، والمعاهدة تنتهك
قداسة معاهدتين دوليتين هما : معاهدة القسطنطينية وميثاق الأمم
المتحدة (١٥) .

« فأى قداسة نرجى لمعاهدة عقدت تحت ضغط الاحتلال وهى
فى حد ذاتها انتهاك قائم لقداسة المعاهدات والمواثيق » الدولية
الحالية ؟ » .

وقد وعدت الحكومة فى خطاب العرش الأخير بإلغاء المعاهدة
« ولن يلقى خطاب العرش المقبل حتى تكون الحكومة بإذن الله قد
وفت بما عاهدتكم عليه من إلغاء هذه المعاهدة . ان العهد كان
مسئولا » (١٦) .

٣ - نحو إلغاء معاهدة ١٩٣٦ :

كان رد الفعل المصرى عنيفا على خطاب موريسون ومباغتة فى
نفس الوقت للدوائر الحاكمة البريطانية التى لم تكن تعتقد حتى
الآن أن الحكومة المصرية جادة فى قرارها بإلغاء المعاهدة ، وظهر
مدى تأثير بيان الدكتور صلاح الدين بمجلس النواب ، فقد أسرع
السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون بتحديد موعد لمقابلة
مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء يوم ٨ أغسطس بعد أن
تلقى فى اليوم السابق تعليمات من حكومته باستيضاح موقف الحكومة
مع موافاتها بالنص الرسمى الكامل لبيان صلاح الدين وأثره على
سير المباحثات بين الدولتين وبعد أن أعلن وزير الخارجية المصرى
أن حكومته تعتبر تصريحات موريسون بمثابة إغلاق لباب
المباحثات (١٧) .

وقد حاول السفير البريطاني أن يخفف من تأثير البيان على القرار المصري، غفى يوم ٨ أغسطس نشرت السفارة البريطانية بياناً لفتت فيه نظر النحاس باشا الى التفسير الخاطئ المحتمل لكلمة موريسون ، وفي اليوم التالي بعث السفير بخطاب شخصي الى النحاس باشا وأرفق به مقتطفات من خطاب موريسون ، معرباً عن أمله في أن تتفهم الحكومة المصرية — بعد دراسة نص الخطاب — الموقف ولا تتخذة ذريعة لوقف المباحثات بين الجانبين (١٨) .

وكان هناك شبه اجماع بين الساسة الانجليز على أن مصر لن تتخذ أى خطوة حاسمة نحو الغاء المعاهدة واتفاقيتي ١٨٩٩ قبل شهر نوفمبر المقبل ، وعندئذ فان بريطانيا قد تبذل جهوداً أخرى من جانبها للملاقاة وجهة النظر المصرية (المتشددة) في منتصف الطريق (١٩) ، واذا ما قررت الحكومة المصرية الغاء المعاهدة من جانب واحد فان بريطانيا سوف تستمر في الاحتفاظ بقواتها في منطقة قناة السويس حتى انتهاء أجل المعاهدة في عام ١٩٥٦ (٢٠) واتخاذ عدة اجراءات تتمثل في : القيام باحتلال عسكري على نطاق واسع لمنطقة القناة وتجميد الأرصدة الاسترلينية لمصر ، والتوقف عن شراء القطن المصري ، وانهاء اتفاق مياه النيل وتحريض السودانين ضد المصالح المصرية ، ونشر الدعايات التي تشكك في مقدرة الحكومة المصرية على اصلاح الأحوال السياسية والاجتماعية في البلاد لاثهارها بمظهر المتشدد أمام الانجليز لمجرد تحويل أنظار الغضب الشعبي عن أوجه قصورها ، مع التأكيد على أن الوجود الروسي هو الخطر الحقيقي على الأمن القومي المصري وليس الوجود البريطاني في البلاد (٢١) .

وعندما لم يتلق موريسون أى رد من الحكومة المصرية بعث برسالة الى النحاس باشا في ١٧ أغسطس أعرب فيها عن قلقه تجاه رد الحكومة المصرية على خطابه في ٣٠ يوليو . وأشار النحاس

فى رده أن مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر ، هى جزء من المشكلة ، أما الجزء الآخر فهو مسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وان المسألتين كل لا ينفصل أى منهما عن الآخر ، وحذر من تصريحات الوزير البريطانى بشأن السودان التى من جرائها سوف تتوقف المفاوضات بصورة نهائية (٢٢) .

وأكد النحاس باشا على أن المعاهدة استنفدت أغراضها ، وقد آن الأوان للتخلص منها ومن آثارها ، وسوف تلغى فى القريب العاجل بعد تلك المفاوضات الطويلة التى احتملنها مصر فى صبر وأناة وكانت تنتظر أن يغير الانجليز من أفكارهم الاستعمارية التى عفى عليها الزمن ولكنهم ماطلوا فليتحملوا نتيجة عملهم « ان مصر نفذ صبرها وطال انتظارها .. » (٢٣) .

كما نادى مكرم عبيد هو الآخر بإلغاء المعاهدة وعدم لجوء الحكومة الى الاحتكام لمجلس الأمن واستصدار قانون فورى ينص على إلغاء المعاهدة واتفاقيتى ١٨٩٩ ، واتخاذ عدة اجراءات لمواجهة الوجود البريطانى على أرض مصر تتلخص فى :

١ — تحصيل الرسوم الجمركية على جميع واردات الجيش البريطانى وعدم اعفائها من أى رسوم أو تخفيضات ، مع عدم تقديم أى خدمات وزارية وحكومية لها .

٢ — منع العمال والمقاولين المصريين من العمل مع السلطات العسكرية البريطانية أو التعاون معها .

٣ — منع البضائع والمأكولات وغيرها من المواد اللازمة البناء والطعام والكساء من الوصول الى القوات البريطانية .

٤ — اتخاذ خطوات رسمية فورية ببطلان الاجراءات التى اتخذها الحاكم العام فى السودان بشأن تكوين الجمعية التشريعية

ومحاولة وضع دستور خاص بالسودان ومنع المحامين المصريين من المرافعة أمام المحاكم السودانية وتوريد البضائع السودانية لاسرائيل .

هـ — عدم التعاون بين القوات المصرية والبريطانية برآ وبحراً وجوا (٢٤) .

أما عن الموقف الأمريكى تجاه النواجد العسكرى البريطانى بالمنطقة ورفض مصر لهذا التواجد على أرضها ، أو الاشتراك فى أى تكتلات عسكرية ، فقد صرح وزير الخارجية الأمريكية أنتشيو فى عام ١٩٥٠ أن الحكومة الأمريكية لا ترى فى وجود القوات الانجليزية فى مصر عملاً عدوانياً ، وأيدت عدم جلاء تلك القوات من بلدان الشرق الأوسط (٢٥) لا سيما مصر ، لأن الجلاء معناه توجيه ضربة قوية للتواجد الاستعمارى البريطانى الذى يعد جزءاً من الوجود الاستعمارى الغربى فى الشرق الأوسط (٢٦) .

وكانت الولايات المتحدة ترى من جانبها أن حل المسألة الأنجلو مصرية يكمن فى الاتفاق بين الجانبين من خلال مشروع للدفاع عن المنطقة ، كما ترى أن العديد من المقترحات الجديدة لهذا المشرع قد قدمت للحكومة المصرية لتكون أساساً لعقد اتفاقية جديدة أن ترضى فقط أهداف ومطالب الطرفين المعنيين فقط ، بل تساهم بصورة فعالة فى الدفاع عن « العالم الحر » الذى تلعب مصر ومنطقة الشرق الأوسط فيه دوراً مهماً لتحقيق السلام (٢٧) .

وكان الأمريكىون يدركون تمام الإدراك أن انتشار القوات البريطانية فى شتى مناطق الشرق الأوسط يحافظ فى الوقت نفسه على مصالحهم الذاتية ، كما أن وجود تلك القوات على أرض مصر يتيح بلا شك لهم التفوق الاستراتيجى المطلوب (٢٨) ويؤمن خطوط مواصلاتهم بين الشرق والغرب بتواجدهم البحرى فى البحر المتوسط

بواسطة الأسطول السادس لوقوف أمام المد الشيوعي خاصة بعد
انشاء حلف شمال الأطلسي N,A,T.O. عام ١٩٤٩ .

ولم يعد الأمريكان يعملون من وراء ظهر الانجليز كما كان من
قبل ، بل انهم الآن بدأوا يعملون بأنفسهم « على المكشوف » ففي
فبراير ١٩٥١ أرسل جورج ماكجى نائب وزير الخارجية لشئون
الشرق الأوسط لدراسة الأوضاع في المنطقة على الطبيعة ، وزار
مصر عدة مرات واجتمع بوزير خارجيتها (٢٩) . ابحت أمور الخلاف
بين مصر وبريطانيا وتثبيت أقدام الولايات المتحدة بمصر .

ومع ذلك فقد أحنث رأسها أمام رغبات أصدقائها الانجليز
والفرنسيين واليهود حينما شاركهم التأييد في مشروع القرار
البريطاني بالأمم المتحدة الذي يقضى بمطالبة مصر برفع القيسود
المفروضة على الملاحة في قناة السويس فيما يتعلق بالبضائع
القادمة لاسرائيل ، متجاهلين بذلك القرار حقوق مصر وسيادتها على
أراضيها (٣٠) واتضح منذ البداية مدى انحياز القوة الاستعمارية
الجديدة تجاه القوى القديمة في المنطقة وتأييدها بلا حدود للنائشة
الجديدة اسرائيل مما يشكل نوعا من التحدى ومناهضة المصالح
والأمانى القومية العربية لدول المنطقة الطامحة في التحرر
والاستقلال .

وعلى الرغم من أن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة كانت
تعمل مدفوعة بمصالحها الذاتية ومحاولة تثبيت أقدامها في المنطقة ،
فان التنسيق الظاهري بينهما كان واضحا أمام المطالب الوطنية
المحلية ، فعملت بريطانيا على ازالة كل أسباب الخلاف مع الولايات
المتحدة حيث أرسل وزير الخارجية البريطاني هربرت موريسون
الى وزير الخارجية الأمريكى دين أنشيسون Deen Acheson
رسالة في ١٥ أغسطس ١٩٥١ يوضح له الشكوك التى تشعر بها
بلاده من جراء نشاط السياسة الأمريكية في مصر ، موضحا له أن

أهميتها في المنطقة ليست لذاتها فقط بل باعتبارها العنصر الرئيسى للدفاع عن الشرق الأوسط كله ، والشرق الأوسط لا يخفى أهميته للدفاع عن العالم الحر ، فلا بد لذلك من « تواجدنا بمصر » لا لمجرد الحفاظ على مصالحنا أو مصالح المصريين ، بل « لتحملنا المسؤولية » نيابة عن جميع الدول المحبة للسلام ، ولذلك فان بعض المسئولين يدركون أنه يتعين علينا أن نظل موجودين في بلادهم ، وقد تقدمنا بالفعل في ١١ أبريل الماضى اقتراحا قدمه السفير البريطانى بالقاهرة لوزير خارجية مصر يقضى بأن يتم تنقيح معاهدة ١٩٣٦ بعد أن يتم الاتفاق على الانسحاب التدريجى للجنود الانجليز من مصر ، الذى يبدأ خلال عام من الاتفاق بحيث ينتهى الانسحاب عام ١٩٥٦ ، واضفاء الطابع المدنى على القاعدة تدريجيا بواسطة الأفراد الانجليز ويتم تشغيلها طبقا للسياسة البريطانية وتحت الاشراف البريطانى المصرى مع انشاء نظام للدفاع الجوى يخضع الاشراف المشترك وتوفير الأسلحة والمعدات التدريبية اللازمة للقوات المصرية على أن توافق مصر على عودة القوات البريطانية في حالة الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب أو قيام حالة طوارئ دولية يخشى منها .

لكن الحكومة المصرية رفضت هذه المقترحات رفضا قاطعا دون مناقشة وكررت مطالبتها بالجلء الكامل خلال عام واحد (٣١) .

واقترح السفير الأمريكى بالقاهرة جيفرسون كلفرى في ٤ أكتوبر على الحكومة المصرية مشروعا أمريكيا لتسوية النزاع الأنجلو — مصرى يتفق فى كثير من نقاطه وأهدافه مع المقترحات البريطانية ويتمثل فى :

١ — بقاء القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ولكن تحت قيادة المصريين .

٢ — ان توافق مصر وانجلترا على الدفاع المشترك عن منطقة قناة السويس عن طريق أعداد متكافئة من قوات الدولتين بالمنطقة .

٣ — مدة الاتفاق عشر سنوات .

٤ — نظراً لأن نظام الدفاع عن القناة يعد حلقة من أهم حلقات الدفاع عن الغرب ، فإن القيادة الأمريكية ستوجه الى كل من مصر وبريطانيا مراقبين وأسلحة وتقوم بتزويد الطرفين بكل احتياجاتهما .

٥ — تقوم الولايات المتحدة بتقديم المساعدة المالية والفنية للنهوض بمستوى الشعب المصرى وتطوير اقتصاده .

وكانت الفكرة الأساسية للمشروع الأمريكى تنحصر فى ابقاء الاحتلال البريطانى بمصر لمدة عشر سنوات والعمل على زيادة النفوذ الأمريكى فى البلاد ، ومن هنا رفضته الحكومة المصرية (٣٢) .

٤ — إلغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ :

طلبت جميع الأحزاب السياسية والتنظيمات العامة بوقف جميع الاتصالات الرسمية مع بريطانيا وإلغاء المعاهدة فوراً ، وفى يوم ٢٦ أغسطس ١٩٥١ وهو ذكرى مرور خمسة عشر عاماً على توقيعها نظمت الاجتماعات الشعبية الكبرى فى جميع المدن المصرية المهمة ، وتحدث فيها ممثلو تلك الأحزاب والتنظيمات ، طالبين بسرعة إلغائها منتقدين سياسة الوفد اسكوتها حتى هذه اللحظة واتجهت المظاهرات الى السفارتين الانجليزية والأمريكية بالقاهرة تهتف بسقوط المعاهدة .

وأدركت الحكومة الوفدية أنها فشلت تماماً فى حل أهم مشاكل مصر الوطنية وهى الجلاء الفورى لقوات الاحتلال البريطانى عن

طريق فسخ المعاهدة التى تمثل الاقرار الشرعى الوحيد اوجود هذه القوات .

وعلى الرغم من رغبة الحكومة فى الاتفاق مع بريطانيا عن طريق المفاوضات ، فانها أيقنت بصورة لا تدع مجالا للشك أن طريق المفاوضات لن يأتى بجديد وسوف تفقد شعبيتها وبالتالي شرعية بقائها فى الحكم (٣٣) .

وفى يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ أعلن مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء الغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى المعقودتين فى ١٩ يناير و ١١ يوليو ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان ، وذلك فى خطاب مطول القاه أمام اجتماع موحد للبرلمان المصرى ضم مجلسيه (٣٤) . واستعرض النحاس باشا المراحل التى مرت بها مفاوضات حكومته مع بريطانيا التى استمرت طوال ما يقرب من عامين دون أن يبدو أى بارقة أمل فى الوصول الى اتفاق لعقد معاهدة جديدة تتمشى مع مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة طبقا للأحوال الدولية الجديدة (٣٥) .

واستعرض النحاس فى بيانه ثمانى عشرة حالة مماثلة أقدمت فيها دول مختلفة على الغاء معاهدات كانت تربطها بدول أخرى من جانب واحد على النحو الذى اتبعته مصر وكان آخرها ما أقدمت عليه ألمانيا من الغائها للاتفاق البحرى المعقود بينها وبين إنجلترا فى ١٨ يونيو ١٩٣٥ (٣٦) .

ثم أوجز النحاس باشا فى بيانه الأسباب التى من أجلها أقدمت مصر على الغاء معاهدة التحالف التى عقدتها مع بريطانيا عام ١٩٣٦ ، ومنها عدم توافر شروط الاختيار لمصر عند توقيعها على المعاهدة ، وتغير الظروف التى صاحبت عقدها ومناقضتها لأحكام اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ .

وعن اخلال بريطانيا بشروط المعاهدة قال رئيس الوزراء المصرى ان بريطانيا أخلت بأحكامها والتزاماتها مثل تجاوزها لعدد القوات البريطانية المرخص بمرابطتها في منطقة السويس ووقوفها حجر عثرة في سبيل تسليح الجيش المصرى وتدريبه وتزويده بالمعدات الحربية .

وبالنسبة للمسألة الفلسطينية فان النهج الذى سار عليه الانجليز لم يكن ليوصف الا بأنه سياسة عدوانية تعرض مصر لأشد الأخطار ، مع أن المعاهدة توجب عليهم ألا يتخذوا في علاقاتهم مع الدول الأجنبية موقفا يتعارض مع ما نصت عليه المعاهدة ، وذلك فضلا عن سياستهم في السودان التى يرمون من ورائها إلى فصله عن مصر ، وفصل جنوبه عن شماله تمكينا لأغراضهم الاستعمارية فيه ، منتهكين بذلك أحكام معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ على حد سواء (٣٧) واختتم النحاس باشا بيانه بقوله : « يا حضرات الشيوخ المحترمين : من أجل مصر وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطلبكم اليوم بالغائها » .

وأودع النحاس باشا مكتب مجلس النواب أربعة مراسيم بمشروعات قوانين ملكية ينص المرسوم الأول منها على إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن في ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومن ثم ينتهى العمل بأحكام هذه المعاهدة ، والاتفاق الملحق بها الخاص بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في المملكة المصرية ، وانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .

والمرسوم الثانى ينص على دعوة البرلمان لتعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور لتقرير الوضع الدستورى للسودان ،

وتعيين لقب الملك ، وعليه فقد أصبح الملك يلقب بملك مصر
والسودان (٣٩) .

أما المرسوم الرابع فيحتوى على خمس مواد وينص على أن
يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالى
السودان كما تعد الجمعية قانون انتخاب يعمل به فى السودان ،
ويكفل الدستور اقرار النظام الديقراطى النيابى فى البلاد ويكون
للملك الحق فى حل الهيئة النيابية أو المجلس المنتخب وحده ،
وتشارك هذه الهيئة مع الملك فى ممارسة السلطة التشريعية ويتم
الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية على
أن يكون استقلال السلطة القضائية والقضاة مضمونا ، مع كفالة
حرية الأفراد الشخصية وحقوقهم وحياتهم العامة وحرية الاعتقاد
والرأى والصحافة والاجتماع وتكوين الجمعيات ويتولى الملك اقرار
الشئون الخارجية وشئون الدفاع والجيش والنقد فى جميع أنحاء
السودان (٤٠) .

وفى مساء نفس اليوم الذى قامت فيه الحكومة المصرية باعلان
بيانها فى البرلمان عن الغاء المعاهدة ، أعلن السفير البريطانى
بالقاهرة أن هذا الاجراء من جانب واحد يعد عملا غير قانونى ،
وأن حكومته تتمسك بالمعاهدة وتعتبرها سارية المفعول ، فى حين
أقر البرلمان المصرى بمجلسه هذا الاجراء وأعلن تأييده التام
للحكومة ووافق بالاجماع على المراسيم بمشروعات القوانين التى
قدمها له رئيس الوزراء .

كما سارت المظاهرات الشعبية الحاشدة فى القاهرة
والاسكندرية والمدن الكبرى تعلن عن تأييدها الحكومة فى الغاء
المعاهدة وتعبر عن ابتهاجها بهذه الخطوة الوطنية المعبرة عن آمال

المصريين وتعلن عن مطالبها فى الحصول على السلاح واستعدادها لخوض معركة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال (٤١) .

وقد كان اقدام مصر على الغاء المعاهدة من شأنه أن يثير فزع الحكومة البريطانية خاصة أن هذا الاجراء قد تم فى وقت انهار فيه نفوذها تماما فى ايران عقب اقدام الدكتور مصدق على تأميم شركة البترول الانجلو - ايرانية صاحبة النفوذ القوى فى المجال السياسى والاقتصادى (٤٢) ، وتهديد العراق هى الأخرى بالغاء معاهدة ١٩٣٠ مع انجلترا (٤٣) .

وبذلك بات النفوذ البريطانى مهددا بالضياع فى المنطقة ولذلك فقد سارعت بريطانيا فى اتخاذ سلسلة من التدابير فى اليوم التالى لالغاء المعاهدة وضح منها تصميمها على البقاء فى منطقة القناة رغم ارادة الشعب المصرى ، فأصدرت وزارة الحرب البريطانية أوامرها بالغاء أجازات الضباط والجنود الانجليز وأسرت باستشارة الولايات المتحدة وحلفائها فى حلف الأطلنطى ، وعقدت لهذا الغرض عدة اجتماعات بين الجنرال ايزنهاور القائد الأعلى لقوات الأطلنطى والجنرال عمر برادلى والمارشال سليم والجنرال تشارل ليشيرل ؛ رؤساء أركان حرب القوات المسلحة الأمريكية والبريطانية الفرنسية واشترك معهم كل من اللورد فريزر أميرال البحرية البريطانية والجنرال الفونس جوان قائد القوات البرية للحلفاء فى أوروبا الوسطى ، ودار البحث حول الدفاع عن منطقة البحر المتوسط والنتائج المترتبة على الغاء مصر من جانبها للمعاهدة (٤٤) .

وفى يوم ١٠ أكتوبر أعلن وزير الخارجية الأمريكية دين أتشيسون استنكاره للإجراءات المصرية التى سوف تعود بأوخم العواقب على الأمن والدفاع بمنطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الدولية ومصالح العالم الحر ولهذا فان الولايات المتحدة تؤمن بأن احترام الاتفاقات

الدولية يستلزم اتفاق الطرفين بدلا من اتخاذ احدهما اجراء من جانب واحد (٤٥) .

وقررت الحكومة البريطانية مجابهة الموقف المصرى باجراءات عملية مثلها فعلت مصر التى تحدتها بالغاء المعاهدة من طرف واحد، وصدرت تصريحات عديدة للمسئولين الانجليز تؤكد أن بريطانيا لا تنوى سحب قواتها من منطقة القناة على الاطلاق ، وأنها على استعداد لتموين هذه القوات بطريق الجو اذا ما تطلب الأمر . ومن جهة أخرى أوعزت الحكومة البريطانية الى حاكم عام السودان بالنيابة (السير تشارلز كنجز) باصدار بيان رسمى فى التاسع من أكتوبر أعلن فيه أن الحكم الثنائى الذى قرره اتفاقية ١٨٩٩ سيظل أساسا للحكم فى السودان على الرغم من الغاء مصر لمعاهدة التحالف بينها وبين بريطانيا واعلانها ضم السودان للتاج المصرى .

كما أصدرت رئاسة أركان حرب الامبراطورية أوامرها لقواتها المربطة فى قبرص لتكون على أهبة الاستعداد لمواجهة الطوارئ، حتى تكون جاهزة للتوجه الى منطقة القناة فى أى لحظة لمساندة القوات البريطانية بها (٤٦) . وحاولت بريطانيا بعد أن أدركت التأييد الشعبى الجارف لالغاء المعاهدة أثناء عرض مشروعات القوانين المصاحبة لهذا الاجراء على البرلمان المصرى لاقرارها أن تحتوى هذه الأزمة - التى لم تكن تتوقعها - مع مصر ، فأصدرت تعليماتها الى سفيرها بالقاهرة بتقديم المقترحات المعروفة بمقترحات القيادة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط بالاشتراك مع سفراء الدول الأربع : الولايات المتحدة وانجلترا ، وفرنسا ، وتركيا (٤٧) وذلك فى ١٣ أكتوبر ، وطلب السفراء مقابلة وزير الخارجية محمد صلاح الدين لتسليمه مجتمعين مشروع المعاهدة الجديدة (٤٨) .

وأصر صلاح الدين على مقابلة كل منهم منفردا حتى لا يتحول الاجتماع الى مظاهرة سياسية ضد القرار المصرى .

وكان المشروع في جوهره يستهدف تحويل الاحتلال البريطاني لمصر الى احتلال دولي ، فقد وافقت الحكومة البريطانية على استدعاء قواتها من مصر بشرط أن يحل محلها قوات الدول المشتركة في قيادة الشرق الأوسط ، وحتى تخرج بريطانيا من مصر ودول الشرق الأوسط من البوابة الصومية مرفوعة الرأس وتعود إليها من الباب الخلفى كعضو فى القوات الدولية الجديدة بحيث تتحول منطقة القناة الى قاعدة عسكرية للحلفاء ويصبح حينئذ الجيش المصرى وقوات دفاعه الجوى تابعة لدول الغرب المتحالفة فى منظمة شمال الاطلنطى .

وأبلغ السفير البريطانى وزير الخارجية المصرية موافقة كل من استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا على الاشتراك فى هذه القيادة نظراً لاهتمام هذه الدول بالدفاع عن المنطقة ، وهى دول خاضعة للنفوذ البريطانى بلا شك (٤٩) .

وفى اليوم التالى (١٤ أكتوبر) اجتمع مجلس الوزراء بالاسكندرية برئاسة النحاس باشا وقرر رفض مقترحات الدول الاربع بصفة قاطعة ، وتم اعلان القرار فى البرلمان يوم ١٥ أكتوبر حيث صدق بمجلسيه فى نفس اليوم بالاجماع على قوانين إلغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى (٥٠) .

وفى ٢٧ أكتوبر بعث وزير الخارجية الدكتور محمد صلاح الدين برسالة الى السفير البريطانى بالقاهرة أرفق بها نص بيان رئيس الوزراء الذى ألقاه أمام البرلمان ليخطره بموافقة البرلمان على اصدار التشريعات الخاصة بوقف سريان المعاهدة والاتفاق الذى بموجبه كانت تتمتع القوات البريطانية بالحصانات والامتيازات فوق الأراضى المصرية ، وانتهاء تخويل بريطانيا وضع أية قوات عسكرية فى منطقة قناة السويس حيث أن وجود هذه القوات منذ الآن يعد بمثابة احتلال غير مشروع وضد ارادة الشعب المصرى .

وفي الوقت الذي استعد فيه أفراد الشعب لبدء الكفاح المسلح ضد التواجد العسكرى البريطانى فى منطقة القناة ، أخذت بريطانيا من جانبها تستعد لاستخدام سياسة القمع والقهر ، ولذا فقد بادرت بإرسال تعزيزات عسكرية كبيرة الى القاعدة (٥١) فنقلت نحو عشرة آلاف من الجنود الانجليز بطريق الجو ، وصار الصدام المسلح أمرا محتوما مادامت مصر لم توافق على منح أية تسهيلات للتواجد العسكرى البريطانى على أرضها للدفاع عن الشرق « الأدنى » وتأمين مصالح « العالم الحر » ، فى حين نادى بعض أعضاء مجلس اللوردات بعدم التمسك بالتواجد البريطانى فى منطقة القناة نظرا لتطور المفاهيم الحربية الحديثة وتقدم أساليب الحرب ، والعالم يسوده السلام الآن وبريطانيا ليست فى حاجة لهذا العدد الهائل من القوات بجوار القناة ووسط شعب أصبح يكن عداوة شديدة لكل ما هو بريطانى (٥٢) على أرضه .

٥ - تساعد حركة التحرر الوطنى بعد الغاء المعاهدة :

استجاب الشعب المصرى للنداء الذى وجهته له حكومته بمنع التعاون أو التعامل مع أفراد قوات الاحتلال البريطانى وحصارهم فى منطقة القناة وكل على رأس أفراد الشعب العمال . وقد طرحت فكرة الكفاح المسلح على جماعة كبار العلماء بالأزهر لبدء رأيهم الشرعى فيها بمناسبة اعتزام كثير من الشباب اعلان قيام حرب العصابات والنضال المسلح ضد القوات البريطانية وذلك بعد أسبوع واحد من اعلان النحاس باشا فى البرلمان الغاء المعاهدة .

وأجمع علماء ومشايخ الأزهر على أن المستعمرين المعتدين يجب مقاومتهم بكل الوسائل الممكنة ، وعلى كل مصرى أن يقاومهم بكل ما يمتلك فلا يضمن بماله أو دمه فى وقت صار مناسبا لبدء الكفاح المسلح « طبقا لما أمرنا به الله ومن أجل مصلحة الوطن » وكل من

يتعامل أو يتعاون مع هؤلاء المعتدين يعتبر خائناً لوطنه . وأباح العلماء دم كل مستعمر يعيش على أرض مصر ، وطالبوا بتكاتف الجهود بين الحكومة والشعب والتنسيق بينهما حتى لا تضيع مجهودات المقاومة هباء .

وقال بعضهم ان الدين الاسلامي يعتبر الانجليز بعد الغاء المعاهدة « مفقطين ومعتدين » ، واهدار دم المعتدى طبقاً للقانون مباح بكل الوسائل (٥٣) وفي يوم ١١ أكتوبر ١٩٥١ اجتمع مؤتمر من الطلبة الذين ينتمون للاخوان المسلمين حضره عشرون ألفاً وقرروا الآتى :

١ - مناشدة الحكومة :

(١) أن تعلن أن مصر تعتبر فى حالة حرب مع بريطانيا وأن القوات البريطانية الموجودة فى مصر والسودان هى قوات معتدية .

(ب) أن تسمح الحكومة بحمل المواطنين للسلاح وألا يعاقب القانون المصرى على مقاومة الانجليز .

(ج) وقف جميع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع بريطانيا .

(د) الغاء جميع الامتيازات الممنوحة للشركات البريطانية وتجميد أملاك الرعايا الانجليز كما فعلت الحكومة الايرانية .

(هـ) محاكمة مجرمى الحرب الذين تأمروا على الجيش المصرى، والفدائيين الذين حاربوا الى جانبه خلال الحرب الفلسطينية .

(و) اطلاق سراح الفدائيين المسجونين بسبب مهاجمتهم للأهداف والمصالح البريطانية فى مصر ، وكذلك الذين كانوا يحاربون فى فلسطين .

(ز) اعلان الحكومة بأن الحاكم الانجليزى العام للسودان لا يمثل الحكومة المصرية فى السودان .

٢ — فى حالة استجابة الحكومة المصرية لهذه المطالب الشعبية فسوف تعبر عن رغبات أبنائها الذين يجب عليهم الوقوف وراءها حتى خروج آخر جندى بريطانى من مصر وتحرير البلاد من الاستعمار ، أما اذا لم تستجب لهذه المطالب ففى هذه الحالة يجب مقاومتها لتعاونها وتخاذلها أمام المحتل الأجنبى .

٣ — يجب تشكيل قوات للدفاع الشعبى وتتكون من ستة عشر ألف فدائى ممن حاربوا فى فلسطين لبدء الكفاح المسلح فوراً .

٤ — الحفاظ على أرواح المدنيين الانجليز المقيمين بمصر وممتلكاتهم .

٥ — الدعوة لاقامة مؤتمر دولى اسلامى للمسلمين فى جميع أنحاء العالم لتنظيم حركة للتحرير الاسلامى تبدأ بتحرير فلسطين .

٦ — يجب أن تبلغ الحكومة المصرية وجميع السفارات والصحف بمحتوى هذه القرارات (٥٤) .

وقد أثارت هذه الدعوة لاستخدام السلاح نائرة الانجليز خاصة بعد أن نبهت وزارة الأوقاف الملكية المصرية على جميع أئمة المساجد أن يكون موضوع خطبة الجمعة ١٢ أكتوبر فى جميع مساجدها الدعوة الى الجهاد والكفاح المسلح (٥٥) وبناء على تعليمات الحكومة البريطانية فقد قام السفير البريطانى رالف ستيفنسون بالاتصال بالحكومة المصرية ليحملها مسئولية حماية أرواح الانجليز فى مصر وممتلكاتهم .

وشكا السفير الى وزير خارجيته من أن الحكومة المصرية لم تأخذ على عاتقها مسئولية حماية أرواح الانجليز ولم تنعهد بذلك

أو تحاول منعه أمام التحريض المستمر ضدهم من جانب المصريين، كما أن الممتلكات البريطانية صارت عرضة للنهب، « ورجاه » عدم التفاضى عن هذه الحوادث التى « تبعث على الأسى » وطالبه بالسعى لدى الحكومة المصرية للحصول على ضمانات رسمية بمسئوليتها عن حماية أرواح وممتلكات الأجانب عموما فى البلاد ومنع التحريض على الاغتيال أو الاعلان عنه (٥٦) .

وبدأت بريطانيا تضغط بكامل ثقلها لمجابهة الاجراءات المصرية اذ اقترحت على الولايات المتحدة تدويل منطقة قناة السويس بعد أن فشلت فى الحصول على موافقة مصر على مشروعات الدفاع المشترك ، ونتيجة لارتفاع شعبية الوفد ارتفاعا لم يسبق له مثيل منذ ثورة ١٩١٩ فقد اتجهت بريطانيا للقيام بخطوة أكثر ايجابية كوسيلة ضغط على الحكومة الوفدية اذ أمرت الشركات البريطانية العاملة فى مجال استخراج البترول تحت حمايتها بمنطقة السويس تحديد كميات البترول التى تصل الى القاهرة والدلتا والاسكندرية من مصفاة التكرير بالسويس لكى يكون الضغط البريطانى محسوسا على مواقع الانتاج ومظاهر الحياة اليومية فى تلك المناطق المزدهرة بالنشاط ، فبدأت درجات الخطر تتصاعد بسرعة لم يسبق لها مثيل (٥٧) .

وما ان علم عمال وسائقو السكك الحديدية بوصول التعزيزات العسكرية البريطانية الى ميناء بورسعيد يوم ١٣ أكتوبر والتى بلغت نحو ثلاثة آلاف من العسكريين الانجليز حتى رفضوا نقلهم بالقطارات الى معسكراتهم بفايد وكسفرية فاضطرت السلطات البريطانية الى نقلهم فى سيارات ولوريات الجيش البريطانى (٥٨) .

وأضرب العمال المصريون فى المعسكرات البريطانية عن عملهم وانسحبوا جميعا وضخوا بمرتباتهم وأجورهم استجابة لنداء الحكومة بعدم التعاون مع المحتلين ، وامتنع عمال الشحن والتفريغ فى ثفور

القناة عن تفريغ حمولات البواخر البريطانية التى ظلت تهيم فى القناة دون أن تتمكن من انزال شحناتها وقابلت الحكومة هذه المبادرة الطيبة الرائعة من العمال بالتأييد والتشجيع فألحقت العمال المنسحبين جميعا بمصالحها المختلفة بالقاهرة والأقاليم ووفرت لهم سبل الاعاشة رغم عدم استعدادها لهذا الانسحاب الجماعى المفاجئ وارضى العمال أجورا أدنى مما كانوا يتقاضونه نتيجة عملهم مع الانجليز وتحملت خزانة الدولة فى عام واحد ستة ملايين جنيه أجورا لهم (٥٩) واضطرت السلطات البريطانية الى تجنيد ٦٥٠٠ من القبارصة العاطلين للعمل فى معسكرات القناة (٦٠) .

وشهدت القاهرة والاسكندرية ومدن الأقاليم مظاهرات ضخمة للطلاب والعمال يومى ١٥ و ١٦ أكتوبر مطالبة بالسلاح والتوجه للقناة ، واشتدت مظاهرات أبناء مدن القناة الذين امتنعوا عن التعامل مع الايجليز وأسرهم . وقد أثارت هذه المقاومة السلبية قوات الاحتلال فقامت باحتلال كوبرى الفردان فى اليوم السابع عشر، لعزل الجيش المصرى المربط فى سيناء على الحدود الاسرائيلية عن بقية أنحاء البلاد ، واحتلت محطات الكهرباء والمياه بتلك المنطقة واستولت على « المعديّة » التى تربط بين ضفتى القناة وقامت باحتلال جمرک السويس والاسماعيلية وبورسعيد والقنطرة (٦١) .

ونتيجة لانعدام التعاون التام بين مواطنى مدن القناة والمعسكرات الانجليزية صارت القاعدة البريطانية تعاني من متاعب جمة فى الامدادات والتموين وخشى الأفراد الانجليز على أرواحهم ، ووجدت هذه القوات نفسها فى عزلة تامة تتلقى الهجمات الفدائية هجمة تلو الأخرى ، وصار تركيزها محصورا فى حماية نفسها فقط بعد أن فقدت الأمن والاستقرار اللذين ظلت تنعم بهما لفترة طويلة (٦٢) .

وبات على وزارة المحافظين التى ألفها تشرشل فى ٢٦ أكتوبر أن تواجه الموقف الصعب ، اذ اعلنت الوزارة البريطانية تمسكها

بالمعاهدة ، وصرح هريرت موريسون وزير الخارجية أن بلاده ستقابل « القوة بالقوة » إذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها فى منطقة السويس (٦٣) .

وازاء تطوع كثير من الشباب للكفاح ضد الانجليز وتأليف كتائب التحرير من الفدائيين الذين اتخذوا من مديرية الشرقية والمناطق القريبة من معسكرات القناة مسرحا للتدريب ومزاولة نشاطهم الفدائى ضد قوات الاحتلال .

فقد صممت بريطانيا على تنفيذ خطتها فتدفقت الامدادات الحربية على المنطقة وقررت اعتبارها منطقة عسكرية بريطانية « مغلقة » يحظر على المصريين الانتقال بين أرجائها دون اذن مسبق وتفتيش دقيق ، وزاد تداخلها فى شئون البوليس المصرى وتهجمها على المدن والقرى والنقاط المهمة واضطهاد السكان وتفتيش منازلهم بالاكراه والاستيلاء على المواد التموينية من المحلات والمنازل وصار الدخول أو الخروج من مناطق القناة للمصريين يمثل احتقارا واذلالا للمصرى نتيجة لضعف سيطرته على أرض بلاده (٦٤) .

ومن جهة أخرى فقد قررت المضى فى مشروع القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وبدون اشتراك مصر فى أوائل نوفمبر ١٩٥١ ، لكن مصر كانت قد رفضت من قبل الاشتراك فى هذا المشروع لأن الانجليز لا يحترمون تعهداتهم منذ عقد معاهدة ١٩٣٦ ، ولم يساهموا فى تعزيز قوة الجيش المصرى الذى كان من الممكن أن يعتمدوا عليه الآن ، بل انهم تركوه ضعيف العدد والعتاد ولم يفوا بتعهداتهم تجاه تدريبه وتسليحه (٦٥) ولم تكن السياسة البريطانية فى وادى النيل قبل المعاهدة وبعدها الا نموذجا للاستعمار العاشم ولا يمكن وصفها بأقل من « نقض العهد وخيانة الأمانة » وان سياستها فى السودان ومحاولاتها فصله عن مصر لخير دليل على

ذلك ، فيجب على الانجليز أن يتركوا وادى النيل لأهله وانتهاء الحكم
البريطانى فى السودان وتحقيق وحدته مع مصر (٦٥) .

وظلت الحكومة البريطانية سادرة فى غيها اذ حشدت قوات
ضخمة فى قبرص لتكون على مقربة من قاعدة القناة وتم نقلها
بواسطة الطيران الملكى البريطانى ، وأسرع البريجادير أنطونى
هيد وزير الحربية البريطانية الى مغادرة لندن متجها نحو فايد
فى أواخر نوفمبر للاجتماع بالمسؤولين العسكريين الانجليز لوضع
الخطط الكفيلة بوقف النشاط الفدائى للمصريين .

وحاصرت القوات البريطانية مدينة الاسماعيلية ونصبت مدافع
الميدان على مداخلها ، ثم تكررت مشاهد الاشتباك الدامية بين
المصريين والانجليز بمدينة السويس فى ٣ ديسمبر وقتل عدد كبير
من الجانبين ثم تكررت فى اليوم التالى (٦٦) مما اضطر كثيراً من
العائلات البريطانية الى الرحيل من مدن القناة متجهة الى بلادها .

ومن أبشع الجرائم التى ارتكبها الانجليز فى حق المدنيين العزل
تلك الجريمة التى وقعت على حى بأكمله بمدينة السويس ويسمى
كفر أحمد عبده والتى انتهت بتدميره بالكامل ، اذ تعللت القيادة
البريطانية بحاجتها الى شق طريق يصل ما بين معسكراتها فى
شمال السويس ووابور تكرير المياه الخاص بالقوات البريطانية ،
وقامت بهدم الحى الذى يتألف من ١٥٦ منزلاً ويقطنه نحو ألفى
نسمة وحولته الى أطلال خاوية .

وقد أبلغت وزارة الخارجية المصرية هذا الحادث لمثلئ دول
العالم المجتمعين فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ببائيس ، وتولى
الدكتور محمد صلاح الدين تقديم مذكرة بهذه الشأن فى الحادى عشر
من ديسمبر للسكرتير العام لهيئة الأمم مستر تريجفى لى ، موضحاً
فضاعة العدوان البريطانى المسلح على الحى الأمن وفى الوقت

نفسه اجتمع مجلس الوزراء المضرى وقرر سحب السفير المضرى
فى لندن عبد الفتاح عمرو احتجاجا على تصرفات السلطات
البريطانية فى منطقة القناة (٦٧) .

وزاد تحرش الانجليز بأهالى مدن القناة اذ واصلوا اعتداءاتهم
على السويس فى أوائل يناير ١٩٥٢ ، وأبو صوير والمحسمة ،
وقاموا بمهاجمة التل الكبير فى ١٢ يناير بدعوى أنها تؤوى
القذائين الذين يهاجمون معسكراتهم (٦٨) .

وكانت بريطانيا حتى هذه اللحظة لا تزال تأمل فى تعضيد
حلفائها الغربيين لهذا الموقف المتأزم الذى صارت تواجهه فى مصر ،
فسافر تشرشل الى الولايات المتحدة محاولا احياء مشروع القيادة
المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط مع المسئولين الأمريكين بدعوى
الدفاع عن قناة السويس ومصالح العالم الحر (٦٩) حتى تتخلص
بريطانيا من ورطتها فى منطقة القناة ، لكن دون جدوى اذ انتهى الأمل
فى حل القضية على مائدة المفاوضات وانتقل الى ميدان العمل
المسلح .

★ ★ ★

هوامش الفصل السابع

- (١) The Parliamentary Debates (Hansard) ; House of Commons, Vol. 487, pp. 27-29.
Ibid, pp. 25-27.
- (٢) مناقشات يوم ٢٣ أبريل ١٩٥١ .
- (٣) وزارة الخارجية الملكية : محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ ، صص ٢٢٩ - ٢٣٠ .
- (٤) Documents on international affairs ; 1951, pp. 455-456.
Ibid, p. 457.
- (٥) Ibid, pp. 456-457.
- (٦) رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصري) ، ص ٢٧٩ .
- (٧) أصدرت وزارة البحرية البريطانية أوامرها الى أربع من بوارجها الحربية لحماية السفن البريطانية من التفتيش المقرر للحكومة المصرية عند مرورها بمنطقة بورسعيد والبحر الأحمر .
- Ibid, pp. 456-457.
- (٨) مضايط مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .
- (٩) نفس المضبطة السابقة .
- جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، صص ٦٧٦ - ٦٨٠ .
- (١٠) مضايط مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .
- جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، ص ٦٨٠ .
- (١١) مضايط مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .
- (١٢) مضايط مجلس النواب ، نفس الجلسة .
- الكتاب الأخضر المصري عن السودان ، المصدر السابق ، صص ٢٨٠ - ٢٨١ .

Documents on international affairs, 1951 ; Op. Ci., (١٢)
pp. 458-459.

Ibid., p. 459.

(١٤) الكتاب الأخضر المصري عن السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

(١٥) الأولى معقودة في ٢٠ أكتوبر ١٨٨٨ م ، والثاني موقع عليه في

٢٦ يونيو ١٩٤٥ .

Documents on international affairs, 1951, Op. Cit.,
p. 460.

(١٦) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .

(١٧) المصري ، عدد ٨ أغسطس ١٩٥١ .

(١٨) محاضر المحادثات السياسية والذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية .

وحكومة المملكة المتحدة ، المصدر السابق ، صص ٢١٤ - ٢١٥ .

(١٩) المصري ، عدد ٨ أغسطس ، ١٩٥١ .

(٢٠) المصري ، عدد ٩ أغسطس ١٩٥١ .

(٢١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٦٩٣ .

Documents on international affairs. 1951, Op. Cit., (٢٢)
pp. 461-462.

محاضرات المحادثات السياسية ، مصدر سابق ، صص ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٣ .

(٢٣) خطاب النحاس باشا في ذكرى سعد زغلول مساء يوم ٢٣ أغسطس

١٩٥١ . لجنة الوفد العامة بالاسكندرية . المصري ، عدد ٢٤ أغسطس

١٩٥١ .

(٢٤) من خطاب مكرم عبيد زعيم الكتلة الوفدية في ذكرى سعد زغلول

يوم ٢٣ أغسطس بميدان عابدين بالقاهرة :

المصري ، عدد ٢٤ أغسطس ١٩٥١ .

(٢٥) سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ،

صص ٢٢٤ - ٢٣٥ .

أعرب نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي ورئيس حزب الاتحاد
الدستوري عن تأييده لبيان محمد صلاح الدين المعبر عن آماني العرب جميعا ،

كما أعلن عن تأهب العراق لالغاء معاهدة ١٩٣٠ مع انجلترا في حالة الغاء

مصر لمعاهدة ١٩٣٦ : المصري ، ٦ أغسطس ١٩٥١ .

(٢٦) سيرانيان : المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .

(٢٧) سيرانيان : المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .

Documentary history of U.S. Foreign Policy ; 1945- (٢٨)
1973, Vol. V., p. 815.

- (٢٩) سيرانيان . المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .
- وقد اقترحت الحكومة الأمريكية لانقاذ الموقف المتأزم بين انجلترا ومصر ان تنضم مصر الى عضوية حلف شمال الاطلسي :
- محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، ص ٢٦٧ .
- (٣٠) المصري ، عدد ٨ أغسطس ١٩٥١ .
- Documents on international affairs, 1951, Op. Cit., pp. 462-463.
- (٣١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ص ٦٨٥ - ٦٨٨ .
- Documents on international affairs ; 1951, Op. Cit. pp. 441-442.
- (٣٢) سيرانيان : المرجع السابق ، ص ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .
- (٣٣) المرجع نفسه ، ص ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .
- (٣٤) مضابط مجلس النواب ، جلسة يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ .
- Eden, Anthony ; The Suez Crisis, p. 5.
- (٣٥) بيان النحاس باشا أمام البرلمان ، جلسة مجلس النواب يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ .
- صلاح عزام : وثائق مصطفى النحاس ، ص ١٣ .
- (٣٦) ألغى هذا الاتفاق في يونيو ١٩٣٩ .
- وثائق مصطفى النحاس ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .
- (٣٧) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٨ أكتوبر ١٩٥١ .
- Eden, Anthony ; The Suez Crisis, Op. Cit., 1968, p. 5.
- (٣٨) المصدر السابق ، نفس الجلسة .
- (٣٩) طبقا لما نص عليه المرسوم الثالث .
- (٤٠) صدرت المراسيم الأربعة بقصر المنتزه في ٧ أكتوبر ١٩٥١ :
- مضابط مجلس النواب ، جلسة ٨ أكتوبر ١٩٥١ .
- Documents on international affairs, 1951, Op. Cit., pp. 464-466.
- (٤١) جمال حماد ، دراسة تاريخية بعنوان : كيف دعمت الشرطة كفاح الشعب ضد الاستعمار ، أكتوبر ، عدد ٢٩ يناير ١٩٨٩ ، ص ٣٠ .
- Eden, Anthony ; Op. Cit., p. 6.
- (٤٢) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، ص ٢٥٨ .

(٤٣) أعلنت الحكومة الفرنسية عن تأييدها لبريطانيا وضرورة الحزم والسدة مع مصر لعدم شيوع الغاء المعاهدات في مختلف أرجاء الشرق الأدنى وانتهاج سياسة فوضوية تهدد مصالح الدول الموقعة على معاهدة شمال الأطلسي والأمم الحرة : محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٧٠٣ .

(٤٤) المرجع نفسه ، ص ٢٦٠ .
Documentary history of U.S. Foreign Policy, Op. Cit., (٤٥)
p. 815.

(٤٦) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٦١ .
(٤٧) سفراء الدول الأربع بالقاهرة هم : السير رالف ستيفنسون (بريطانيا) جيفرسون كافري (أمريكا) ، كوف دي مورفيل (فرنسا) ، فؤاد خلوصي توجاي (تركيا) .

(٤٨) جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (وثائق المفاوضات المصرية البريطانية) المصدر السابق ، صص ٦٩١ - ٦٩٣ .
(٤٩) سيرانيان : المرجع السابق ، ٢٢٨ - ٢٣٩ .

(٥٠) القانون رقم (١٧٥) لسنة ١٩٥١ :
سيرانيان : المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .
عبد العزيز الشناوي (دكتور) جلال يحيى (دكتور) : وثائق ونصوص التاريخ الحديث ، والمعاصر ، صص ٧٨٧ - ٧٨٨ .

(٥١) Morlow, John ; Angli-Egyptian Relations 1800-105,
pp. 380-382.

(٥٢) The Parliamentary Debates (Hansard), Op. Cit., House
of the Lords, Vol. 174, pp. 435-441.

(٥٣) كان ذلك رأى الشيخ على الخفيف أستاذ الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق بالقاهرة ، أما الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الجامع الأزهر (١٩٥٠ - ١٩٥١ ، ١٩٥٢) فاعتذر عن الادلاء برأيه قائلاً : « ان الفتوى يجب أن تكون صادرة عن مفتي الديار المصرية دون غيره » . وقال الشيخ محمد أبو زهرة أستاذ القانون بجامعة فؤاد الأول : « ان الجنود الانجليز في معسكراتهم هم رعايا بيننا ويجب الحفاظ على أرواحهم لأنهم كالمقاتلين ، لا يزالون يرتبطون بمعاهدة فلا نعلن الحرب عليهم ، وذلك من أجل خدمة المصلحة العامة لبلادنا » .

F.O. 371/90117/162929/162929/JE 10110/60, Alex. Telegram No. 750, 16th October, 1951.

Maher, Soad ; Al-Azhar, p. 44.

• الجهور المصرى ، عدد ١٥ أكتوبر ١٩٥١

F.O. 371/90117/162929/ E 10110 Ibid. (٥٤)

• الأهرام ، عدد ١٢ أكتوبر ١٩٥١

وبدا بالفعل جمع التبرعات واصدار البيانات باسم عزيز المصرى القائد العام لكتائب التحرير وانهاالت التبرعات على اللجان التى شكلت لهذا الغرض من جميع طوائف الشعب :

• حسن عزت : أسرار معركة الحرية ، صص ١٠٨ - ١٠٩ .

• محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية

• صص ١٤٢ - ١٤٣

F. 5371/90117/1612929/African Department, Egypt and Sudan, JE 10110/60. Telegram No. 273, British Embassy, Alex., 16th October, 1951. (٥٥)

F.O. 371/90117/612929/JE 10110/60, No. 349, British Embassy, Alex. Octabeé 16, 1951. (٥٦)

(٥٧) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، صص ١٢٤ -

١٢٥ • وقد سبق للقيادة العسكرية البريطانية فى الشرق الأوسط أن عرضت خططها فى حالة الضرورة القصوى فى منطقة قناة السويس أن تتدخل عسكريا لاحتلال الدلتا والقاهرة والاسكندرية : نفس المرجع ، ص ١٢٠ .

(٥٨) عبد الرحمن الرافعى : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ ، صص ٨٣ - ٨٤ • الأهرام ، عدد ١٤ أكتوبر ١٩٥١ .

(٥٩) الوثائق التاريخية للحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ - ١٩٧٠ ، المجلد الاول ، وثيقة رقم (٣) : سنة ١٩٥٢ ، صص ١٠٥ - ١١٤ ، المصرى عدد ١١ أكتوبر ١٩٥١ .

(٦٠) أنزل هؤلاء القبارصة الى ميناء السويس بدون جوازات سفر ونقلوا على الفور للعمل بالمعسكرات البريطانية ، وقد ثاروا على الانجليز فيما بعد فآثرت السلطات البريطانية ترحيلهم لبلادهم : المقطم ، عدد ٧ يناير ١٩٥٢ .

(٦١) عبد الرحمن الرافعى : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، صص ٨٦ - ٨٧ ، الأهرام ، عدد ١٨ أكتوبر ١٩٥١ .

(٦٢) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) قناة السويس ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

(٦٣) عبد الرحمن الراقعي : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ٨١ . وقد طالب الفسكونت ستانسجيت العضو بمجلس اللوردات بأن تفوق السلطات البريطانية في تعاملها بين الجريمة و « المشاعر الوطنية » التي تعبر عنها الحركات الشعبية في مصر لأن الرأي العام يساند دائما هذه المشاعر . وقال : نحن لن نفرض أنفسنا وقواتنا على مصر ، ولن تتمكن أى دولة من البقاء على أرضها بالقوة دون رغبة الشعب المصرى :

The Parliamentary Debates (Hansard), Lords,
Vol. 174, p. 442, November 21, 1951.

(٦٤) عبد الرحمن الراقعي : المرجع السابق ، صص ٨٧ - ٩٢ : المقطم ، عددى ٢ ، ٧ يناير ١٩٥٢ .

(٦٥) من خطاب الدكتور محمد صلاح الدين (باشا) وزير الخارجية ورئيس وفد مصر أمام الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى باريس يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥١ :

جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، صص ٦٩٣-٧٠٢ .
رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصرى . عن السودان . المصدر السابق ، صص ٢٨٨ - ٢٩٢ .

(٦٦) عبد الرحمن الراقعي : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، صص ٩٣ - ٩٤ .
الأهرام ، عددى ١٥ ، ١٧ نوفمبر ١٩٥١ .
(٦٧) عبد الرحمن الراقعي : المرجع نفسه ، صص ٩٧ - ١٠١ ، المصور ، ٤ يناير ١٩٥٢ .

(٦٨) Valikiotis ; The History of Egypt, pp. 368-369.

المقطم ، عدد ٤ يناير ١٩٥٢ .

(٦٩) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ ، المقطم عدد ١٨ يناير ١٩٥٢ . وقد ظهر مدى الانحياز الأمريكى لبريطانيا عندما صرح مايكل مكدومورت عن الخارجية الأمريكية بأن مصر أخلت بالتزاماتها الدولية عندما انفردت بـنقض المعاهدة وأن موقف بلاده لم يتغير تجاه المسألة المصرية منذ تصريحات دين أتشيسون فى ١٧ أكتوبر الماضى والمعبرة عن رأى الولايات المتحدة فى أن مصر لم تحترم التزاماتها الدولية وأن قرارها قد جانبه الصواب :

Documents on international affairs, 1951, Op. Cit., pp. 468-469.

المقطم ، عدد ٥ يناير ١٩٥٢ .

☆ ☆ ☆

الباب الثالث

الثورة والاتفاق مع بريطانيا
١٩٥٢ - ١٩٥٤

- الفصل الثامن : ثورة يوليو وموقفها من قضية وحدة وادي النيل .
- الفصل التاسع : الثورة وقضية الجلاء .
- الفصل العاشر : توقيع اتفاقية الجلاء .

الفصل الثامن

ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من قضية وحدة وادى النيل

- ١ — مجهودات حكومة الثورة لحل مشكلة السودان .
- ٢ — محاولات بريطانيا تقسيم السودان قبل الجلاء .
- ٣ — اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ .
- ٤ — الانتخابات السودانية ونتائجها .

ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من قضية وحدة وادى النيل

توالت الوزارات على حكم البلاد بعد أن أطيح بالوفد صاحب الأغلبية الشعبية اثر اعلانه للأحكام العرفية مساء يوم الحريق ، ولم تكن تلك الوزارات المتتالية سوى مظهر من مظاهر أزمة الحكم فى مصر ، وانعدام الثقة بين الشعب والسراى ، ودليلا على عدم الاستقرار ، فانكششت المقاومة ضد الانجليز (١) ، وازدادت الازمات حدة ، وكان لابد من مخرج نحو تغيير جذرى يعيد الأمور الى نصابها ، وبعد أن أصبحت حتمية تغيير الأوضاع القائمة ضرورة ملحة لا مفر منها (٢) .

وكان الجيش هو محط الأنظار للقيام بهذه المهمة فهو القادر عليا بما لديه من امكانية التغيير بالقوة المسلحة ، واستشعر ضباطه مدى المهمة الجليلة الملقاة على عاتقهم وهم أبناء ذلك الشعب وحماته ، ومن هنا فقد هب الضباط الأحرار — الذين كونوا تنظيمهم فى أواخر الأربعينيات برئاسة جمال عبد الناصر (٣) — فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتغيير هذا الواقع وكانت خططهم تعتمد على الاستيلاء على مقاليد الأمور بالجيش مع ضمان التأييد الشعبى لحركتهم ، وخلع الملك فاروق دون اراقة دماء ، وكان لهم ما أرادوا فى خلال أيام قلائل أذهلت الجميع بل أذهلتهم أنفسهم (٤) .

ودانت مقاليد الأمور فى البلاد للضباط الأحرار ، اذ رحب المواطنون بهذه الحركة المباركة (٥) ، التي سرعان ما تحولت الى

ثورة بيضاء تحقق آمال الملايين من أبناء الشعب في الحياة الحرة
الكريمة وتقضى على الفساد والمحسوبية وتقيم أسسا قوية
من العدل الاجتماعى والمساواة بين مختلف طوائف الشعب المصرى،
ومن أجل ذلك خرج الملك فاروق مغادرا البلاد بعد تنازله عن العرش
لابنه في ٢٦ يوليو (٦) .

وتوالت القرارات الثورية باصدار قانون تحديد الملكية الزراعية
في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ لتحرير الفلاح من سلطان صاحب الأرض ، ثم
ألغيت الملكية وأعلنت الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ (٧) ، وسارت
الحركة في خطها الثورى .

وكايت بريطانيا قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ، قد وجدت أن من
المستحيل عليها احراز أى تقدم نحو تحقيق أى شكل من أشكال
الاستقلال للسودان وابعاده عن الاتحاد مع مصر كخط ثابت
للسياسة البريطانية في المنطقة . وكذلك لم يتم تحقيق أى تقدم في
هذا المجال نظرا لاصرار الملك فاروق على حقه في السيادة على
السودان وهو الحق الذى طالب به من قبله والده الملك فؤاد في
العشرينات كما كانت هناك مشكلة مياه النيل التى كانت تثير
مخاوف الحكومات المصرية المتتالية من أن تتولى السلطة في الخرطوم
حكومة معادية لمصر ، وبالتالي يمكن التأثير على عصب الحياة
وشريانها في شمال الوادى (٨) .

ووضعت مصر نفسها في موقف المستحيل حين راحت تطالب
بالسيادة على السودان تحت دعوى التاج المشترك ، اذ ان معظم
السياسيين المصريين المتفاوضين بشأن السودان قبل الثورة لم
تكن لديهم فكرة واضحة عن حقيقة الوضع في السودان ، فقد كان
من بينهم من راح يطالب بملكية مصر للسودان على أساس حق
الفتوحات العسكرية منذ محمد على أو حملات استكشاف منابح
النيل في عصر اسماعيل وقد نسي هؤلاء أن القرن العشرين له

أحكامه وظروفه التى تختلف عن أحكام وظرف القرن التاسع عشر .

كما كان من بينهم من أدركوا بوعيتهم وحسهم السياسى أن الظروف قد تغيرت ، فطوروا مطلب ملكية السودان ليصبح وحدة وادى النيل ، ناسين أن الوحدة فى العصر الحديث بين طرفين تقتضى تلاقى ارادتى شعبين بتمام حريتهما .

وفى الغالب فإن معظم هؤلاء الساسة لم يدرسوا بقدر كاف طبيعة تكوين السودان الجغرافية وواقع تركيبته السكانية ، ولم يعرفوا شيئا كثيرا عن تنظيماته القبلية والطائفية والسياسية . فتحدثوا وتفاوضوا عنه أو باسمه دون أن تكون لديهم صورة واضحة أو محددة عن شئونه (٩) .

وظلت بريطانيا حتى قيام الثورة تستخدم كل مهاراتها السياسية لاستمرار سيطرتها على السودان باثارة مسألتين ، آل مصيرهما الى الرفض من جانب الساسة المصريين وهما :

١ — فصل المسألة السودانية عن المسألة المصرية .

٢ — حق تقرير المصير للسودانيين بأنفسهم (١٠) .

لكن من الملاحظ أن بعض المفاوضين المصريين راوا بثاقب نظرهم أن من الممكن أن يترك السودان لاتفاق خاص بعد أن يتم تسوية المسألة المصرية ، وبذلك تتحقق عملية الفصل بين المسألتين كما رأينا فى مفاوضات سعد — ملر وكذلك فعل عدلى مع كيرزون (١١) من قبل .

٤ - مجهودات حكومة الثورة لحل مشكلة السودان :

مع تولى الضباط الشبان الجدد زمام السلطة في مصر ، كان عليهم أن يواجهوا حقائق الموقف بكل أبعاده ، وعليهم في واقع الأمر أن يواجهوا المعضلة المستعصية للاحتلال البريطاني لمصر ، غبدون ذلك ليس هناك استقلال أو حرية .

ومن هذا المنطلق طلب جمال عبد الناصر في يوم ٥ أغسطس ١٩٥٢ ملفات المفاوضات المصرية - البريطانية واتكب على قراعتها ، وطلب من على ماهر رئيس الوزراء أن يخصص له ولبعض زملائه سلسلة من اللقاءات معه تخصص لمناقشة العلاقات المستعصية مع بريطانيا ، ثم تابعها بعدد من الاجتماعات مع الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية في حكومة الوفد ، ثم رأى استكمال بحثه للموضوع بجنسة طويلة مع نجيب الهلالي باشا آخر رئيس للوزراء تفاوض مع الانجليز قبل ٢٣ يوليو ، وذلك لاستجماع صورة كاملة للموقف بكل تفاصيله ، وسلمه الهلالي باشا الورقة البريطانية التي قدمت اليه من قبل بمساعدة الولايات المتحدة والتي كانت تشير الى قبول بريطانيا لبدأ الانسحاب من مصر اذا امكن التوصل عن طريق المفاوضات الى ترتيبات أمن جماعى تحقق الدفاع عن المنطقة .

ومن هنا كانت المهمة شاقة بالنسبة للأوضاع الخارجية وبصرف النظر عن أوضاع إعادة ترتيب « البيت من الداخل » . كان الوصول الى اتفاق مع الانجليز لانسحابهم من مراكزهم الاستراتيجية بمصر ، وخصوصا بعد انسحابهم من عبدان في إيران لن يتأتى من خلال حوار دبلوماسى ، وإنما من خلال صراع الارادات والقدرة على فرضها على الجانب الآخر ، ومن هنا كان واضحا للثوار أن :

١ - موضوع الجلاء عن مصر يزداد تعقيدا بسببنا ارتباطه بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط (الدفاع المشترك) .

٢ - سيكون موضوع السودان هو النقطة الحساسة التي سيجعلها الانجليز وسيلتهم لعرقلة كل احتمالات الجلاء .

٣ - سوف تؤدي الولايات المتحدة دورا رئيسيا في المنقطة يزداد حجمه مع الأيام والتطور ومؤثرا في عملية التفاوض المصري - البريطاني (١٢) .

ومن هذا المنطلق تحددت خطة التحرك من جانب قيادة الثورة من خلال عدة أبعاد دولية وعربية تبدأ « بانعاش » عملية المفاوضات مع الجانب البريطاني دون تأخير ، وأن تكون البداية هي موضوع السودان لأن الوصول الى حل بشأنه سوف يدع قضية الجلاء والاستقلال وحدها في الساحة خصوصا أن مشكلة وحدة وادي النيل تحت تاج مشترك لم تعد موجودة (١٣) .

كما أنه لا بد من الفصل بين المفاوضات من أجل الجلاء وموضوع الدفاع المشترك أو غيره من ترتيبات الأمن الجماعي بالمنطقة فقد كان من رأى عبد الناصر أنه لا يمكن لرجال الثورة أن يتباحثوا في مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط الا بعد أن تتم تسوية القضية المصرية بشقيها : الجلاء والسودان (١٤) ، وبالفعل فقد حصل عبد الناصر على موافقة مجلس قيادة الثورة على التخلي عن المطالبة المصرية بالسيادة على السودان أثناء التفاوض مع الانجليز (١٥) .

وأصبح الموقف الجديد يقوم على أساس أن حل قضية السودان يعتبر مقدمة ضرورية لحل قضية الجلاء ، إذ أن قضية السودان صارت « ناضجة » للحل وواجبة التقدم على ما عداها وذلك بفضل موقف الحكومة المصرية الصلب في مواجهة المؤامرات البريطانية

للاستئثار بالسودان وما اتخذته حكومة الوفد قبل قيام الثورة
بالغاء اتفاقيتي الحكم الثنائي في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ وإصدار القانون
رقم (١٧٧) بمنح الحكم الذاتي للسودان في ١٧ أكتوبر ١٩٥١ .

وجاء تحدى الدكتور محمد صلاح الدين في ١٦ نوفمبر ١٩٥١
أمام الأمم المتحدة بقبول مصر سحب قواتها وموظفيها من السودان
لتمكين السودانيين من تقرير مصيرهم بحرية على شرط أن تفعل
بريطانيا نفس الشيء ، فتعرت السياسة البريطانية تماما ، وتألقت
لجنة خاصة بصياغة مشروع قانون الحكم الذاتي ووافقت الجمعية
التشريعية على هذا المشروع في ٢٣ أبريل ١٩٥٢ .

ولكن المشروع لم يحدد فترة الانتقال التي يمارس فيها الشعب
السوداني الحكم الذاتي ، والتي يعقبها تقرير المصير (١٦) . حتى
هذه اللحظة .

ومن هنا لم تبدأ حكومة الثورة في حل مشكلة السودان من
فراغ ، بل صار على المفاوض المصري أن يبارك نفس الأهداف
ويتحدث بنفس اللغة بعزم وتصميم ونية صادقة واضعا مصالح
السودان وشعبه في المرتبة الأولى دون أن يضحي بالحقوق
التاريخية والقانونية التي لم يجد المفاوض المصري فيما مضى أن من
حقه أن يفرط فيها ، ولقد عبر جمال عبد الناصر عن هذا المفهوم
قائلا : « أنه لا يخشى السودان الحر ، وإنما يخشى السودان
المحتل » (١٧) .

كما كان لوجود اللواء محمد نجيب على رأس الثورة ، الذي
كان يجسد بتاريخه وتاريخ أسرته في السودان الوحدة المصرية
السودانية ، والروابط التي تربطه بالسياسيين السودانيين قبل
الثورة ، لها أثر لا يمكن في خروج جماهير الشعب السوداني مؤيدة
للثورة المصرية (١٨) ، فضلا عما أفسحه تخلص مصر من النظام

الملكى من آفاق التقدم وحرية الحركة أمام الثوار ، مما جعل المبادرة بحل المسألة السودانية فى تلك الظروف مبشرا بتحقيق وحدة الوادى اكثر من أى وقت مضى ، اذا ما تخلصت ارادة الشنشين من أى ضغوط خارجية ، بعد أن كانت بريطانيا تستخدم عبارة حق تقرير المصير للشعب السودانى كورقة رابحة فى يدها من أجل فرض التفرقة بين شطرى الوادى والعمل على اخفاق أى مفاوضات فى هذا الشأن .

وكان على المفاوضين المصريين لتحقيق نجاح سريع للمقضية السودانية أن يبادروا بالعمل على تحسين قانون الحكم الذاتى الذى كانت بريطانيا قد أصدرته بالفعل فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ ، وأن يفرضوا مسألة حق تقرير المصير للسودانيين فى أقرب وقت ممكن . على أنه كان على مصر قبل ذلك القيام بخطوة أولى ضرورية وهى جمع كلمة السودانيين بمختلف أحزابهم فى موقف واحد بالنسبة لهذين الأمرين . ومن ثم فقد دعا اللواء محمد نجيب زعماء الأحزاب السودانية الى القاهرة فى أكتوبر ١٩٥٢ لاجراء مباحثات فى هذا الشأن ، كما دعا الى توحيد الأحزاب السودانية الاتحادية وهى حزب الاشقاء ، وحزب الاتحاديين ، وحزب الاحرار الاتحاديين ، والجبهة الوطنية ، وحزب وحدة وادى النيل ، وكلها تنادى بوحدة الوادى بشكل أو بآخر . وفى ٣ نوفمبر اختير اسماعيل الأزهري رئيسا للحزب ، ومحمد نور الدين نائبا ، ونص دستوره على جلاء الانجليز وقيام اتحاد مع مصر بعد تقرير المصير (١٩) .

كما توصل اللواء محمد نجيب الى اتفاق مع السيد عبد الرحمن المهدي زعيم طائفة الأنصار وراعى حزب الأمة المطالب بالانفصال بين مصر والسودان بقبول نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير للوقوف أمام المطامع البريطانية كجبهة واحدة وبذلك اتفقت كلمة الأحزاب السودانية على أن يكون للسودان حرية الاختيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال بعد تقرير مصيره (٢٠) .

وبناء على هذه الاتفاقات التى تمت مع الأحزاب السودانية بتوحيد كلمتهم تقدمت الحكومة المصرية بمذكرة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ الى الحكومة البريطانية بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان ، عبرت فيها عن ايمانها بحق السودانيين فى تقرير المصير وفى ممارستهم له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب ، كما حددت المذكرة فترة انتقال لانتهاء الادارة الثنائية انهاء فعليا ، واعتبار هذه الفترة بمثابة تصفية لهذه الادارة حيث يكون للسودانيين حق السيادة خلال تلك الفترة حتى يتم لهم تقرير مصيرهم فى جوهر محايد (٢١) .

ثم عالجت المذكرة سلطة الحاكم العام واللجنة المختلطة التى يستشرف على الانتخابات ولجنة السودان ، وحددت فترة الانتقال بثلاث سنوات يمارس خلالها الحاكم العام سلطاته بمعاونة لجنة مشكلة من خمسة أعضاء : اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتين البريطانية والمصرية بشرط الحصول على موافقة برلمان سودانى منتخب ، وكذلك عضو مصرى وآخر بريطانى وثالث هندى أو باكستانى ترشحه حكومة كل منهم ، وتعين الحكومة المصرية هذه اللجنة الخماسية بمرسوم ، على أن يحل محل الحاكم العام فى حالة غيابه اكبر العضوين السودانيين سنا . كما يتم تشكيل لجنة مختلطة من سبعة أعضاء (٢٢) مهمتها تعيين لجان فردية لكل دائرة من الدوائر الانتخابية وتقرير لائحة اجراءاتها ونظام عملها لضمان حيديتها على أن تشمل جميع الدوائر أنحاء السودان عدا مديريات الجنوب الثلاث ومن بين اختصاصات هذه اللجنة : الاسراع فى سودنة الادارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية وغير ذلك من الوظائف الحكومية (٢٣) .

وأوصت الحكومة المصرية « توصية مشددة » بانشاء وظيفته وكيل وزارة سودانى ليعمل كحلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس

الوزراء وتكون مهمته الاعداد لتمثيل السودان في المؤتمرات الدولية « الفنية » فحسب . وتعد الحكومة السودانية — على اثر انتهائها من التصديق على فترة الانتقال وهى الثلاث سنوات — مشروع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان للحصول على موافقته ، ثم تنسحب القوات البريطانية والمصرية من السودان قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بسنة واحدة على الأقل وتكون مهمة الجمعية التأسيسية تقرير مصير السودان واعداد دستور يتلاءم مع المصير الذى اتخذته وقانون انتخاب لبرلمان سودانى دائم ، ويكون تقرير مصير السودان اما بالارتباط مع مصر واما بالاستقلال التام عنها (٢٤) .

بيد أن الحكومة البريطانية ادعت أن الأحزاب السودانية لم يؤخذ رأيها في هذه المذكرة ، ولكن الحكومة المصرية ضيقت الخناق على تلاعب السياسة البريطانية بمصير السودان فأوغدت الصاغ صلاح سالم الى الخرطوم واستطاع أن يوقع مع ممثلى الأحزاب السودانية اتفاقا في ١٠ يناير ١٩٥٣ ، بتأييد المذكرة المصرية ما عدا بعض تعديلات طفيفة أهمها ضرورة أن تكون الانتخابات مباشرة في كل أنحاء السودان ما كان ذلك ممكنا ، وأن يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية قبل اجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية التى سيثول اليها تقرير مصير السودان . وقد اشترك في توقيع هذا الاتفاق الأحزاب السودانية : الأمة ، والجمهورى الاشتراكى ، والوطنى الاتحادى ، والوطنى .

واتفقت كلمة الجميع على أن ما تضمنه اتفاق الأحزاب هو حل نهائى لا يمكن الرجوع فيه . وكان أهم ما ورد في هذا الاتفاق جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض السودان وحسب تقرير المصير لأبنائه (٢٥) .

ونص فيه أيضا على سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية

التي ستقرر مصير السودان وفق ما جاء بالمذكرة المصرية . كما اتفق على أنه يعهد بأمر الأمن الداخلي بعد سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية الى القوات المسلحة السودانية ، وتصبح اوامرها العليا وقيادتها وولاؤها للبرلمان السوداني ، ولا يكون للحاكم العام أى سلطان عليها من يوم اتمام الجلاء حتى انتهاء تقرير المصير . كما أجمعت الأحزاب الموقعة على الاتفاق على مقاطعة الانتخابات التي تجرى في ظل أى دستور آخر (٢٦) .

ثم بدأت المباحثات الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى بشأن السودان بالقاهرة في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ (٢٧) وقد استغرقت هذه المباحثات عشرة اجتماعات وانتهت في ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

وقد سبق هذه المباحثات الرسمية جلسة مفاوضات في يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢ بمقر مجلس الوزراء المصرى بين اللواء محمد نجيب والسير رالف ستيفنسون الذى بدأ بايضاح الموقف البريطانى المتمثل في تمسك بريطانيا باتفاقية الحكم الثنائى في السودان على الرغم من أن حكومة الوفد قد الفتها في أكتوبر الماضى ، ثم استفاض في شرح التزامات الطرفين وضرورة عودة التعاون بينهما في اطار اتفاقية الحكم الثنائى اذا ما أرادت مصر أن يكون لها دور في السودان .

ورد عليه اللواء نجيب قائلا : « ان هدفنا هو تحرير السودان من أى نفوذ أجنبى ، وسواء اتحدنا أو انفصلنا فان مآلنا واحد ومصيرنا لبعضنا ، وفي كل الأحوال فان مصر تطالب للسودانيين بحقوقهم في تقرير مصيرهم ، فان قرروا بعد ذلك الوحدة معنا فمرحبا ، واذا قرروا الاستقلال فهذا حقهم » (٢٨) .

وتتابعت الحوادث في غير صالح بريطانيا بعد أن تمكنت مصر من تجميع الأحزاب السودانية على كلمة واحدة تحت زعامة الحزب

الوطني الاتحادي برئاسة اسماعيل الأزهرى وهى مبدأ حق تقرير المصير ، حتى ان بريطانيا فوجئت بموافقة السيد عبد الرحمن المهدي المنادى بالانفصال وهو يوافق على التوقيع على وثيقة التوفيق بين الأحزاب السودانية .

وطلب المستر أنطونى ايدن من السير روبرت هاو - الحاكم العام البريطانى للسودان تفسيراً للأسباب التى دعت المهدي الى اتخاذ هذا الموقف « غير الودى » تجاه بريطانيا دون الرجوع للسفارة البريطانية واستشارتها ، وكان رأى ايدن أن هذا الموقف قد ترك المفاوضات البريطانى « فى العراء » لكن المهدي عبر عن رأيه المعبر عن ادراكه لمصالح بلاده ، اذ أنه مع تقديره للصدقة التقليدية التى تربطه ببريطانيا ، لم يكن ليتردد فى توقيع وثيقة يتفق فيها الجميع على حق السودانين فى تقرير مصيرهم (٢٩) .

ولهذا فبعد أن وجدت بريطانيا نفسها محاصرة من جانب مصر والسودان فى آن واحد ، وشعرت باتفاق أبناء وادى النيل على ضرورة جلاء القوات الأجنبية من أرض الوادى شماله وجنوبه ، وعلى أن تعطى الحرية الكاملة لأبناء السودان فى تقرير مصيرهم بأنفسهم (٣٠) بدأت السياسة البريطانية فى اتباع أسلوبها التقليدى المعروف « فرق تسد » « Divide to own » « بعد أن أدركت أنها سوف تترك السودان مادامت مصر ، رهى الطرف الآخر قد أبدت استعدادها لتركه لأهله يقررون أمره كيئما يشاءون .

٢ - محاولات بريطانيا تقسيم السودان قبل الجلاء :

حاولت بريطانيا أن نرد على التكتل المصرى السودانى لاتمام عملية الجلاء عن السودان وذلك باستقطاب زعماء الجنوب المواليين لها للوقوف من ورائها لكى يبدأوا المطالبة بانفصال الجنوب عن الشمال ، لعلها تخرج بمفهم قبل مغادرة البلاد وينتهى الأمر بتقسيم

وادی النيل — الذى احتلته موحداً — الى ثلاث وحدات سياسية منفصلة كل منها عن الأخرى وهى : مصر ، وشمال السودان ، وجنوب السودان مستغلة في هذا الصدد تلك الظروف التى خلقتها بنفسها من خلال ادارتها الطويلة للسودان أو تلك التى استجدت على الساحة الإقليمية والمثلة في :

١ — نتائج السياسة البريطانية خلال مدة الحكم البريطانى الطويلة للسودان لفصل شماله عن جنوبه حضاريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وساعدها على ذلك تأخر الجنوب في هذا المضمار عن الشمال وبقاء الشعور القبلى سئدا يكرس ولاء السكان للقبيلة التى ينتمون اليها لا للسودان بوجه عام .

٢ — عدم دعوة مصر لآى من أبناء الجنوب للمساهمة في المحادثات التى جرت في القاهرة بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية في أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٢ . ويرجع السبب في أن الجنوب لم يكن به حزب سياسى يعبر عن رأى أبنائه في المطالبة بالحكم الذاتى وحق تقرير المصير (٣١) .

٣ — التأثير الواضح للسياسة البريطانية في الجنوب اذ أنه بعد تقديم مصر لمذكرتها في ٢ نوفمبر ١٩٥٢ استطاعت بريطانيا اقناع بعض قيادات الجنوب برفض ادخال أى تعديل على نظام الحكم الذاتى الذى قرره بريطانيا وعدم تأييد فكرة الاستقلال والتمسك بالادارة البريطانية على الرغم من أن الجنوبيين في مؤتمر جوبا ١٢ و ١٣ يونية ١٩٤٧ قد وافقوا على التوجه للخرطوم والاشتراك في الجمعية التشريعية مع اخوانهم الشماليين واتفقوا على وحدة السودان شماله وجنوبه ، وعدم انشاء مجلس استشارى للجنوب بمفرده (٣٢) .

ونجحت السياسة البريطانية الى درجة ما في تنشيط عوامل الانفصال لدى الجنوبيين اذ جاء في المذكرة التي اعدها اللجنة السياسية في جوبا يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٢ أن : « الجنوب يعتقد أنه لم يتهياً بعد للدخول في اتحاد حر وديمقراطي مع الشمال . . . وأن شعب الجنوب ليرغب في أن تستمر الادارة الحالية التي قامت بالدور الرئيسى في التطور الذى حدث في الشمال في ترجيه شعب الجيوب حتى يبلغ الهدف . . . ولا ينبغي أن يكون هناك وقت محدد لتقرير المصير » .

تلك كانت أهم العناصر التي حاولت بريطانيا استغلالها لتقسيم السودان أثناء المفاوضات المصرية البريطانية ، على الرغم من أنها كانت لا تفتأ تعلن أنها لا تنوى تقسيم السودان (٣٣) ، اذ لم تظهر هذه المحاولات في الاجتماع الأول الذى دار بين الجانبين المصرى والبريطانى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ الذى اقتصر على تقديم السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون لمشروع تصريح مشترك مكون من ست مواد تتفق مادته الأولى مع المذكرة المصرية المؤرخة فى ٢ نوفمبر .

حينئذ قدم الجانب البريطانى بياناً بالوظائف والاختصاصات المقترحة للجنة الانتخابات التى يعينها الحاكم العام بناء على أوامر الحكومتين ، كما قدم كشفاً ببيان الدوائر الانتخابية (٣٤) ، بل ظهرت جلية واضحة في الاجتماع الثانى فى ٢٤ نوفمبر اذ اثار السفير البريطانى ومعه مستر باروز سلطات الحاكم العام ومسئوليته « الخاصة » في الجنوب التى يجب أن تسند اليه لتزيد من سلطاته بدعوى أن للجنوبيين وزيرين فقط من بين خمسة عشر وزيراً سودانيا « ومن السهل أن يتغلب عليهما الشماليون » والجنوبيون « يخامرهم الشعور بأن وضعهم يتحسن لو انسندت الى الحاكم العام مسؤولية خاصة » .

ولكن الجانب المصرى اعترض على هذه التفرقة لأنها تؤدي الى تجزئة السودان الى شمال وجنوب ، وطلب النص على وحدة السودان ، والتزام نص الفقرة الخامسة من المذكرة وهى التى تقضى بأن يباشر الحاكم العام سلطاته بالطريقة المبينة فى نظام الحكم الذاتى الا فيما يتعلق بسلطاته التقديرية فيباشرها بموافقة لجنته ، وقال صلاح سالم انه ناقش السلطات المخولة للحاكم العام ومداهها ووافقت جميع الأحزاب السودانية على استبعادها تفاديا لما قد ينجم عن ذلك من المشاكل ، وأن كلا من « الختمية » و « الأنصار » لا يريدون انفصالا بين شمال السودان وجنوبه وكذلك بالنسبة لاتحادات العمال السودانية .

لكن السفير البريطانى والمستر باروز اصرا على ضرورة منح الحاكم العام مسئوليات اضافية تجاه أبناء الجنوب خشية لجوئهم الى وسائل بدائية لرفع ما حاق بهم وقال مستر باروز « اقد أخبرنى سير جيمس روبرتسون أن زعماء الجنوب يهددون باعتزامهم حرق البلاد اذا أهملت مطالبهم » (٣٥) .

واجه الوفد المصرى هذا التهديد بشجاعة اذ قال حسين ذو الفقار صبرى انه فى حالة نشوب هذه الاضطرابات فان الحياة الاقتصادية فى السودان سوف تصاب بالشلل اذا ما اتفقت اتحادات العمال والأحزاب الأخرى على المعارضة ، لذا يجب علينا توخيها لمصلحة السودان أن نختار أخف الضررين ، والمهمة الحقيقية للإدارة البريطانية الحالية فى السودان : « أن تبين لهم الأمور على حقيقتها بدلا من أن تثير فيهم الشك » ، وقال صلاح سالم أن ما يقوله السفير البريطانى عن الجنوب وموقفه لا يعبر عن الحقيقة لأن قبيلتين فقط أو قليلا من رجال هاتين القبيلتين هم الذين بعثوا باعتراضهم (٣٦) .

واقترض الأمر نوجيه صلاح سالم الى الخرطوم للاجتماع بممثلى الأحزاب السودانية للاستشارة فى نقاط الخلاف التى حاولت بريطانيا اثارها أثناء المفاوضات ، وتم الاتفاق فى ١٠ يناير ١٩٥٣ على المسائل المتعلقة بموضوع جنوب السودان ولجنة الحاكم العام للحد من سلطاته التى حاولت بريطانيا توسيعها وموضوع السودنة الذى أصرت مصر فيها على وجوب أن يستبدل بالموظفين البريطانيين والمصريين على السواء عناصر سودانية أو محايدة ، مع وجوب سحب القوات الخاصة بالدولتين قبل انتخابات الجمعية التأسيسية التى تقرر مصير السودان ، وانتقال مهمة الأمن الداخلى فى تلك الفترة الى القوات المسلحة السودانية وحدها ، كما تم الاتفاق على أن تكون تلك النقاط أساساً للدستور السودانى نحو الحكم الذاتى ، أو تقوم الأحزاب بمقاطعة أى انتخابات تجرى فى ظل أى دستور آخر (٣٧) .

كما زار صلاح سالم مناطق الجنوب ، وبرغم العراقيل التى حاول الحكام الإداريون الانجليز لمقاطعات جنوب السودان اقامتها فى وجه البعثة المصرية فان صلاح سالم استطاع أن يلتقى بعدد كبير من زعماء الجنوب ، بل انه استطاع أن يحصل على نوقيعاتهم على عريضة تؤكد تضامنهم مع أحزاب الشمال فى المطالبة بحق تقرير المصير للسودان كله شماله وجنوبه ، واجتمع مع زعماء قبائل « الدنكا » وشاركهم احتفالاتهم (٣٨) .

وعندما طالبت المفاوضات (٣٩) أبدت الحكومة المصرية فى جلسة ٢٢ ديسمبر أسفها لهذا التأخير ، وأعرب الجانب المصرى عن أمله فى أن تتم الانتخابات بالسودان قبل نهاية عام ١٩٥٢ حتى يمكن بحث المسائل الأخرى المتعلقة بين الحكومتين ، فهذا التأخير قد أزعج رأى العام فى مصر والسودان ، وقال رئيس الوزراء المصرى اللواء محمد نجيب أنه وصلتته مئات من البرقيات من أهالى

الجنوب السودانى وكذلك من الشمال تؤيد المذكرة المصرية وتطالب
بضرورة تحديد موقف الحكومتين بأسرع ما يمكن ، وأن تلتكؤ الجانب
البريطانى فى الرد قد حفز الصاغ صلاح سالم على السفر الى
السودان (٤٠) .

ولم تقدم الحكومة البريطانية ردها على المذكرة المصرية الا فى
الثانى عشر من يناير ١٩٥٣ ، وعاد الجانب البريطانى فى المفاوضات
سيرته الأولى بأن حكومته لا تقبل التخلّى عن الضمانات اللازمة
للجنوب ، وأن سلطات الحاكم العام تجاه الجنوب لم تستخدم على
أية صورة تتعارض مع سياسة الوحدة ، وان الاتفاق سيسجل فى
الأمم المتحدة وسيكون للمصريين الحق فى اثاره هذه المسألة أمام
تلك الهيئة اذا ما رأوا أساسا بهذا المبدأ . كما أبدى عدم موافقة
حكومته على تعيين عضو سودانى نائبا للحاكم العام فى لجنته لعدم
وجود مواطن سودانى مؤهل لشغل هذه الوظيفة .

أما عن سحب جميع القوات البريطانية من السودان قبل
تقرير المصير فانه يرى ألا نتم الا على أثر موافقة الحكومتين على
طلب البرلمان السودانى منه حق تقرير المصير ، كما أن عملية
سودنة الوظائف فى ثلاثة أعوام وهو ما اقترحته مصر أمر يتعذر
تنفيذه ، الى جانب أنه يتعذر أيضا استبدال بعض الموظفين الدوليين
بالموظفين البريطانيين لقلّة عدد من له المام بلغات السودان
وأحواله (٤١) .

وقد رد الجانب المصرى بأن مصر لا تقبل ارجاء عملية السودنة
ولا عملية تقرير المصير بطبيعة الحال .

وعاد صلاح سالم من السودان بفهم أفضل لمسألة الجنوب ،
واجه به السفير البريطانى فى جلسة ٢٨ يناير ١٩٥٣ ، حيث كشف
عن الضغط الذى تمارسه الادارة البريطانية فى الجنوب لدفع بعض

الموظفين الجنوبيين في الادارة السودانية لمعارضة الاتفاق الذى تم مع الأحزاب السودانية بمختلف توجهاتها ، كما رفض قبول تمثيل هؤلاء الأفراد للجنوب وقال : « أماننا موافقة الغالبية العظمى من زعماء قبائل الجنوب على عدم قبول أى ضمان من الحاكم العام ، والموافقة الاجماعية على وجهة نظر مصر مع الأحزاب السودانية (٤٢) وعلى رأس هذه القبائل قبيلة الدنكا (٤٣) . . . وقد وافق على وجهة نظرنا زعماء هذه القبيلة أجمعون ورؤساء المجالس البلدية وأعضاؤها فى جميع المدن الرئيسية ، كما وافق زعماء القبائل الأخرى مثل قبيلة اللاتوكا والباريا » .

كما أن صلاح سالم والأعضاء المرافقين له قابلوا ستة من أعضاء الجمعية التشريعية السابقة فوافق خمسة منهم على وجهة النظر المصرية ، وقد وقعوا على ذلك وهم الذين انتخبتهم الادارة البريطانية فيما مضى لتمثيل جنوب السودان فى الجمعية التشريعية ، ولا يسيطر الآن على الغالبية العظمى من الجنوبيين سوى رجال الادارة البريطانيين وأن مصر أشد حرصا من أى طرف آخر على ضمان حقوق الجنوب وسلامة وحدة السودان ولا تقبل أن يكون الضمان للموظفين الاداريين فى الجنوب كما هو مفهوم من المشروع البريطانى .

وردا على ما أشاره الجانب البريطانى من عنى تمثيل أهالى الجنوب فى اتفاقية الأحزاب السودانية ، قرر صلاح سالم أن هذه الأحزاب لا تمثل شمال السودان فقط ، بل تمثل شمال وجنوب السودان معا ، فيوجد فى كل حزب من هذه الأحزاب أعضاء من الجنوب ، ومنهم على سبيل المثال بعض زعماء « الدنكا » و « الباريا » فى الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الأمة والحزب الجمهورى الاشتراكى ، ثم قال « ومم يخاف الجنوبيون فى الوقت الذى يصرف الشمال على الجنوب ملايين من الجنيهات كل عام ؟ » ، ثم تمسك بضرورة الحد من سلطة الحاكم العام خلال فترة الحكم الذاتى ، فليس من

المتصور أن يكون هناك حكم ذاتى يكون فيه كل قرار يصدره البرلمان أو مجلس الوزراء ، خاضعا للرفض أو التعديل من الحاكم العام وحده (٤٤) .

ثم تناول الجانبان في هذا الاجتماع موضوع لجنة السودان ، وكان رأى الجانب المصرى أن تكون هذه اللجنة هيئة مستقلة تعمل على اتمام سودنة جميع المناصب في خلال فترة الانتقال ، وإذا لم يتمكن من اتمام عملها في هذه الفترة فيمكن شغل الوظائف الباقية ، بموظفين محايدين ، وذلك حتى يمكن مباشرة تقرير المصير في جوهر محاييد .

أما الجانب البريطانى فكان من رأيه أن تكون مهمة لجنة السودان : « الاسراع في عملية السودان » ، وأن تكون هيئة غير مستقلة حتى لا تفرض نتائجها على السودانيين ، وأن تكون لقرارات مجلس الوزراء والبرلمان الغلبة على قراراتها . وبالنسبة لسلطات لجنة السودان رأى الجانب المصرى أنه يجب تزويد اللجنة بسلطات معينة ، اذ لو منح الحاكم العام سلطات غير محدودة فإنه يستطيع تعطيل أعمالها (٤٥) .

وفي الاجتماع التالى (٤٦) ذكر السفير البريطانى أنه لم يبق الا مسألتان لم يتم الاتفاق عليهما ، وذلك بعد أن القى بيانا استعرض فيه المراحل التى جرت بها المباحثات منذ عام ١٩٥١ ، وعرض لرأى الحكومة البريطانية في مشروع الاتفاق المصرى المقدم في ٢٨ يناير ، وهاتان المسألتان هما : الضمانات اللازمة للجنوب ، والسودنة ، واقترح أن يترك أمر الفصل بالنسبة لضمانات الجنوب الى السودانيين أنفسهم ، وأن تتم السودان تحت اشراف دولى . وتقدم بافتراضين مؤداهما ترك أمر الضمانات الى البرلمان السودانى ، كما قدم مشروعا للسلطات الاستثنائية الممنوحة للحاكم العام .

وأشار الى أن حكومته ترى أن يتضمن الاتفاق المزمع التوقيع عليه بروتوكولا ينص على أن للبرلمان السوداني حق مناقشة أحكامه ، وأنه في حالة عدم موافقة مصر على هذا الرأي فإن إنجلترا ستصرح من جانبها على أنها توافق على أن يكون للبرلمان السوداني الحرية التامة في بحث الاتفاق وأن توضع آراؤه موضع الاعتبار .

وقد رد الجانب المصرى بأن للجنوبيين ضمانات تم الاتفاق عليها ، وهى أن يكون لهم وزيران في مجلس الوزراء وثلاثة وعشرون عضوا في البرلمان ، وأن يكون للحاكم العام وقف أى تشريع يضر بمصالحهم ، وتلك الضمانات تعتبر كافية لهم (٤٧) .

وفي الاجتماع قبل الأخير (٤٨) أثار السفير البريطانى موضوعاً جديداً هو انشاء قاعدة بريطانية بالسودان لخدمة الطائرات وتموينها نظرا لأهمية السودان لخطوط المواصلات الامبراطورية وخشية أن تقوم فرنسا بانشاء محطة مشابهة لخدمة خطوط مواصلاتها بين فرنسا ومدغشقر .

ورد قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى بأن هذا البرونوكول المقترح يضر بمصلحة السودان لأنه يمس أساس الاتفاق ، واذا عرضناه للنقاش فسوف يدب الخلاف بين السودانيين وبذلك يضيع وقتهم وجهدهم وليس أمامهم سوى ثلاث سنوات ، وعليهم أن ينظموا شئونهم .

وأضاف الصاغ صلاح سالم أن موضوع انشاء هذه المحطة سوف يثير الرأي العام في كل من مصر والسودان ، ومن الممكن أن يقال ان القوات البريطانية مازالت في السودان تحت ستار محطة خدمة الطائرات وتموينها ، وهذا ليس في مصلحة الطرفين ، وأكد الدكتور حامد سلطان سلامة هذا الرأي ، وأنه يمكن للقوات

المسلحة السودانية أن تنتفع بالأسلحة والمهمات التي ستتركها القوات المصرية والبريطانية اثر انسحابها من السودان (٤٩) .

وعلى اثر ذلك طلب السفير البريطاني عقد اجتماع في اليوم التالي (٥٠) للتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الخاص بالسودان، وفي هذا الاجتماع ذكر السفير البريطاني أنه تلقى برقية تخول له التوقيع على اتفاق السودان ، وأنه بالنسبة لإنشاء قاعدة خدمة الطائرات وتمويلها ، فان ايدن لا يرى في صيغة الاتفاق مانعا من الاتصاف في هذا الشأن بحكومة السودان عندما يحين الوقت لذلك فرد رئيس الوزراء المصرى اللواء محمد نجيب بأن مصر لا تقبل وجود محطة لخدمة الطائرات وتمويلها في الوقت الحاضر ولا في المستقبل ، وأن أساس اتفاقنا هو أن يكون السودان حرا خاليا من أى نفوذ خارجى أيا كان .

وانتهى الاجتماع بتوقيع اتفاق بشأن اقامة الحكم الذاتى في السودان وممارسة السودانيين حق تقرير المصير (٥١) .

٣ - اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ :

نصت هذه الاتفاقية (٥٢) على حق الشعب السودانى في تقرير مصيره ، بعد انتهاء فترة انتقال لتصفية الادارة الثنائية ولتهيئة الجو لاجراء تقرير المصير وذلك بانضمامه الى مصر أو الاستقلال عنها (٥٣) .

(أ) أحكامها :

تتكون الاتفاقية من خمس عشرة مادة وتناولت تنظيم المسائل التالية (٥٤) :

أولا : اثبات الحق للشعب السودانى في تقرير مصيره .

- ثانيا : تقرير مبدأ وحدة السودان .
- ثالثا : الاتفاق على فترة انتقال .
- رابعا : تقييد سلطة الحاكم العام .
- خامسا : ضمانات لتهيئة الجو لتقرير المصير .
- سادسا : اجراءات تقرير المصير .

(ب) آثارها :

أولا : على سعيد وادى النيل :

بتوقيع الاتفاقية تمكنت مصر من كسب هذه الجولة الناجحة من المفاوضات مع بريطانيا والتي استغرقت أقل من أربعة شهور بشأن السودان ، اذ تمسكت مصر بحق السودانين في تقرير مصيرهم ، وعلى أساس أمرين اثنين لا ثالث لهما ، وهما الاستقلال التام للسودان ، أو الاتحاد مع مصر ، وفي كلتا الحالتين سوف تتحرر السودان من الاحتلال البريطانى المتمثل في صورة المشاركة مع مصر في الحكم والتي كانت بعيدة كل البعد عن اتفاقية الحكم الثنائى ١٨٩٩ ، اذ ان المصريين العاملين بالسودان والقوات المصرية لم تكن لها نفس الأعداد والسلطات التى استحوذت عليها بريطانيا ، ولذلك فقد بدأت بالفعل طلائع الموظفين الانجليز ترحل عن أرض السودان .

وبموجب المادة الخامسة عشرة والأخيرة من الاتفاقية ، أصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ التوقيع عليها (٥٥) وحتى قبل عرضها على السلطة التشريعية في كل من البلدين .

ورحبت الأوساط المصرية بتوقيع الاتفاقية واعتبرتها نصرا للسياسة المصرية في العهد الجديد ، فنقد كان بالفعل يوما مشهودا

فى تاريخ المفاوضات السياسية بين مصر وبريطانيا فيما يتعلق بمستقبل السودان شطر وادى النيل ، وبه سجل نصرا كبيرا لوادى النيل أجمعه .

وصرح الصاغ صلاح سالم اثر توقيع الاتفاقية مباشرة بأن الأمل كبير فى أن ينفذ الاتفاق تنفيذا دقيقا بثقة وحسن النية من الجانب البريطانى (٥٦) ، وصرح اللواء محمد نجيب للصحفيين قائلا « ان العبرة فى التنفيذ الذى يتم ، فتوافر حسن النية هو الضمان لتحقيق الاتفاق » ودعا الله أن يتم التنفيذ بنقاء الضمير وبنفس الروح الطيبة التى جرت بها المباحثات (٥٧) .

وفى مساء اليوم الذى وقعت فيه الاتفاقية أذاع الرئيس اللواء محمد نجيب البيان التالى : « تم اليوم بيمين الله وتوفيقه توقيع الاتفاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانية لتصفية الادارة الثنائية فى السودان ، واقامة حكم ذاتى كامل توطئة لممارسة السودان حق تقرير المصير فى جو من الحرية التامة والحيدة الكاملة . ويسعدنى أن أذيع هذا النبأ السار الذى يدخل السرور على قلوب السودانيين واخوانهم من المصريين .

ان هذا الاتفاق يفتح صفحة جديدة فى علاقات المصريين باخوانهم السودانيين صفحة اخاء وثيق ومحبة دائمة ، كما يفتح صفحة جديدة فى علاقات مصر بالمملكة المتحدة تعيد الثقة بينهما سيكون لها أثرها الطيب فى حسم باقى المسائل المعلقة بين البلدين ولنا الحق أن نتطلع من هذه الدقيقة الى ما يستتوجهه . . من نية صادقة فى تنفيذه وتصميم أكيد على الاحتفاظ بالروح الودية الخالصة التى أملتة والتى كان وحيها الأول صالح السودانيين وكرامتهم .

فالقضية التى حسمها هذا الاتفاق هى قضية السودان أولا ، ولذلك فقد توخت مصر فى جميع الخطوات التى خطتها فى هذا الشأن

الاتصال الوثيق الدائم بالسودانيين جميعا ، ومن ثم وقفت مصر موقف المطالب بما أجمع عليه السودانيون أنفسهم ، ذلك الاجماع الذى كان له أثر حاسم فى الوصول الى الغرض المنشود ، وأن مصر ستظل دائما وفية للسودان محافظة على اتصالها بالسودانيين ، وعلى استعداد كامل فى كل وقت أن ترفع صوتها وتبذل جهدها من أجل مستقبلهم وتقف صامدة الى جانبهم وحماية حقوقهم والله ولى التوفيق « (٥٨) .

كما أذاع الرئيس محمد نجيب كلمة من محطة الاذاعة المصرية حيا فيها شعبى مصر والسودان بمناسبة توقيع الاتفاقية وتوجه بالتحية والتهنئة لكل سودانى ومصرى (٥٩) .

ولم تمض أسابيع على توقيع الاتفاقية اذ لم يزل « الحبر » الذى كتبت به لم يجف بعد الا تتلقى مصر عدة شكاوى من المسئولين السودانيين والزعماء الحزبيين الذى وقعوا معها اتفاقية ١٠ يناير ١٩٥٣ لتوحيد كلمة الأحزاب السودانية ومساندة مصر لحل قضية السودان ، فقد قامت السلطات البريطانية بسجن بعضهم وسلكت طريق التخويف والارهاب مع البعض الآخر ، وبذلك أظهر الإنجليز عدم رغبتهم فى تنفيذ ما نصت عليه اتفاقية ١٢ فبراير عن طيب خاطر ، فقال اللواء محمد نجيب ان هذا الاجراء من جانب بريطانيا سيؤدى الى ضعف ايماننا فى مستقبل الاتفاقية . واعترض الإنجليز على تعيين أى من السيد عبد الرحمن المهدي أو السيد على الميرغنى بلجنة الحاكم العام واتجاههم نحو تعيين شخصين آخرين .

كما أساءت السلطات البريطانية معاملتها لسكان الجنوب مما أدى الى مطالبة زعمائهم بتشكيل لجنة دولية للتحقيق ، فدعمت الحكومة المصرية هذا المطلب . وهدد اللواء محمد نجيب بأن مصر لن تستطيع بدء المفاوضات الخاصة بالجلاء بينما يساء معاملة السودانيين بما يناقض ما جاء بالاتفاقية (٦٠) .

ونفى المستر سلوين لويدي Selwyn Lloyd وزير الدولة البريطاني « ما ادعاه » اللواء نجيب في مؤتمره الصحفي من اتهامات نسبت للحاكم العام بالسودان تناقض ما جاء بالاتفاقية ، وأن الحكومة المصرية لن تتمكن من اثبات صحة هذه الادعاءات ، وأكد على أن بلاده لن تؤخر اجراء الانتخابات السودانية برفضها الموافقة على تعيين عضوين سودانيين بلجنة الحاكم العام ، بل ان الادارة البريطانية سمحت لممثلي الأحزاب السودانية يوم ٢٥ فبراير بالتصويت لصالح خمسة من المرشحين لاختيار عضوين منها (٦١) وكان ذلك بحضور رجال الأحزاب أنفسهم والحاكم العام والضابط المسئول من قبل الحكومة المصرية .

وطالب وزير الخارجية البريطانية في تقريره الذى قدمه لمجلس العموم البريطانى الحكومة المصرية ألا تلجأ الى التصريحات الصحفية لحل مشاكل السودان ، واللجوء بشكاواها الى الحاكم العام أو لحكومته أو للسفير المصرى بلندن (٦٢) .

وتساعد استياء السودانين — خاصة المتعلمين منهم — من تلك الأساليب البريطانية التى تقف حاجزا أمام رغباتهم ، على عكس مصر التى أبدت تفهما واضحا لقضية جنوب الوادى .

وبذلك فتحت الاتفاقية آفاقا جديدة ورحبة أمام الامكانيات المتاحة لأبناء السودان بعد التخلص من الحكم الثنائى بمساندة مصر وفى توقيت ملائم ، ففى نهاية عام ١٩٥٣ تألف مجلس شيوخ ومجلس نواب أعضاؤه من السودانين فقط جاءوا عن طريق الانتخاب الى حد كبير ، وكان على مجلس النواب أن يتولى اختيار رئيس الوزراء يؤلف حكومة مسئولة عن ادارة البلاد أغلب أعضائها موالون لمصر ومؤيدون بدرجات متفاوتة لنوع من الوحدة معها .

على أن أهم العلامات البارزة لنائج هذه الاتفاقية بالنسبة للسودان هو خروج السلطة المباشرة من أيدي الطبقة الحاكمة

البريطانية ، وانفتح الطريق أمام القيادات السودانية الجديدة لخلق نوع من العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأخرى بعد أن كانت لا تتعدى دولتي الحكم الثنائي ، ففي لندن صار وكيل السودان هو شخصا سودانيا ، وتمت سودنة الوكالة السودانية بالقاهرة ، وفي جدة كان للسودان منذ عدة سنوات موظف يشرف على شئون الحجاج السودانيين لكنه أصبح يقيم بصفة دائمة تحت مسمى ضابط ارتباط سوداني . ومع بداية عام ١٩٥٤ تحولت السلطة الداخلية بطريقة سلمية ومنظمة من يد السلطة الانجليزية الى أيادي السودانيين عن طريق حكومة متعاطفة مع مصر حتى ذلك الوقت (٦٣) .

ثانيا : على الصعيد الدولي :

رحبت مصر بالسودان المستقل ، لكن بريطانيا كانت على العكس ، إذ أن ونستون تشرشل رئيس وزرائها ، لا يزال يرى بمنظار المستعمر القديم بعد أن أحس بأن الاتفاقية لم تكن في صالح بلاده ، فقد كتب بخط يده على أحد تقارير الحاكم العام البريطاني في السودان يقول : « ما هذا ؟ لماذا لم نضع أمام السودانيين الى جانب الوحدة مع مصر أو الاستقلال خيار الانضمام الى الكومنولث » قبل التوقيع على الاتفاقية ؟ ولكن الحاكم العام رد عليه قائلا « انه باتصالاته مع عدد من القادة السودانيين ، عرف أنهم لا يقبلون موضوع الانضمام للكومنولث ، وأنهم قد يكونون على استعداد للتفكير فيه بعد الاستقلال كما فعلت الهند وباكستان » .

وماتت تلك الفكرة في مهدها . لكن بريطانيا لم يخامرها شك في أنها خسرت بشدة نتيجة لاتفاقية ١٢ فبراير وكتب الحاكم العام السير روبرت هاو — لوزارة الخارجية بحكومته يظهر شعوره بذلك « الصدمة » قائلا : ان من المهم جدا أن يتولى بنفسه اقامة «احتفالات كبيرة في السودان بهذه المناسبة بهدف التأثير نفسيا على

أبناء السودان حتى لا يشعروا أن مصر وقفت إلى جانبهم ، وحققت بسياستها هذه انتصارا على بريطانيا وأن نشعرهم بأننا نفرح لهم بما توصلنا اليه من نتيجة (٦٤) » .

ثم عقدت وزارة الخارجية البريطانية اجتماعا رأسه المستر أنطوني آيدن لبحث الأساليب التى يمكن بها تغطية النتائج السلبية للاتفاقية. بالنسبة لبريطانيا ، بحيث لا تبدو كأنها انتكاسة للسياسة البريطانية ، وبما يكفل استمالة القادة السودانيين تجاه بريطانيا ، وكان من بين قرارات هذا الاجتماع اعتماد ثلاثين ألف جنيه لإنشاء فرع للمجلس البريطانى الثقافى فى الخرطوم وكذلك ترتيب زيارات لعدد من القادة السودانيين الى بريطانيا وعلى رأسهم السيد عبد الرحمن المهدي زعيم طائفة « الأنصار » ، والسيد على الميرغنى زعيم طائفة « الختمية » ، لحضور الاحتفالات بتتويج الملكة اليزابيث ، ومنحهم نياشين بريطانية رفيعة المستوى . كما عملت بريطانيا على تقوية الاذاعات الموجهة الى السودان (٦٥) .

ومن جهة أخرى فقد أعلن المستر آيدن بمجلس العموم أنه « مسرور » لتوقيع اتفاقية ١٢ فبراير بشأن السودان مع مصر ، كمقدمة للحكم الذاتى للسودانيين يليها حق تقرير المصير ، ولم يفته أن يهاجم الحكومة المصرية السابقة لالغائها معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ من جانب واحد فى أكتوبر ١٩٥١ ، واعتبر أن توقيع هذه الاتفاقية بمثابة نجاح لحكومته ونتيجة لاصرارها على مقاومة « الادعاءات » المصرية بشأن وحدة مصر والسودان وخضوع السودان للتاج المصرى .

وأعلن عن تمسك بلاده بالعمل على حفظ وصيانة حقوق أبناء السودان وتقرير مصيرهم بأنفسهم خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاث سنوات ، وأنه قد تم الاتفاق مع الحكومة المصرية على أن يمنح الحاكم العام مسئولية خاصة تجاه أبناء الجنوب السودانى

لضمان المعاملة النصفة لحقوقهم ، مع منحهم ربع مقاعد مجلس البرلمان ، ودخول ما لا يقل عن وزيرين منهم فى الوزارة السودانية (٦٦) .

كما أعرب الحاكم العام للسودان السير روبرت هاو Robert Howe . بعد توقيع الاتفاقية بيومين عن رضائه عن هذه النهاية الموفقة بعد جولة طويلة من المفاوضات استغرقت عدة شهور تبودلت فيها وجهات النظر المتباينة بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن السودان ومستقبله ، وقال لقد قاومنا الأفكار المصرية القديمة القائلة بوحدة مصر والسودان منذ القدم (!!) وظلت حكومة بريطانيا تقاوم تلك الادعاءات التى تتمسك بوحدة وادى النيل تحت تاج مشترك :

« For many years the British Government resisted Egyptian claims to the admission of unity of the Nile valley and to the acceptance of a Common Crown » (76) .

ولم يدع السياسة الانجليز أنفسهم للتصريحات المتفائلة التى يعلمون جيدا أنها لا تعبر عن واقع الحال بعد توقيع الاتفاقية ، بل قررت الحكومة البريطانية أن يظل لها تمثيل ووضع خاص داخل السودان ، وبمعزل عن نطاق أعمال الحاكم العام ، الذى أوشكت مهمته على الانتهاء تحت أى ظرف ، ولما كان السودان حتى الآن لا يزال دولة غير مستقلة ، فقد تقرر أن يكون ذلك التمثيل تحت اسم : « مفوضية تجارية » وان كان فى الواقع ممثلية دبلوماسية ترتبط بوزارة الخارجية وتوجه مراسلاتها وتقاريرها اليها ، وتعتبر بمثابة نواة للتمثيل الدبلوماسى والقنصرى بعد أن حصل السودان على استقلاله . وكانت بريطانيا تهدف من وراء افتتاحها لهذه المفوضية ، أن تقدم دليلا ملموسا للسودانيين والمصريين على السواء على التزامها بتعهداتها فى منح السودان حق تقرير المصير (٦٨) .

وبذلك تستطيع تثبيت أقدامها في السودان قبل الخروج منه .

ولم تكن فرنسا ببعيدة عن مفاوضات السودان ، فقد راح وزير الخارجية الفرنسى يلح على مثيله البريطانى لاطلاعه على تفاصيل سير المفاوضات خشية من النتائج المرتقبة بشأن السودان المصرى - البريطانى ، وتأثيرها على السودان الفرنسى (تشاد) ، كما كانت شركة قناة السويس هى الأخرى واقعة تحت الإدارة الفرنسية واحد أعضاء مجلس إدارتها هو حفيد فرديناند ديليسبس مؤسس الشركة ، الذى قرجه الى وزارة الخارجية البريطانية ليبلغ وكيلها الدائم السير ويليام سترانج بأن اتفاقية السودان يمكن أن يكون لها تأثيرات على استثمارات الشركة الهائلة فى المناطق المحيطة به كالسودان الفرنسى والكونغو .

وردت وزارة الخارجية البريطانية على ملاحظات الخارجية الفرنسية وشركة قناة السويس بشكواها هى الأخرى من تشدد المصريين ، وضعف السودانيين ، وتواطؤ الأمريكين (٦٩) مع المصريين ضد الانجليز .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد عبرت عن رضائها عن الإتفاقية بين مصر وبريطانيا بشأن السودان بمذكرة أرسلها وزير خارجيتها دين أتشيسون Dean Acheson فى ١٤ فبراير الى نظيره المصرى قائلاً « وبهذه الروح الطيبة أزيلت الصعوبات التى اعترضت طريق المفاوضات من قبل ... » وبهذه الروح أيضاً وبالتعاون بين مصر وبريطانيا سوف يتقرر مصير السودان من خلال ابنائه . وتأمل الحكومة الأمريكية استمراراً لهذا الأسلوب من الفهم المشترك بين الجانبين أن تعمل لصالح منطقة الشرق الأوسط ولصالح شعوب العالم الحر أجمع .

وأعرب وزير الخارجية الأمريكية عن وقوف حكومته الى جانب الحكومة المصرية بقيادة اللواء محمد نجيب للتغلب على المشاكل الدولية التي تقابلها وتعوق جهود الشعب المصرى (٧٠) .

ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن أدوار المفاوضات بشأن اتفاقية ١٢ فبراير فقد قام « جيفرسون كافرى » السفير الأمريكى بالقاهرة بدور نشط خلالها ، كما أن مصر لم تنتظر انتهاء تلك المفاوضات والوصول الى حل لقضية السودان لتتفرغ لقضية الجلاء عن البلاد ، بل انها بادرت منذ أواخر عام ١٩٥٢ بطلب الحصول على السلاح الأمريكى لتقوية الجيش المصرى .

وسار المطلبان جنبا الى جنب ، رغم الصعوبات اسي اعترضت طريق تسليح الجيش ، فعندما علمت بريطانيا بالمحاولات المصرية فى هذا الشأن ، طلبت من الحكومة الامريكية نصيحة المصريين بالعودة للمصدر التقليدى لتسليح مصر وهو بريطانيا بالطبع ، وعندما نسعت بعدم الاطمئنان لنوايا الحكومة الأمريكية فى المنطقة بادرت باخطار كل من واشنطن والقاهرة بأنها قررت رفع الحظر عن توريد السلاح لمصر (٧١) ، كمحاولة لابعاد النفوذ الأمريكى الذى بدأ يتغلغل بصورة واضحة فى المنطقة ، لاهياء مشروعات التحالف الغربية بدعوى مقاومة النفوذ الشيوعى فى مصر والبلاد العربية (٧٢) .

٤ — الانتخابات السودانية ونتائجها :

تنفيذا لحكم المادة السابعة من اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ فقد تشكلت لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء : ثلاثة منهم من السودانيين ، عينوا بموافقة لجنة الحاكم العام البريطانى ، وعضو مصرى ، وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية (٧٣) ، وعضو هندى وهو الرئيس ، وقد قامت كل

حكومة مشاركة في اتمام اجراءات الانتخابات بنعيين العضو الخاص بها غذا. الأعضاء السودانيين (٧٤) .

وخلال الشهور الأولى من عام ١٩٥٣ كان على هذه اللجنة أن تقوم بدراسة القواعد الخاصة باجراء الانتخابات قبل نهاية العام — حيث موسم الامطار العائق الرئيسى لانتخاباتها في جميع المناطق في آن واحد — وأن تفصل في مؤهلات الناخبين وتحديد دوائر الانتخاب، وتشرف على التحضير لها لضمان الحيادة التامة وترفع تقريراً للحكومتين البريطانية والمصرية عن سير الانتخابات طبقاً لما اتفق عليه (٧٥) . وكانت الأجهزة الرسمية البريطانية تخشى من الاتصال المباشر بين الحكومة المصرية والسودانيين .

وأثار أعضاء مجلس العموم البريطانى مشكلة ما أسماه بالتدخل المصرى فى شئون السودان مع وزير الخارجية البريطانية، وطالبوه بالعمل لدى اللواء نجيب لوقف « الدعاية » المصرية فى السودان ضد بريطانيا وإدارتها ، لأن هذا التدخل سوف يتسبب فى سقوط الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وسوف يعطل الاجراءات الخاصة بتقرير المصير وعمليات السودنة المتفق عليها (٧٦) .

وكان المستر سلوين لوبد وزير الدولة البريطانى قد قام بزيارة السودان فى شهر مارس ١٩٥٣ وتقابل مع الحكم العام البريطانى وكثير من القيادات السودانية من الشماليين والجنوبيين على السواء ، الى جانب الموظفين العسكريين والمدنيين بالادارة السودانية . وشدد على أن الحكومة البريطانية تنوى من ناحيتها تطبيق نص وروح اتفاقية ١٢ فبراير بكل دقة وأمانة تخدم مصالح السودانيين وتحقق أمانهم نحو الحكم الذاتى ، وطالب قادة الشمال أن يساعدوا أبناء الجنوب على حل مشاكلهم الكثيرة ، كما طالب أبناء الجنوب بأن يساهموا بدور فعال فى الانتخابات القادمة من

خلال مشاركة فعالة في البرلمان المرتقب حتى يحصلوا على حقوقهم الكاملة .

وفي أثناء عودته لبلاده تقابل مع اللواء محمد نجيب بالقاهرة وأجرى معه برفقة وزير الخارجية المصرية محادثات تناولت من بين موضوعاتها رغبة بريطانيا في أن تجرى الانتخابات في جو من الحرية والحيدة التامة كما نصت الاتفاقية ، وأكد له اللواء نجيب أن الحكومة المصرية لا تنوى التدخل في هذه الانتخابات وأنها حريصة على ضمان مستقبل السودانين (٧٧) .

وكانت الاحتجاجات البريطانية المتتالية لدى القاهرة بعدم التدخل في الانتخابات وتذكيرها بما نصت عليه الاتفاقية والمسئولية الملقاة على عاتق الحكومتين بخلق جو من الحياد والحرية الطبيعية أثناء إجراء هذه الانتخابات (٧٨) يوحى بأن بريطانيا تتوقع مسبقا أن المؤيدين للاتحاد مع مصرهم الذين سيفوزون دون شك .

فقد كان الموقف البريطانى منيعا وقويا في ظاهره ، لكنه كان ضعيفا واهنا في حقيقته ، فأغلبية المتعلمين السودانيين منحازون الى مصر مؤيدون لها ، وكل شهر يمر يتزايد الميل نحوها مع الاحساس بصدق مساندتها لأبناء جنوب الوادى وهؤلاء المتعلمون لديهم رغبة أكيدة في التخلص من الوجود البريطانى ، وعلى وجه الخصوص بعد انحياز السيد على الميرغنى وأتباعه وتحوله نحو الحزب الوطنى الاتحادى (٧٩) الموالى لمصر ، والمؤيد لوحدة وادى النيل .

وأجريت الانتخابات منذ أوائل شهر نوفمبر ١٩٥٣ (٨٠) تحت رقابة اللجنة السباعية الدولية المشكلة لهذا الغرض لضمان حيديتها، وبالفعل أتمت عملها بمهارة أذهلت الادارة البريطانية ، تحت رئاسة المندوب الهندى .

وعلى الرغم من أن المندوب المصرى قد أدى عمله بأمانة بشهادة الانجليز أنفسهم ، وان المستر أنطونى ايدن — أعلن فى مجلس العموم البريطانى عن انتقاده الشديد لموقف الحكومة المصرية التى استطاعت « التأثير » على قرار السودانين لصالح الحزب المؤيد لها والمدعم منها ، وهو الحزب الوطنى الاتحادى ، وذلك من خلال الدعاية المصرية المكثفة من الصحافة والاذاعة المصرية والوسائل الاعلامية الأخرى ، وما قام به وزير الاعلام وشئون السودان فى الحكومة المصرية (الصاغ صلاح سالم) من جهود أثرت على عملية الانتخابات ذاتها لصالح مصر ، وهو ما اعتبرته الحكومة البريطانية تصرفا « عدائيا » تجاهها (٨١) .

وقال ايدن ان المحاولات المصرية التى استهدفت التأثير على مجرى الانتخابات تمثلت فى تقديم مصروفات مالية للسودانيين على شكل هدايا للمعاهد الدينية والتعليمية بالسودان ، وترتيب زيارات مستمرة لقادة الأحزاب السودانية الى مصر ، وتجنيد كل العاملين المصريين بالسودان مثل موظفى الرى المصريين والقيادة العسكرية المصرية بالخرطوم ، وخبراء التجارة العاملين بالعاصمة السودانية، كما أن محمد أبونار سكرتير وزير الارشاد المصرى ، أقام بصفة شبه دائمة بالخرطوم لىباشر عمله بسهولة ويجرى اتصالاته بالقيادة السودانيين ، وقام بتقديم بعض الهبات المالية للمدارس السودانية فى الخرطوم والجزيرة .

وليس أدل على تدخل مصر فى هذه الانتخابات بصورة سافرة، من ظهور بعض السودانيين العاملين لدى الحكومة المصرية على الرغم من أنهم لا يقيمون بالسودان وليس لهم أصوات انتخابية (٨٢) فى السودان .

وكما توقعت بريطانيا فباعلان نتائج الانتخابات فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٣ (٨٣) ، اكتسح الحزب الوطنى الاتحادى باقى الأحزاب

السودانية بحصوله على ٥٣ مقعدا في مجلس النواب ، أما حزب الأمة المعارض للاتحاد مع مصر فقد حصل على ٢٢ مقعدا فقط ، وحصل المستقلون على ٧ مقاعد ، والحزب الجمهورى على ٣ مقاعد والذي سرعان ما أعلن انضمامه الى الحزب الاتحادي ، وقام اسماعيل الأزهرى بتشكيل أول وزارة سودانية (٨٤) في ٩ يناير ١٩٥٤ من الحزبيين السودانيين بعد فوزه على منافسه السيد محمد أحمد محجوب (٨٥) .

وأصبح تحقيق الوحدة بين شطرى الوادى أمرا متوقعا اثر هذه النتيجة لكن أحداث الصراع على السلطة بين محمد نجيب وماله من تأثير في قلوب كثير من السودانيين ، وجمال عبد الناصر القائد الحقيقى لثورة يوليو ، في أوائل عام ١٩٥٤ ، أضرت بقضية الوحدة ، فعندما وقعت أزمة فبراير ١٩٥٤ وبعث نجيب باستقالته الى مجلس الثورة في ٢٣ فبراير ، لم يكن أعضاء المجلس بغافلين عن مدى تأثير اقصائه عن السلطة في مصر على الشعب السودانى الذى وجد فيه رمزا لوحدة الوادى ، وأصبحت الرغبة في الاستئثار بالحكم والاستحواذ على السلطة لدى مجلس الثورة أقوى من قضية الاتحاد بين الشعبين الشقيقين .

ومضى مجلس الثورة في تنفيذ مخططه بعد انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ لتجريد محمد نجيب من كل سلطاته ، فأصدر قراره في ١٧ أبريل بأن يكتفى محمد نجيب برياسة الجمهورية وأن يتولى عبد الناصر رئاسة مجلس الثورة ومجلس الوزراء (٦٠) .

وهكذا كان قرار تنحية محمد نجيب الذى أذاعته دار الإذاعة المصرية صباح يوم ١٧ أبريل هو البداية لتطور الأحداث السريع نحو انفصال شقى الوادى ، رغم البيان الذى أذاعه صلاح سالم بأن الثورة ليست ثورة أفراد ، « فالحكام زائلون والعلاقة المقدسة بين شعبى وادى النيل هى الباقية » . لكن عوامل الانفصال كانت أسرع

أذ أنه بسفر محمد نجيب الى الخرطوم لحضور انعقاد أول برلمان سودانى فى مارس ١٩٥٤ استقبل بمظاهرات ضخمة كان معظم أفرادها من طائفة الأنصار التى اتخذت شعارها « لا مصرى ولا بريطانى السودان للسودانى » .

كما أن السياسة التى انتهجها صلاح سالم فى السودان التى اعتمدت على أسلوب الرشوة لتقريب بعض العناصر السودانية على حساب الأخرى ، وموقفه المتطرف من محمد نجيب وتهجمه الشخصى عليه ، كان لها أكبر الأثر فى نفوس السودانيين الموالين لمصر وتحولهم عن طريق الوحدة ، ونباعدت الفجوة بين الحكومة المصرية وحكومة الحزب الوطنى الاتحادى فى السودان ، وباعت جهود صلاح سالم لتحطيم شعبية الأزهرى بتأليب أهل الجنوب عليه ، ومساندة نائبه محمد نور الدين الذى لم تنل شخصيته نفس وزن الأزهرى السياسى وشعبيته التى بفضلها استطاع أن يشحذ فكرة الانفصال فى نفوس السودانيين بعد وضوح الاتجاه الاوتوقراطى لثورة يوليو فى مصر (٨٧) .

ولم تسر الأمور وفق ما رسمته اتفاقية السودان إذ أصدر البرلمان السودانى فى ١٦ أغسطس ١٩٥٥ قراره باتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير ، وبناء عليه تم جلاء القوات المصرية والسودانية عن السودان فى منتصف نوفمبر ١٩٥٥ ، ثم أعلنت الحكومة السودانية قيام جمهورية السودان فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ وتشكيل مجلس السيادة لرئاسة الدولة بدلا من مجلس الحاكم العام البريطانى (٨٨) .

هوامش الفصل الثامن

(١) اشترطت بريطانيا لكي تبدأ مباحثات الجلاء من جديد مع على ماهر الذى تولى الوزارة بعد حريق القاهرة أن يقوم بتشديد الأحكام العرفية وفرض رقابة صارمة على الصحف المصرية مع وقف النشاط الفدائى فى القناة : محمد أنيس (دكتور) : التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ ، دراسة بمجلة الكاتب ، العدد (٥٥) ، أكتوبر ١٩٦٥ ، صص ٣١ - ٣٣ .

(٢) صحيفة نيويورك تايمز ، عن : صحيفة المصرى ، عدد ٢٨ يوليو ١٩٥٢ . وانظر جلال يحيى (دكتور) : العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، صص ٤٧٤ - ٤٧٩ .

(٣) يقول الطيار حسن عزت أنه مؤسس تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٤٠ مع عبد اللطيف البغدادى ، ووجيه أباطة وأحمد سعودى أبو على ، وأنور السادات ثم انضم جمال عبد الناصر للتنظيم عام ١٩٤٨ : وثيقة خطية للمهندس /حسن عزت ، موجهة للباحث فى ٤ نوفمبر ١٩٨٦ . لكن جميع الضباط الأحرار أكدوا على أن عبد الناصر هو المؤسس الحقيقى للتنظيم اثر العودة من حرب فلسطين بعد نجاحه فى تجميع الخلايا الثورية للضباط فى جميع أفرع الجيش منذ أوائل الأربعينات : جلسة نقاش مع السيد / كمال الدين حسين ، يوم الجمعة ١٧ أكتوبر ١٩٨٩ ، مصدر سابق ، محمد صابر عرب (دكتور) حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية ، صص ٣٤٠ - ٣٤٦ .

Vatikiotis J. J. ; Nasser and his generation, pp. 105-106.

(٤) محمد أنيس (دكتور) : قيام ثورة ٢٣ يوليو ، دراسة بمجلة الكاتب ، عدد نوفمبر ١٩٦٥ ، ص ٢٤ . جمال حماد : ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر ، صص ٤٠ - ٤١ .

أحمد عطية الله . ليلة ٢٣ يوليو ، ص ١٨٣ .

- (٥) اشتهجت الخرطوم بانقلاب القاهرة الذى اعتبره أبناء السودان تعبيراً عن ارادة شعب الوادى بأكمله : صحيفة الراى العام (السودانية) ، أعداد ٢٥ ، ٢٦ . ٢٨ ، يوليو ١٩٥٢ .
- (٦) Documents on international affairs, 1952, pp. 322-323. (٦) المصرى ، عدد ٢٧ يوليو ١٩٥٢ .
- (٧) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، صص ١٦٦ - ١٦٨ ، المصرى عدد ٢٢ يناير ١٩٥٢ .
- Vatikiotis P. J. i The modern history of Egypt, pp. 378-379.
- (٨) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، تحليل وتعليق سير أنتونى ناتنج ، منشورة بصحيفة الأهرام ، عدد ٢٩ مارس ١٩٨٦ .
- (٩) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ١٧١ .
- صحيفة الراى العام السودانية ، عدد ٣ يوليو ١٩٥٢ .
- (١٠) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، ص ١١٣ .
- (١١) عبد العظيم رمضان (دكتور) : أكتوية الاستعمار المصرى للسودان ، ص ١٣٢ .
- (١٢) محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، مرجع سابق ، صص ١٦٣ - ١٦٤ .
- (١٣) صحيفة كردفان الأسبوعية ، عدد ١٩ يونيو ١٩٥٣ ، الراى العام ، عدد ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (١٤) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٦٧ .
- (١٥) وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة - تحليل وتعليق سير أنتونى ناتنج ، جريدة الأهرام ، عدد ٢٩ مارس ١٩٨٦ .
- (١٦) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، صص ١٣٣ - ١٣٤ .
- (١٧) دكتور وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٢١٦ .
- (١٨) صحيفة الراى العام السودانية ، عدد ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .
- (١٩) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، صص ١٣٤ - ١٣٦ .
- صحيفة الراى العام السودانية ، عدد ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٠) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .
- لم تستغرق المفاوضات بين الجانب المصرى برئاسة محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء ، وعضوية : على ماهر ، وعبد الرزاق السنهورى ،

وحسين ذو الفقار صبرى ، وصلاح سالم ، وممثلى الأحزاب السودانية
سوى فترة قصيرة وتم الاتفاق على تلك المبادئ :

جمال حماد . دراسة عن قضية اتحاد مصر والسودان ، أكتوبر ، عدد
١٧ ديسمبر ١٩٨٩ . صحيفة الراى العام السودانية ، عددى ٣ ، ٨ أكتوبر
١٩٥٢ .

(٢١) رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصرى) .
ص ٢٩٣ .

Documents on International affairs, 1952, p. 327.

(٢٢) ثلاثة من السودانيين يعينهم الحاكم العام ، وعضو مصرى ، وعضو
بريطانى ، وعضو أمريكى ، وعضو هندى أو باكستانى تعين كلا منهم حكومته ،
وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهنذى أو الباكستانى .

(٢٣) المصدر السابق ، صص ٢٩٤ - ٢٩٥ .
Ibid, pp. 328-329.
صحيفة الراى العام السودانية ، عدد ١١ أكتوبر ١٩٥٢ .

(٢٤) رئاسة مجلس الوزراء . السودان (الكتاب الأخضر المصرى) ، المصدر
السابق ، ص ٢٩٦ .

Documents on International affairs, Op. Cit., p. 330.

Documents on the Sudan 1899-1953, pp. 49-51.

(٢٥) صحيفة كردفان الأسبوعية ، عددى ١٦ يناير ، ٦ فبراير ١٩٥٢ ،
صحيفة الراى العام ، عدد ١٢ نوفمبر ١٩٥٢ .

(٢٦) رئاسة مجلس الوزراء السودان ، المصدر ، صص ٢٩٧ - ٢٩٩ .

(٢٧) تشكيل الوفد المصرى فى المباحثات من اللواء أ.ح محمد نجيب رئيس
مجلس الوزراء ، والصاغ أ.ح صلاح سالم ، والدكتور محمود فوزى ، وقائد الجناح
حسين ذو الفقار صبرى ، والدكتور حامد سلطان ، والأستاذ زين العابدين حسنى
والوفد البريطانى من السفير السير رالف ستيفنسون والمستر م.ج كريزويل
والمستر باروز :

رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، مصدر
سابق ، صص ٣٠٠ - ٣٨١ .

(٢٨) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، صص ١٧٢ -
١٧٣ .

(٢٩) المرجع نفسه ، ص ١٧٣ .

Documents on the Suran, Op. Cit., p. 50.

Dawisha ; Egypt in the Arab World,p. 9. (٣٠)

- (٣١) دكتور عبد العظيم رمضان . أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان . مرجع سابق ، صص ١٢٧ - ١٢٨ . ويؤخذ على مصر هذا القصور بعدم مد جسور التعاون بينها وبين أبناء الجنوب السودانى ، مما يسر لبريطانيا تنفيذ مآربها فى الجنوب الذى أصبح شوكة فى جسد الكيان السودانى .
- (٣٢) المرجع السابق ، ص ١٢٩ .
- (٣٣) المرجع السابق ، ص ١٢٩ .
- (٣٤) رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، مصدر سابق ، صص ٣٠٠ - ٣٠٣ .
- (٣٥) المصدر السابق ، صص ٣٠٥ - ٣٠٨ .
- (٣٦) المصدر نفسه ، صص ٣٠٨ ، ٣١١ .
- (٣٧) دكتور عبد العظيم رمضان : أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، مرجع سابق ، صص ١٤٢ - ١٤٣ .
- (٣٨) محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، مرجع سابق ، صص ١٧٣ - ١٧٤ .
- صحيفة كردفان الأسبوعية ، عدد ١٤ أغسطس ١٩٥٣ .
- (٣٩) خلال اجتماعات ٢٦ نوفمبر ، ٩ ديسمبر ١٩٢٥ .
- رئاسة مجلس الوزراء . الكتاب الأخضر المصرى عن السودان . المصدر السابق ، صص ٣٣٤ - ٣٣٥ .
- صحيفة الراى العام السودانية ، عدد ١٢ نوفمبر ١٩٥٢ .
- (٤٠) المصدر نفسه صص ٣٣٤ - ٣٣٥ .
- (٤١) المصدر نفسه ، صص ٣٣٦ - ٣٤١ .
- (٤٢) نفس المصدر السابق ، ٣٥٠ .
- دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، صص ١٤٣ - ١٤٤ .
- (٤٣) تعدادها أكثر من نصف تعداد الجنوب واقطن فى المديريات الجنوبية الثلاث ويفخرون بأصولهم العربية وانتمائهم الى العباس بن عبد المطلب :
- صحيفة كردفان الأسبوعية ، عدد ٩ يناير ١٩٥٣ .
- (٤٤) رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصرى) ، المصدر السابق ، صص ٣٥٠ - ٣٥١ .
- (٤٥) المصدر السابق ، صص ٣٦٠ - ٣٦٢ .
- (٤٦) اجتماع ٦ فبراير ١٩٥٣ .
- (٤٧) المصدر السابق ، صص ٣٦٣ - ٣٧٢ .
- (٤٨) ١١ فبراير ١٩٥٣ .

- (٤٩) المصدر السابق ، صص ٢٧٥ - ٢٨٠ .
- (٥٠) اجتماع ١٢ فبراير ١٩٥٣ .
- (٥١) المصدر السابق ، صص ٢٨٢ - ٢٨٣ .
Documents on the Sudan, Op. Cit., pp. 99-102.
- (٥٢) محتوى الاتفاقية بالملحق .
Richmond ; Egypt 1798-1952, p. 224. (٥٢)
- (٥٤) رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصري) ، مصدر سابق ، صص ٢٨٤ - ٢٨٧ ، صحيفة كردفان الأسبوعية ، عدد ٢٠ فبراير ١٩٥٣ ، ص ٥٠٩ .
- Vatikiotis ; The modern history of Egypt p. 389.
- (٥٥) وقع الاتفاقية عن الجانب المصري اللواء أركان الحرب محمد نجيب رئيس الوزراء ورئيس الوفد المصري في المفاوضات ، وعن الجانب البريطاني السير رالف ستيفنسون السفير البريطاني بالقاهرة .
- (٥٦) قام السفير البريطاني اثر التوقيع على الاتفاقية وصافح محمد نجيب وجمال عبد الناصر وزملاءهما مهنتا وقال لنجيب باللغة العربية « مبروك » وأقبل أعضاء مجلس الثورة على زميليهما الصاغ صلاح سالم ، والبكباشي حسين ذو الفقار صبرى مندوبى القيادة فى المباحثات مهنيين على نجاحهما فى هذه المهمة الشاقة : الصحف المصرية ، أعداد ١٣ فبراير ١٩٥٣ . صحيفة الأمة ، عددى ١٣ ، ١٤ فبراير ١٩٥٣ . دكتور وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ .
- (٥٧) نفس المرجع ، ص ٢١٨ .
- (٥٨) Statement by General Nabig on the Sudan Agreement, 12 February, 1953.
Documents on international affairs, 1953, Op. Cit. pp. 327-328.
- (٥٩) واتصل هاتفيا بالخرطوم مهنتا السيد على الميرغنى ، والسيد صادق المهدي وأبلغهما تهانيه بتوقيع الاتفاقية ، كما اتصل كذلك بالاستاذ اسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى ، والسيد زين العابدين صالح عضو الهيئة التنفيذية للحزب الجمهورى . والأميرالاي عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة وغيرهم من الزعماء السودانيين مهنتا اياهم بالاتفاق :
- دكتور وحيد رأفت : المرجع السابق ، ص ٢١٩ ، صحيفة الأمة ، عددى ١٣ ، ١٤ فبراير ١٩٥٣ .

Statement by General Nabib Complaining of Breaches (٦٠)
of the Sudan agreement 10, March 1953 : Documents on International affairs, 1953, Op. Cit., pp. 329-330.

(٦١) من هؤلاء الخمسة . محمد الحسن دياب - الذى حصل على ثلاثة أصوات ، وإبراهيم أحمد الذى حصل على صوتين فقط ، والثلاثة الآخرون حصل كل واحد منهم على صوت واحد :

Statement in the House of Commons by the minister of state
Mr. Selwyn Lloyd, on General Nabib Speech of 10 March,
11 March, 1953 :

Ibid, pp. 330-331.

Idem.

(٦٢)

F.O. 371,108311/JE 1011/2, January 22, 1954, Khartoum, (٦٣)

Repor No. 10, From D.M.I Riches to Anthony Eden.

(٦٤) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

اعتبرت الحكومة السودانية يوم ١٤ فبراير يوم عطلة رسمية وأقيم حفل عام بسرائى الحاكم العام البريطانى ، دعى اليه عدد كبير من أبرز الشخصيات السودانية والبريطانية والمصرية ، ورجال الصحافة ، واشترك الجيش المصرى وموسيقى قوة دفاع السودان فى احياء هذا الحفل ، وألقى الحاكم العام خطابا سياسيا فى العرض العسكرى الذى أقيم بهذه المناسبة :

دكتور وحيد رافت : المرجع السابق ، صص ٢١٩-٢٢٠ .

(٦٥) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

Statement in the House of Commons by Mr. Eden on (٦٦)
the signing of the Sudan agreement, 12 February 1953 :
Documents on international affairs, 1953, Op. Cit., pp. 324-327.
Eden : Op. Cit., pp. 27-29.

Statement by the Governor — General of the Sudan, Sir (٦٧)

Ribert Howe, on the Sudan agreement, Khartoum, 14
February 1953.

Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit., pp. 328-329.

(٦٨) ولقد افتتح مكتب المفوض التجارى البريطانى بالفعل فى الخرطوم فى مارس ١٩٥٣ وترأسه المستر ريتشز ، وهو دبلوماسى بريطانى عمل فى عدة دول عربية ويجيد اللغة العربية وأخذ يرسل بتقريره السنوى كل عام الى وزارة الخارجية البريطانية أسوة بالسفارات :

Note by Mr. Roger Allen, Foreign Office, London, October 20,
1952 :

F.O. 371/96965/JE 1155/5, Octobed 20, 1952.

- (٦٩) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١٧٧ .
 (٧٠) A Documentary History of U.S. Foreign Policy, 1945-1973
 Vol. V, pp. 815-816.
 (٧١) محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ص
 ١٧٧ - ١٧٨ .
 (٧٢) Dawisha ; Op. Cit., pp. 10-11.
 Richmond ; Egypt 17981952, Op. Cit., p. 225.
 (٧٣) بناء على طلب الحكومتين المصرية والبريطانية وافقت حكومة الولايات المتحدة على المشاركة فى اللجنة المشرفة على الانتخابات السودانية ، بترشيح المستر وودوك بركنز Warwick-Perkins وهو أحد العسكريين المتميزين العاملين بالخارجية الأمريكية مندوبا لها :
 A Documentary history of U.S., Op. Cit., p. 816.
 (٧٤) مندوب مصر هو القائمقام عبد الفتاح حسن ، ومندوب بريطانيا المستر بنى ، ومندوب الهند الدكتور سكومارسن : تاريخ الانتخابات البرلمانية السودانية ، ص ٢٣ .
 (٧٥) وفقا لما جاء بالملحق رقم (٢) لاتفاقية ١٢ فبراير بخصوص وظائف وسلطات لجنة الانتخابات المشكلة بمقتضى المادة السابعة من الاتفاقية بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان :
 رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الاخضر المصرى) ، مصدر سابق ، ص ٣٩٤ .
 (٧٦) Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 513, p.1378.
 Ibid, p. 1375. (٧٧) جلسة الثانى من أبريل ١٩٥٣ .
 Ibid, House of Lords, Vol. 188, p. 1272. (٧٨)
 جلسة ١٤ يوليو ١٩٥٣ .
 (٧٩) F.O. 371/108311/ E 1011/2, January 22, 1954, Op. Cit.,
 (٨٠) صحيفة كردفان الاسبوعية ، عدد ٤ ديسمبر ١٩٥٣ .
 (٨١) Documents of International Affairs, 1953, Op. Cit.,1 pp. 333-334.
 Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 513, Op. Cit., p. 1378 & Lords, Vol. 184, pp. 143, 166-169.

(٨٢) وقال ايدن مدبلا على التدخل المصرى فى الانتخابات أن مالا يقل عن ألف ومائة شخص أدخلوا للسودان بالسكة الحديد وعن طريق النيل عبر وادى حلفا وبعضهم يرتدى زى الجيش المصرى .
Documents on international affairs, 1958, Op. Cit.
p. 335.

(٨٣) أعلنت نتائج الانتخابات فى مناطق الخريجين وفى انتخابات مجلس الشيوخ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٣ : الباحث العربى ، مارس ١٩٨٦ .

(٨٤) مجموع مقاعد مجلس النواب ٩٧ مقعدا ومجموع مقاعد مجلس الشيوخ ثلاثون مقعدا : تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان ، صص ٢١ ، ٢٣ ، ٢٦ .
(٨٥) يذكر الدكتور عبد العظيم رمضان أن الاتحاديين حصلوا على ٥١ مقعدا بمجلس النواب ، ٢٢ مقعدا بمجلس الشيوخ ، فى حين فاز حزب الأمة بـ ٢٢ مقعدا بمجلس النواب ، و ٣ مقاعد بمجلس الشيوخ وانعقد البرلمان بمجلسيه فى أول يناير ١٩٥٤ واختار لرئاسة مجلس النواب السيد بابكر عوض الله ، ولرئاسة مجلس الشيوخ السيد أحمد محمد يس : أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، صص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٨٦) ثم صدر القرار بإعفاء نجيب من منصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ وأن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية مع تحديد اقامته وحرمانه من حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات : جمال حماد : دراسة تحت عنوان (محمد نجيب وقضية اتحاد مصر والسودان) مجلة أكتوبر ، عدد ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ .
جمال حماد : دراسات عن قضية الاتحاد بين مصر والسودان ، مجلة أكتوبر ، أعداد ٢٩ نوفمبر ، ٦ ديسمبر ١٩٨٧ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٩ .

(٨٧) Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 524,
p. 1186.

(٨٨) تم اعلان استقلال السودان رسميا فى أول يناير ١٩٥٦ ، واعترفت مصر به جمهورية مستقلة فى حينه :
عبد العظيم رمضان (دكتور) : أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .



الفصل التاسع

الثورة وقضية الجلاء

- ١ - التصميم على تحقيق الجلاء وبدء المفاوضات •
- ٢ - إعلان الكفاح المسلح •

الثورة وقضية الجلاء

وضع رجال الثورة نصب أعينهم منذ بداية حركتهم اتغيير الأوضاع المتردية فى البلاد ، أن يحققوا لوطنهم جلاء تاما ناجزا غير مشروط ، لذا كانت دعوة الجلاء هى الشعار الأول لهم ومطلبهم الرئيسى قبل أن ينقضى عام ١٩٥٢ ، مع السير فى مفاوضات السودان ، فأعلن جمال عبد الناصر بلهجة الواثق من عدالة قضية بلاده أنه لا مناص من ضرورة الجلاء دون شروط والا فسوف يحمل جميع أفراد الشعب السلاح لتحرير الوطن بالقوة ، واذا كان لا مفر من التفاوض مع بريطانيا لوضع موضوع الجلاء موضع التنفيذ دون شروط مسبقة فلا بأس ، ودون العودة الى دائرة الماطلة والتسويف التى دأبت عليها السياسة البريطانية فى مفاوضاتها مع رجال العهد السابق .

وعقدت عدة جلسات تمهيدية بين الجانب المصرى برئاسة محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، والجانب البريطانى وعلى رأسه السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى بالقاهرة ، تبلورت خلالها أفكار كل منهما ثم تلتها عدة جلسات من المفاوضات الرسمية بدأت فى ٢٧ أبريل ١٩٥٣ ، لم تصل الى نتائج محددة وتوقفت على أثرها هذه الجلسات فى ٦ مايو من نفس العام .

ولم يكن أمام قادة الثورة سوى اعلان الكفاح المسلح ضد الانجليز فى منطقة القناة ، فكانت الضربات مؤثرة أعلنت بريطانيا

على أثرها استعدادها لاستئناف المفاوضات مرة أخرى في ١١ يوليو ١٩٥٤ بمساعي الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

وكان موقف الحكومة المصرية عظيما إذ أصرت على ضرورة الجلاء التام رغم المحاولات البريطانية لاستغلال الأحداث الداخلية التي واجهت المسيرة الثورية في بداية عام ١٩٥٤ ، وتمسكها بوجوب بقاء بعض الفنانين الانجليز لتشغيل وصيانة القاعدة البريطانية خلال مدة تنفيذ الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليو ١٩٥٤ .

ولم يجد الجانب المصرى غضاضة في بقاء هؤلاء الفنانين المدنيين تحت السيادة المصرية ، وتم التوقيع النهائى عليها في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ .

ورغم الهجوم والنقد الشديد الذى قوبلت به فى المحيطين الداخلى والخارجى فانها أكدت بما لا يدع مجالا للشك أنها كانت خطوة حاسمة ومصيرية فى تاريخ النضال الوطنى المصرى فى العصر الحديث .

١ - التصميم على تحقيق الجلاء وبدء المفاوضات

كان تصميم الضباط الأحرار على تحقيق الجلاء من أول أهدافهم منذ تحركهم ليلة ٢٣ يوليو لتغيير الأوضاع المتردية فى البلاد ، وانتهاء فرض الوصاية الأجنبية على مصر ممثلا فى الاحتلال لبريطانى وقواته الرابطة على أرض القناة .

وقد بدا هذا الاتجاه الوطنى واضحا منذ البداية أمام الثوار الذين آمنوا بحتمية انتهاء حل مشكلة السودان أولا حتى يتمكنوا من توحيد جهودهم على مائدة المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق الجلاء الكامل (٢) .

وقد ظلت مطالبهم بضروره الجلاء تسير جنباً الى جنب مع مفاوضات السودان ، ولكن بطريقة غير رسمية مع الجانب البريطانى ، فبعد قيام الثورة بشهرين فقط ، وعندما كانت مفاوضات السودان فى بدايتها ، أعلن جمال عبد الناصر بشكل واضح موقف مصر من قضية الجلاء فى حديث صحفى قائلًا : « ان الاستعمار البريطانى لمصر آن له أن ينتهى ولا يمكن أن تكون له نهاية الا بجلاء غير مشروط لكل القوات البريطانية . . وان مصر سوف تكون على استعداد للمفاوضات بشأن الجلاء بأقصى قدر من حسن النية ، ولكنها فى اللحظة التى تشعر فيها أن المفاوضات لم تصل بها الى نتيجة فانها سوف تحمل السلاح ونقاتل مهما كان الثمن » (٣) .

وأمام هذه اللهجة الوطنية التى نحمل تأكيداً واضحاً على ضرورة الجلاء ولو بالقوة قدم السفير البريطانى رالف سنيفنسون احتجاجاً على هذه التصريحات قائلًا : انها تهدد جو الثقة المتبادلة المطلوبة لانجاح مفاوضات السودان وأى مفاوضات أخرى تليها .

وتكررت هذه الاحتجاجات بصفة مستمرة بسبب تضيق الحكومة المصرية الخناق على المصريين المتعاونين مع جيش الاحتلال باعتبارهم « خونة » واعتقال بعضهم ومحاكمة البعض الآخر ، وكذلك بسبب ارسالها لبعثات مصرية الى عدد من الدول الأوروبية وبينها سويسرا وبلجيكا للتفاوض مع بعض شركات صناعة السلاح لشراء أسلحة خفيفة ، وكانت بريطانيا تتوجس خيفة أن يكون المقصود بهذه الأسلحة بالذات هو استخدامهما فى عمليات المقاومة بالقناة ضد قواتها ، كما أبدى السفير البريطانى فى احتجاجاته حيرته ازاء الدور الذى يقوم به بعض الخبراء العسكريين الألمان فى الجيش المصرى بناء على طلب مصر (٤) .

وكانت الحكومة البريطانية قد صرحت بأنها مستعدة لاجراء مفاوضات مع « النظام الجديد » فى مصر تحت رئاسة اللواء محمد

نجيب لتسوية النزاع المصرى — البريطانى ، فى الوقت الذى تريده مصر ، على أن بريطانيا التزمت جانب الحرص فى البداية وهى لم تعلم جيدا بعد عن التوجهات السياسية لحكومة الثورة المصرية شيئا ، كما أبدت استعدادها لتدريب الضباط المصريين فى بريطانيا ، ولم تبد نفس الاستعداد لرفع حظر تصدير الأسلحة لمصر الذى فرضته عقب قيام الاضطرابات فى منطقة القناة قبل قيام الثورة بقليل (٥) وكانت مصر قد دفعت جزءا من ثمن هذه الأسلحة والمعدات الحربية .

وأراد الجانب البريطانى استغلال حاجة مصر لها واتخاذها كوسيلة ضغط سياسية وأداة للمساومة خاصة أن كثيرا من أعضاء البرلمان البريطانى من اليهود الذين لا يستهان بنفوذهم يصرون دائما على ضرورة توازن القوى بين إسرائيل وجاراتها العربيات ، ويطالبون بحرية الملاحة فى قناة السويس والسماح بمرور الشحن الى إسرائيل وعلى رأسها البترول عبر القناة (٦) .

ومما لا شك فيه أن الحكومة البريطانية أدركت أن الحكومة المصرية الحاضرة هى أقوى حكومة تواجهها منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، إذ أنها استحوذت على عطف وتأييد أغلب دول العالم فظهرت بمظهر الثورة السلمية البيضاء الى جانب قوة مركزها فى الميدان الداخلى ، وما تتمتع به من تأييد الشعب المصرى وثقة الراى العام المحلى فى صدق وطنيتها ، وتبنيها لأهداف ثورية تبلورت فى عقول مفجريها منذ وقت غير قليل (٧) .

ولهذا فقد أعلن أن الحكومة البريطانية سوف تجتمع لبحث موضوع ارسال طائرات نفائة حديثة لمصر ، وتنفيذ العقود المبرمة من قبل بين مصر وبعض المصانع الحربية البريطانية (٨) .

ويبدو أن الحكومة البريطانية لم تخرج عن أطر سياستها القديمة حتى هذه اللحظات فى المماطلة والتسويق ، رغم خشيتها من

التقارب الحادث آنذاك بين الثوار في مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن الموقف لم يعد يحتمل إلا تفسيراً واحداً مصرياً ، وهو الجلاء التام بأي وسيلة ففي ٢٩ من ديسمبر ١٩٥٢ قال جمال عبد الناصر : اننا على استعداد للتفاهم مع الانجليز فهم قد وعدونا طيلة سبعين عاماً بالخروج من مصر ، ولم يفعلوا » أن مصر لا تستطيع اليوم أن تطيق مزيداً من الماطلة والتسويق ، وإذا شعرت حكومة العهد الجديد أنه بعد هذه الجهود المتصلة التي نبذلها لم نصل الى تخليص بلادنا من الاحتلال البريطاني فثقوا أن قواد الثورة سوف ينسحبون من الحكومة ليستعدوا اقيادة الشعب في حرب ضد الانجليز ، ولن تكون هذه الحرب رسمية وإنما ستكون حرباً فدائية . . . » أو حرب عصابات يقوم بها الفدائيون حتى يشعر الانجليز أنهم يدفعون ثمناً غالياً لاحتلال بلادنا (٩) .

وبدا أن كثيراً من الساسة الانجليز رأوا أن الفرصة سانحة أمام بريطانيا للانسحاب المشرف من مصر حتى لا تواجه في المستقبل القريب بحالة تضطرها الى الانسحاب بطريقة مهينة لكرامتها ، وترك أمر الدفاع عن المنطقة لشعوبها ، ففي اجتماع « البكاشي » جمال عبد الناصر بالسير رالف ستيفنسون في أوائل يناير ١٩٥٣ (١٠) بحضور مستر ريتشارد كروسمان النائب البريطاني العمالي اليساري الذي يزور مصر حينئذ ، أكد السفير البريطاني على أنه ليس في عزم بريطانيا أن تحتفظ بقواتها العسكرية في قاعدة القناة دون رغبة الحكومة المصرية ، أو دون موافقة المصريين على التعاون من أجل صيانة القاعدة وحمايتها .

وقام المستر كروسمان بزيارة القاعدة ، وأكد له القادة العسكريون والضباط البريطانيون العاملون بها أنه لا فائدة من الاحتفاظ بهذه القاعدة ضد ارادة الشعب المصري ، وأنهم مستعدون للرحيل الى بلادهم واخلائها في أسرع وقت (١١) .

ونادى العديد من أعضاء مجلس اللوردات البريطانى المعروف عنهم تشددهم الاستثمارى بضرورة الانسحاب من مصر حرصا على موقف بريطانيا وقواتها بالمنطقة التى تعيش بين « شعب معاد » (١٢) .

وقال لورد جلين Lord Glyn علينا ألا ننزلق مع مصر فى عداوات لن نجنى من ورائها فائدة خاصة أن بريطانيا لم تسع الى تحسين وتطوير علاقاتها بمصر ، والقوات البريطانية تعيش تحت ظروف سيئة للغاية « ولم يعد بإمكاننا حمايتها من الهجمات المتكررة عليها ، فخسرنا من جراء ذلك كثيرا من ضباطنا على أرض القناة . . » واننا « لا نستطيع اقناع مصر بأهمية القاعدة » ، ولكى يظل الدور البريطانى قائما يجب أن نسمو بأنفسنا كأصدقاء حقيقيين للشعوب العربية ، ولا بد أن نخطو خطوات نحو المستقبل .

كما طالب اللورد جلين بعدم التمسك بالقاعدة بدعوى حماية القناة إذ أن القناة كطريق للمواصلات البريطانية ليس له أهمية قصوى اذا وضعنا فى الاعتبار الطريق البحرى المباشر من المملكة المتحدة الى المحيط الهادى مارا برأس الرجاء الصالح « الكاب » ، بالمقارنة بطريق البحر المتوسط مضافا اليه تكاليف قاعدة القناة الباهظة والجيش البريطانى الكبير المتمركز على ضفافها (١٣) .

وكان مكتب القائد العام للقوات المسلحة المصرية قد أصدر مذكرة عن : « الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس » جاء فيها ان الأهمية الاستراتيجية للقناة تتوقف على سلامة الملاحة فى البحر المتوسط أكثر مما تتوقف على سلامة الملاحة فى قناة السويس ذاتها ، وأن استخدام القناة أثناء الحرب ينوقف على تنظيم الدفاع الجوى عنها ، وهو ما تستطيع مصر القيام به وحدها ، وأكدت المذكرة — التى تلقتها وزارة الخارجية لتوزيعها على بعثات مصر الدبلوماسية فى الخارج — ان وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة نفسها لانفع عن القناة كمجرى ملاحى ، هو قرار عسكرى غير عملى ،

وأن المجهود المبذول في هذا الشأن ، هو مجهود ضائع سدى للدول الغربية ، اذ يمكنها الانتفاع بتلك القوات في مناطق أخرى حيوية بالنسبة لها .

وقد استخدمت بريطانيا نفسها طريق رأس الرجاء الصالح خلال الحربين العالميتين ، ومع ذلك لم تفقد امبراطوريتها ، وسلامة الملاحة في القناة تتوقف على سلامة رأس البحر المتوسط ومصر قادرة على ضمان أمن وحرية الملاحة في القناة بسهولة (١٤) .

وهكذا طلب جمال عبد الناصر من الدكتور محمود فوزى ، بعد توقيع اتفاقية السودان ، أن يبدأ على الفور بإجراء اتصالاته مع السفير البريطانى بهدف تحديد موعد لبدء المفاوضات بين مصر وبريطانيا من أجل الانتهاء من قضية الجلاء ، مع وجوب الفصل بين مفاوضات الجلاء ومسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ، ولكن الحكومة البريطانية طلبت منحها مهلة عدة أسابيع حتى تنتهى المحادثات المهمة التى تجرى بينها وبين الولايات المتحدة فى واشنطن بشأن موضوع الشرق الأوسط برمته .

الا أن عبد الناصر عرض موقف مصر الحازم والصريح أثناء هذه المحادثات من خلال مؤتمر صحفى لوكالات الأنباء العالمية يوم ٢ مارس ١٩٥٣ أكد فيه على أن الأمة العربية لن تصفى الى أى وعود « معسولة » يقطعها الغرب على نفسه ، فقد خدع الشريف حسين أثناء الحرب العالمية الأولى كما خدع العرب بمساندته اسرائيل على قيام دولتها بعد الحرب العالمية الثانية ، وأشار الى تأييد الرئيس الأمريكى « ترومان » تأييدا « أعمى » لها حينئذ ، وأن مصر لن تقبل أى تهديد وسوف يقاتل شعبها اذا ما استمر الاستعمار البريطانى فى احتلاله لأراضيها (١٥) .

وأكد جمال عبد الناصر على أن أول أهداف مصر هو « الجلاء بدون قيد ولا شرط » و « على الاستعمار أن يحمل عصاه على

كاهله ويرحل » (١٦) وان مصر لن تساوم على حقها الطبيعي فى الجلاء الفاجز ، ولا بد لنا من تحرير « أرضنا » علينا أن نشحذ كل قوتنا وامكانياتنا المالية والبشرية لتحقيق هدف البلاد الأسمى الذى نسعى جميعا لتحقيقه مهما كلفنا من جهد ، ولن نبخل فى التضحية بأرواحنا فى سبيل هذا المطلب (١٥) .

وكان اصرار القادة الجدد فى مصر قويا على بدء المفاوضات المباشرة مع الجانب البريطانى اذ وقفت حكومته مترددة لفترة طويلة متقدم خطوة وتتأخر أخريات قبل الاقدام على فتح باب المفاوضات ، وكان على « الأسد البريطانى » أن يفكر كثيرا ويعيد الحسابات ، فالموقف الدولى يتغير بكل ما يمكن أن ينجم عن هذه التغيرات على مسرح الشرق الأوسط ، والولايات المتحدة وضعت أقدامها فى المنطقة بقوة يشجعها وصول عناصر جديدة وشابة الى السلطة فى مصر ، وهم ليسوا من « الباشوات » الذين تعاملوا مع بريطانيا من قبل خلال تاريخ المفاوضات الطويل بين البلدين ، وهؤلاء الشبان لا يرهبون بريطانيا ويركزون اهتمامهم على الولايات المتحدة التى تلعب معهم هذا الدور لأغراض تشعر الحكومة البريطانية بمقاصدها ، ولكنها لا تستطيع أن تتصدى لها بصراحة لأن موازين العلاقات بين الحلفاء قد جعلت كفة الأمريكبين تميل بشدة أثقل وأقوى لصالحهم (١٨) .

ولم تكن الظروف الدولية مواتية لقيام خلاف بين زعيمى المعسكر الغربى ، بعد أن تربعت الولايات المتحدة على عرشه كنتيجة للحرب العالمية الثانية ومحاولتها اقامة حزام حاجز حول الاتحاد السوفيتى وزعيم المعسكر الشيوعى ، لحصره داخل حدوده وعدم تمكنه من الامتداد والتوسع ، وبدأت أنظار الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين تتجه نحو الشرق لمحاولة اجتذاب مصر كأكبر وأهم دولة عربية فى المنطقة (١٩) .

وعلى الرغم من اتفاقها مع بريطانيا على الأهداف الاستراتيجية العامة في الشرق الأوسط لحصار المد « الشيوعي » ، فإنهما اختلفا على الوسيلة التي ينبغي اتباعها لتحقيق هذا الهدف ، ففي ١١ مايو ١٩٥٣ قام وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس بزيارة مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق والسعودية وإسرائيل ، لمحاولة اقناع هذه الحكومات بأخطار الشيوعية وضرورة قيام تحالف عربي غربي للدفاع عن العالم الحر بما فيه الشرق الأوسط ، لكن مهمته باءت بالفشل لعدم ادراك الحكومة الأمريكية لحقيقة المشاعر والاهتمامات العربية (٢٠) .

وكان السفير الأمريكي بالقاهرة مستر جيفرسون كافري Caffery قد أعلن مسبقا بناء على تعليمات حكومته أن حل مشكلة القناة أمر حيوي يهم كافة الأمم الحرة ، وأن بلاده لن تساهم باشتراكها في المباحثات المقبلة بين مصر وبريطانيا إلا بموافقة طرفي النزاع وبناء على طلبهما (٢١) ، وأكد الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور Dwight D. Eisenhower في رسالة موجهة للواء محمد نجيب في ٢٤ مارس ١٩٥٣ على هذا المعنى وأضاف أنه يأمل أن يحل التفاهم بين مصر وبريطانيا محل الخلاف وقيام مصر بعمل ترتيبات كشريك متكافئ يؤكد دورها الرئيسي مع أعضاء العالم الحر الآخرين في بناء دفاع فعال بالمنطقة ، وأن من مصلحة الجميع أن ينشئ تخطيطا للدفاع المشترك بين دولها (٢٢) .

وكان على الجانب البريطاني أن يظل ممسكا حتى النهاية بالطرف الآخر من خيط اللعبة الدولية بالشرق الأوسط ممثلا في وجود قاعدة القناة وبعث أنطوني ايدن الى السير رالف ستيفنسون يبلغه بقبول اقتراحه بالبدء في اجتماعات تمهيدية وغير رسمية لاستكشاف أفكار المصريين ، وقام السفير البريطاني بإبلاغ الدكتور

محمود فوزى بهذا المضمون ، لكن كان رأى جمال عبد أن الأمور لم تعد تحتل جلسات تمهيدية ، ومع ذلك ف عقد جلسة أو جلستين غير رسميتين للاتفاق على أسلوب ثم تبدأ بعد ذلك جلسات المفاوضات الرسمية ، بشرط قبلها موعد بدء المفاوضات الرسمية ، ويعلن هذا الموعد تشكيل الوفدين وإعلان تفويضهما من حكومتيهما .

وبالفعل عقد اجتماعان تمهيديان (٢٣) ، اتضح المسافة شاسعة بين أفكار الطرفين ومطالبهما . وقال الد أنه ليس هناك داع للتوقف أمام أحقية مصر في إلغاء معاء من طرف واحد ، أو عدم أحقيتها ، أو على أن المعاهدة على أبدية التحالف العسكرى . كما أنه ليس هناك د أمام الاستشهاد بمواد القانون الدولى حول قدسية الم والحقوق المكتسبة وما الى ذلك .

وركز جمال عبد الناصر على أنه لا بد أن تكون الخط هى الاتفاق على المبادئ الأساسية للاتفاقية أو الأطر لها ، ثم تدور مفاوضات رسمية تفصيلية من خلال لجـ مشتركة لاتمام الاتفاق على التفاصيل ، أى أنه يتم الاتفاق الجلاء غير المشروط أولا ، فسأله الجنرال روبرتسون عـ ذلك ينطبق أيضا على الدفاع المشترك .

وكان رد عبد الناصر أن موضوع الدفاع المشترك قض منفصلة وليست بنـ من بنود الجلاء ، لأن مصر أوضحت على الإطلاق بين الجلاء والدفاع .

وهكذا لم تصل الجلسات التمهيدية لنتائج محددة ، بلورت موقف كل طرف إزاء الآخر (٢٤) .

وبدأت المفاوضات الرسمية بين الجانبين المصرى و يوم الاثنين ٢٧ أبريل ١٩٥٣ (٢٥) وكان الجانب المصرى

الى اعتناق سياسة موحدة ونهائية تجاه الموقف المعلق بين البلدين
تقوم على عدة أسس :

أولاً : الجلاء دون قيد أو شرط ضرورة حتمية لتحقيق سيادة
الشعب المصرى على أراضيه كمبدأ أساسى تزول بمقتضاه كل
الخلافتات القائمة مع بريطانيا ، ولا بد من الاتفاق مبدئياً على
تحقيقه كخطوة أساسية للاستمرار فى المباحثات .

ثانياً : القاعدة العسكرية بالثياية يجب أن تظل مصرية ، تقوم
القوات المصرية بصيانتها والمحافظة عليها والدفاع عنها ، وإذا
احتاجت مصر لخبراء من الخارج لمعاونتها على صيانتها ، فإنها
ستختارهم بمعرفتها ولا يشترط أن يكونوا من الانجليز .

ثالثاً : مصر لا تعترف أن خروج القوات البريطانية من القناة
سوف يترتب عليه وجود فراغ فى منطقة الشرق الأوسط ، بل أن
وجود هذه القوات هو استئزاز مستمر للشعور القومى المصرى ،
مما يدفع الشعب المصرى الى عدم التعاون مع تلك القوات .

رابعاً : لا يصح تعميم مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ،
فالذى يهم مصر هو استقلالها فقط والدفاع عن أراضيها ، فلا تقحم
فى أمور المشاركة الاستراتيجية البريطانية فى منطقة متسعة
الأطراف تهم بريطانيا وحدها . ومصر بتوقيعها ميثاق الأمم المتحدة
يكفيها ضمان هذا الميثاق لصيانة الأوضاع الدولية الحالية ضد
العدوان .

كما أن توقيعها لميثاق الضمان الجماعى العربى كامتداد
للواثيق الدولية يكفى لضمان أمن هذه المنطقة من العالم ، وسوف
تعمل على تقوية هذا الميثاق والتعاون مع الدول الشرقية بصفة
عامة لصيانة وحفظ الأمن الدولى فى هذه المنطقة المهمة (٢٦) .

وبدأ الجانب المصرى فى هذا الاجتماع حديثه عن أهمية الثقة المتبادلة بين الطرفين بعد طول مدة الاحتلال واستمرار المفاوضات بشأن الجلاء دون نتيجة تحقق أمانى المصريين فى الاستقلال ، كما طالب بعدم المساومة وعرض الطول المقترحة بكاملها فاما الموافقة عليها كلها واما رفضها برمتها .

وقد بدأ الجانب البريطانى كما هو منوقع يثير العقبات مردداً نفس النغمة القديمة فى مفاوضاته السابقة عن أهمية قناة السويس الاستراتيجية لبريطانيا ، وكذلك أهميتها الكبيرة لمجموعة دول الكومنولث ، مما حدا بوزير الخارجية الاسترالى مستر ريتشارد كيزى Richard Casey أن يعلن عن مدى اهتمام بلاده بنتائج هذه المحادثات لما لقناة السويس من أهمية كبرى بالنسبة لأستراليا ، كما أن الترتيبات الدفاعية عن الشرق الأوسط لا تقل أهمية عن القناة التى تعتبر الطريق الرئيسى من أستراليا لأوروبا على الرغم من التقدم الحادث فى النقل الجوى (٢٧) .

وأضاف الجانب البريطانى أن اهتمامه بمناطق انتاج البترول لا يقل عن اهتمامه بأمن الشرق الأوسط فضلا عن ارتباط بريطانيا بمعاهدات مع دول المنطقة ، والقاعدة الموجودة بمنطقة القناة ترجع أهميتها لا للدفاع عن القناة فى حد ذاتها ، ولكن للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط كلها ، والحكومة البريطانية ترى أن تقتنع الحكومة المصرية بضرورة استمرار بعض القوات البريطانية فى هذه المنطقة بالتعاون مع القوات المصرية ، والمشاركة فى الدفاع عن القناة (٢٨) .

وكان الانجليز يرون أن أفضل المناطق للدفاع عن الشرق الأوسط هى قاعدة القناة لموقعها المتميز وسهولة التحرك منه بسرعة ، على أنه اذا تمسكت مصر بأن تثول القاعدة اليها ، فعليه يبقى الاشراف الفنى بأيدي الانجليز ، ولأن المسائل الفنية بالقاعدة معقدة

تعتقيدا يستدعى تركها للجان مشتركة من الفنيين ، يبحثونها
ويقدمون تقريرهم عنها .

على أنه لو استلزم الأمر وجود خبراء أو فنيين فترى الحكومة
البريطانية ضرورة أن يكونوا من الانجليز لأنهم سيكونون أقدر على
المحافظة على القاعدة ومنشآتها ونظم إدارتها التى يلمون بها ،
ولكن الجانب المصرى أصر على أن يكونوا من غير الانجليز ، كما
أن مسألة احالة الموضوعات الفنية للجان لدراستها معناه اضاءة
للوقت ومماثلة لا طائل من ورائها (٢٩) .

وأصر الجانب المصرى على أن يكون بقاء الفنيين البريطانيين
بالقاعدة مرهونا بتدريب الفنيين المصريين الذين يحلون محلهم ،
وحتى يتم تمصير القاعدة نهائيا من حيث السيادة والملكية والحياسة
والإشراف .

وحاول السير رالف ستيفنسون أن يؤجل مناقشة موضوع
الفنيين الى الجلسات التالية ، لكن الجانب المصرى تمسك بوضع
الخطط الكاملة لنقل أمر القاعده بالكامل الى الإشراف المصرى وهى
فى حالة صالحة للعمل ويعهد فى البداية الى عدد من الفنيين
البريطانيين يمثلون الحد الأدنى لتشغيل وصيانة المعدات تحت
رعاية الحكومة المصرية حتى يحل المصريون محلهم فى أقرب
وقت (٣٠) وتوقفت المباحثات بعد اجتماع ٥ مايو نظرا لمراوغات
الجانب البريطانى وبسبب تعنت الانجليز فى محاولة استغلال موافقة
مصر على بقاء بعض الفنيين بالقاعدة لمدة معينة ، وزيادة عددهم
بحيث يصبحون قوة احتلال جديدة (٣١) .

وتعثرت المباحثات فى الأسس التى تحقق للشعب المصرى
سيادته على أرضه وأعلن جمال عبد الناصر أنه : « لا داعى لأن
نفرق فى تفصيلات دون هدف متفق عليه » ففضية مصر ليست

موضع مساومة ، وأن مصر لا يمكن أن تحيد عن هدفها في اجلاء القوات البريطانية وتحقيق السيادة على أراضيها ، وسوف نحاول بالقوة الدفاع عن بقاء هذه القوات في أرضنا ، وقد حددنا هدفنا منذ الجلسة الأولى للجانب البريطانى ، ولم نشأ أن نترك « الزمام » يفلت من أيدينا ، ونكرر ما حدث في المفاوضات السابقة على الثورة (٣٢) .

ثم أعلن اللواء محمد نجيب بيانا للشعب المصرى فى ٩ مايو يوضح فيه أسباب قطع المفاوضات مع الانجليز التى تتلخص فى محاولات المفاوضين الانجليز العبث بالمبدأ الذى جعلته مصر أساسا للدخول فى هذه المباحثات وهو جلاء جنود الاحتلال عن « أرضنا » جلاء كاملا دون قيد ولا شرط ، واننا لم « نتفاوض » تسليمنا بأن المفاوضات هى الطريق للوصول الى « حقنا » وانما لنحدد فقط مع الانجليز مراحل الجلاء وطريقة تنفيذه ، لقد عزمنا على أن نستخلص حقوقنا بأيدينا فان « الحقوق تؤخذ ولا توهب » ولن تقبل مصر أن نرد اليها حقوقها مشروطه أو منقوصة ، واننا حريصون على ألا نكرر أخطاء من سبقونا ، فلن نكرر مأساة فلسطين ، أو مأساة القناة التى أعقبت إلغاء المعاهدة ، وسوف نحدد موعد المعركة مع العدو ، ونحن الذبن سنختار أسلحتنا ، والاستقلال لا تناله البلاد بقطعة من الورق أو بمعاهدة موقعة ، ولكننا سنبدل دماءنا رخيصة فداء الوطن ، وسوف يجد منا أعداؤنا رجالا لم يعهدوهم من قبل ، مكافحين من أجل بلادهم « ولسوف ننتصر باذن الله » (٣٣) .

وتأزم الموقف بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، ولجأت بريطانيا الى التهديد والوعيد ونصحت رعاياها بالرحيل من مصر . وحاولت الولايات المتحدة التدخل لحل الأزمة الناشئة عن اختلاف وجهات النظر وتوقف المفاوضات ، فوصل وزير الخارجية الأمريكية

آلى القاهرة فى بداية جولته بالمنطقة لمحاولة التوصل الى حل مع الطرفين ، واستئناف المفاوضات التى نهم مصالح أمريكا والعالم الحر (٣٤) .

وأعلنت الحكومة البريطانية أن مجلس الوزراء البريطانى سيعقد جلسة خاصة ليعاود النظر فى الموقف نتيجة للالزمة الناشئة عن توقف المفاوضات بعد فترة قصيرة من الوقت مما يعد مسألة على جانب كبير من الخطورة والأهمية (٣٥) . وقاد السير ونستون تشرشل حملة ضارية على قادة العهد الجديد فى مصر وذلك بمجلس العموم يوم ١١ مايو ١٩٥٣ ، لمحاولتهم املاء ارادتهم على الانجليز واصرارهم على اخراجهم عنوة ، ومساندتهم للعمليات الفدائية الموجهة للقوات البريطانية فى القناة ، وطالب باصدار أوامر مشددة للجنود الانجليز لحماية أنفسهم ، والعمل على حماية الانجليز المدنيين بمصر من الاهانات والخوف من القتل والاغتيال .

وقال تشرشل ان بريطانيا لا تود الاحتفاظ بثمانين ألف رجل فى القناة يكلفونها نحو خمسين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية كل عام ، لكنهم يؤدون واجبهم للحفاظ على مصالح العالم الحر فى الشرق الأوسط ، وتأمين الطريق المائى الدولى عبر قناة السويس . ولو أنه قيد تم الاتفاق على وضع ترتيبات مرضية لهذا الغرض مع الحفاظ على تلك القاعدة الاستراتيجية بالتعاون مع مصر ، فإننا سنحافظ على رجالنا ونوفر أموالنا الضائعة ، ولهذا فقد طالب تشرشل بمشاركة الولايات المتحدة واسهامها لتفاهم مع مصر بصفتها من قادة العالم الحر التى رفضت المشاركة الأمريكية فى المفاوضات وخضعت الولايات المتحدة لارادتها ، فماذا ما أراد المصريون استئناف المفاوضات بمفردهم فأهلا بهم ، وان أرادوا مشاركة الولايات المتحدة فذلك أفضل ، وفى حلة استمرار الهجمات المصرية سواء من المدنيين أو العسكريين على القوات البريطانية

بالقناة ، فإننا سنواجه الموقف بقوة لحماية أنفسنا دون مساعدة الولايات المتحدة أو غيرها ، ونحن في انتظار بدء المفاوضات من جديد مع مصر (٣٦) .

أما المستر سلوين لويد وزير الدولة البريطاني فكان حديثه بمجلس العموم أيضا في ١٢ مايو ١٩٥٣ أقل حدة وهجوما على مصر من رئيس الوزراء البريطاني ، فوجه سؤاله لأعضاء المجلس عما إذا كان الوجود البريطاني بمصر يستند للحقوق التي أقرتها معاهدة ١٩٣٦ من عدمه قائلا : علينا أن نناقش بهدوء عدة أمور مع الحكومة المصرية ، وهي حالات صيانة قاعدة القناة في حالة السلم وإعادة تنشيطها وقت الحرب ، ومسألة الدفاع الجوى عنها ، والأمور الفنية التي تلزمها لاستمرار العمل بها ، كما يجب أن نتفاهم مع المصريين في مسألة الانسحاب البريطاني من هذه القاعدة والاستفادة بأولئك الثمانين ألف رجل المرابطين بالقناة ليس بهدف الاستعمار لبلد آخر أو لحياء الأجداد البريطانية أو لأى أهداف أخرى غير عملية ، بل للدفاع عن مصالح العالم الحر ، وعليه فيجب بحث الأمور الفنية بهدوء وروية للاتفاق مع المصريين على احلال الفنين الوطنيين منهم محل الانجليز بالقاعدة « وهذه القاعدة ستصبح بعد وقت قريب عديمة الفائدة لقواتنا والدفاع عن المنطقة بأسرها . » ، فان تكاليف انشائها بالاضافة الى الطرق الحربية والتسهيلات الملحق بها تصل الى نحو ثلاثمائة مليون جنيه استرليني ووجود هذه المبالغ الطائلة في هذه المنطقة هو ضياع لثروة بريطانيا القومية (٣٧) .

واشتدت المعارضة البريطانية سواء في مجلس اللوردات (٣٨) أو مجلس العموم البريطاني لاتجاهات السياسة الخارجية البريطانية وخلافها مع مصر حيث تقدم مستر اتلى بطلب مناقشة هذه المسألة لأهميتها (٣٩) ، في نفس الوقت الذى اجتمع فيه وزراء خارجية

الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في واشنطن لبحث المسائل الدولية المهمة ومن بينها الحالة في الشرق الأوسط ، وعلى رأسها النزاع المصري - البريطاني حول قاعدة قناة السويس . الا أن الحكومة المصرية لا تزال تصر على موقفها الذي عارضت بسببه استمرارها في المحادثات ولم يكن يعنيها اتفاق أمريكي - بريطاني حول قاعدة قناة السويس . الا أن الحكومة المصرية لا تزال تصر على موقفها الذي عارضت بسببه استمرارها في المحادثات ولم يكن يعنيها اتفاق أمريكي - بريطاني من عدمه خاصة أن الولايات المتحدة مقتنعة تماما بأن الضغط على مصر لا يخدم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية بالمنطقة ، ولكنها مضطرة لمسايرة حليفها القديم إنجلترا (٤٠) بما يخدم تلك المصالح المتنامية لها في هذا الجزء الحيوى من العالم .

وخلال النصف الثانى من عام ١٩٥٣ لم يتم احراز أى تقدم يذكر نحو استئناف المفاوضات مرة أخرى لاصرار كل من طرفى التفاوض على رأيه ، فالجانب المصرى لا يتزحزح عن موقفه ، ذلك أن مصر سلكت طريق المفاوضات الذى لم يحقق نجاحا من جانب الحكومات السابقة ، عسى أن تكون نية الانجليز صادقة نحو الجلاء، لكن موقفهم الآن مرده الى تطلعهم لحدوث انقلاب داخلى في مصر أو محاولة تنشيط الثورة المضادة وينقسم الشعب المصرى على نفسه، فتضعف جبهته الداخلية ويكون ذلك عوناً لها على المتفاوضين المصريين الجدد أو يتم تغيير النظام الحاكم بأكمله وتبدأ الكرة من جديد ، خاصة أن الموقف في السودان لا يزال غامضاً قبل إجراء الانتخابات في نوفمبر ، وتأثير نجاح الأحزاب المؤيدة للوحدة مع مصر من عدمه ، على قوة الدفع المصرية في المفاوضات (٤١) .

لكن الأمور كانت تسير على عكس ما تتمنى بريطانيا ، اذ أعلن البكباشى جمال عبد الناصر (٤٢) تعليقا على الهجوم الذى شنّه

بعض أعضاء حزب المحافظين على مصر « ليعلم هؤلاء أن مصير مصر أصبح في يد أبنائها وأن الاثنين والعشرين مليون مصرى (٤٣) قد قرروا في اصرار استكمال حرية بلادهم وسيادتها أو أن يموتوا عن آخر رجل فيهم دون ذلك الهدف السامى .. » وليعلموا كذلك أن الأحوال قد تغيرت في مصر من « خيانة وفساد » الى « وطنية وعزة وقوة » وأن العهد الذى كان فيه البريطانيون يلعبون بحكومات مصر الصورية قد انقضى الى غير رجعة ، أن في مصر الآن حكومة ثورية من صميم الشعب لم تؤمن في لحظة من اللحظات بأن المباحثات أو المفاوضات هي السبيل الوحيد لتحقيق أهداف الوطن ، وأكد عبد الناصر على أنه « اذا أخفقت بريطانيا في الاعتراف بحقوق مصر كاملة فانه سيتحتم على البريطانيين الرجعيين .. أن يعدوا أنفسهم لمواجهة كفاح شعبى منظم يضم الملايين من المصريين الذين سيقومون قومة رجل واحد للذود عن استقلال بلادهم وحريتها » (٤٤) .

أما الجانب البريطانى فلم يتخل عن سياسته تجاه عدم تحريك القضية وبقاء الأمور كما هي عليه ، فقد عبر اللورد سالزبورى فى خطاب له بمؤتمر حزب المحافظين الذى انعقد فى أكتوبر ، عن هذه السياسة بأنه « اذا أخفقت مصر فى التفاهم مع بريطانيا فانه سيتحتم علينا أن نعد أنفسنا لضرورة استمرار الحالة الراهنة كما كنا نفعل دائما » (٤٥) .

وقال مستر أنطونى هيد وزير الحربية البريطانية ، ردا على مستر ايمانويل سينويل (٤٦) الذى طالب بسحب القوات البريطانية الكبيرة فى القناة أنه ليس من الممكن أو من العدل ، أو تقدير المسئولية أن يقول قائل أن حل مشكلة الشرق الأوسط معناه أن يعود سائر جنودنا من القناة الى وطنهم أو ان يستغنى عن خدماتهم « بناتا » .

وقال « لابد من أن تكون لنا حامية فى مكان ما فى الشرق الأوسط ما لم نكن نريد تعريض هيبة بريطانيا للضياع » ، (٤٧) وفى أوائل ديسمبر ١٩٥٣ عقد مؤتمر قمة لأقطاب الغرب بمدينة هاملتون عاصمة جزر برمودا (٤٨) ضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وذلك لتنسيق سياسات الدول الثلاث الكبرى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، وانتهزت مصر هذه الفرصة وكلفت سفيرها فى واشنطن الدكتور أحمد حسين ، بابلاغ رغبتها لوزير الخارجية الأمريكية فى اثاره مسألة الخلاف مع بريطانيا .

وصدر تصريح زعماء الغرب بعد انتهاء المؤتمر فى ٩ ديسمبر دون الاشارة الى هذه المسألة استجابة لطلب تشرشل من عدم الموافقة على طلب مصر وتمكينها لموقف حكومتها المهددة بالسقوط أمام المعارضة البريطانية القوية ، وكان ذلك دلالة على التنسيق الغربى الموحد وموافقة الولايات المتحدة على ما تتخذه انجلترا تجاه مشكلة الجلاء عن مصر ، والتمسك بقاعدة القناة بدعوى أهميتها الحيوية للعالم الحر فى حالة نشوب حرب عالمية مع الاتحاد السوفيتى فى المستقبل .

وكان للنفوذ الصهيونى فى أمريكا أثر كبير فى موقف الولايات المتحدة ، اذ كانت اسرائيل تعارض بشدة جلاء بريطانيا عن منطقة القناة باعتبار أن الوجود البريطانى بمصر فيه تأكيد لأمنها وسلامتها ، كما كانت فرنسا هى الأخرى تؤيد بقاء الاحتلال البريطانى فى مصر حرصا على دوام احتلالها لبلاد المغرب العربى (٤٩) واستمرار نفوذها المتميز بمجلس ادارة هيئة قناة السويس . وكان لنتائج برمودا أثر كبير فى تشدد بريطانيا تجاه مصر ، اذ أنه فى أوائل عام ١٩٥٤ أوقف الجانب البريطانى اتصالاته غير الرسمية التى ظلت مستمرة مع الجانب المصرى ، مع محاولة بريطانيا استغلال المتاعب الداخلية التى كانت تواجهها الثورة المصرية آنذاك وذلك اتر تصاعد الخلاف بينها وبين جماعة الاخوان المسلمين (٥٠) .

والواقع أن أحد الأسباب المهمة التي دعت انجلترا للتمسك بموقفها من قضية الجلاء ، كانت تلك النتيجة التي أسفرت عنها الانتخابات السودانية بفوز باهر للأحزاب الموالية لمصر والمنادية بالاتحاد معها ، سواء أكان ذلك في انتخابات مجلس النواب أم في انتخابات مجلس الشيوخ فيما بعد ، والتي كشفت في العاشر من ديسمبر عن فوز الأحزاب فوزا ساحقا (٥١) .

وازاء هذا الموقف اتجهت نية حكومة النورة الى الضغط على بريطانيا بطريقة عملية ففى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٣ أصدرت الحكومة قرارا بحظر التعامل وتداول المواد الغذائية مع القوات البريطانية المربطة فى مناطق القنصاة الا بترخيص مسبق من وزارة التموين (٥٢) .

وجرت اتصالات مصرية عربية بهدف عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية بالقاهرة استقر الرأى على مواعده النهائى فى شهر يناير ١٩٥٤ ، انتظارا لما تسفر عنه الاتصالات القائمة بين مصر والولايات المتحدة ، التى خشيت من اتخاذ الدول العربية قرارا جماعيا بالحياد التام بين الكتلتين الغربية والشرقية يؤثر بلا شك على مستقبلها بالمنطقة ، ولذلك حرصت على سرعة استئناف المفاوضات ، ففى الثانى عشر من ديسمبر ١٩٥٣ تلقى السفير الأمريكى بالقاهرة كافرى تعليمات من حكومته ببذل الجهود لدى الحكومة المصرية لتقريب وجهات النظر مع بريطانيا والعمل على بدء المفاوضات فى القريب العاجل (٥٣) .

٢ - اعلان الكفاح المسلح

بعد أن توقفت المباحثات بصفة رسمية فى ٦ مايو ١٩٥٣ ، اتخذ قادة الثورة موقف الصلابة والقوة وتشديد الضغط على بريطانيا حتى تكف عن أساليب الماطلة والتسويق المعهودة عنها

والتى طالما اتبعتها فيما مضى وذلك بواسطة تشديد عمليات الكفاح المسلح المنظمة على أفراد القوات البريطانية بمعسكرات منطقة قناة السويس ، حتى يكونوا وسيلة ضغط على حكومتهم وورقة رابحة فى المفاوض المصرى على مائدة المفاوضات .

وكانت خطب قادة الثورة وأحاديثهم المعلنه وتصريحاتهم تتضمن كلها تهديدا صريحا لبريطانيا بضرورة استئنائها للمباحثات بالشروط التى أصر عليها وفد المباحثات المصرى من قبل ، وهى الجلاء التام الناجز دون قيد أو شرط والا انقلب الأمر الى حرب تحرير شاملة يخوض غمارها الشعب المصرى بأسره ، وليدفع الانجليز ثمننا غاليا لاحتلال البلاد .

وأعلن عبد الناصر فى زيارته لبورسعيد فى أغسطس ١٩٥٣ ، اننا نكون جيشا كبيرا يضم كل سكان مصر وسوف نسوزع عليهم جميعا السلاح ونقوم بتدريبهم ، ولن يستطيع المستعمر أن يبقى فى بلادنا الا بعد القضاء علينا جميعا (٥٤) .

ومن المعلوم أن حركة الكفاح المسلح بالقناة لم تتوقف منذ ما بعد الفاء معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١ لكنها كانت حركة غير منظمة الى حد كبير ، كما أن حكومة الوفد الأخيرة لم تتبنها بصفة رسمية حتى لا تثير عدااء بريطانيا ولكنها ساندتها وتعاطفت معها بلا شك ، وذلك أمامها كثيرا من المعوقات بمدن القناة لتكون أكثر ايجابية واقوى فعالية (٥٥) .

لكن قيام الثورة وتولى أمور البلاد حفنة من الوطنيين الشبان المتحمسين أدى الى ازدياد نشاط العمليات الفدائية قبل بدء المفاوضات الرسمية مع الجانب البريطانى وفى أثنائها ، وتؤكد المصادر البريطانية أن حوادث العنف ضد المعسكرات الانجليزية بالقناة ازدادت حدة خلال النصف الأول من عام ١٩٥٣ ، ففى أول

أبريل وحده من هذا العام تعرضت القوات والمنشآت البريطانية
لحوالى ثلاثين هجوما بالأسلحة تحت نظر ورعاية القوات المسلحة
المصرية (٥٦) .

ومن الواضح أن شدة العمليات الفدائية المصرية أفقدت
القيادة العسكرية والسياسية البريطانية توازنها مما جعلها تفكر
فى اتخاذ خطوات عملية يتمخض عنها قرار سياسى موجه ضد مصر
وهذه الخطوات تتمثل فى اجلاء الرعايا الانجليز من القاهرة
والاسكندرية ، وتخزين المواد الغذائية فى منطقة القناة حتى تتجنب
مغبة الحصار الذى فرضته الحكومة المصرية على توريد المسود
الغذائية على قواتها . كما قامت بريطانيا بتحريك قوات اضافية
ناבע لأحد الأولوية الفدائية من مالطة تجاه مصر .

لكن الاجراءات الأكثر خطورة — طبقا للمخطط البريطانى — هى
محاولة عزل منطقة القناة عزلا دائما عن باقى أنحاء مصر ، وتعبئة
تأييد عالمى لفكرة اعلان المنطقة « منطقة دولية » دائمة واعداد خطة
للزحف الى داخل القاهرة والاسكندرية بمجرد صدور « ذريعة
معقولة » من جانب الحكومة المصرية وتنفيذ الخطة المسماة « روديو
Rodeo » بالتدخل العسكرى المباشر للتخلص من النظام القسائم
والسعى لاحتلال نظام أكثر مرونة محله ، بدلا من الصراع الطويل
المستمر مع النظام الحالى فى مصر (٥٧) .

لكن الصراع لم يكن الا صراع ارادات لا تحسمه موائد المفاوضات
بقدر ما يحسمه الأسلوب الفعال للعمل الوطنى ، فقامت الثورة
بانشاء كتائب الحرس الوطنى تحت اشراف كمال الدين حسين
عضو مجلس قيادة الثورة ، وذلك بهدف تنظيم حركة الكفاح المسلح
وخضوعه للاشراف من جانب حكومة الثورة ليؤدى دورا أكثر
فعالية بحمايته ورعايته ، وانتشرت هذه الكتائب فى أنحاء البلاد
لامداد هذه الحركة بالفدائيين المدربين تدريباً جيداً على الذخيرة

الحية وكذلك بهدف وضع القوى الشعبية في حالة نعبئة عسامة
لمقاومة أى تحركات عسكرية بريطانية الى داخل البلاد وصدها
عن المواقع المصرية المهمة (٥٨) .

وكانت خطة المقاومة المرسومة تعتمد على تعطيل الملاحسة في
قناة السويس والاشتباك مع القوات البريطانية الزاحفة الى داخل
البلاد في حرب عصابات شاملة ، وخوفا من لجوء القيادة البريطانية
الى عزل منطقة القناة عن باقى الأراضى المصرية عزلا تاما فقد
استلزم ذلك تشوين كميات كبيرة من السلاح والذخيرة في سراديب
ومخازن سرية بمناطق القناة وتخومها بالشرقية لامداد الفدائيين
بها عند الحاجة (٥٩) .

وكان أمام الوطنيين القائمين على مهام الحرب التحريرية عن
طريق الكفاح المسلح أن يحققوا أهدافهم بالوسائل التالية :

أولا : الحصول على معلومات عن الجيش البريطانى والمتعاونين معه :

وذلك لمعرفة تشكيلات القوات البريطانية بمعسكرات القناة
وأعدادها وتسليحها وتنظيمها وتقارير المخابرات البريطانية وما الى
ذلك من معلومات حيوية عن الأهداف المهمة داخل القاعدة لنجاح
عمليات المقاومة .

ولهذا الغرض تكونت شبكة تجسس مصرية داخل المعسكرات
من عدد من الموظفين والعمال المصريين والأجانب المدنيين العاملين
مع القوات البريطانية .

وتمكنت المخابرات المصرية عن طريق هذه الشبكة من الحصول
بصورة منتظمة على نسخ أو صور من جميع تقارير المخابرات
البريطانية ، مما ساعدها على وضع الخطط الناجحة للأعمال

الفدائية التى أنتت بنتائج باهرة فى القناة وعلى مائدة المفاوضات مع الجانب البريطانى ، فقد كان تقدير رجال الثورة أن تبدأ المباحثات والبريطانيون على فوهة بركان يقلق أمنهم وراحتهم ويشد من أزر المفاوضات المصرى (٦٠) .

وعن طريق الحصول على تقارير المخابرات البريطانية بصورة شبه يومية الى المخابرات المصرية تم استبعاد الفدائيين المصريين عن المنطقة الذين عرف الانجليز أسماءهم .

كما تمكنت المخابرات المصرية من معرفة أسماء الجواسيس والخونة المتعاونين مع قوات الاحتلال فقامت بتصفيتهم عن طريق اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة (٦١) .

وهكذا استطاعت المخابرات المصرية أن تجمع معلومات عسكرية ذات أهمية كبيرة عن القوات التريطانية واستقدامها لجنود أفارقة من الموريثان وشرق ووسط أفريقية لتدعيم قواتها وحمايتها، واستبعاد الأفارقة عن حركات التحرر الوطنية ببلادهم وقد بلغ عددهم نحو خمسة عشر ألف جندى .

وقد كان لبعضهم دور هائل فى مساعدة المخابرات المصرية على أداء مهامها داخل المعسكرات البريطانية (٦٢) .

ثانيا : شن الحرب النفسية على أفراد القوات البريطانية :

وكان لهذه الحرب نتائج باهرة تفوق فى بعض الأحيان العمليات المسلحة لما لها من تأثير هدام على الروح المعنوية للانجليز المحصورين بين الأسوار وسط شعب يلفظ وجودهم على أرضه .

وقد تسببت هذه الحرب فى حدوث العديد من حالات الانتحار والانهيار العصبى لانتشار روح القلق وعدم الاطمئنان بين ضباط

وجنود القاعد على أنفسهم وعلى أسرهم بوطنهم ، فقد انتحر أربعة أفراد من بينهم مرة واحدة ، عثر على خطاب بملايس أحدهم يعترف فيه بأنه انتحر لسوء الحالة داخل المعسكرات (٦٣) .

وزادت حالات التمرد والعصيان — وهى جناية عسكرية — من جانب أفراد تلك القوات برتبهم المختلفة مما استدعى تقديم أسئلة واستجوابات من أعضاء البرلمان البريطانى لوزير الحربية البريطانية الذى بادر بزيارة منطقة القناة فى منتصف عام ١٩٥٢ للوقوف بنفسه على هذه الأحوال المضطربة ووصل الحال الى قيام بعض الأفراد المتمردين بنسف بعض مخازن الذخيرة واتسلاف الأسلحة والمهمات الثمينة ، وقد قدرت الخسائر الناجمة عن ذلك بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات .

وطالب كثير من الضباط والجنود بضرورة اعادتهم لوطنهم لعدم رغبتهم فى احتلال أرض أجنبية أو اشتراكهم فى حروب خارج حدود بلادهم .

ونتيجة لحظر الحكومة المصرية تعامل الموردين والمتعهدين للمواد الغذائية مع الانجليز فقد خفضت مقادير الطعام التى تصرف للأفراد منهم مما ساعد على نجاح تلك الحرب وفعاليتها .

ورغم المحاكم العسكرية التى كانت تنعقد لمعاقبة هؤلاء المتمردين ، فان أعدادهم صارت فى ازدياد يوما بعد يوم (٦٤) ، نتيجة للتخطيط المحكم والمدروس من جانب الحكومة المصرية منذ بدء العمليات الفدائية بصورة رسمية حتى توقيع اتفاقية الجلاء وذلك بعدة وسائل ، اذ كان هناك طاقم من الفنيين المتخصصين فى تصميم المنشورات الدعائية وصياغتها سواء من رسامى الكاريكاتير الساخر أو من الكتاب ذوى المقدرة على صياغة الموضوعات بلغة انجليزية سليمة تخاطب العقلية البريطانية بطريقة مقنعة ومؤثرة ،

وانتشرت هذه المنشورات في أرجاء المعسكرات البريطانية رغم محاولة قياداتها العمل على رفع الروح المعنوية لها والدعوة الى التجلد والصبر والتقليل من شأن الفدائيين ونتائج أعمالهم .

وكانت هذه المنشورات تحمل بين كلماتها التهديد بالموت العاجل للأفراد البريطانيين ، كما كانت ترسل نسخا منها الى أهاليهم وذويهم في إنجلترا ، وإلى أعضاء مجلس العموم وكبار الساسة الانجليز في لندن ، وإلى السفارة البريطانية وقنصلياتها بمصر . وحاولت القيادة البريطانية أن تمحو آثار هذه المنشورات بمنشورات أخرى مضادة الا أن الفزع والرغبة والخوف من المجهول كان مسيطرا على نفوس الضباط والجنود داخل المعسكرات البريطانية (٦٥) .

كذلك كان من بين الأساليب المؤثرة في تلك الحرب النفسية ذلك القرار الذي اتخذه فرع المخابرات المصرية بالاسماعيلية بمنع دخول الصحف اليومية الى داخل المعسكرات مما دعا القيادة البريطانية والسفارة الانجليزية الى أن تبذل مساعيها لدى الحكومة المصرية بدخول الصحف لمعسكراتها بالقناة .

وانشئت محطة اذاعة سرية في فايد تذيع على الجنود والضباط الانجليز باللغة الانجليزية أنباء معسكراتهم وترقياتهم وارسلال التهاني اليهم في المناسبات السارة ، وتقوم بشرح وجهة نظر مصر في مشكلة القناة وتقرن بينها وبين وجهة النظر الاستعمارية الانجليزية ، وقد تشدد القادة الانجليز في منع الاستماع لهذه الاذاعة المصرية لما لها من تأثير واضح على أفكارهم (٦٦) .

ثالثا : مراقبة نشاط المخابرات البريطانية وكشف أساليبها وعملاتها :

كانت المخابرات البريطانية أحد الأسرار والألغاز التي لا يعلم أحد عنها شيئا ، لكن رجال المخابرات المصرية في حربهم الخفية معها

وعن طريق المتعاونين معها من المصريين وغيرهم من العاملين بالوحدات العسكرية البريطانية تمكنت من الحصول على معلومات دقيقة عن تشكيل هذا الجهاز وأقسامه المختلفة ، وتمكنوا من معرفة العملاء والجواسيس المتعاونين معه وبعضهم من المصريين الذين ظلوا يقدمون خدماتهم ضد مصلحة بلدهم منذ بدء حركة الكفاح المسلح في أواخر عام ١٩٥١ ومنهم شخص يدعى محمود صبرى (٦٧) الذى تمكن كمال الدين رفعت وبرفقته عمر لطفى والضابط محمود حلمى من نصب كمين له والقبض عليه أثناء ركوبه عربة حربية بريطانية على مقربة من معسكر الذخيرة بالتمساح ، كما تمكن عبد الفتاح أبو الفضل بمعاونة ضباط مكتب المخابرات بالاسماعيلية من القضاء على شبكة تجسس خطيرة كانت تمتد المخابرات البريطانية بالوثائق السرية الخاصة بإدارة البحوث والتطورات العسكرية المصرية .

كذلك تمكن هذا المكتب من كشف عدد كبير من الخونة العاملين بآماكن حساسة تضر بأمن الدولة مثل إدارة المباحث العامة ، وبعض قيادات الأسلحة بالجيش ، وتم اعتقالهم جميعا وحوكموا أمام محكمة الثورة ونالوا عقابهم (٦٨) .

رابعاً : الأعمال العسكرية المختلفة لازعاج القوات البريطانية :

وهذه الأعمال تمثلت فى الاغارة المفاجئة والسريعة على المعسكرات البريطانية وأفرادها ، والخطف ، والتخريب ، وكانت جماعات الفدائيين تمارس عمليات النسف والتدمير ضد المنشآت البريطانية بواسطة العبوات الناسفة والأقلام الزمنية المتفجرة التى استطاعوا الحصول عليها عن طريق السطو على مخازن وقطارات البضائع التابعة للجيش البريطانى .

وقد أمكن تدمير العديد من مستودعات ومخازن الذخيرة والتموين والمهمات والوقود (٦٩) ، وفى دور السنينما وقامات

الرقص وأماكن تجمع العسكريين الانجليز بداخل معسكراتهم وذلك عن طريق ادخال المواد المتفجرة والقنابل في الخفاء بواسطة العمال المضرين وغيرهم من المتعاملين مع قوات الاحتلال (٧٠) .

وكانت عمليات خطف الفدائيين للجنود والضباط الانجليز من أشد العمليات التي أطارت صواب القيادة البريطانية ، ومن أهم حوادث الخطف اختفاء جياويش الطيران أ. ف ريجدن من الاسماعيلية فجأة يوم ٩ يوليو ١٩٥٣ اذ تمكن فدائيان مصريان من اختطافه في وسط المدينة وقد شوهد الجاويش في ذلك اليوم بصحبتهما يلزمهما أحد الضباط المصريين ، ولما لم يعد الطيار البريطاني توجه الكولونيل جوردون قائد المنطقة الشمالية في قناة السويس الى وكيل محافظة الاسماعيلية في اليوم التالي وأبلغه أن اللفتنانت جنرال فرانسيس فيستننج Festing قائد القوات البريطانية في مصر ، يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ أى عمل يراه ضروريا اذا لم يعد الجاويش الى وحدته قبل الساعة التاسعة صباح الاثنين ١٣ يوليو ، وهدد فيستننج باتخاذ اجراءات شديدة لحماية قواته ستضر بالمدينين المصريين في الاسماعيلية (٧١) .

وبالفعل قامت القوات البريطانية بمحاصرة مداخل ومخارج المدينة وتفتيش المدنيين والسيارات والقطارات قبل دخولها أو خروجها منها ، وقد أثبتت التحريات البريطانية أنه شوهد فى نفس اليوم وهو يغادر أحد الفنادق فى قلب الاسماعيلية راكبا سيارة رفقة أحد المصريين ويدعى صبرى السروجى .

وقد أثار هذا الحادث موجة عارمة من هجمات نواب مجلس العموم واللوردات على الحكومة البريطانية ، مطالبين باتخاذ اجراءات وقائية لحماية الانجليز فى القناة من القتل والاغتيال والتهديد المستمر لأرواحهم ، وازاء ذلك طالب بعضهم باستئناف المفاوضات مع مصر لانهاء الأزمة القائمة معها (٧٢) .

وقد اتهم سلووين لويد في مجلس العموم ، الحكومة المصرية بأنها على علم تام بخطة الاختطاف بل انها شاركت في تنفيذها بواسطة أحد ضباط الجيش المصرى (٧٣) وازاء ذلك التهديد فقد اجتمع مجلس الوزراء المصرى يوم ١٢ يوليو لرفض الانذار البريطانى بجميع صورته واتخاذ الاجراءات الكفيلة بصيانة حقوق مصر وسبابتها على اراضيها والتأكيد على أن القوات البريطانية في مصر هى قوات احتلال ، ومصر ليست مسئولة عن حمايتهم ، بل ان تواجدهم هو دائما ضد سيادة مصر واستقلالها (٧٤) .

وازاء هذا الموقف من الحكومة المصرية ، اشتدت وطأة الهجمات الفدائية مع بدايات عام ١٩٥٤ وتمثلت في اختطاف العربات واشعال الحرائق بمخازن الاسلحة والذخائر بعد السطو عليها ، واطلاق القناصة نيرانهم على العربات والأفراد في الشوارع والطرق ، ووصل الأمر الى حد اختطاف قطارات بأكملها باتفاق مكاتب المخابرات مع مدير حركة السكة الحديد بمنطقة القناسة وتفريغها قبل دخولها مخازن الجيش البريطانى ، وتوصيل شحناتها من الأسلحة والذخائر بواسطة السكة الحديد الى مخازن الجيش المصرى بالقاهرة (٧٩) .

وقد بلغ عدد الحوادث المدبرة ضد الانجليز خلال شهرى يناير وفبراير طبقا للاحصاءات البريطانية ٢٦١ حادثة ، قتل خلالها أربعة عشر شخصا من الرعايا الانجليز عدا المصابين باصابات خطيرة ، وصرح سلووين لويد بأن من المستحيل الوصول الى اتفاق مع مصر ما دامت هذه الحوادث مستمرة .

وفي ٢٢ مارس ١٩٥٤ أبدى أنطونى ايدن وزير الخارجية البريطانى ، أسفه لتدهور الحالة في منطقة القناة تدهورا خطيرا مما يؤدى الى عدم امكان استئناف المفاوضات كما قسام السفير

البريطاني بالقاهرة بتقديم عدة احتجاجات لدى الحكومة المصرية التي أعلنت عدم مسئوليتها عن حماية جنود الاحتلال .

واضرب جنود الموريثان في ٢٦ مايو بتشجيع من المخابرات المصرية مما أدى بالقيادة البريطانية الى ترحيلهم الى بلادهم خوفا من انتقال عدوى الاضراب الى باقى القوات . وتأثرت الحياة اليومية بالمعسكرات البريطانية تأثرا واضحا بعد أن أضرب جميع العمال المصريين والأجانب عن العمل تماما وامتنع التجار عن توريد الاحتياجات اليومية اليها .

وفي ٢٧ يونيو أصدرت القيادة العامة البريطانية تعليماتها باخلاء ميناء الأدبية وهدم مستودعاته ومخازنه ، وهو الاجراء العملى الثانى الذى يؤكد اقتناع بريطانيا بعدم جدوى بقائها فى القنساء ، اذ انتقلت بالفعل القيادة العامة للقوات البريطانية الى قبرص قبل ذلك بيومين فقط (٧٦) .

هوامش الفصل التاسع

- (١) محمد الطويل : لعبة الأمم وعبد الناصر ، ص ٧٤
- (٢) صحيفة الراى العام السودانية ، عدد ٢٦ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٣) فى معرض حديثه مع الصحفية مارجريت جيجينز . صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون عدد ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ :
- (٤) المرجع السابق ، صص ١٩٢ - ١٩٤ .
- (٥) Eden ; The Suez Crisis of 1956, p. 11.
- المصرى ، عدد ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، الراى العام ، عدد أول أغسطس ١٩٥٢ .
- (٦) المصرى ، عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ .
- وتائق وزارة الخامجية البريطانية المنشورة ، صحيفة الاهرام ، عدد ٢٤ يونيو ١٩٨٦ .
- (٧) Vatikiotis ; Nasser and his generation. p. 107.
- المصرى ، عدد ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٨) المصرى ، عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٩) تصريح لصحيفة نيويورك هيرالد تريبيون فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢ ، وفيق عبد العزيز فهمى . قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ، ص ١١٥ .
- (١٠) مساء الاربعاء ٧ يناير ١٩٥٣ خلال الحفل الذى أقامه محمود فوزى وزير خارجية مصر بدار الوزارة والذى دعى اليه مستر أرفور آيفاراتز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية وبعض ضباط قيادة الثورة .
- المصرى ، عدد ٨ يناير ١٩٥٣ .

- (١١) المصرى ، عدد ٨ يناير ١٩٥٣ .
- (١٢) Parliamentary Debates, House of the Lords, Vol. 186, p. 703.
- (١٣) Ibid ; Vol. 189, pp. 275-277.
- (١٤) المصرى ، عدد ٨ فبراير ١٩٥٣ .
- (١٥) صحيفتى : نيويورك تايمز ، والدلى تلجراف فى ٢ مارس ١٩٥٣ :
- محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، صص ٢٠٠-٢٠١ .
- هذا التصريح ورد بصحيفة المصرى ، عدد ٢ مارس ١٩٥٣ .
- (١٦) فى خطابه بهيئة التحرير بسببين الكوم فى ٢٢ مارس ، وكان يتولى نائب رئيس مجلس قيادة الثورة : وفيق عبد العزيز فهمى . المرجع السابق ، ص ١١٨ .
- دكتور وحيد رافت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٢٣٠ .
- (١٧) من حديث اللواء أ.ح محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة فى ٦ فبراير ١٩٥٣ :
- Documents on International Affairs, 1953, pp. 337-339.
- (١٨) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .
- محمد الطويل : لعبة الأمم وعبد الناصر ، مرجع سابق ، صص ٧٤ - ٧٥ .
- (١٩) بادرت حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ومعهم تركيا بعد الغاء النحاس باشا لمعاهدة ١٩٣٦ بتقديم مشروع الى الحكومة المصرية فى ١٢ اكتوبر ١٩٥١ يدعو الى انشاء قيادة للشرق الأوسط ، وأن يكون لمصر لأهميتها مركز مقيم فى هذه القيادة . لكن الحكومة المصرية رفضت المشروع فى ١٥ اكتوبر ١٩٥١ :
- جمال حماد . دراسة عن سياسة عبد الناصر فى مقاومة الأحلاف العسكرية الأجنبية ، اكتوبر ، عدد ١٨ سبتمبر ١٩٨٨ .
- (٢٠) Documents on International Affairs, 1953, pp. 258-266.
- (٢١) المصرى ، عدد ١٩ مارس ١٩٥٣ .
- (٢٢) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٧٤٩ .
- (٢٣) حل الجنرال روبرتسون محل المارشال سليم ، وأصبح السير رالف ستيفنسون هو الرئيس الرسمى للوفد البريطانى ، والجنرال روبرتسون مساعدا له ومن هنا صارت المبادرات لا تأخذ الطابع العسكرى كما أرادت مصر :
- محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، صص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- وكان المارشال سليم يأمل فى مد خدمته العسكرية للمساهمة فى المبادرات

مع مصر والتي تحتاج لخبرته العسكرية ومهارته التفاوضية مع المصريين خلال أعوام ١٩٤٦ و ١٩٥٠ .

Documents on International affairs, 1953, Op. Cit., p. 339.

(٢٤) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، صص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(٢٥) وذلك بعد أن أذاعت القاهرة ولندن بيانا مشتركا يوم الخميس ١٦ أبريل ١٩٥٣ عن اتفاقهما على بدء المفاوضات لبحث المسائل المعلقة بين البلدين ، وحضر جلسة المفاوضات الأولى عن الجانب المصرى . محمد نجيب ، محمود فوزى جمال عبد الناصر ، عبد اللطيف البغدادى ، عبد الحكيم عامر صلاح سالم . وعن الجانب البريطانى : السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى ، والجنرال سير بريان روبرتسون (صار فيما بعد قائدا عاما للقوات البرية فى الشرق الأوسط) ، والمستر كريسويل (من موظفى السفارة البريطانية) وكل من . الجنرال سير آرثر ساندورز ، والبريجادير دوف ، والبريجادير دوف ، والبريجادير هوب ، والجروب كابتن دافيز ، من كبار الضباط البريطانيين : محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ، ص ٣٠٦ .

Eden ; The Suez Crisis of 1956, pp. 29-30.

(٢٦) المصرى ، عدد ٧ مايو ١٩٥٣ .

Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit., (٢٧)
p. 340.

(٢٨) جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، ص ٧٠٨ .

المصرى ، عدد ٧ مايو ١٩٥٣ .

(٢٩) جلسة مباحثات الخامس من مايو ١٩٥٣ :

جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، ص ٧٤٧ .

المصرى ، عدد ٧ مايو ١٩٥٣ .

(٣٠) المصدر السابق ، صص ٧٦١ - ٧٧٢ .

(٣١) مذكرات محمد نجيب . كنت رئيسا لمصر ، مرجع سابق ، ص ٣٠٧ .

قال الصاغ صلاح سالم أن الجانب البريطانى اقترح تحديد فترة بقاء الفنيين الانجليز فى القاعدة بخمسة وعشرين عاما قبل ترحيلهم نهائيا ، وكان ذلك من الأسباب التى حدت بمصر الى اتخاذ قرار وقف المفاوضات ، وقد نفى الانجليز انهم اقترحوا تحديد هذه الفترة :

المصرى ، عدد ٥ يوليو ١٩٥٣ .

(٣٢) تصريح لجمال عبد الناصر اثر توقف المباحثات يوم الاربعاء ٦ مايو

١٩٥٣ : المصرى ، عدد ٧ ، ٢٧ مايو ١٩٥٣ .

(٢٣) مذكرات محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ -

• ٣٠٨

Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit.,
pp. 340-341.

Ibid, pp. 341-342,

(٢٤)

• (٢٥) المصرى ، عدد ٧ مايو ١٩٥٣

Extract From a Speech by Sir Wiston Churchill in the (٢٦)
house of Commons, 11 May, 1953 :

Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit.,
pp. 342-344.

Ibid, pp. 345-346.

(٢٧)

(٢٨) اثار كثير من أعضاء مجلس اللوردات العديد من الاسئلة حول جدوى
القاعدة وضخامة الانفاقات المالية عليها وطالبوا بالانسحاب منها :

The Parliamentary Debates, House of the Lords, Vol. 182, pp.
1024-1027.

• (٢٩) المصرى ، عدد ١٣ يوليو ، ١٩٥٣

• (٣٠) المصرى ، عدد ١٠ يوليو ١٩٥٣

Gden ; Op. Cit., pp. 31-32.

(٤١) مذكرات محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ، مرجع سابق ، ص ٣٢٠

• دكتور محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس ، ص ٣٠٣

(٤٢) فى حديث خاص الى الدكتور حسنى خليفة رئيس تحرير وكالة
الانباء المصرية وكان عبد الناصر حينئذ نائب رئيس مجلسى الثورة والوزراء .

• المصرى ، عدد ١٠ أكتوبر ١٩٥٣

• (٤٣) عدد سكان مصر سنة ١٩٥٣

• (٤٤) المصرى ، عدد ١٠ أكتوبر ١٩٥٣

• (٤٥) المصرى ، العدد نفسه

(٤٦) وزير الدفاع البريطانى السابق فى حكومة العمال وذلك انشاء
مناقشة مسألة التجنيد الاجبارى فى مجلس العموم البريطانى يوم ١٦ نوفمبر

• ١٩٥٣ : المصرى ، عدد ١٨ نوفمبر ١٩٥٣

• (٤٧) المصرى ، عدد ١٨ نوفمبر ١٩٥٣

(٤٨) مجموعة من الجزر التابعة لبريطانيا فى المحيط الاطلسى ، وبدات
جلسات المؤتمر فى ٤ ديسمبر وحضرها الرئيس الأمريكى ايزنهاور ووزير خارجيته

دالاس ، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل ومعه وزير خارجيته
أنطوى آيدن ، ورئيس الوزراء الفرنسى جوزيف لانييل ومستشاره للشئون العربية
شارل رو :

جمال حماد : دراسة عن قبول بريطانيا للجلاء ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير
١٩٨٨ .

(٤٩) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر . عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .
الأهرام ، الأعداد من ٥ - ٩ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٥٠) Vatikiotis ; Nasser and his generation, Op. Cit., pp. 8- ,
95.

محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، المرجع السابق ، صص ٢١٤ -
٢١٥ .

(٥١) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

(٥٢) وحيد رافت (دكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

(٥٣) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : المرجع السابق ، صص ٢٠٧ -
٣٠٨ .

(٥٤) جمال حماد : دراسة عن حركة الكفاح المسلح بالقنساء عقب توقف
المباحثات بين مصر وبريطانيا ، أكتوبر ٢١ فبراير ١٩٨٨ .
المصرى ، عدد ١٠ أكتوبر ١٩٥٣ .

(٥٥) Vatikiotis ; The History of Egypt, p. 369.

Kirk, George ; Ashort history of the middle east, p. 273.

(٥٦) حديث مستر سلوين لويدي فى مجلس العموم يوم ١٢ مايو ١٩٥٣ :

Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit.,
p. 347.

Erskine : The Road to Suez, p. 105.

(٥٧) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس . المرجع السابق ، صص
٧٤٦ - ٧٥٢ - ٧٥٤ .

(٥٨) جلسة نقاش بين الباحث والسيد كمال الدين حسين يوم الجمعة
١٩٨٩/١٠/٢٧ بالاسكندرية .

جمال حماد : دراسة سابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ .

(٥٩) مذكرات كمال الدين رفعت : حرب التحرير الوطنية ، صص ٢٦٧ - ٢٦٩ .

(٦٠) أنشئ مكتب للمخابرات لهذا الغرض بالاسماعيلية يشرف عليه عمر

لطفى ، وعبد الفتاح أبو الفضل تحت رئاسة جهاز المخابرات المصرية الذى يرأسه
زكريا محيى الدين :

المرجع السابق ، صص ١٩٢ - ١٩٧ .

الجلاء - ٤٠١

(٦١) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ ؛

(٦٢) مذكرات كمال الدين رفعت : المرجع السابق ، صص ٢١٢-٢١٣ .

(٦٣) المصرى ، عدد ١٠ يونيو ١٩٥٣ .

(٦٤) المصرى ، عدد ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ .

وقد وصل سعر البيضة الواحدة المهربة الى داخل المعسكرات بواسطة العمال الى عشرة قروش ، وأن أسلحة كثيرة كانت تباع للفدائيين مقابل بعض المأكولات أو زجاجة بيرة ، أو ياكو شاي ، لكن تحذيرات نقاط التفتيش المصرية منعت هؤلاء من ادخال أى مأكولات للانجليز لزيادة فعالية الحصار عليهم : مذكرات كمال الدين رفعت ، المرجع السابق ، صص ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٦٥) المرجع السابق ، صص ٢٣٧ - ٢٤٢ .

(٦٦) المرجع نفسه ، صص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٦٧) وكانت شهرته كنج صبرى لأنه كان يقوم بالتحقيق مع الفدائيين المصريين وتعذيبهم وقد أذاع بمكبر الصوت البيانات الانجليزية باللغة العربية مطالباً جنود بلوكات النظام بالاسماعيلية بالاستسلام يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، ولذلك كان لا يخرج من المعسكرات البريطانية الا تحت الحراسة المشددة من الانجليز ، وتم اعدامه بعد محاكمته أمام محكمة الثورة .

(٦٨) ومنهم بولس مكسيموس والفريد عوض ميخائيل ومحمد عزت محمد ، وقد نفذ فيهم جميعاً حكم الاعدام لخيانتهم :

جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ .

مذكرات كمال الدين رفعت : المرجع السابق ، صص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٦٩) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ .

(٧٠) مذكرات كمال الدين رفعت ، المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .

(٧١) Parliamentary Debates, House of the Lords, Vol. 188, pp. 555-556.

انظر نص الانتذار البريطانى الى وكيل محافظة الاسماعيلية :

المصرى ، عدد ١٣ يوليو ١٩٥٣ .

(٧٢) Ibid, pp. 589-593.

(٧٣) المصرى ، عدد ١٤ يوليو ١٩٥٣ .

(٧٤) أعلن الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى فى مؤتمره الصحفى

- مساء ١٣ يوليو رفض الحكومة المصرية لهذا الانذار بعد اجتماعه باليكباشي
- جمال عبد الناصر في الاسكندرية : المصري ، عدد ١٣ يوليو ١٩٥٣ .
- (٧٥) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ .
- المصري ، عدد ٥ فبراير ١٩٥٤ .
- (٧٦) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .
- مذكرات كمال الدين رفعت ، المخرج السابق ، ص ٣٥١ - ٣٥٢

توقيع اتفاقية الجلاء

كان لمساعي الولايات المتحدة وضغطها على الحكومة البريطانية أثر كبير في استئناف المفاوضات مرة أخرى بعد توقفها رسمياً في ٦ مايو ١٩٥٣ ، إذ طلب السفير البريطاني في القاهرة يوم ١٩ ديسمبر الاجتماع بوزير الخارجية المصري لبحث الموقف منذ توقف المفاوضات حتى ذلك الحين (١) .

وكان تشرشل رئيس الوزراء البريطاني قد طلب من الأمريكيين في هذا الشهر أن يتوقفوا عن تقديم أية مساعدات لمصر لأن هذه المساعدات الآن من شأنها أن تزيد من عنادهم ، وكذلك طلب من أيدين يقبل أى شروط جديدة يفرضها المصريون ، قائلا له : أن عليهم أن يفهموا جيداً أنه إذا حدثت أضرار مادية لمصالح بريطانيا في القناة فإن تكاليفها جميعاً سوف تخصم من أرصدهم الاسترلينية » وأنهم إذا حاولوا المساس بمواقفنا في منطقة القناة فسنأخذ لن نهرب خارجين من مصر ، وإنما سوف نتصرف بحزم لما تمليه مصالحنا » ، وقال تشرشل : أن شروطنا النهائية ستوضع أمام المصريين في خلال شهر واحد ، ولذلك يجب الضغط عليهم في السودان بارسال كتيتين من المشاة وعدة أسراب من الطائرات (٢) حتى يستجيبوا للمطالب البريطانية .

١ - توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليو ١٩٥٤

وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تبذل جهودها لاستئناف المفاوضات دون أن تبدى ضعف موقفها الواضح في منطقة القناة ، كانت الحكومة المصرية ترسم الخطوط العريضة لما يجب أن تتمخض عنه المفاوضات المقبلة لصالح قضية الجلاء ، ولذلك فقد بدأ الجانب المصري في تكثيف جهوده العربية والدولية لكسب التأييد المرتجى واتخاذ مواقف ايجابية تجاه القضية .

وكان من نتائج هذه الجهود أن قررت الحكومة توحيد سياساتها الخارجية مع الدول العربية ، وبناء على اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في العاشر من يناير ١٩٥٤ قرر مجلس الجامعة في بيان أصدره في اليوم التالي عن استيائه لبقاء القضية المصرية "دون حل" ، وأهاب بالدول العربية أن تبادر لاتخاذ قرار بهذا الموضوع ، ومضت مصر تدعم هذا الاتجاه .

لهدف لبدء المفاوضات خلال الشهور الأولى
١ يجرى داخل البلاد ، فقد تفجر
نراير ومارس ١٩٥٤ بين محمد
ده باقى أعضاء مجلس
احة كاد يؤدي الى

فات

١٠٠

عبد الناصر من هذا الصراع وقد دانت له مقاليد السلطة دون
منازع (٤) .

وانعكست آثار استقرار الوضع السياسى فى مصر بصورة
سيئة جدا على اوضاع الانجليز فى منطقة القناة من اضراب الجنود
عن العمل ، وتوالى حوادث الانتحار ، مع شدة الهجمات الفدائية
المقتالية على المعسكرات البريطانية بكل ما تحتويه من منشآت
وأفراد رغم احكام الرقابة التى تفرضها السلطات البريطانية على
منافذها ووضع نقاط التفتيش المتعددة على الطرق المؤدية لمسن
القناة (٥) .

وتهيأت الظروف المناسبة منذ يونيو ١٩٥٤ لبدء الجولة الجديدة
من المفاوضات ، اذ كان على عبد الناصر أن يركز جهوده بالتعاون
مع زملائه أعضاء مجلس الثورة للوصول الى حل لمشكلة الجلاء
التي ناضل الشعب المصرى من أجلها طيلة فترة الاحتلال البريطانى،
وأريقت من أجل تحقيقه دماء الشهداء ، وحتى يحظى بالانفاس
الشعب حوله بعد ذلك الصدام الذى لم تمنح آثاره كلية وتسببت
فى وجود شرخ كبير فى جدار النظام الجديد مع العديد من الهيئات
والنقابات وأساتذة الجامعات المنادين بعودة الدستور وانهاء
الحكم الدكتاتورى واقامة حياة ديمقراطية سليمة فى البلاد .

ولضمان سرعة عقد اتفاق مع بريطانيا لتحقيق الجلاء ، وبالنالى
اعادة الهدوء والاستقرار الى البلاد كان رأى عبد الناصر الذى
أيده فيه معظم أعضاء مجلس الثورة ، أنه لا بد من التساهل فى
بعض نقاط الخلاف السابقة مع بريطانيا ، والتي كان الجانب
المصرى قد أبدى تشددا بشأنها خلال المباحثات والاتصالات السابقة
وأهم هذه النقاط هى مسألة عودة القوات البريطانية الى قاعدة
القناة لاستخدامها فى حالة وقوع هجوم على تركيا (٦٠) .

كما أن الجانب البريطانى رأى أنه لا فائدة تعود على بلاده من الاصرار على بقاء القاعدة التى تكلف بريطانيا كثيرا من مواردها المالية ، وأن المصالح البريطانية ومصالح حلف شمال الأطلسى يمكن أن تصان فى مكان آخر غير هذه المنطقة وكان أنطونى هيد Head وزير الحربية قد أوضح فى لجنة الدفاع بحزب المحافظين وبيده خريطة قناة السويس مدى التخريب الذى يمكن أن يحدث للقناة اذا ما ألقيت عليها قنبلة هيدروجينية ، وعليه يرى ضرورة اعادة توزيع القوات البريطانية فى قبرص ولبنان والعراق والأردن بدلا من تمركزها بقاعدة القناة وكان رئيس الوزراء تشرشل يشاركه رأى فى ضرورة الاتفاق مع مصر (٧) .

وتم تشكيل الوفدين المصرى والبريطانى (٨) لبدء الجولة الجديدة فى يوم الأحد ١١ يوليو ١٩٥٤ بصفة رسمية ، بمقر رئاسة مجلس الوزراء المصرى ، واستمرت أسبوعين فقط عقدت خلالها ست جلسات ، وفى الجلسة الأخيرة التى عقدت يوم ٢٧ يوليو انضم الى الوفد البريطانى مستر أنطونى هيد وزير الحربية البريطانى ، ومستر سكبرج وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، اللذان حضرا من لندن لحضور التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى (٩) .

وقد جاء فى المبادئ الأساسية للاتفاقية : أنه رغبة فى قيام العلاقات المصرية الانجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة قد أصبح من الضرورى اعداد مشروع اتفاق خاص بقاعدة قناة السويس على النحو التالى : يسرى الاتفاق لمدة سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، على أن تقوم الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من هذه المدة باتخاذ ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

وقد تقرر كذلك أن تظل قاعدة القناة الحالية فى حالة صالحة للاستخدام وعلى مصر أن تقدم من التسهيلات ما يكون لازما لتهيئة

القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة في حالة حدوث هجوم مسلح من دول أجنبية على مصر ، أو على أى بلد عربى يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، وذلك بعد التشاور بين حكومتى مصر وبريطانيا (١٠) .

أما عن جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية فقد اتفق على أن يتم في مدة لا تتجاوز العشرين شهرا من تاريخ توقيع الاتفاقية . كما تقرر تصميم كل من الطرفين على احترام اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ التى تكفل حرية الملاحة بالقناة لكونها جزءا لا يتجزأ من مصر وهى « طريق مائى له أهمية دولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية .. » (١١) .

٢ - آثار توقيع الاتفاقية ونتائجها :

أذاع جمال عبد الناصر بيانا عن طريق الاذاعة موجهها الى الشعب المصرى وذلك بعد توقيع الاتفاقية بساعات يزف فيه بشرى الجلاء وانتهاء الاحتلال البريطانى لمصر ، حيث خلصت « أرض الوطن لأبنائه » عريزة شريفة منيعة بعد أن قاست من آلام الاحتلال اثنين وسبعين عاما ، وقال : « اننا نعيش الآن لحظة مجيدة في تاريخ وطننا ، اننا نقف الآن على عتبة مرحلة حاسمة من مراحل كفاح شعبنا ، وقد وضع الهدف الأكبر من أهداف الثورة منذ هذه اللحظة موضع التنفيذ الفعلى .. اننى أتجه بقلب شعب بوفاء جيل الى أولئك الزعماء الذين كافحوا من أجل الجلاء : أحمد عرابى ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول » الذين باعوا أرواحهم للفداء على كل بقعة من ثرى الوطن .

وبعد مدة العشرين شهرا المحددة لاتمام الجلاء عن مصر ، سوف تكون فترة الانتقال في جنوب الوادى قد انتهت ، وبذلك يتم

بين الطرفين اكتفاء بتعهد مصر بالابقاء على القاعدة العسكرية بمنطقة القناة في حالة صالحة للاستخدام (١٧) ، وهى المعاهدة التى لفظها الشعب المصرى وتسببت فى استقالة حكومة صدقى باشا .

واتخذت بعض هذه المعارضة شكلا عنيفا لمحاولة تدمير أسس الاتفاقية فبعد التوقيع عليها بخمسة أيام فقط وفى الثانى من أغسطس وقع حادث نسف كوبرى أبو سلطان وكان جهاز المخابرات بالمنطقة قد أوقف نشاط الفدائيين لفترة للوصول الى اتفاق نهائى مع إنجلترا ، وأشير بأصابع الاتهام لجماعة الإخوان المسلمين ، التى كان أفرادها من أشد المعارضين لتوقيع الاتفاقية تطرعا ، وذلك بهدف احراج الحكومة المصرية مع بريطانيا مما أدى الى أن صحف لندن أخذت تهاجم الاتفاقية وتندد بها ، ونحت نحوها صحف إسرائيل مستندة الى الاختلافات الواضحة فى الجبهة الداخلية للبلاد .

وقد رد عبد الناصر على هذه المعارضة من خلال الخطاب الذى وجهه للشعب فى ٢١ أغسطس ، وهاجم فيه الإخوان بشدة ، وكشف عن بعض الاتصالات التى جرت سرا بين المرشد العام حسن الهضيبى وبعض أقطاب الإخوان ، ومستر إيفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية بمصر (١٨) .

وفى الوقت الذى أبدى فيه المصريون عدم رضاهم عن بعض بنود الاتفاقية كان النواب الانجليز فى مجلس العموم واللوردات أشد تطرعا تجاهها ، ففى ٢٩ يوليو أخذ معظم نواب العموم ينعى على الحكومة البريطانية تخليها عن نفوذها بمصر الذى سيؤدى بالتالى الى القضاء على نفوذها بالكامل فى منطقة الشرق الأوسط .

أما اتلى زعيم العمال ، فقد حمل على حكومته حملة شعواء لاتفاقها مع مصر ، قائلا : ان بريطانيا لم تخرج من الاتفاقية بنص واحد يضمن حرية الملاحة فى القناة بينما مصر قد خرقت اتفاقية القسطنطينية عدة سنين (١٩) .

بل ان الكابتن وترهوس Waterhouse عبر عن معارضة النواب المحافظين لسياسة حكومته معلنا أسفه عن خروج بريطانيا من قناة السويس بعد ثمانين عاما وليس معها الا « هذه الورقة » (ملوفا بنص الاتفاقية) ، ومضى يؤكد على ضرورة السيطرة البريطانية على القاعدة وهذا الممر الحيوى قائلا : ان بريطانيا لم تحصل على أى ضمانات لاحترام مصر للاتفاقية أو استغلالها للقاعدة ضد اسرائيل أو غيرها من الدول ، وفى هذه الحالة ليس فى وسع بريطانيا احتلال مصر بالقوة .

ومن جانب آخر فقد دافع وزير الحربية البريطانى أنطونى هيد عن سياسة حكومته موضحا أن التغييرات التى أحدثتها الأسلحة الحديثة فى الحرب ومنها القنبلة الهيدروجينية قد غيرت من النظريات الاستراتيجية القديمة ، وقال ان الذين يعارضون الاتفاق مع مصر ليس أمامهم سوى أمرين : ان ينصحوا الحكومة ببقاء قوات كبيرة مكلفة لبريطانيا فى القاعدة مما يحدث عجزا فى القوات المسلحة البريطانية ، أو التمسك ببقاء قوات رمزية عديمة الجدوى ، واتباع الحكومة لأحد الأمرين ليس فى صالحها مطلقا .

وأيد تشرشل رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية المستر ايدن وجهة نظر هيد ، حيث أضاف ايدن قائلا : انه بتوقيع الاتفاقية تتمكن بريطانيا من إقامة علاقات ودية مع كل من مصر واسرائيل ، وتستطيع أن تزيد من قواتها الاحتياطية بعد انسحابها من السويس ، وعلى الحكومة أن تبدأ صفحة جديدة مع الدول العربية (٢٠) فى المنطقة .

ومن هنا نالت الاتفاقية بشكلها المبدئي موافقة الأغلبية الحكومية والجمهورية في كل من مصر وبريطانيا (٢١) ، ولم تؤثر تلك المعارضة على اتجاه الحكومتين نحو التوقيع بصورة نهائية عليها ، اذ طار أنطوني ناتنج وكيل وزارة الخارجية البريطانية الى القاهرة في ٢٨ سبتمبر ليحضر توقيع النصوص الكاملة للاتفاقية وعاد مرة أخرى الى لندن في أوائل شهر أكتوبر ليستشير حكومته في مسألة التنظيمات الخاصة بالقاعدة عقب الجلاء عنها .

أما في اسرائيل فقد كان الموقف جد مختلف ، اذ أعلن المتحدث الرسمي لحكومتها في تل أبيب : ان خطرا يهدد سلامتنا سوف يترتب على جلاء الانجليز عن القناة ، وعبر السكرتير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية دكتور ولتر أتيان عن هذا المعنى قائلا : « اليوم نؤكدنا ان العرب سيقومون بجولة ثانية في فلسطين .. » .

وقد كان اتفاق الجلاء سببا في حدوث أزمة سياسة خطيرة داخل الأوساط الحاكمة في اسرائيل ، اذ طالب رئيس الوزراء موسى شاريت بأن تقبل استقالته لفشله في احباط الاتفاق بين مصر وبريطانيا .

وقامت حكومة اسرائيل بابلاغ الحكومتين البريطانية والأمريكية بأن الجلاء عن مصر يعتبر ثورة على الأوضاع المستقرة بالشرق الأوسط ، كما أنه يهدد أمن وسلامة اسرائيل تهديدا خطيرا ، وطالبت بتحويل التصريح الثلاثي الى اتفاق يلزم الدول الغربية الثلاث بالدفاع عن اسرائيل اذا نشبت الحرب بينها وبين مصر (٢٢) .

وكانت اسرائيل قد أخطرت سفيرها في لندن الياهو ايلات بمقابلة انطوني ايدن وزير الخارجية البريطانية لابلاغه قلق حكومته ازاء الضغوط التي تمارسها مصر على بريطانيا لانهاء اتفاق الجلاء على نحو يحقق مصالحها .

. ولذا فان اسرائيل تطالب باصرار الجانب البريطانى على ربط توقيعها النهائى على الاتفاقية بتوقيع مصر لمعاهدة سلام دائمة مع اسرائيل ، لأن أمر الجلاء عن مصر يهمها من عدة نواح :

أولا : الصراع العربى — الاسرائيلى المسلح الذى توقف مؤقتا بعد الهدنة .

ثانيا : تواجد القوات البريطانية فى قاعدة السويس يشكل حاجزا بين مصر واسرائيل تطمئن اليه القيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية وتعتبره ضمانا لأمنها .

ثالثا : مسألة القناة ذاتها والحظر الذى تفرضه مصر على مرور ناقلات البترول من ايران والخليج الى ميناء حيفا ومعامل التكرير بها (٢٣) .

هذا فضلا عما سوف تكسبه القوات المسلحة المصرية بعد اتمام الجلاء البريطانى من مكاسب حربية تتمثل فى امتلاكها لمجموعة المطارات المهمة بمنطقة القناة والتى تهدد الاراضى الاسرائيلية تهديدا مباشرا ، واستيلائها على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والمنشآت الحربية المتكاملة ، ومن هنا فقد طالب السفير الاسرائيلى عند مقابلته لايدن ، أن تتضمن الاتفاقية النهائية نصا بعدم استخدام تلك المنشآت والمرافق الحربية ضد اسرائيل .

لكن وزارة الخارجية البريطانية وجدت فى مطالب اسرائيل تدخلا فى صميم شئونها السياسية ، وقيودا على سياستها الخارجية ، فقد كان من رأى رئيس الوزراء البريطانى تشرشل ، أن جيش اسرائيل هو أقوى قوة عسكرية فى الشرق الأوسط ، وأن بريطانيا قد تضطرها الظروف فى تعاملها مع القيادة المصرية الجديدة الى الاستعانة باسرائيل لتهديد مصر وكبح جماحها فى حالة فشل

المفاوضات واقدام المصريين على شن حرب عصابات ضد القاعدة البريطانية (٢٤) .

وعلى الجانب الآخر نشطت وحدة العمليات الخاصة التابعة للمخابرات الاسرائيلية وكانت قد توقفت عن النشاط قليلا بعد تتيام الدولة الاسرائيلية (٢٥) ، وذلك بفرض تدبير عمليات خاطفة بمصر هدفها تغيير سياسة لندن وواشنطن تجاه مصر وتحميل عبد الناصر مسئولية مؤامرة معادية للانجليز والأمريكان عن طريق وضع المواد الحارقة والمتفجرة في الأماكن العامة بالقاهرة والاسكندرية واحداث خسائر في الممتلكات والأرواح وعلى وجه التحديد البريطانية والأمريكية منها بقصد احداث حالة من التوتر بين الحكومة المصرية وحكومتى البلدين حتى لا يتم تنفيذ الاتفاق بين مصر وبريطانيا ، ولاجهاض محاولات التفاهم الأولى بين موسى شاريت رئيس الوزراء الاسرائيلي وجمال عبد الناصر لتنفيذ ما سمي بمشاريع السلام ، وشهدت مدينة الاسكندرية عدة حوادث قامت بتنفيذها المخابرات الاسرائيلية بواسطة عملائها اليهود بمصر لتنفيذ هذا المخطط الذي كان مصيره الفشل في النهاية (٢٦) .

ولم تكن شركة قناة السويس بأقل خوفا من اسرائيل لتنفيذ الجلاء التام للقوات البريطانية من منطقة القناة وتأثير هذا الجلاء على نفوذها وسيطرتها على المجرى الملاحي العالمى ، اذ ان الحكومة المصرية في هذه الحالة ومع سيطرتها التامة على تلك المنطقة بعد الجلاء سوف تعمل على عدم تجديد عقد امتياز القناة المنتهى في عام ١٩٦٨ ، بل ان من الممكن ان تقوم بتأميم القناة قبل هذا الموعد . وكانت الحكومتان البريطانية والأمريكية قد طرحتا مبكرا موضوع انشاء هيئة للمنتفعين بالقناة أثناء المفاوضات المصرية البريطانية ثم رأت الحكومتان عرض أفكارهما المبدئية على الحكومة الفرنسية ، التى تعتبر نفسها حامية لشركة القناة ، والتى كان يهمها كذلك تحجيم الاتجاهات والنزعات الوطنية في مصر التى كشفت النقاب

عن ارتباطها وانتمائها العربى منذ البداية ، مما يؤثر على احكام سيطرة فرنسا الاستعمارية على دول المغرب العربى .

وقد رأت الحكومة الفرنسية أن الهيئة التى سوف تشكل من المنتفعين ستكون مهمتها استشارية فقط ، ويجب تقوية الصيغة المزمع الاتفاق عليها بحيث تكون لهيئة المنتفعين سلطة تعوضها عن غياب القاعدة البريطانية العسكرية فى قناة السويس . وقدم اللورد سيسل هانكى أحد أعضاء مجلس إدارة القناة البريطانيين مذكرة الى تشرشل ووزير خارجيته ايدن مفادها أن القناة ستصبح غير صالحة للملاحة على الاطلاق فى ظرف سنة واحدة من الجلاء ، وأن المصريين لن يستطيعوا أن يقاوموا طويلا — نظرا اظروفهم الاقتصادية السيئة الحالية — اغراء تأميم القناة . وفى نفس الوقت قدم روبين هانكى الوزير المفوض بالسفارة البريطانية بالقاهرة تقريراً لوزارة خارجيته يلح فى أن يتضمن الاتفاق مع مصر نصاً يسمح بعودة قواتهم العسكرية الى قاعدة القناة فى حالة الخطر الوشيك أو التهديد لسلامة الملاحة فى القناة ، وأنه يجب عدم الفصل بين حرية الملاحة وحماية القناة ، وأن هناك مخاطر سوف تحيط بالشركة فى حالة الجلاء .

وحاول مجلس إدارة الشركة فى أحد اجتماعاته برئاسة « شارل رو » أن يبحث عن وسيلة لاقامة جسور من الاتصال مع الحكومة المصرية من خلال عضوى المجلس المصريين وهما : أحمد عبود باشا ، وعلى الشمسى باشا الذى طمأن المجلس بأنه لا مشاكل مع الحكومة المصرية يخشى منها قبل عام ١٩٦٨ ، كما نصح الشركة باظهار مبادرة من حسن النوايا مع النظام الجديد بمصر باستثمار بعض أموالها فى مشروعات التنمية بالبلاد مع زيادة نسبة الموظفين المصريين فيها ولو من غير الفنيين (٢٧) .

لكن المجلس اتخذ قراراته بضرورة القيام بحملة دعائية مكثفة ضد الحكومة المصرية ونواياها المعادية للغرب ومصالحه ، كما

ناقش تخفيض رسوم المرور في القناة ، حتى تقل أرباحها ولا تبدو امام المصريين غنيمة تستحق المخاطرة كما خططت الشركة للاعتماد في جميع أعمال الصيانة والتشغيل على الأجانب والاستمرار في خفض الرسوم وزيادة المصروفات وزيادة أصول الشركة وحفظ كل أوراقها ومستنداتها وأصول مشروعاتها في باريس ، مع العمل على أن يكون جميع الموظفين والمرشدين والفنيين الأجانب والمصريين قد أحيوا الى المعاش عند حلول عام ١٩٦٨ حتى لا تجد مصر من يدير هذا المرفق الحيوى (٢٨) .

٣ - التوقيع النهائي على الاتفاقية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وشروط التنفيذ :

تم التوقيع على النصوص الكاملة لاتفاقية الجلاء مساء التاسع عشر من أكتوبر ١٩٥٤ بين الجانبين المتفاوضين المصرى والبريطانى (٢٩) ، وتضمنت ثلاث عشرة مادة تنص المادة الأولى على جلاء القوات البريطانية « جلاء تاما » عن الأراضى المصرية خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق (٣٠) .

كما اقرت المادة الثانية على اعتراف حكومة المملكة المتحدة بانقضاء معاهدة ١٩٣٦ وكل ما يتعلق بها من محاضر ومذكرات متبادلة واتفاقات خاصة بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر ، وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى ، وكانت بريطانيا لا تزال حتى تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية تعتبر المعاهدة سارية المفعول ولا تعترف بالغائها من جانب الحكومة المصرية فى أكتوبر ١٩٥١ .

كما تقرر أن تبقى أجزاء من القاعدة البريطانية فى حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام ، وعددها طبقا لما ورد بالمرفق (٣١) بالمحق رقم (٢) سبع وثلاثون منشأة ومعدة وأهمها : منشآت

القاعدة في التل الكبير بورشها ومخازنها وتوابعها بالسويس
والفنارة ونغيشة وعتاقة ، ومحطات توليد الكهرباء وترشيح المياه
بأبى سلطان وفايد والقرش وفنارة والسويس وجنيفة ، ومخازن
المهمات ومعدات المهندسين وورش السكك الحديدية بالسويس
وعتاقة ، وشبكتى البترول بفنارة والقرش ، ورياسة الطيران
البريطانى فى الشرق الأوسط ومقره الاسماعيلية (٣١) ، وذلك فى
حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون
طرفا فى معاهدة الضمان الجماعى بين دول الجامعة العربية ، أو
على تركيا ، وتقدم مصر التسهيلات اللازمة لتهيئة القاعدة للحرب
وإدارتها من جانب بريطانيا ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام
الموانئ المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى لتلك
الأغراض وعلى أن تجلو القوات البريطانية فوراً عن القاعدة اثر
انتهاء القتال (٣٢) .

كما يجرى التشاور فوراً بين مصر وبريطانيا فى حالة حدوث
تهديد بهجوم مسلح من دولة خارجية على أى بلد يكون طرفا فى
معاهدة الضمان الجماعى العربى أو تركيا .

وأقرت الحكومتان أن قناة السويس - باعتبارها جزءاً لا يتجزأ
من مصر - طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية
والتجارية والاستراتيجية مع احترام الاتفاقية التى تكفل حرية
الملاحة فى القناة الموقع عليها فى الآستانة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ (٣٣) .

ويظل الاتفاق سارى المفعول لمدة سبع سنوات من تاريخ
التوقيع عليه حيث ينتهى العمل به اثر انتهاء هذه المدة ، وعلى أن
يجرى التشاور بين الحكومتين خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة
من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق ، وعلى
أن تنقل بريطانيا أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى
القاعدة ما لم تتفق الحكومتان على مد هذا الاتفاق (٣٤) .

وهكذا تسلمت مصر هذه القاعدة الضخمة (٣٥) بموجب هذه الاتفاقية التي وقعت في عهد حكومة المحافظين برئاسة ونستون تشرشل ، وجلهم من غلالة الاستعماريين المتمسكين بأهداب الامبراطورية العظمى التي لا تغيب عنها الشمس ، وذلك تحت وطأة الضغط الشديد لحكومة الثورة المؤيدة من الشعب المصرى فى جهودها وكفاحها من أجل تحقيق الجلاء الذى تناقت اليه نفس كل وطنى حر .

وأعلن جمال عبد الناصر عقب التوقيع على الاتفاقية بياناً وطنياً عن طريق الاذاعة جاء فيه : « أيها المواطنون : ان مرحلة من كفاحنا قد انتهت ومرحلة جديدة على وشك أن تبدأ . هاتوا أيديكم وخذوا أيدينا وتعالوا نبين وطننا من جديد بالحب والتسامح والفهم المتبادل . اللهم اعطنا المعرفة الحققة كي لا يستخفنا النصر وتدور رموسنا غروراً مع نشوته .

اللهم اعطنا الأمل الذى يجعلنا نحلم بما سوف نحققه فى الغد أكثر مما يجعلنا نفاخر بما حققناه فى الأمس واليوم .

اللهم اعطنا الثقة بأنفسنا لنرى أننا على بداية الطريق ، وان الشوط أمامنا شاق وطويل . اللهم اعطنا الشجاعة لنستطيع أن نتحمل المسئوليات التى لا بد أن نتحملها فلا نستهيى بها ولا نهرب منها .

اللهم اعطنا القدرة على أن نواجه أنفسنا ونتقبل أن يواجهنا الآخرون بالحق والعدل .

اللهم اعطنا القوة لنذكر أن الخائفين لا يصنعون الحرية ، والضعفاء لا يخلقون الكرامة والمتمردين لن تقوى أيديهم المرتعشة على التعمير والبناء » .

وفى ١٣ يونيو ١٩٥٦ ووفقاً للجدول الزمنى المتفق عليه بين الطرفين تم جلاء آخر قوة بريطانية عن أرض الوطن (٣٦) .

٤ — الاتفاقية في الميزان

على الرغم من أن الغالبية العظمى من الشعب المصرى تابلت نبأ توقيع الاتفاقية النهائية للجلاء بالترحيب والابتهاج ، بعد أن وضعت نهاية لاحتلال عسكرى بريطانى لمصر استمر زهاء اثنين وسبعين عاما ، عانت فيها أرض الكنانة من القهر والاستبداد أشد صنوفه ، فإن بعض العناصر والجماعات وفى مقدمتهم أفراد من جماعة الإخوان المسلمين التى صدر القرار بحلها فى ١٣ يناير ، من نفس العام الذى وقعت فيه الاتفاقية ، وفئات من الشيوعيين ، وطائفة من المثقفين أبدوا معارضتهم الشديدة لها .

بل أن المعارضة بدت خافتة من بعض أفراد مجلس قيادة الثورة لكنها كانت غير مؤثرة أو فعالة أمام النجاح الذى حازت عليه الاتفاقية ، وبفاء عليه صارت فى طريقها للتنفيذ العملى دون الالتفات الى الورا .

ونظرا لقيام الأحكام العرفية ووجود الرقابة على الصحف وبسبب سقوط الدستور فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، وحل الأحزاب السياسية فى ١٧ يناير ١٩٥٣ ، وقيام فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات ، فقد لجأ بعض المعارضين الى استخدام أساليب عنيفة للتعبير عن وجهة نظرهم (٣٧) .

وكان على رأس المعارضين من مجلس قيادة الثورة اللواء محمد نجيب ، الذى لم تتح له فرصة ابداء رأيه عندما وقعت الاتفاقية بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو ، إذ أن أحداث مارس ١٩٥٤ تد باعدت بينه وبين عبد الناصر الذى ترأس وفد المفاوضات المصرى بصفته رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا للوزراء . وتمثلت ملاحظات محمد نجيب فى الآتى :

أولاً : ان وجود الفنيين الانجليز غير خاضعين اسلطة الحكومة المصرية يضعف من سيادة مصر ، ويحد من سيطرتها على أرضها .

ثانياً : قبول عودة القوات البريطانية في حالة الهجوم على تركيا سوف يورط مصر في مشاريع الدفاع الغربية لارتباط تركيا بجلف الاطلنطى .

ثالثاً : ضرورة عرض الاتفاقية على الشعب في استفتاء عام لبدء رأيه فيها بعد الغاء الأحكام العرفية .

وكان نجيب يفكر في رفض التصديق على الاتفاقية باعتباره حتى ذلك الحين رئيساً للجمهورية لكنه صار بعد مارس بلاسلطات تدعبه ، ولم يكن بالدستور المؤقت الذى تحكم به البلاد نص يعطيه الحق في رفض التصديق (٣٨) على المعاهدات .

والمظهر الآخر من مظاهر الاعتراض على اتفاقية الجلاء من أعضاء مجلس النورة هو ما ذكره أنور السادات بعد ان جمع عبد الناصر أعضاء المجلس في استراحة الهرم ، وعرض عليهم المشروع بأكمله طالباً منهم ابداء كل عضو رأيه مسجلاً .

« وكانت هناك معارضة من البعض لكنها كانت « مجرد مزايدات وصراعات كالعادة .. » ، وقال السادات ان وجود ١٢٠٠ خبير ليسوا عسكريين وتحت حراسة المصريين ان يؤثر على حرية واستقلال البلاد (٣٩) .

أما جماعة الاخوان المسلمين فقد سجلت أوجه نقدها للاتفاقية من خلال مذكرة شاملة تقدموا بها في الثمانى من أغسطس ١٩٥٤ الى جمال عبد الناصر رئيس الوزراء (٤٠) وبعد خمسة أيام فقط من التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى ، وما ورد بها يعبر عن وجهة نظر كثير من المصريين المعارضين للاتفاقية في بعض نقاطها التى تتجلى في :

١ - اذا كان الجلاء سيتم فى خلال عشرين شهرا طبقا للمادة الاولى من الاتفاقية فما الداعى لجعل مدة الاتفاق سبع سنوات (المادة الثانية) من تاريخ التوقيع عليه والزام الحكومتين المصرية والبريطانية بالتشاور خلال السنة السابعة فيما يتخذ من تدابير عند انتهاء هذه المدة ، الا اذا كان الهدف شيئا آخر غير تنظيم عملية الاجلاء ذاتها ، وهو ربط مصر ببريطانيا طيلة هذه المدة بنوع من التحالف أو الارتباط قد يمتد الى ما بعد السنوات السبع ؟ (٤١) .

٢ - تمنح بريطانيا حق العودة الى قاعدة القناة (طبقا للمادة الرابعة) فى حالة الهجوم على مصر أو أى دولة من دول الجامعة العربية التى وقعت معاهدة الدفاع العربى المشترك (٤٢) ، أو اذا هوجمت تركيا - بحكم موقعها الاستراتيجى ومقاومتها لكل من سوريا والعراق - التى كانت لا تزال ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تحالف ، فى حالة هجوم « دولة من الخارج » .

وهذا النص يعطى لبريطانيا الحق فى العودة لاحتلال القناة فى حالة الهجوم على تركيا وهى ليست إحدى دول الجامعة العربية ، مما يحمل مصر التزامات ليست قبل تركيا فقط ولكن قبل بريطانيا ذاتها ، مما يدل على أن المقصود هو تدعيم السياسة البريطانية فى المنطقة وحماية أهدافها الاستراتيجية (٤٣) .

لكن ملاحق الاتفاق ومرفقاته التى تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه (المادة ١) قد تضمنت ايضاحاً لعبارة « دولة من الخارج » ، إذ نصت على أن المقصود بها أن تكون الدولة المعتدية واحدة من غير الدول التى حصرتها المادة الرابعة مضافاً الى ذلك دولة اسرائيل ، فاذا وقع هجوم مسلح صهيونى على احداها فليس لبريطانيا فى جميع هذه الحالات حق العودة الى استخدام القاعدة .

ومصر بعد نوالها لحريتها واستقلالها لا يمكن أن تقبل أو تسمح بعمل يمس سيادتها أو ينفق من استقلالها ، فإذا وقع هجوم مسلح من الخارج فسوف تكون مصر حريصة على أن تفسر هذه القيود تفسيراً دقيقاً يتمشى مع روح الاتفاقية ، ولن تقبل توسعاً في التفسيرات ، أو تجاوزاً في الأحكام كما كان يحدث في الموثيق السابقة حين كان « المحتل » مسيطراً على مقاليد الأمور في البلاد ، يملأ إرادته على سياستها وحكامها ، ويرغمهم على تفسير الموثيق والمعاهدات وفقاً لمصلحته ، فقد ظل الاحتلال في صورته غير المشروعة مخالفاً قواعد القانون الدولي منذ ١٨٨٢ حتى عام ١٩٣٦ عندما وقعت معاهدة الصداقة والتحالف وقد « ربح » من ورائها الكثير ووجد في ظللها سنداً من الشرعية القانونية لخدمة أهدافه (٤٤) .

كما أنه على الرغم من إعلان مصر رفضها الأحلاف أو الانضمام إليها فإن البعض رأى أنها دلفت إلى هذه الأحلاف بطريق غير مباشر لأن تركيا حليفة لباكستان ولبعض دول البلقان ، كما أنها مرتبطة بحلف الأطلسي الذي يسيطر عليه الغرب ، فإذا هوجمت أي دولة حليفة لتركيا ، واضطرت الأخيرة لدخول الحرب فتنال بريطانيا يحق لها احتلال القاعدة بحجة وقوع هجوم على تركيا ، وبذلك تدخل مصر الحرب بمساهمتها باستخدام أراضيها في القناة ومطاراتها وموانئها وبما تقدمه من معونة وتسهيلات لبريطانيا ، ويترتب على ذلك الحق في نقل العتاد والجنود والمهمات الحربية للإنجليز على الطرق البرية والمائية والحديدية المرتبطة بالقاعدة (٤٥) .

لكن هذا النص قيد بحق عودة القوات البريطانية لمنشآت القاعدة فقط ولا يتعداه بحال من الأحوال إلى باقي القطر ، وإن ما ورد في الاتفاق من استخدام بعض الموانئ الضرورية ، قد اتفق

الطرفان على أن يكون هذا الاستخدام مقصورا على الضرورى منها فقط لتسهيل الوصول الى منشآت القاعدة بالقناة ، ولا يدخل فى ذلك باقى موانئ ومواصلات القطر (٤٦) .

وكان البعض يخشى من وقوع تركيا غريسة للهجوم السوفيتى ، فيتسع الصراع ويشمل مصر مما يوقعها تحت طائلة الاجراءات الانتقامية الشديدة من جانب دول الكتلة الشرقية التى لن تقتصر آثارها على منطقة قناة السويس فقط ، بل ستمتد الى باقى أنحاء البلاد فتعرض المراكز المصرية المهمة والمدن الكبرى لأشد الأخطار ، وحتى فى زمن السلم لا يستبعد أن ترد الدول الشرقية على هذه الاتفاقية باتخاذ اجراءات اقتصادية مضادة لخلق الاقتصاد المصرى (٤٧) .

وقد اشارت مذكرات الاخوان الى ما ورد بالمادة السادسة من الاتفاقية التى نصت على الزام مصر بالتشاور مع بريطانيا فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح على أى بلد عربى مشترك فى معاهدة الدفاع المشترك أو على تركيا ، واغفال هذه المادة بما هو المقصود بحالة التهديد بالهجوم المسلح مما يجعلها تكاد لا تختلف فى مدلولها عن عبارة خطر الحرب (٤٨) ، لأن التهديد بالاعتداء لا يكفى لباحة استعمال القوات البريطانية للقاعدة وفقا لأحكام الاتفاقية حيث أن التهديد لا يمثل سوى المرحلة الأولى من مراحل تصاعد الهجوم المسلح طبقا لمعنى هذه العبارة من الناحية القانونية كما ورد بميثاق الأمم المتحدة (٤٩) .

كما اعترضت المذكرة على ما ورد بنص المادة الثامنة عن تصميم الطرفين المتعاقدين على احترام اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ التى تكفل حرية الملاحة فى قناة السويس ، وأشارت الى أنه كان يجب أن يشمل النص حق مصر فى تعطيل هذه الملاحة فى حالة

الدفاع عن النفس لأن المادة بهذا الوضع « الناقص » لن يستفيد منها سوى إسرائيل (٥٠) .

الا أن هذا النص أخذ على عواهنه لأن مصر آلت اليها الحقوق الإقليمية المنصوص عليها في اتفاقية القسطنطينية ذاتها وسيادتها على المجرى الملاحي للقناة بعد انفصالها عن الدولة العثمانية .

وليس أدل على ذلك من رفضها مرور أى سفن اسرائيلية في القناة أو تلك التى تحمل شحنات أو بضائع اسرائيلية طبقا لقرارات المقاطعة العربية بعد عام ١٩٤٨ ، واصرار مصر على تعرض سيادتها على القناة رغم تواجد القوات البريطانية على شاطئها ، ورفض جميع الاحتجاجات البريطانية والأمريكية لثنى مصر عن قراراتها .

على أن أكثر الموضوعات إثارة للجدل هو ما ورد بشأن تواجد الفنين الانجليز بالقاعدة وما قيل عن الالتزامات التى تعلقت بالمادة السابعة من الاتفاقية ، فعلى الرغم من أن هذه المادة نصت على جلاء القوات البريطانية جلاء تاما ناجزا في مدة لا تزيد على عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاقية ، فان بعض الآراء رأت أن تلك الالتزامات جعلت الجلاء مشروطا وغير تام ولا ناجز طبقا لما ورد بالملاحق رقم (١) الذى استبدل بالجنود الانجليز فنيين وموظفين انجليزا يديرون القاعدة ويحافظون عليها ، وهذا يجعل الجلاء سوريا ، اذ يحل محل الإنجليز المرتدين للملابس العسكرية، أولئك الذين يرتدون الملابس المدنية ومهمة الفريقين واحدة ، فإذا ما كانت مدة الاتفاقية سبع سنوات فمعنى ذلك أن القاعدة ستظل محتلة بالانجليز ومعرضة لدخول الجيش البريطانى اليها طيلة هذه المدة (٥١) .

لكنه بالنظر الى أن الاتفاق يظل نافذا لمدة سبع سنوات ، وسوف تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك

المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق (الفقرتين ١ ، ب من المادة ١٢) ، مع استقطاع مدة عشرين شهرا لاتمام الجلاء عن القاعدة ، فتصبح المدة الباقية للاتفاقية هي خمس سنوات وأربعة أشهر لا غير ، على اثرها سيكون الجيش المصرى قد احتل منطقة القناة بأكملها وله السيادة العسكرية عليها مع تسلمه جانبا كبيرا من المنشآت والمخازن الموجودة بالقاعدة .

أما الجزء الباقى من هذه المنشآت فسوف تترك فيه بريطانيا بعض ما تملكه من عتاد ومهمات ، وسوف تكون كلها تحت سيطرة القيادة المصرية بالقناة ، وسوف يدير هذه المنشآت والورش فنيون مدنيون ، مصريون وبريطانيون ، وعدد هؤلاء الفنيين الانجليز فى حدود الألف (٥٢) ليست لهم أى حصانة أو أى امتيازات ، ويخضعون تمام الخضوع لاحكام وقوانين « الدولة المصرية » ، وهؤلاء المدنيون العزل يوجد مثلهم الألف داخل الكثير من الشركات والمؤسسات الأجنبية العاملة فى مصر ، وهذا وضع طبيعى فى كل دولة من دول العالم .

وكما نصت الفقرة (ب) من المادة الثانية عشرة — السابق الاشارة اليها — من أنه قبل نهاية مدة الاتفاق بسنة كاملة تتشاور الدولتان حول مصير هذه المنشآت والورش ، وهذا التشاور لا يعنى مطلقا سوى تقرير مصير تلك المنشآت فلما أن تشترىها مصر واما الا تشترىها فتتقلها بريطانيا حيثما شاعت (٥٣) .

ومهما قيل فى شأن الاتفاقية من مواضع النقد والهجوم ، اذ لم يكن يخطر على بال المعاصرين ، أن أحداثا فى طى الغيب سوف تغطى على هذه السلبيات التى راوها فى الاتفاقية ، بعد سنتين فقط من التوقيع عليها ، فصار خاتمة المطاف فى تاريخ العلاقات المصرية — البريطانية .

وأقيم احتفال شعبي بهذه المناسبة يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ بميدان المنشية بالاسكندرية وجرت محاولة لاغتيال جمال عبد الناصر أثناء القائه خطاب الاحتفال (٥٤) ، ولكن المحاولة فشلت ، وأطيح بالاخوان المسلمين من جراء ذلك ، وجاء الحادث فرصة موانية للتخلص من اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية بدعوى اتصاله بالاخوان (٥٥) .

وهكذا قدر لتاريخ مصر في هذه المرحلة الحاسمة من نضالها أن يكتب بسواعد أبنائها وأرادتهم القوية ، فلم تستمر الاتفاقية حتى نهاية مدتها المحددة ، لانقضائها وهي سبع سنوات (٥٦) ، فلم يكد يخرج آخر جندي بعد عشرين شهرا من منطقة القناة في ١٨ يونيو ١٩٥٦ ، حتى عادت القوات البريطانية غازية مرة أخرى وبصحبته القوات الفرنسية والاسرائيلية في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ انتقاما لتأميم مصر قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ (٥٧) .

وكانت فرصة لمصر لتأكيد ذاتها وهويتها الحرة حينما أصدر جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية ، القرار الجمهوري بالغناء الاتفاقية واعتبارها كأن لم تكن في أول يناير ١٩٥٧ ، وانقطع بذلك آخر خيط بين مصر وبريطانيا ، وصارت قاعدة القناة بما تحويه من منشآت ومعدات بريطانية تقدر بمئات الملايين من الجنيهات غنيمة لمصر نتيجة للأضرار الجسيمة التي لحقت بمدن القناة أثناء العدوان الثلاثي .

وهكذا قدر لمصر في هذه الفترة المهمة من تاريخها الصدهث والمعاصر ، أن تؤكد ذاتيتها وهويتها العربية والأفريقية .

هوامش الفصل العاشر

- (١) Eden, Anthony ; The Suez Crisis of 1956, p. 15.
كما قامت الحكومة الباكستانية ببعض المساعي هي الأخرى بواسطة القائم بأعمالها بالقاهرة الذي أقام مأدبة غداء يوم ٢٢ ديسمبر ضمت كبار المسئولين المصريين والأتجليز بالقاهرة : محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، ص ٣٠٩ .
- (٢) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ص ٢٧١-٢٧٢ ، ٧٥٩ .
- (٣) كلفت الحكومة المصرية الصاغ صلاح سالم بالاتصال برؤساء وملوك الدول العربية فزار لبنان في أول يونيو واجتمع بالرئيس اللبناني كميل شمعون ، ثم سافر الى اليمن في نفس الشهر للفرض نفسه : محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : المرجع السابق ، ص ص ٣٠٩ - ٣١٠ .
- (٤) أصدر مجلس قيادة الثورة قراره في ١٧ أبريل ١٩٥٤ بإسناد رئاسة مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة الى عبد الناصر ، وأن يكتفى محمد نجيب برئاسة الجمهورية دون أى سلطات :
- Eden, Anthony ; Op. Cit., pp. 39-41.
جمال حماد : دراسة عن أزمة مارس ١٩٥٤ ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .
- (٥) مذكرات كمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية ، ص ص ٣٢٢ ، ٣٢٩ .
- جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .
- (٦) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدة ٢٨ فبراير ، ٦ مارس ١٩٨٨ .
- Eden, Anthony ; Op. Cit., p. 25.

(٧) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، المرجع السابق ،
ص ٣١٠ - ٣١١ .

(٨) الوفد المصرى برئاسة جمال عبد الناصر بعد اقضاء محمد نجيب عن
السلطة وعضوية : اللواء عبد الحكيم عامر ، واللصاغ صلاح سالم ، وقائد الجناح
عبد اللطيف البغدادي ، والدكتور محمود فوزى . أما الوفد البريطانى فيمثلته :
السفير البريطانى سير رالف ستيفنسون ، رئيسا ، وعضوية : ماجور جنرال
ينسون رئيس هيئة أركان حرب القوات البرية فى الشرق الأوسط ، ومستتر رالف
موراي الوزير المفوض بالسفارة البريطانية : المرجع نفسه ، ص ٣١٠ ، جمال
حماد ، أكتوبر . الدراسة السابقة ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .

(٩) وقعها عن الجانب المصرى : جمال عبد الناصر رئيس الوزراء وباقي
أعضاء الوفد المصرى البريطانى : جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ -
١٩٥٤ ، ص ٧٧٧ .

النص الكامل للمبادئ الرئيسية التى تم الاتفاق عليها بين الجانبين
بملاحق البحث .

(١٠) Eden, Anthony ; Op. Cit., pp. 33-34.

(١١) جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، ص ٧٧٥ - ٧٧٧ .

(١٢) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٦ مارس ١٩٨٨ .

(١٣) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، المرجع السابق ،
ص ٣١٣ .

(١٤) عبد العظيم رمضان (دكتور) : مقال بعنوان عيد الجلاء فى التاريخ ،
جريدة الوفد ، عدد ٢٠ يونيو ١٩٨٨ .

(١٥) Eden, Anthony ; Op. Cit., pp. 33-34.

(١٦) وحيد رافت (دكتور) : فصول من ثورة ٢٢ يوليو ، ص ٢٢٣ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ٢٣٤ .

(١٨) مذكرات كمال الدين رفعت ، المرجع السابق ، ص ٣٥٥ - ٣٥٧ .

(١٩) حمل اللورد كيلرن حملة هجوم واسعة النطاق على مصر فى مجلس
اللوردات مطالبا بعدم الخضوع لمطالبها ، وتطبيق بنود معاهدة القسطنطينية
١٨٨٨ تطبيقا عمليا لضمان حرية الملاحة فى القناة ، وتبنى سياسة أكثر تشددا
فى المنطقة بعد أن صار الموقف سيئا تجاه بريطانيا فى عيذان والسردان وفى
السويس :

Parliamentary Debates, House of Lords, Vol. 189, pp. 271-273.
Ibid, Vol. 186, pp. 698-699, 700-702.

(٢٠) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) . المرجع السابق ، صص

٢١٢ - ٢١٥ .

Parliamentary Debates, House of the Lords,

Vol. 189, pp. 274-275.

مناقشة اللورد جلين Glyn

وقام الفسكونت ستانسجيت ليعلن تهنئته للحكومة المصرية ولتلك المجموعة الوطنية المخلصة من أبناء مصر منذ زمن عرابي الى سعد زغلول والنقراشي وصدق والنحاس وغيرهم ، والذين لم يضيعوا وقتهم سدى في المفاوضات . وعلى عاتقهم الآن عبء زيادة الرقعة الزراعية لتوفير الغذاء لمواطنيهم ومجابهة الزيادة السكانية الكبيرة وتحقيق طموحاتهم الكثيرة لخدمة بلادهم . وأضاف . ان مفهوم وحدة وادي النيل كان مفهوما حقيقيا ، ولم يكن شعاعا منذ حملة كتشنر حتى الآن .

Ibid : Pp. 280-282.

Ibid, pp. 280-282.

(٢١)

(٢٢) صلاح سالم الجلاء ، صص ٦٢ - ٦٣ .

(٢٣) محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، المرجع السابق . صص

٢٨٨ ، ٢٩٢ .

Vatikiotis, P. J. ; The History of Egypt, pp. 386-387.

(٢٤) جمال حماد : دراسة تحت عنوان : كيف أثرت اتفاقية الجلاء على

السياسة العسكرية الاسرائيلية ، أكتوبر ، عدد ٧ يناير ١٩٩٠ .

(٢٥) أنشأت الوكالة اليهودية فرعا سريا في مصر عام ١٩٤٢ لجهاز اليابيت ،

وهو الجهاز المسئول عن تجهيز اليهود الى فلسطين وتهريبهم عبر الحدود وتراسه اليهودي روث كليجر :

عادل حمودة : دراسة تاريخية عن أسرار فضيحة لافون ، أكتوبر ، عدد

٤ سبتمبر ١٩٨٨ .

(٢٦) من أشهر هذه العمليات : عملية سوزانا وهي الاسم السري لما يعرف

باسم « فضيحة لافون » عادل حمودة الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٤ سبتمبر

١٩٨٨ .

محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، صص ٧٦٣ -

٧٦٥ .

(٢٧) محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، المرجع السابق ، صص

٢٩٤ - ٢٩٨ .

Eden, Anthony ; Op. Cit., p. 30.

عبد الحميد أبو بكر : دراسة عن قناة السويس ، أكتوبر ، عدد ٤ يناير ١٩٨٧ .

(٢٨) عبد الحميد أبو بكر . الدراسة السابقة ، نفس العدد .
(٢٩) وقعها عن الجانب المصرى بالبهو الفرعونى بمبنى البرلمان المصرى كل من : جمال عبد الناصر ، وعبد الحكيم عامر ، وعبد اللطيف البغدادي ، وصالح سالم ، ومحمود فوزى . وعن الجانب البريطانى : هـ ٠١ ناتنج - وكيل وزارة للخارجية ، ر . س ستيفسون الوزير المفوض فى السفارة البريطانية بالقاهرة ، وذلك من نسختين باللغتين العربية والانجليزية :
Revue Egyptienne de droit international, Vol. 10. 1954 pp. 297 - 300.

(٣٠) نظم الجزء رقم (١) من الملحق (١) للاتفاقية طريقة الجلاء ، اذ تقرر ضرورة جلاء نسبة ٢٢٪ من القوات البريطانية المتواجدة بقاعدة السويس خلال الشهور الأربعة من تاريخ توقيع الاتفاقية ، وبعد أربعة أشهر أخرى يكون نسبة ما تم جلاؤه من القوات ٣٥٪ ، ثم بعد أربعة أشهر أخرى تجلو ٥٤٪ ، وبعد أربعة أشهر تالية ٧٥٪ وفى الأربعة أشهر الأخيرة تكون القوات البريطانية قد تم جلاؤها بالكامل :

Ibid, p. 301.

جمهورية مصر : القضية المصرية ، مصدر سابق ، صص ٧٨٢ - ٨٥٤ .
(٣١) المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد العاشر ، ١٩٥٤ ، صص ١٥٨ - ١٦١ .

(٣٢) Les documents sur le Canal de Suez, Extrait à :
Abou Nosseir, Mohammed, et autres ; Le Canal de Suez, p. 201.
(٣٣) عمر عبد العزيز عمر (دكتور) : دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ - ١٩٥٢ ، ص ٥١١ .

(٣٤) Ibid, Articles : 6, 8, 12, pp. 201-202.

(٣٥) كانت تمتد بطول القناة من بورسعيد شمالا حتى ميناء الأدبية على خليج السويس جنوبا . وقدرت منشاتها ومعداتها بنحو خمسمائة مليون جنيه استرلينى حينئذ .

(٣٦) وغادرت ميناء بورسعيد الباخرة البريطانية ايفان جيب تحمل آخر الأفواج العسكرية البريطانية ، وفى ١٨ يونيو ١٩٥٦ رفع عبد الناصر العلم المصرى على مبنى البحرية فى بورسعيد ، وصار هذا اليوم عيدا للجلاء كل عام .
جمال حماد : دراسة عن اتفاقية الجلاء ، أكتوبر ، عدد ٦ مارس ١٩٨٨ .
١٧ يونيو ١٩٩٠ .

- (٣٧) جمال حماد : دراسة بعنوان : لماذا هبت عاصفة من النقد ضد اتفاقية الجلاء ؟ أكتوبر ، عدد ١٣ مارس ١٩٨٨ .
- AC. Aulas, Besançon. J. et autres ; l'égypte d'aujourd'hui, 1805 - 1976, p. 154.
- فاروق فهمي : هيكل وعبد الناصر ، صص ١٤٤ - ١٤٥ .
- (٣٨) محمد نجيب : كلمتي للتاريخ ، صص ١٥٨-١٥٩ .
- (٣٩) محمد أنور السادات : البحث عن الذات ، صص ١٤٦ - ١٤٧ .
- (٤٠) يلاحظ أنه قد تم صياغة المذكرة وارسالها لمجلس الوزراء في غيبة المرشد العام للاخوان الذي كان يزور بعض البلدان العربية حينئذ ومنها لبنان وسورية ، وبشرت له إحدى الصحف البيروتية انتقاده للاتفاقية في ٣١ يوليو ١٩٥٤
- محمود عبد الحلیم : الاخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ ، ج ٣ ، ١٩٥٣ - ١٩٧١ ، ص ٣١٨ .
- Vatikiotis ; Nasser and his generation, p. 88.
- (٤١) المرجع نفسه : ص ٣٢٣ .
- (٤٢) الموقعة في ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ بين الأردن وسوريا ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، ولبنان ، ومصر ، واليمن ، أما باقى الدول العربية فلا يشملها نص الاتفاق .
- بطرس غالى (دكتور) . الاحتلال فى القانون الدولى ، دراسة تضمنها كتاب كفاح الشعب والجلاء ، ص ١٢٣ .
- (٤٣) محمود عبد الحلیم : الاخوان المسلمون ، المرجع السابق ، ص ٣٢٣ .
- Vatikiotis P. J. ; The Modern history of Egypt, p. 389.
- (٤٤) بطرس غالى (دكتور) المرجع السابق ، صص ١٢٣ - ١٢٤ .
- (٤٥) محمود عبد الحلیم : المرجع السابق ، صص ٣٢٣ - ٣٢٤ .
- كما أنه فى حالة الهجوم على تركيا وهى ملاصقة لسوريا والعراق وهى مناطق الموارد البترولية والموقع الاستراتيجى المتحكم فى منطقة الشرق الأوسط لا تلتزم مصر بالتدخل الا فى حالة الاعتداء المسلح فقط أما حلفاء تركيا فليس لى التزام نحوهم : صلاح سالم : الجلاء ، مرجع سابق ، صص ٣٧ - ٤١ .
- Kirk, George ; A short history of the midrle East, pp. 274-275.
- (٤٦) صلاح سالم : المرجع نفسه ، ص ٣٧ .
- (٤٧) وحيد رأفت (دكتور) . فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، المرجع السابق ، صص ٢٢٩ - ٢٤٠ .

- (٤٨) محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .
Eden, Anthony ; Op. Cit, p. 37.
- (٤٩) وهي مراحل : تهديد السلم ، والاخلال بالسلم ، ثم العدوان وعلى اثره يقع الهجوم المسلح : بطرس غالى (دكتور) : المرجع السابق ، ص ١٢١ .
- (٥٠) محمود عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .
- (٥١) المرجع نفسه ، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .
- (٥٢) لا يزيد عددهم على ١٢٠٠ فنى بريطانى كما جاء بالجزء رقم (١)
بالمحق رقم (٢) : المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد العاشر ، ١٩٥٤ . مصدر سابق ، ص ١٥٣ .
- (٥٣) صلاح سالم : الجلاء ، المرجع السابق ، ص ص ٢٤ - ٣٥ .
- (٥٤) اتهم فى هذه المحاولة عامل يدعى محمود عبد اللطيف ينتمى لجماعة الاخوان المسلمين وتمت محاكمته مع مائة من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين .
الاهرام ، عدد ٩ نوفمبر ١٩٥٤ .
- Erskine ; The Road to Suez p. 106.
- (٥٥) صدر قرار مجلس الثورة باعفائه من منصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤
وتحديد اقامته ، على أن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .
- Eden, Anthony ; Op. Cit., pp. 41-42.
- Aulas, M.C., J. Besancon ; Op. Cit., p. 154.
- (٥٦) كان مقدر لها أن تنتهى فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ .
- (٥٧) بدأ الغزو الثلاثى فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ .



الغاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الجلاء ووحدة وادى النيل ينضح لنا أن هذه القضية كانت الإطار الذى انضوى تحته كل مظاهر الحركة الوطنية فى مصر والسودان على السواء منذ أكثر من خمسين عاماً ، وتبينتها مصر قبل أن تتضح معالم الحركة الوطنية السودانية ، تلك الحركة التى انقسمت على نفسها ما بين مؤيد للانضواء تحت راية مصر ومعارض لها ، بل أن الحركة الوطنية السودانية ذاتها لم تكن فى البداية منذ ثورة المهدي ، إلا مطلباً وهدفاً من أجل تحقيق وحدة الوادى واجلاء القوى الأجنبية الحاكمة عنه ، وزاد هذا المطلب إلحاحاً بعد أن تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها بالقوة العسكرية على وادى النيل مصره ثم سودانه على السواء ، ثم محاولاتها لحسم عرى الوحدة التاريخية بينهما بكافة السبل .

ولهذا فإن الدارس للحركة الوطنية المصرية منذ أوائل القرن العشرين ، بل منذ نهاية القرن التاسع عشر لا بد أن يتعرض بصورة قاطعة وملزمة لموضوع السودان كجزء لا يتجزأ من تاريخ تلك الحركة مما يؤكد تلاحم وحدة الهدف والمصير المشترك لشمال الوادى وجنوبه على السواء .

ومن الملاحظ أن أغلب الكتابات التى تناولت موضوع وادى النيل تعرضت للسودان كقضية قائمة بذاتها وكان السودان عطفاً

تابعاً لمصر وليس جزءاً لا يتجزأ من الوادى ، ولذا فقد ايقن الكثير من الوطنيين السودانيين فى غالب الأحيان أن وحدة مصر والسودان ما هى الا شعار وقناع تتخفى تحت عبائه السيطرة والهيمنة المصرية على السودان ، بل ان بعض السياسيين المصريين ومن المتفاوضين أنفسهم كانوا يعتبرون الوجود المصرى فى السودان وجوداً « سيادياً » وليس « تكاملياً » . أو انحادياً منذ اتفاقية الحكم الثنائى مع بريطانيا ، وود السودانيون لو تخلصوا من النفوذ البريطانى والمصرى على السواء . وجاءت حكومة الثورة لتحقيق لهم هذه الرغبة ، عسى أن نكون رغبتهم فى الاتحاد مع مصر بعد التخلص من الوجود البريطانى اثر اتفاقية فبراير ١٩٥٣ نابعة من تدعيم حرية القرار السودانى وعدم وجود أى مؤثر خارجى عليه .

ولكن الدوق المصرى لم يكن فى محله اذ كانت التجربة السيادية للحكم المشترك قاسية على نفوسهم ووجد أنصار الانفصال أرضاً خصبة بين السودانيين خاصة من كان منهم مؤيداً لوحدة وادى النيل من قبل .

أوجزنا النتائج التى توصلنا اليها من خلال هذا البحث الى نتائج خاصة ونتائج عامة .

فأما النتائج الخاصة : فهى تلك النتائج التى تتعلق بموضوع البحث مباشرة وهى التى توصلنا اليها بشأن موضوع الجلاء ووحدة وادى النيل .

أما النتائج العامة :

فهى النتائج التى تتصل بالبحث من قريب أو بعيد وما اعترض الباحث أثناء عمله من صعاب من الواجب تذليلها حتى لا تكون عقبة أمام الدارسين لتاريخ مصر الحديث فى المستقبل وهى نتائج تهم كل الباحثين فى هذا المجال .

أولا : النتائج الخاصة

منذ احتلت إنجلترا مصر سنة ١٨٨٢ والمسألة السودانية تلعب دوراً مهماً وأساسياً في العلاقات المصرية البريطانية إذ كان تمسك المصريين بالسودان مرجعه إلى أن الجلاء عن مصر لا يساوى شيئاً بدون الجلاء عن السودان ذاته ولذا كانت المطالب الوطنية المصرية تتمثل في مطلبين أساسيين هما : الجلاء ووحدة وإدى النيل بلا انفصال بينهما .

١ - بالنسبة لشطر الوادي الجنوبي (السودان) :

تمثل نجاح السياسة البريطانية في السودان في أمرين :

فشل بريطانيا في تحقيق نوع من الاستقلال للسودان بهدف إبعاده عن الاتحاد مع مصر كخط ثابت للسياسة البريطانية في المنطقة . منذ بدء المفاوضات المصرية البريطانية بشأن السودان حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

لكنها بلا شك قد نجحت في خلق نوع من المعارضة السودانية من أبناء السودان نفسه لأي نوع من أنواع الارتباط الكامل مع مصر وبذلك اتفقت أهداف بريطانيا مع أهداف الانفصاليين السودانيين ، وساعدهما على ذلك إصرار العرش المصري سواء في عهد فرؤاد الأول أو فاروق على بسط السيادة المصرية على السودان بأي شكل من الأشكال مما استفز الشعب القومي الضيق في نفوس بعض السياسيين السودانيين ولم تجد دعوى السيادة المصرية على السودان تحت مسمى حق الفتوحات العسكرية أو التاج المشترك آذاناً صاغية مع مرور الوقت بل صارت دعوى موجوة بعد الحرب العالمية الثانية نظراً لتغير الظروف .

كما نجحت السياسة البريطانية في ايجاد نوع من الفرقة والعزلة الابدية بين شمال السودان وجنوبه ساعدتها في ذلك الظروف الطبيعية والتباين الواضح بين الشمال والجنوب أرضاً ولفة وديناً . وكان لخططها في تنفيذ مبدأ فرق تسد (Divide To Own) الأثر الواضح في نجاح هذه السياسة مما أدى في النهاية الى الفصل شبه التام بين الشمال والجنوب وجعل الجنوب منطقة شبه مغلقة، ولا نجافي الحقيقة اذا قلنا أن الجنوب السودانى أصبح الآن دولة منفصلة داخل الدولة السودانية لعبت بريطانيا الدور الرئيسى في هذا الانفصال .

ومن هذا المنطلق نجد أن اقتناع حكومة ثورة يوليو لم تشبته شائبة في التأكيد على حق السودانين في أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم دون الضغط عليهم سواء اتحدوا مع مصر أو قرروا الانفصال عنها نهائياً بعد خروج الانجليز والمصريين على السواء من أرض السودان وان كان البعض يود لو قرر السودانىون أن يتحدوا مع مصر بعد أن تمكنت حكومة الثورة مع توقيع اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ مع بريطانيا بشأن حق تقرير المصير السودانين .

ونستطيع أن نقرر باقتناع أن حكومة الثورة لم تفرط في السودان بل ان السودان هو الذى أختار طريقه بنفسه عندما أثر الاستقلال والابتعاد عن دولتى الحكم الثنائى ، وما يمكن قوله هو انه كان للأحداث الداخلية في مصر عام ١٩٥٤ وللسياسة المصرية غير الموفقة في التعامل مع السودانين أثرها الواضح في إتخاذ هذه القرار .

٢ — بالنسبة لشطر الوادى الشمالى (مصر) :

(أ) على المستوى المحلى :

لا شك أن قضية الجلاء لم تكن عملية مفاوضات يجريها الجانبان المصرى والبريطانى فيما بينهما ، بل كانج نتاج حركات اجتماعية وظواهر وطنية متواصلة للشعب المصرى شاركه فيها بقدر أو بآخر شعب جنوب الوادى فى السودان ، وكفاح مستمر ، نستطيع القول بدون تحفظ أن هذا الكفاح أدى الى الجلاء قبل التوقيع الرسمى عليه بين ممثلى الحكومتين المصرية والبريطانية إذ كانت بريطانيا قد قررت بالفعل أن تجلو بقواتها عن الأرض المصرية بعد ما وضع لها استحالة البقاء وسط شعب معاد لكل ما هو انجليزى .

ومن الجدير بالملاحظة أن القوى الشعبية والحزبية فى وادى النيل تحركت بصورة واضحة وفعالة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة لتطالب بالجلاء ووحدة وادى النيل ونوال البلاد لاستقلالها ، ورغم اختلاف سبل المطالب الوطنية بالتفاوض أحيانا وبالغنف أحيانا أخرى ضد الانجليز أو المتعاونين معهم من المصريين .

وقد كانت المطالب الوطنية منذ أوائل القرن العشرين تأخذ طابعا سياسيا وسلميا محضا على يد مصطفى كامل وخلفائه من زعماء الحزب الوطنى ، باستثناء أعوام ١٩٢٠ و ١٩٢٥ . إلا أن الحركة الوطنية المطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل منذ نهاية الحرب العظمى أخذت طابعا ثوريا ايجابيا تمثل فى تشدد المفاوضات المصرى أمام المفاوضات البريطانى خاصة أن مصر أحست بكيانها الدولى من خلال عضويتها فى هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ واتصالاتها الدولية المتعددة .

كما تمثل هذا الطابع الثورى فى مشاركة الشوارع المصرى الى جانب الطلبة والعمال والشباب فى المظاهرات والاضرابات فى الجامعة والمصانع والمواقع العمالية المختلفة. خيال الأعوام من ١٩٤٦ الى ١٩٥٢ ، وارتبطت المطالب الوطنية بتحقيق الجلاء بارتباطا وثيقا بسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لما خلفته الحرب من زيادة فى الأسعار وانتشار البطالة بالاستغناء عن عدد كبير من العمال فى الورش والمصانع التى كانت تعمل اخذمة قوات الحلفاء ، هذا الى جانب ما اقترضته بريطانيا من مصر من أموال للانفاق على قواتها قدرت بمئات الملايين من الجنيهات الى جانب المساعدات القيمة التى قدمتها مصر أثناء الحرب حتى تحقق النصر ..

ولهذا لم تكن مطالب الجماهير بالجلاء مطلبا سياسيا بحثا بمنأى عن العوامل والدوافع الاقتصادية والاجتماعية .

وكان من نتيجة تمسك بريطانيا ببقاء قواتها فى منطقة قناة السويس والتلکؤ فى اجابة المطالب المصرية بضرورة اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ أن زاد الاصرار المصرى على المستويين الرسمى والشعبى ليس على ضرورة الغاء المعاهدة فقط وانما على ضرورة الغاء اتفاقيتى الحكم الثنائى الموقعتين عام ١٨٩٩ م مع بريطانيا التى بمقتضاها أصبح السودان يحكم مشاركة بين الجانبين ومن خلالها استطاعت بريطانيا أن تفرض نفوذها وسيطرتها على السودان وتمهد لفصله نهائيا عن مصر .

أذن كان قرار حكومة الوفد بالغاء المعاهدة واتفاقيتى ١٨٩٩ ضرورة حتمية أملتھا ظروف الحال وتصديحا لأواقع فرضتھ على البلاد قبل الحرب العالمية الثانية .

...ومن المجحف أن يذهب البعض بالقول بأن تاريخ مضر الحقيقي لم يبدأ إلا مع ثورة ٢٣ يوليو ويتناسون تلك الارهاضات الوطنية السابقة عليها وتلك المجهودات المضنية والمتواصلة الحكومات المصرية المتتالية من أجل تحقيق وحدة البلاد واستقلالها الحقيقي ، إذ أن ثمرة الجلاء النهائي كانت ناضجة بعد الغاء المعاهدة وازدياد أوار حركة الكفاح المسلح في القناة وارتفاع صوت مصر عاليا في المحافل الدولية وفشل احتوائها في سياسة الأحلاف العسكرية مهما كانت المبررات والدوافع الاقليمية والدولية .

ومن هنا لم يكن الجلاء النهائي الذي تحقق مع بدء رحيل القوات البريطانية عن أرض مصر عندما وقعت الانفاقية في أكتوبر ١٩٥٤ ، قد جاء نتيجة جرة قلم من المفاوضين الثوار ، لكنه كان بمثابة اسدال الستار ونهاية المطاف لتلك الملحة الشعبية الرائعة التي لعب كل مصرى فيها دورا .

وكان أولئك الشهداء الذين سقطوا في شوارع مدن مصر المختلفة وعلى أرض القناة ولم يسجل التاريخ اسماءهم جزءا من هذه الملحة الرائعة اذ سجلوا بدمائهم أروع آيات المجد والخلود لمصر .

وكان لاصرار رجال الثورة في « العهد الجديد » دوراً رئيسيا مهما منذ البداية بضرورة تغيير الأوضاع السيئة والمتردة في البلاد وانهاء الوصاية الأجنبية على مصر والمثلة في وجوب جلاء القوات البريطانية دون قيد أو شرط وأنهم لا يرضون بديلا آخر عن هذا الجلاء ورفضهم لأسلوب الماطلة والتسويق الذي انتهجته بريطانيا لسنوات طويلة مع رجال العهد السابق الذي طالما نجح فيه المفاوض البريطاني تطبيقا للاطار العام للسياسة البريطانية في المنطقة معتمداً على أسلوب المراوغة وبقاء الوضيع الراهن على

ما هو عليه لفترة طويلة وهو أسلوب يعتمد على مهارة التفاوض الانجليز وذكائهم .

وهو ما رفضه الضباط والشبان بفطرتهم الوطنية مع ايمانهم بضرورة حل مشكلة السودان في البداية قبل البدء في حل مشكلة اجلاء القوات البريطانية عن مصر اذ ان مشكلة جنوب الوادي بمثابة حجر عثرة امام المفاوضات الرسمية ، فالسودان هو الصخرة التي تحطمت عليها كل المفاوضات السابقة من قبل .

ولهذا كان الفصل ضروريا بل حتميا بين القضيتين حتى يتم علاج كل منهما على حدة .

وفشلت المحاولات البريطانية باعانة امداد مصر بالسلاح والوقوف امام مصادر التسليح الغربية التي حاولت مصر اللجوء اليها بعد وقف شحنات الاسلحة البريطانية المتفق عليها مع حكومات ما قبل الثورة . وكان الهدف من ذلك هو جر مصر الى الاشتراك في مشروعات الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط بمساعدة وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى الوقوف أمام أطماع المد الشيوعي بالشرق الأوسط .

وبفشل محاولات بريطانيا والولايات المتحدة في جر مصر الى حظيرة تلك الاحلاف كما رفضت من قبل الاشتراك في الحرب الكورية عام ١٩٥٠ ولدت بداية فكرة عدم الانحياز الى احدى الكتلتين العظميين .

— التأكيد على ان القاعدة البريطانية بالقناة بوجودها على أرض مصرية يجب أن تتول ملكيتها الى مصر بما عليها من منشآت ، وأن المحافظة عليها وتشغيلها لخدمة أمن وسلامة الملاحة في القناة (طبقا لنص المعاهدة) هي من مسئولية مصر بمفردها دون سواها وهي قادرة على الوفاء بهذه المسئولية والنهوض بها دون مساعدة من أى دولة خارجية .

(ب) على المستوى الاقليمى والدولى :

تغيرت موازين القوى الدولية نتيجة الحرب العالمية الثانية وتمخضت عنها نتائج كان أهمها اضمحلال امبراطوريات وظهور أخرى جديدة حلت محلها وكان لتأثير الدور المحلى والاقليمى فى هذا التغيير من خلال معطيات جديدة أن أدى الى ازدياد الشعور القومى أهمية وتعاضلها اذ شهدت منطقة الشرق الأوسط تغييرات جذرية فى السنوات التالية : قيام الجامعة العربية وحركة الدكتور مصدق فى ايران ضد المصالح البريطانية ، وازدياد الدور العراقى والسعودى أهمية .

واهم ما فى المتغير الدولى هو اضمحلال امبراطوريتى بريطانيا العظمى وفرنسا وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى استطاعت اقامة مراكز ثابتة من العلاقات والأنشطة المتعددة مع دول الشرق العربى وخاصة مع مصر .

كما أنها استطاعت توطيد هذه العلاقة مع ثوار يوليو بعد أن تغير نظام الحكم بأكمله ، ولا شك أن الولايات المتحدة لعبت دورا مهما ورئيسيا فى الضغط على انجلترا لاستمرار حركة المفاوضات مع مصر بعد أن انقطعت السبل بينهما لفترة فكان على بريطانيا الذابلة الا تغضب ذلك العملاق الجديد الذى كان له الفضل فى قلب موازين الحرب العظمى بانحيازه الى صف الجلفاء بصفتهم المدافعين عن مصالح العالم الحر .

ثانيا : النتائج (العامة)

عند كتابة تاريخ مصر لابد أن تثار قضية بالغة الأهمية ألا وهى قضية الوثائق المصرية وشحها فى امداد المشتغلين بالكتابة التاريخية بالمادة اللازمة للبناء التاريخى باعتبار هذه الوثائق هى المصدر الرئيسى والأساسى الذى لا مندوحة عنه عند مزاوله عملهم وفى

الحقيقة فان الدولة على المستوى الرسمي لم تنهض حتى الآن بكتابة تاريخ مصر وتنقيته عن طريق اعادة النظر بين الجين والآخر فيما يكتب وأعتمدت على ما يكتبه الباحثون المصريون بمجهودهم الفردى داخل الجامعات وأشباهم من الهواة من خارجها ، ولا بأس بشرط أن تقوم الدولة ذاتها بما ينهض على عاتقها لتسهيل المهمة للباحثين والدارسين عن طريق الآتى :

— تجميع الوثائق الرسمية وحفظها وترميمها وفهرستها بطريقة علمية سليمة لتصبح فى متناول الباحثين وفى خدمتهم وهى فى المقام الأول لخدمة الهدف العام .

— تشجيع كتابة المذكرات السياسية لأولئك الذين عاشوا الأحداث أو شاركوا فى صنعها سواء من شارك منهم فى أحداث ما قبل ثورة ٢٣ يوليو أو بعدها وعلى الرغم من أن المذكرات السياسية تحمل فى طياتها أحيانا دافعا عن موقف أصحابها وجهة نظرهم إلا أنها فى النهاية سوف تخدم عملية الكتابة التاريخية وتدعمها ، ومن الممكن أن تنهض بهذه المهمة وزارة الثقافة عن طريق احدى اللجان المتخصصة التى تنشأ لهذا الغرض بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر التابع للهيئة المصرية العامة للكتاب مثلما هو متبع مع سلسلة تاريخ المصريين .

— تشجيع الأسر والعائلات المصرية على ايداع المكتبات الأوراق الموجودة لديهم مما توارثوها عن أسلافهم وذويهم وحفظها فى دار الوثائق أو دار الكتب المصرية ولدينا المتل الواضح فى احتفاظ دار الكتب بمكتبات العقاد وطه حسين والزافعى وحسن عباس زكى فى موقع مستقل بالدارى يطلق عليه قسم المكتبات الخاصة وهى ظاهرة طيبة بلا شك ويجب تعميمها .

— تجميع الوثائق الرسمية فى مكان واحد بدلا من بعثتها فيها بين دار الكتب ودار الوثائق ومركز وثائق تاريخ مصر المعاصر

والمركز القومي للدراسات القضائية ودار المحفوظات العمومية وغيرها ، الى جانب احتفاظ كل وزارة بوثائقها كالدخلية والخارجية بل مجلس الوزراء ذاته فلا هي أخرجتها للباحثين للاطلاع عليها ولا هي أودعتها دار الوثائق ، وفي كلتا الحالتين لا يوجد قانون ملزم ينص على تحديد مدة معينه يتم الاطلاع بعدها على هذه الوثائق .

— لا بد من تشكيل لجنة قومية تضم من بين من تضم اساتذة التاريخ الحديث لوضع الأسس العملية لاجراج هذه الوثائق الى الوجود ، ووضع القواعد المنظمة لهذه المهمة الوطنية خاصة أن أصول وثائق فترة الخمسينات مازالت محفوظة بأرشيف رئاسة الجمهورية في قصر عابدين بل ان المجموعة الكاملة منها ، وجودة بوزارة الخارجية ولدى جهاز المخابرات العامة (الأهرام ١١/١٢/١٩٨٦) .

— عدم نشر وزارة الخارجية المصرية أو مجلس الوزراء المصري لنصوص الاتفاقيات أو المعاهدات ونتائج الأنشطة السياسية والدبلوماسية بصفة دورية كما كان متبعاً من قبل عندما أصدرت رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصري عن السودان عام ١٩٥٤ ، وأصدرت الحكومة المصرية عام ١٩٥٥ محاضر المحادثات الرسمية المصرية التي جرت بينها وبين الحكومة البريطانية منذ عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٥٤ .

— استحالة الاطلاع على أرشيف وزارة الخارجية المصرية أو مجلس الوزراء المصري للاطلاع على وثائقها ، حتى لو كانت تلك الوثائق قد مر عليها الفترة المسموح بها للاطلاع على الوثائق بصفة رسمية .

— عدم تحديد الدولة لمدة معينة لاجراج وثائقها لاطلاع الباحثين والدارسين . عليها . كما هو متبع في الأرشيف البريطاني والأمريكي وغيرهما من أرشيفات الدول الأخرى .

— الاستفادة من كتابات غير المؤرخين وعلى وجه التحديد من كتابات بعض الصحفيين المصريين وعلى رأسهم محمد حسنين هيكل ومحسن محمد ومحمد زكى عبد القادر وجمال سليم وجمال الشرتاوى وحافظ محمود وصبرى أبو المجد ومحمد التابعى ، وتتميز كتاباتهم بخلوها من الجفاف العلمى التى تتميز به كتابات المؤرخين الأكاديميين لكنها بلا شك دراسات جذابة وشائقة وأكثرها لا يخلو من الدقة العلمية اللازمة وعلى رأسها ما كتبه الأستاذ محمد حسنين هيكل من خلال مؤلفه : ملفات السويس وهو كصحفى امتهنت الكتابة السياسية منذ زمن ليس بقريب الى جانب قربه من مراكز إصدار القرار السياسى فى مصر لمدة طويلة أستطاع أن يجمع وثائق مهمة تحتاج منه الى كثير من الجراة لايداعها الأرشفة القومى لانفاة الباحثين والدارسين منها ، الى جانب أنه قد تمكن من الاطلاع على وثائق الأرشفة البريطانى والحصول على عدد وفير من الوثائق حديثة الامراج عنها والتي تصل بنا الى أزمة السويس ١٩٥٦ .

ولا بد من الاعتراف أنى قد أفدت واستخدمت كثيراً من هذه الدراسات كمراجع فى هذا البحث وقد أثبتتها فى قائمة المصادر والمراجع اعترافاً بالفضل لأصحابها وتقديراً لجهودهم العلمية .

ولا ريب فى أن هذه الدراسات تفيد المدارس المتخصصة والقارىء العام على السواء فالتاريخ كعلم من العلوم الاجتماعية يدخل فى التكوين الثقافى العام للمواطن ولا بد من الألمام ولو ببعض جوانبه كأحد العناصر الثقافية اللازمة للبناء الشخصى لكل مواطن .

— التحيز الواضح لوجهة النظر البريطانية من خلال الوثائق البريطانية قبل الثورة وخطورة الاعتماد على التقارير الرسمية البريطانية ومن هنا تكمن الخطورة فى إهتمام البعض كلية على

الونائق الأجنبية مما يبعد الكتابة التاريخية عن روح الواقع الفعلى واعتماد الآخرين على شواهد العصر التى تكون غالبا خادعة لا تعبر عما يجيش فى النفوس أو يدور فى الخفاء ودهاليز العمل السياسى ، ولهذا فقد جمع البحث ما بين الوثيقة الرسمية وشواهد العصر وكتابات المعاصرين حتى يكتل المزج التاريخى بين العناصر المختلفة الفردية لاكتمال البناء التاريخى .

— ان سياسة مصر على وجه العموم لم يتركوا شهاداتهم عما عاشوه وشاهدوه من وقائع التاريخ فيما خلا د. محمد حسين هيكل (باشا) ، ومحمد على علوبة (باشا) ، ومحمد أحمد فرغلى (باشا) ، وأكثرها دقة وغزارة هى مذكرات د. هيكل لما كان يملكه من حس صادق ووعى سياسى كصحفى وسياسى مارس العمل السياسى كأحد قادة حزب الأحرار الدستوريين الى جايب توليه منصب الوزارة ورئاسة مجلس الشيوخ . ولم نر مذكرات النحاس باشا أو غيره من كبار سياسة ذلك العصر .

أما مذكرات سياسة ما بعد الثورة فلم نجد سوى مذكرات عبد اللطيف البغدادى وفى الفترة الأخيرة كتب أحمد مرتضى المراغى من عصر ما قبل الثورة ، وصلاح نصر مذكراتها التى نشرت بالمجلات المصرية فى الأعوام السابقة .

أما عبد الناصر فلم يكتب مذكراته ولهذا فقد أفسح المجال للتضارب الأقوال فبين كتب مذكراته من رجال الثورة تجاه كثير من الأحداث ومن أشهر تلك المذكرات التى تؤكد هذا التضارب مذكرات أنور السادات فيما جاء به « يا ولدى هذا عمك جمال » « وأسرار الثورة كاملة » ثم اختلاف ما جاء بهما عما أورده فى « البحث عن الذات » بعد توليه رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ .

وأحجم البعض ممن عاشوا أحداث البلاد المهمة في خلال الخمس والأربعين سنة الماضية. عن كتابة مذكراتهم مؤثرين السلامة ومن هؤلاء فؤاد سراج الدين ثم كمال الدين حسين .

تلك كانت أهم نتائج البحث التي توصلنا اليها بإيجاز شديد ،
وتفصيلها فيما احتواه هذا البحث بين دفتيه .

المسـلاحـ

**اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ بين الحكومة المصرية وحكومة
المملكة المتحدة بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان**

نصت هذه المعاهدة على حق الشعب السوداني في تقرير
مصيره ، بعد انتهاء فترة انتقال اتصفية الادارة الثنائية ولتهيئة
الجو لاجراء تقرير المصير وذلك بانضمامه الى مصر او الاستقلال
عنها .

أحكام اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ :

**تتكون الاتفاقية من خمس عشرة مادة تناولت تنظيم المسائل
التالية : (١)**

اولا : اثبات الحق للشعب السوداني في تقرير مصيره :

« وذلك من خلال ما نصت عليه ديباجة الاتفاق ؛ وهو أنه : لما
كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

(١) رئاسة الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصري) ، ص ٣٨٤ -
٣٨٧ ، سمير المنقبادي (دكتور) : تطور المركز الدولي للسودان ، ص ١٥٠
وما يليها .

وشمال ايرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان ايماننا ثابتا بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته له ممارسة فعلية في وقت مناسب وبالضمانات اللازمة . . » .

ثانيا : تقرير مبدأ وحدة السودان :

طبقا لما نصت عليه المادة الخامسة : « لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليما واحدا مبدأ أساسيا للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ، فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتى (١) على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة » .

وقد انتزع الجانب المصرى موافقة الجانب البريطانى على تقرير مبدأ وحدة السودان بعد مناقشات طويلة . وكان المفاوضون المصريون يرون أن السياسة البريطانية تعمل على فصل شمال السودان عن جنوبه ، وأحداث الاضطرابات في الجنوب . .

ثالثا : انشاء فترة انتقال :

طبقا لما جاء في المادة الأولى بأنه « رغبة في تمكين الشعب السودانى من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد ، تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد ، فترة انتقال يتواءم للسودانيين فيها الحكم الذاتى الكامل » .

كما أن : « فترة الانتقال تمهيدا لانتهاء الادارة الثنائية انهاء فعليا فانها تعتبر تصفية لهذه الادارة ويحتفظ ابان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير » (٢) .

(١) صدر قانون الحكم الذاتى فى ٢١ مارس ١٩٥٢ .

(٢) طبقا لمص المادة الثانية من الاتفاقية .

وتبدأ فترة الانتقال في اليوم « المعين » بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتى ، ومع مراعاة اتمام السودان على « الوجه المبين » بالملحق الثالث لهذا الاتفاق ، « وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بانتهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، وينبغى على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام » (١) .

وفترة الانتقال هي فترة تصفية للإدارة النfnائية ، ولتهيئة الجو لتقرير المصير ، وتبدأ من اليوم الذى يتم تحديده ولمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات (٢) .

رابعاً : تقييد سلطة الحاكم العام :

وورد هذا التقييد في المواد : الثالثة والرابعة والسادسة :-
فيمارس الحاكم العام سلطته الدستورية العليا داخل السودان ابان فترة الانتقال ، كما « يمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتى بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام . . » طبقاً للمادة الثالثة .

أما المادة الرابعة فتتص على أن : « تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالانفاق بينهما ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستانى يرشح كلا منهما حكومته . على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السودانى عند انتخابه .

-
- (١) وفقاً لما جاء بالمادة التاسعة من الاتفاقية .
(٢) واليوم المعين هو اليوم الذى يشهد فيه الحاكم العام كتابة بيده بأن مؤسسات الحكم الذاتى المزمع انشاؤها وهى مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشيوخ (البرلمان) قد تم تكوينها .
رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، مصدر سابق ، ص ٤٠٦ .

Documents on the Sudan, p. 107.

ويكون البرلمان في حالة عدم موافقته حثق تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسميا تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية » .

أما المادة السادسة فتحدد مسئولية الحاكم العام مباشرة أمام الحكومتين المصرية والبريطانية فيما يتعلق بالشئون الخارجية وتجاه أى تغيير يطلبه البرلمان السودانى طبقا لقانون الحكم الذاتى ، أو أى قرار تتخذه اللجنة الخماسية (١) ويرى فيه الحاكم العام تعارضا مع مسئولياته ، وفى هذه الحالة يرفع الأمر الى الحكومتين المتعاقبتين .

خامسا : ضمانات تهيئة الجو الحاد المحايد لتقرير المصير :

(أ) لجنة الانتخابات : وتشكل من سبعة أعضاء : « ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصرى ، وعضو من المملكة المتحدة ، وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية ، وعضو هندى ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى ، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقبتين » (٢) .

ووظيفة هذه اللجنة هى دراسة قواعد الانتخاب ، واعادة النظر فيه عند الاقتضاء ، بحيث تتم فى جميع أنحاء السودان فى وقت

(١) هذه اللجنة تتألف من خمسة أعضاء : عضوين سودانيين وعضو مصرى وآخر انجليزى والخامس باكستانى وتكون له الرئاسة وتكون مهمتها النظر فى المسائل التى يعرضها عليها الحاكم العام لاعلان موافقتها أو رفضها لها .

(٢) Documents on Internâtiional affairs, 1952, p: 326.
A Documentary history of United States Foreign Policy, 1945-1973, Vol. 5, p. 816.

واحد ، وت تحديد مؤهلات الناخبين ، ودوائر الانتخاب ، ورفع التقارير للحكومتين عن سير الانتخابات (١) .

(ب) لجنة السودان : من أجل تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير وتشكل من عضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين ويكون تعيينهم باختيار الحاكم العام ، ثم عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية دون اعطائه حق التصويت .

والفرض من هذه اللجنة هو سودنة جميع الوظائف في الإدارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية ، وغير ذلك من الوظائف الحكومية التى تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير ، على أن تتم مهمتها فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أعوام (٢) .

سادسا : إجراءات تقرير المصير :

وتتم بقرار يصدر عن البرلمان السودانى ويخطر به الحاكم العام لحكومتى مصر وبريطانيا ، وتضع الحكومة السودانية مشروعا بقانون انتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان لقراره ، وتخضع عملية تقرير المصير لضمانات تكفل حيده الانتخابات ، رؤية تدابير أخرى تهدف الى تهيئة الجو الحر المحايد ارقابة دولية .

كما تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار البرلمان السودانى لقراره برغبته فى الشروع فى اتخاذ

(١) رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصرى) المصدر السابق ، الملحق رقم (٢) ، ص ٣٩٤ . وقد جرت الانتخابات فى أواخر شهر نوفمبر ١٩٥٣ .

(٢) Documents on International affairs, 1953, p. 326.

الملحق رقم (٣) من الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، ص ٣٩٥ .

التدابير اللازمة لتقرير المصير ، وتنعهد الحكومتان المتعاقدتان باتمام سحب قواتهما في فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

وتكون وظيفة الجمعية التأسيسية هي تقرير مصير السودان كوحدة لا تتجزأ ، وأن تعد دستورا للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد ، كما تضع قانونا بانتخاب برلمان سوداني دائم (١) .

ويتقرر مصير السودان :

(أ) اما باختيار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

(ب) واما باختيار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام (٢) .

(١) كما تنص المادة (١٢) من الاتفاقية .

رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، المصدر السابق ، ص ٣٨٦ - ٣٨٧ .
(٢) وقد وقع في ٣ ديسمبر ١٩٥٥ وثيقة تعديل للمواد ١٠ و ١٢ و ١٣ على أثر اعلان رغبة البرلمان السوداني في ٢٩ أغسطس ١٩٥٥ بأن يتقرر مصير السودان عن طريق الاستفتاء ، ثم قرر البرلمان السوداني اعلان استقلال السودان بموافقة اجماعية في ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ .

سمير المنقبادي (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ - ١٥٩ .

المبادئ الرئيسية

الموقع عليها بالأحرف الأولى بين الطرفين المصرى والبريطانى
فى ٢٧ يولية سنة ١٩٥٤

١ — تم الاتفاق بين الوفدين المصرى والبريطانى على أنه
رغبة فى قيام العلاقات المصرية — الانجليزية على أساس جديد من
التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة ، ومع مراعاة التزاماتهما بمقتضى
ميثاق الأمم المتحدة ، قد أصبح من الضرورى الآن اعداد مشروع
اتفاق خاص بقاعدة قناة السويس على النحو التالى :

٢ — يسرى الاتفاق حتى نهاية السبع السنوات من تاريخ
توقيعه . وتتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من
هذه المدة لاتخاذ ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

٣ — تبقى بعض أجزاء قاعدة قناة السويس الحالية فى حالة
صالحة وفق الحاجات المبينة فى ملحق رقم (١) وتكون معدة
للاستخدام فورا وفق الفقرة التالية .

٤ — (١) فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على
مصر ، أو على أى بلد عربى يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا
فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ،
تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة

القاعدة للحرب وادارتها ادارة فعالة . وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود الضرورة القصوى للأغراض السالفة الذكر .

(م) فى حالة قيام تهديد بهجوم على أى بلد من البلاد السالفة الذكر يجرى التشاور فوراً بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية .

٥ — يكون تنظيم القاعدة وفقاً للملحق رقم (١) المرفق .

٦ — تمنح الحكومة المصرية لحكومة المملكة المتحدة حق نقل أية مهمات بريطانية من القاعدة وإليها حسب تقديرها بحيث لا يزيد هذه المهمات على القدر الذى سيتم الاتفاق عليه الا بموافقة الحكومة المصرية .

٧ — يتم جلاء جميع قوات جلالة الملكة جلاء تاماً عن الأراضى المصرية فى مدة لا تزيد على عشرين شهراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق وفقاً للجدول الذى يتفق عليه فى أقرب وقت ، وتقدم الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لهذا الغرض لنقل الجنود والمعدات .

٨ — يقرر هذا الاتفاق أن قناة السويس البحرية التى تعد جزءاً لا يتجزأ من مصر هى طريق مائى له أهمية دولية ، من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، ويعبر عن تصميم كل من الطرفين على احترام اتفاق سنة ١٨٨٨ الذى يكفل حرية الملاحة فى القناة .

٩ — تقدم الحكومة المصرية التسهيلات الخاصة بالطيران والنزول والصيانة للطائرات التى يتم الاخطار عنها وتكون تابعة لسلاح الطيران الملكى وتمنح الحكومة المصرية شرط الدولة الأكثر رعاية للطائرات المسموح بها ،

نص اتفاق الجلاء فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

قرار

بإصدار الاتفاق وملحقه والخطابات المتبادلة الملحقة ، والمحضر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا .

والموقع عليها بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م .

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدسئورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على الاتفاق وملحقه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا الموقع عليه بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية .

قـرـر :

مادة ١ — يعمل اعتبارا من ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالاتفاق وملحقيه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والموقع عليه بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والمرافق نصه لهذا القرار .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين
(بكباشى) (ا. ح)

نص اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤
بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة (١)

ان حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا ، اذ ترغبان في اقامة العلاقات المصرية - الانجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوظيدة .

قد اتفقتا على ما يأتي :

المادة (١)

تجلو قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الاراضى المصرية وفقا للجدول المبين فى الجزء رقم (١) من الملحق رقم (١) خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى .

المادة (٢)

تعلن حكومة المملكة المتحدة انتضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة ، والاتفاق الخاص

(١) المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد العاشر ، ١٩٥٤ ، ص ١٤٥ -

بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر
وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

المادة (٣)

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية وهى المبينة فى
المرفق (١) بالملحق رقم (٢) فى حالة صالحة للاستعمال ومعدة
للاستخدام فوراً وفق أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالى .
وتحقيقاً لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق رقم (٢) .

المادة (٤)

فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد
يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً فى معاهدة الدفاع المشترك بين
دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من
شهر أبريل ١٩٥٠ أو على تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من
التسهيلات ما قد يكون لازماً لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة
فعالة . وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى
حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفه الذكر .

المادة (٥)

فى حالة عودة القوات البريطانية الى منطقة قاعدة قناة السويس
وفقاً لأحكام المادة (٤) تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال
المشار اليه فى تلك المادة .

المادة (٦)

فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على
أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً فى معاهدة الدفاع المشترك

بين دول الجامعة العربية أو على تركيا بجرى الشاور ثورا بين مصر والمملكة المتحدة .

المادة (٧)

تقدم حكومة مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة اسلاح الطيران الملكى التى يتم الاخطار عنها . وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالاذن بأية رحلة لها معاملة لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفا فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس .

المادة (٨)

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية — التى هى جزء لا يتجزأ من مصر — طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميميهما على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

المادة (٩)

(أ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها ؛

(ب) لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه فى الجزء

(ج) من الملحق رقم (٢) الا بموافقة حكومة جمهورية مصر .

المادة (١٠)

لا يمس الاتفاق الحالى ولا يجوز تفسيره على أنه يمس بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقضى ميثاق الأمم المتحدة .

المادة (١١)

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءا لا يتجزأ منه .

المادة (١٢)

(أ) يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .

(ب) تنشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

(ج) ينتهى العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه . وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مد هذا الاتفاق .

المادة (١٣)

يعمل بالاتفاق الحالى على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه وتبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة فى اقرب وقت ممكن .

وأقراراً بما تقدم وقع المفاوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه . تحرر في القاهرة في اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والانجليزية ويعتبر كلا النصين متساويين في الرسمية .

عن حكومة المملكة المتحدة

ه . أ . نتنج

ر . س . ستيفنسون

ر . بنسون

عن حكومة جمهورية مصر

جمال عبد الناصر حسين

محمود فوزى

عبد اللطيف محمود البغدادي

محمد عبد الحكيم عامر

صلاح الدين مصطفى سالم

EGYPT AND SUDAN

June 7, 1940

CONFIDENTIAL

SECTION 1.

ALTERNATIVE

Copy No. 61

Sir R. I. Campbell to Mr. Birtin - (Received 7th June)

(No. 1038)
(Telegraphic)

Cairo, 7th June, 1940

WEEKLY appreciation

The week has been full of rumours of the possible fall of the Cabinet. The trouble arose out of the statement in the Senate on the 27th May regarding the negotiations. When asked whether this statement was approved by the Egyptian delegation or Cabinet, he replied it was a personal statement of his own and had to admit that neither the Cabinet nor the delegation had seen it beforehand. This independent action of his annoyed both the delegation and his Cabinet, particularly the Liberals and, of course, Makram Ebeid. It is reported that Hafez Mahmoud, who apparently provoked the above question, wished to resign but was deterred from doing so by the Palace. Makram Ebeid in his newspaper attacked Sidki Pasha for acting on his own without consulting anyone. Sidki Pasha was apparently very annoyed, as he had hoped to be acclaimed by the Senate as a popular hero. It seems probable that the Palace intervened to prevent the break up of the Cabinet.

2 The Committee for Foreign Affairs presented its report to the Senate on Sidki Pasha's statement, and when the discussion showed signs of going into details of the explanations which Sidki Pasha had furnished confidentially to the Attorney, Sidki Pasha asked that the discussion should continue *in camera*. After the secret sitting was over the motion adopted by the Senate was given publicly—this motion approved the delegation's attitude, particularly its adherence to evacuate Nile Valley. According to the report from well informed source Sidki Pasha's statement in the secret Senate was so extremist that it was heartily approved by Hafez, Ramadan, Wafdist leader, and Wafd as a body could not very well vote against him. The majority of them therefore abstained from voting—Sidki Pasha obtained a majority of eighty-five against fifteen (Wafdists). Sidki Pasha is reported to have informed the Senate of our draft treaty and of the Egyptian one, to have made it clear that he would stand on the Egyptian draft treaty and would not take any action to dissociate the Sudan from the present negotiations. The Senator confidentially reported to the embassy that Wafd had actually approved the treaty position made by Sidki Pasha, but not the resolution because it expressed confidence in Sidki Pasha and the Egyptian delegation.

3 Sidki Pasha's handling of this question in the Senate was no doubt dictated by his desire to veil the popularity of the hero, but it must really seem now to make difficult any concessions by the Egyptian delegation.

4 Departure of Lord Stanagate has been exploited by the Opposition to demonstrate that negotiations are virtually broken off. The Government supporters were depressed by this departure, but on the whole have been able to represent it as favourable to the Egyptian cause in that Lord Stanagate, they maintain, is going back to persuade London to yield to the Egyptian demands. General impression appears to be that sooner than face the inconvenience of a rupture Great Britain will yield to Egyptian claims. If, however, Lord Stanagate's return is much delayed there seems considerable likelihood that internal situation must deteriorate.

5 Moslem Brothers have published a resolution of General Assembly urging the Government to break off negotiations and to annul the treaty of 1936.

6 Weekly *Itmei* has published a statement made by Hafez Afifi opposing the [group undecipherable] of the Egyptian cause to secure safeguard and favouring an Anglo-Egyptian alliance.

7 Egyptian Prime Minister has written to the Governor-General of the Sudan protesting against the alleged formulation of proposals for a legislative council without consulting the Egyptian Government.

8 There has been much labour unrest owing to a renewal of the strike of textile workers at Shubra al-Kheima and at Alexandria, and by workers thrown out of employment by the closing down of Allied military establishments. A

[78-51]

تقرير من السير رونالد كامبل السفير البريطاني بالقاهرة الى مستر بيغن.
وزير الخارجية بلندن عن الاحوال السياسية في مصر - يونيو ١٩٤٠

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[CYPHER]

CABINET DISTRIBUTION

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

10 JUN 48

Sir R.I. Campbell. D. 11.32. a.m. 7th June, 1948.
No. 1038
7th June, 1948. R. 1.58. p.m. 7th June, 1948.

6 6 6 6 6

Weekly appreciation.

The week has been full of rumours of the possible fall of the Cabinet. The trouble arose out of the statement in the Senate on May 27th regarding the negotiations. When asked whether this statement was approved by the Egyptian delegation or Cabinet he replied it was a personal statement of his own and had to admit that neither the Cabinet nor the Delegation had seen it beforehand. This independent action of his annoyed both the delegation and his Cabinet, particularly the Liberals and of course Makran Ebeid. It is reported that Hefni Mahmud who apparently provoked the above question wished to resign but was deterred from doing so by the Palace. Makran Ebeid in his newspaper attacked Sidki Pasha for acting on his own without consulting anyone. Sidki Pasha was apparently very annoyed as he had hoped to be acclaimed by the Senate as a popular hero. It seems probable that the Palace intervened to prevent the break up of the Cabinet.

2. The Committee for Foreign Affairs presented its report to the Senate on Sidki Pasha's statement and when the discussion showed signs of going into details of the explanations which Sidki Pasha had furnished confidentially to the ~~Attorney~~, Sidki Pasha asked that the discussion should continue in camera. After the secret sitting was over the motion adopted by the Senate was given publicly -

this

(١) تقرير من رونالد كامبل لوزارة الخارجية بلندن يوضح الخلافات بين
صدقى باشا وأعضاء وفد المفاوضين المصرى - يونيو ١٩٤٦ من خلال مناقشات
مجلس الشيوخ المصرى •

can get
"evacuation"
and "unity" 74
✓ change
"debate"
✓ change 75
upheld as
majority

this motion approved the delegation's attitude particularly its adherence to evacuate ¹⁰⁻¹¹ and ^{14. 13 of the} ~~the~~ Nile Valley. According to ~~the~~ report from well-informed source Sidki Pasha's statement in the ~~secret~~ ^{Senate} ~~Senate~~ ^{was so extremist that it was} heartily approved by ~~Hajj~~ ^{U. FET} Ramadan, ~~Wafdist~~ ⁽⁵¹²⁾ leader, and Ward as a body could not very well vote against him. The majority of them therefore abstained from voting - Sidki Pasha obtained a majority of 85 against 15 (Wafdist). Sidki Pasha is reported to have informed the Senate of our draft treaty and of the Egyptian one, to have made it clear that he would stand on the Egyptian draft treaty and would not take any action to dissociate the Sudan from the present negotiations. The Senator confidentially reported to the Embassy that Wafd had actually approved the treaty position made by Sidki Pasha but not the resolution because it expressed confidence in Sidki Pasha and the Egyptian delegation.

3. Sidki Pasha's handling of this question in the Senate was no doubt dictated by his desire to ~~maintain the~~ ^{the population} ~~popularity of the~~ hero, but it must really seem now [?grp. contd. ? to] make difficult any concessions by the Egyptian delegation.

4. Departure of Lord Stanngate has been exploited by the Opposition to demonstrate that negotiations are virtually broken off. The Government supporters were depressed by this departure but on the whole have been able to represent it as favourable to the Egyptian cause in that Lord Stanngate, they insinuate, is going back to persuade London to yield to the Egyptian demands. General impression appears to be that sooner than face the

To Clair
By Confidential Bag

ADVANCE COPY

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Sir Ralph Stevenson

No. 7 Saving

8th January, 1951.

4/10 Whitlow
date

21013/3

Repeated for information saving to:

| | | |
|-------------|-----|-----|
| Bagdad | No. | 5 |
| Beirut | | 3 |
| Amman | | 3 |
| Damascus | | 3 |
| Jedda | | 3 |
| Jerusalem | | 1 |
| Addis Ababa | | 1 |
| Port Said | | 1 |
| Athens | | 1 |
| Alexandria | | 1 |
| Tripoli | | 3 |
| Benghazi | | 1 |
| Karachi | | 2 |
| B.M.E.O. | | u/n |

CONFIDENTIAL

CAIRO FORTNIGHTLY POLITICAL SUMMARY

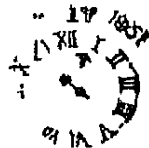
Period 22nd December 1950 - 4th January 1951.

Addressed to Foreign Office telegram No. 7 saving of 8th January, repeated for information saving to Bagdad, Beirut, Amman, Damascus, Jedda, Jerusalem, Addis Ababa, Port Said, Athens, Alexandria, Tripoli, Benghazi, Karachi, B.M.E.O.

Political General

During the main part of the period under review the combined celebration of the Silver Jubilee of Cairo University and the seventy-fifth anniversary of the Egyptian Royal Geographical Society has afforded the Egyptian Government and academic circles the satisfaction of entertaining a considerable number of eminent foreign educationalists among whom were the Vice-Chancellors of Oxford and Cambridge Universities. The official celebrations lasted a whole week and the visitors had a tightly packed programme which they found instructive but somewhat exhausting. King Farouk, whose public appearances have for some time been infrequent, attended the principal ceremony at each of those institutions and gave a reception at Abdin Palace; he also marked the occasion by conferring the rank of Pasha on Dr. Taha Hussein, Minister of Education. It would be unsafe, however, to assume that His Majesty's patronage of this particular occasion may denote a more assiduous interest in public affairs generally. So far as the general public is concerned, affairs of state continue to drift and neither the Monarch nor the Prime Minister has lately done or said anything to arrest this tendency.

/2. A source



تقرير من سير رالف ستيفنسون بالقاهرة الى وزارة الخارجية في لندن
مؤرخ في يناير ١٩٥١ من الموقف السياسي في مصر خلال الفترة من ٢٢ ديسمبر
١٩٥١ الى ٤ يناير ١٩٥١
والعلاقات الانجلو مصرية خلال هذه الفترة

2. A source in touch with the Palace has given us an inkling of a desire on the part of Ibrahim Abdul Hadi Pasha for reconciliation with the Palace in anticipation of Senate elections and nominations next May, but it is still uncertain how and when any move in this direction may take place, or whether the other Opposition elements might follow suit.

3. The newspaper "Misri", followed by its rivals "Ahram" and "Zawane", has again defied the Public Prosecutor's ban on the publication of information about the arms scandal and between the three newspapers have disclosed certain information which, although not authenticated, bears the stamp of verisimilitude and is thought to be based on leakages from subordinated in the Ministry of Justice. It is now generally anticipated, however, that the results of the impending trials will be rather an anticlimax.

4. There has been some unrest among Government doctors who are dissatisfied with their grading and salaries. Some of them are reported to have urged that they should strike in order to secure redress of their grievances.

Anglo-Egyptian Relations

5. Apart from an over-optimistic declaration by Nahas Pasha to Reuters's chief diplomatic correspondent, whose version of the interview was amended by Nahas Pasha after a Foreign Office spokesman had given out what Nahas took to be an excessively chilling corrective, Egyptian circles have been commendably reticent about the Foreign Minister's recent talks in London and even the Egyptian press has noticeably toned down its commentaries on the subject of Anglo-Egyptian relations. At the same time, however, it is apparent that the Egyptian side (including the press) is showing great curiosity about the views on the Egyptian question held by the Commonwealth Prime Ministers who have passed through Cairo on their way to the Commonwealth Conference in London. Some encouragement was derived from a statement by the Pakistani Minister of Education who was in Cairo for the university celebrations but Mr. Nehru, when pressed by local journalists, was far more realistic and caused corresponding disappointment. Hussein Heikal Pasha spoke about foreign policy in a Senate debate on December 25th; he expressed dislike of the Arab collective security pact and, as regards Anglo-Egyptian relations, he is reported to have stated that he failed to see how the international situation justified the retention of the British forces in the Canal Zone. Referring to the Sudan, he declared that the Sudanese should have autonomy and then make a mutually satisfactory agreement with Egypt; it was Great Britain who stood in the way of an agreement between Egyptians and Sudanese.

Foreign Relations

6. Egyptian official circles appear to have been disconcerted and puzzled by Nuri Pasha's recent proposition, as reported in the press, to the effect that there should be only administrative frontiers between the various Arab States. There has, however, been no comment from Egyptian official circles on the ground that no notification of what Nuri Pasha actually said has yet been received through official channels.

COPIES TO: B.M.E.J. (20)
G.O.C. B.T.E.
Mr. Parkes
Information Department
Sudan Agent
Mr. Hinton
Mr. Duff

ثبت المصادر والمراجع

أولا : وثائق غير منشورة :

١ - وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر والسودان والمحفوظة بأرشيف وزارة الخارجية البريطانية في لندن
(Public Record office (F.O.)
عن السنوات من ١٩٤٥
١٩٥٤ ، والتي أخرج عن بعضها مؤخرا طبقا لقانون حرية النشر
البريطاني .

٢ - مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر
والسودان المصورة بالميكروفيلم والمحفوظة بمركز بحوث الشرق
الأوسط بجامعة عين شمس . (Public Record-office (F.O.)
٣ - مضابط مجلس النواب المصري .
٤ - مضابط مجلس الشيوخ المصري .

ثانيا : وثائق منشورة :

(أ) عربية :

١ - وزارة الخارجية : محاضر جلسات المفاوضات الرسمية
بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، ١٩٢١ ، القاهرة ، المطبعة
الأميرية ، ١٩٣٦ .

٢ — وزارة الخارجية : معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦) القاهرة ، المطبعة الاميرية ، ١٩٣٦ .

٣ — الحكومة المصرية : المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية ١٩٣٠ (مفاوضات النحاس — هندرسن من ٣١ مارس ١٩٣٠ الى ٨ مايو ١٩٣٠) ، القاهرة المطبعة الاميرية ، ١٩٣٦ .

٤ — مجلس الشيوخ : قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى مذيّل بجميع مانشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحدثات من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ووفداق السودان وتقرير اللورد ملنر ، وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، القاهرة المطبعة الاميرية ، ١٩٣٧ .

٥ — مجلس الشيوخ : قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٣٧ بشأن الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات الاجنبية بمصر الموقع عليه بمونترو في ٨ مايو ١٩٣٧ ، القاهرة المطبعة الاميرية ببولاقي ، ١٩٣٩ .

٦ — الوقائع المصرية : عدد (٩٠) غير اعتيادي ، يوم السبت ١٧ رجب ١٣٥٨ هـ ٢ سبتمبر ١٩٣٩ م .

عدد (٩١) غير اعتيادي ، يوم الاثنين ١٩ رجب ١٣٥٨ هـ ٤ سبتمبر ١٩٣٩ م .

عدد (٩٢) غير اعتيادي ، يوم الاثنين ١٩ رجب ١٣٥٨ هـ ٤ سبتمبر ١٩٣٩ م .

٧ — رئاسة مجلس الوزراء : بيان عن المحادثات التي دارت بين حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبة باشا (وزير الخارجية) وسعادة سير رونالد كامل السفير البريطانى فى شأن قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان (٦ مايو ١٩٤٨ — ٢٨ مايو ١٩٤٨) . القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٨ .

٨ — خطب السير الكسندر كادوجان — رئيس الوفد البريطانى — أمام مجلس الأمن أثناء نظر القضية المصرية عام ١٩٤٧ .

٩ — رئاسة مجلس الوزراء (هيئة المستشارين) : قضية السودان ، القاهرة المطبعة الأميرية ، ١٩٤٧ .

١٠ — محمود فهمى النقراشى : قضية وادى النيل ، بيانات محمود فهمى النقراشى رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن ١٩٤٧ . القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٧ .

١١ — وزارة الخارجية الملكية : محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ — نوفمبر ١٩٥١ ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٥١ .

١٢ — رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ (الكتاب الأخضر المصرى عن السودان) القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣ .

١٣ — المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة الكتاب الأول ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

١٤ — ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ، الجزء الأول ، القاهرة ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، د. ت.

١٥ — جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ (الكتاب الأبيض المصرى) ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٥ .

١٦ — عبد العزيز الشناوى (دكتور ، جلال يحيى (دكتور) :
وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، الاسكندرية ، دار
المعارف ، ١٩٦٩ .

١٧ — تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان ، اصدار بنك
المعلومات السودانى ، الخرطوم ، ١٩٨٦ .

١٨ — وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة بجريدة
الأهرام المصرية تحليل وتعاقب السير أنطونى ناتنج ، الأهرام عددى
٢٩ مارس و ٢٤ يونيو ١٩٨٦ .

١٩ — الوثائق التاريخية للحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ —
١٩٧٠ ، المجلد الأول ، القاهرة ، الجامعة العمالية ، ١٩٨٦ .

٢٠ — Documents on the Sudan 1899-1953, Cairo,
Egyptian Society of international law, Brochure No.
14, March, 1953.

٢١ — Revue Egyptienne de droit international, Vol.
10, 1954.

(ب) انجليزية :

١ — The parliammentary Debates (Hansard), House
House of the Lords.

٢ — The Parliamentary Debates (Hansard), House
of Commons.

٣ — Documents on Internationel Affairs, 1951, 1952,
1953, Selected and edited by Denise folliot, issued
under the auspices of the Royal institute of interna-
tional affairs, London, Oxford University Press,
1954, 1955, 1956.

(ج) أمريكية : —————

Documentary History of United States foreign — ١
Policy 1945-1973, Vol. V, introduced and edited by
Arther M. Schlesinger, New York, Chelsea House,

A History of American Foreign Policy, 3rd edi- — ٢
tion, edited by Alexander Deconde, New York,
1978.

ثالثا : مناقشات وثائقية ومقابلات شخصية :

١ — مناقشة وثائقية خطبة مع المهندس حسن عزت أحد
الضباط الوطنيين قبل ثورة ٢٣ يوليو المؤسسين لتنظيم الضباط
الأحرار بسلاح الطيران ، ورفيق السادات في المعتقل ، وذلك من
خلال مراسلته بمقر إقامته بسويسرا وإيطاليا في نوفمبر ١٩٨٦ .

٢ — جلسة نقاشية مع المؤرخ الفنى عبد الله أحمد عبد الله
أحد الصحفيين الوطنيين المنتمين لحزب مصر الفتاة من خلال ذكرياته
عن أحداث الكفاح الشعبى فى سنوات ١٩٣٠ و ١٩٣٥ ، وذلك
أثناء مقابلة شخصية يوم ٩ ديسمبر ١٩٨٦ بالاسكندرية ، ومراسلات
متفرقة عام ١٩٨٧ .

٣ — جلسة نقاشية موثقة مع الأستاذ إبراهيم فرج (باشا)
وزير الشئون البلدية والقروية ووزير الخارجية بالانابة فى حكومة
الوفد الأخيرة ، يوم الأحد ٣ أبريل ١٩٨٨ بمقر حزب الوفد الجديد
بالمنيرة بالقاهرة .

٤ — جلسة نقاشية مع السيد كمال الدين حسين أحد الضباط الأحرار وعضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ، يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩ بالمنتزه بالاسكندرية .

٥ — مناقشات حول مشكلة الجنوب السوداني مع بعض أبنائه الدارسين بمصر والموفدين من قبل الحكومة السودانية للدراسة بجامعة الاسكندرية في شهرى فبراير ومارس ١٩٩٠ م .

رابعاً : موسوعات :

. موسوعة التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية ، الجزء التاسع (ثورة ٢٣ يوليو) ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

خامساً : تقارير :

حكومة السودان : تقرير عن ادارة السودان فى عام ١٩٤٩ ، قدمه الحاكم العام لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وللحكومة الملكية المصرية ، الخرطوم شركة ماكوركوديل المتحدة بالسودان ، ١٩٥١ .

سادساً : مذكرات شخصية :

١ — مذكرات شيخ الاسلام الظواهري (السياسة والأزهر) ، القاهرة ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٤٥ .

٢ — مذكرات اسماعيل صدقى ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٥٠ .

٣ — مذكرات كمال الدين رفعت (حرب التحرير الوطنية) ، اعداد مصطفى طيبة القاهرة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

- ٤ — صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهديين ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٦ .
- ٥ — دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧ .
- ٦ — محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ .
- ٧ — المذكرات الكاملة لصلاح نصر ، جريدة المصور ، على حلقات بدءاً من عدد ٢٧ ديسمبر ١٩٨٥ .
- ٨ — مذكرات محمود رياض : الأمن القومى بين الانجاز والفشل ، جريدة الجمهورية عدد ١٩ أغسطس ١٩٨٥ .
- ٩ — مذكرات أحمد مرتضى المراهى وزير الداخلية (٢٧ يناير ١٩٥٢ — ٢٥ يوليو ١٩٥٢) ، بمجلة أكتوبر بدءاً من عدد ٢٦ يناير ١٩٨٦ حتى عدد ٢٢ يونيو ١٩٨٦ .
- ١٠ — محمد على علوبة باشا : ذكريات اجتماعية وسياسية ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

سابعاً : الدوريات :

- ١ — المصرية : المصرى — الأهرام — الأخبار — المقطم — الجمهور — المصرى — الاثنين والدنيا — روز اليوسف — آخر ساعة — المصور — الزمان المسائية — الكاتب — الطليعة — الوفد — لواء الاسلام — الجمهورية — أكتوبر — الوفد المصرى — مايو .
- ٢ — السودانية : رأى العام — الأمة — كردفان (الأسبوعية) — الأيام صوت السودان — مجلة الدراسات السودانية — مجلة الخرطوم .

٣. — العربية : الباحث العربى (تصدر فى لندن) العربى
(الكويتية) الدوحة (القطرية) .

٤ . — الأجنبية : الجارديان — ايكونومست — التايمز — الديلى
تلجراف (البريطانية) ، نيو يورك تايمز ، نيو يورك هيرالد تريبيون
(الامريكية) نقلا عن الصحف المصرية .

ثامنا : الخطب والتصريحات :

١ — خطاب النحاس باشا فى ذكرى سعد زغلول مساء يوم ٢٣
أغسطس ١٩٥١ بلجنة الوفد العامة بالاسكندرية .

٢ — خطاب مكرم عبيد باشا زعيم الكتلة الوفدية فى ذكرى
سعد زغلول يوم ٢٣ أغسطس ١٩٥١ بميدان عابدين — بالقاهرة .

٣ — خطاب الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى ،
ووزير الدولة لشئون السودان بدار الغرفة التجارية بالاسكندرية
مساء ٩ يوليو ١٩٥٣ .

٤ — خطاب الرئيس جمال عبد الناصر ، عبد الناصر الفكر
والطريق ، القاهرة ، منظمة الشباب الاشتراكى ، ١٩٧٢ .

تاسعا : دراسات وأبحاث ومقالات :

أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : مصطفى النحاس ،
مجلة الهلال ، عدد ديسمبر ١٩٨٧ .

جمال حماد : معاهدة ١٩٣٦ والسودان ، أكتوبر ، عدد ٣١
يناير ١٩٨٨ .

— : حق تقرير المصير للسودان ، أكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر
١٩٨٧ .

- : نقد اتفاقية الجلاء ، أكتوبر ، عدد ١٣ مارس ١٩٨٨ .
- : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أكتوبر ، عدد ٢٦ يوليو ١٩٨٧ .
- : قضية الأسلحة الفاسدة . . أكتوبر ، عدد ١٨ و ٢٥ فبراير ١٩٩٠ .
- : كيف دعمت الشرطة كفاح الشعب ، أكتوبر ، عدد ٢٩ يناير ١٩٨٩ .
- : قبول بريطانيا للجلاء ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .
- : حركة الكفاح المسلح بالقناة بالقناة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ .
- : كيف أثرت اتفاقية الجلاء على السياسة العسكرية الاسرائيلية ، أكتوبر ، عدد ٧ يناير ١٩٩٠ .
- : قضية اتحاد مصر والسودان ، أكتوبر ، أعداد ٢٩ نوفمبر ١٩٨٧ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٩ ، ٦ ديسمبر ١٩٨٧ ، ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ .
- حسين مؤنس (دكتور) : صاحب الدولة رئيس الوزراء (٢٣ ، أكتوبر ، عدد ١٢ أبريل ١٩٨٧ .
- صلاح العقاد (دكتور) : الوفد والغاء الامتيازات الأجنبية ، الوفد ، عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٨٦ .
- عادل حمودة : عملية سوزانا أو فضيحة لافون ، أكتوبر ، عدد ٤ سبتمبر ١٩٨٨ .
- عبد الحميد أبو بكر : قناة السويس ، أكتوبر ، عدد ٤ يناير ١٩٨٧ .

عبد العظيم رمضان (دكتور) : السادات بين العمالة والاقزام ، أكتوبر ، عدد ٩ مارس ١٩٨٦ .

: عيد الجلاء فى التاريخ ، الوفد ، عدد ٢٠ يونيو ١٩٨٨ .

: تنظيم الضباط الاحرار ، السياسة الدولية ، العدد ٢٦ ، أكتوبر ١٩٧١ .

فتحي رضوان : حوار سياسى ، مجلة العربى الكويتية ، فبراير ١٩٨٨ .

محمد أنور السادات : كيف أخرجنا الملك فاروق من مصر ، مايو ، عدد ٢٤ أغسطس ١٩٨١ .

محمد أنيس (دكتور) : قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مجلة الكاتب ، عدد نوفمبر ١٩٦٥ .

— : التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ مجلة الكاتب ، العدد (٥٥) ، أكتوبر ١٩٦٥ .

— : ٢١ فبراير فى التاريخ المصرى ، روز اليوسف ، عدد ٢١ فبراير ١٩٧٢ .

نجدة فتحي صفوة : الشئون العربية فى الوثائق البريطانية ، مجلة الباحث العربى ، تصدر فى لندن ، عدد يناير — مارس ١٩٨٦ .

يونان لبيب رزق (دكتور) : العلاقات المصرية السودانية ، الأهرام ، ٢١ مايو ١٩٨٦ .

— : السودان ، السياسة الدولية ، عدد أبريل ١٩٧١ .

عاشرا : المراجع العربية

ابراهيم محمد حاج موسى (دكتور) : التجربة الديمقراطية
وتطور نظم الحكم في السودان ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الأول ، القاهرة ،
مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : تاريخ مصر السياسي
من الاحتلال الى المعاهدة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٧ .

أحمد عطية الله : ليلة ٢٣ يوليو ، القاهرة ، مكتبة النهضة
المصرية الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

أحمد محمد الحوفي (دكتور) : بطولة وبطل ، القاهرة ،
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ،
١٩٦٣ .

الحزب الوطني : الحزب الوطني في عام ١٣٦٧ / ١٩٤٧ ،
القاهرة ، مطبعة منبر الشرق .

أ. هـ. هتشيسون : الهدنة الدامية ، مترجم ، القاهرة ، دار
المعرفة د . ت .

الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر في السودان وخفايا
السياسة الانجليزية للباحث المطلع محزون (حامد القرضاوى) ،
الاسكندرية ، مطبعة السفير الطبعة الثالثة ، ١٩٣٥ .

بطرس غالى (دكتور) : الاحتلال في القانون الدولي ، دراسه
تضمنها كتاب كفاح الشعب والجلاد ، القاهرة ، دار الجمهورية
للطباعة ، ١٩٥٧ .

جاكوب لاندو : الحياة النيابية والأحزاب في مصر ١٨٦٦ - ١٩٥٣ ، مترجم ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، د. ت .

جلال يحيى (دكتور) : العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

— : مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر ، الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٧ .

جمال الشرقاوى : حريق القاهرة ، القاهرة ، دار النقاش الجديدة الطبعة الأولى ، ١٩٧٦ .

جمال حماد : ٢٢ يوليو ، أطول يوم في تاريخ مصر ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٨٣ .

جمال سليم : قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، القاهرة ، مؤسسة دار الشعب ، ١٩٧٥ .

جى ديورين : الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفينية تعريب خيرى حماد ، القاهرة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ .

حافظ محمود : أسرار الماضى من ١٩٠٧ الى ١٩٥٢ ، كتاب روز اليوسف العدد الخامس ، يولييه ١٩٧٣ .

حسن عزت : أسرار معركة الحرية ، القاهرة ١٩٥٣ .

حسن يوسف : الممارسة الديمقراطية في مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٢ ، دراسة تضمنها كتاب الديمقراطية في مصر ، ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ، ١٩٧٧ .

رافت غنيمى الشيخ (دكتور) : مصر والسودان في العلاقات الدولية . القاهرة عالم الكتب ، ١٩٧٩ .

- رؤوف عباس (دكتور) : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ —
١٩٥٢ ، القاهرة دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ .
- رفعت السعيد (دكتور) : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية
١٩٤٠ — ١٩٥٠ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى
نوفمبر ١٩٧٦ .
- سعد ماهر حمزة (دكتور) : اقتصاديات السودان ، ملحق
للأهرام الاقتصادى ، عدد أول سبتمبر ١٩٦٥ .
- سمير المنقبادى (دكتور) : تطور المركز الدولى للسودان ،
رسالة دكتوراه منشورة فى القانون الدولى ، الاسكندرية ، كلية
الحقوق ، ١٩٥٨ .
- سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ —
١٩٥٢ ، القاهرة دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥ .
- سيف الدين الغزالى : الوفد والاشتراكية ، القاهرة ، مكتبة
مدبولى ط ٢ ، ١٩٧٧ .
- شحاتة عيسى ابراهيم : الكتاب الأسود للاستعمار البريطانى
فى مصر ، القاهرة دار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .
- شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ —
١٩٥٦ ، القاهرة ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، الطبعة
الأولى ، ١٩٥٧ .
- شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : دور مصر فى أفريقيا فى
العصر الحديث القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مطبوعات
مصر النهضة الصادرة عن مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ،
١٩٨٤ .

صبرى أبو المجد : الجلاء ، القاهرة ، مطبعة جريدة الصباح ،
١٩٥٤ .

صلاح سالم : الجلاء ، القاهرة ، دار المعارف ، د . ت .

صلاح نصر (اليوزباشى) ، كمال الدين الحناوى (اليوزباشى) :
الشرق الأوسط فى مهب الريح ، القاهرة ، مكتبة النهضة الطبعية
الأولى ، ١٩٤٩ .

طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، القاهرة ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

— : المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية ، القاهرة ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

— : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، القاهرة
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ .

عادل نابت : فاروق الأول الملك الذى غدر به الجميع ، القاهرة
أخبار اليوم ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ .

عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، القاهرة ، مكتبة
النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٥١ .

— : مذكراتى ١٨٨٩ - ١٩٥١ ، القاهرة ، أخبار اليوم
الطبعة الثانية ، سبتمبر ١٩٨٩ .

— : مصطفى كامل ، القاهرة ، مطبعة الشرق ، الطبعة
الأولى ، ١٩٣٩ .

— : فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثانى ، القاهرة
الدار القومية للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦ .

— : مصر بين ثورة ١٩١٩ وبورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة
مركز النيل للاعلام ، ١٩٨٠ .

عبد الرزاق السنهورى (دكتور) : قضية وادى النيل ، مصر
والسودان ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٩ .

عبد العزيز رفاعى (دكتور) : الديمقراطية والأحزاب السياسية
فى مصر الحديثة والمعاصرة ، القاهرة ، دار الشروق ، الطبعة
الأولى ، ١٩٧٧ .

عبد العظيم رمضان (دكتور) : الجيش المصرى فى السياسة
١٨٨٢ — ١٩٣٦ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

— : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، القاهرة
مكتبة مدبولى ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

— : أكذوبة الاستعمار المصرى السودان ، القاهرة ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

عبد المتعال الجبرى : لماذا اغتيل الامام الشهيد حسن البنا ،
القاهرة دار الاعتصام ، الطبعة الثانية الثانية ، ١٩٧٨ .

عبد المغنى سعيد : أسرار السياسة المصرية فى ربع قرن ،
القاهرة ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ،
١٩٨٥ .

— : العمال ونورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ، الدار القومية
للطباعة والنشر ، د . ت .

غلنى ابراهيم عبده : مصر وأفريقية فى العصر الحديث ، القاهرة
دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٢ .

على شلبى (دكتور) ، مصطفى النحاس جبر (دكتور) :
الانقلابات الدستورية في مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ ، القاهرة ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ .

عمر عبد العزيز عمر (دكتور) : دراسات في تاريخ مصر
الحديث والمعاصر ١٥١٧ - ١٩٥٢ ، الاسكندرية ، دار المعرفة
الجامعية ، ١٩٨٨ .

فاروق فهمى : هيكل وعبد الناصر ، القاهرة ، مؤسسة آمون
للطبوع والنشر الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ .

فؤاد مطر : بصراحة عن عبد الناصر ، القاهرة ، دار
القضايا ١٩٧٥ .

ف . تروخا نوفسكى : سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب
العالمية الثانية ، ترجمة عبد الحميد عبد العال ، القاهرة مكتبة
سعيد رأفت ، ١٩٧٦ .

لطيفة محمد سالم (دكتور) الصحافة والحركة الوطنية المصرية
١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مطبوعات مصر النهضة الصادرة عن مركز وثائق
مصر المعاصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ترجمة زهير
الشايب ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، د . ت .

محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ، القاهرة ، دار المعارف ،
١٩٧٩ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التوازنات
الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

مصطفى الحفناوى (دكتور) : قصة قناة السويس ، القاهرة ،
مطبعة أحمد مخير ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٨ .

مكرم عبيد (باشا) : محاضرة معالى الأستاذ مكرم عبيد باشا
فى الجامعة المصرية ، بحث مقارن تحليلى للمعاهدة المصرية الانجليزية
القاهرة ، دار النشر الحديث ، الطبعة الأولى .

منظمة الشباب الاشتراكى : عبد الناصر — الفكر والطريق
(من أقوال الزعيم) ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

موسى صبرى : قصة ملك و ٤ وزارات ، القاهرة ،
مؤسسة أخبار اليوم ، أكتوبر ١٩٧٣ .

محمد التابعى : مصر ما قبل الثورة — من أسرار السياسة
والسياسيين القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .

محمد الطويل : لعبة الأمم وعبد الناصر ، القاهرة ، المكتب
المصرى الحديث ، ١٩٨٦ .

محمد أنور السادات : قصة الثورة كاملة ، القاهرة ، دار
الهلل ، د . ت .

— : صفحات مجهولة ، ضمن موسوعة مؤلفات الرئيس
محمد أنور السادات ، القاهرة ، الجامعة العربية للموسوعات
القانونية ، ١٩٧٣ .

— : يا ولدى هذا عمك جمال ، ضمن موسوعة مؤلفات
الرئيس محمد أنور السادات ، القاهرة ، الجامعة العربية
للموسوعات القانونية ، ١٩٧٣ .

— : البحث عن الذات ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث
الطبعة الثالثة ، أكتوبر ١٩٧٩ .

محمد أنيس (دكتور) : التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى
فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة ،
الاتحاد الاشتراكى العربى ، د . ت .

— : حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، على ضوء وثائق
تنشر لأول مرة ، ببيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،
١٩٧٢ .

محمد حافظ اسماعيل وآخرون : الحرب العالمية الثانية فى
البحر الأبيض المتوسط ، القاهرة ، دار الكاتب العربى الطبعة
الثالثة ، ١٩٦٤ .

محمد حسنين هيكل : ملفات السويس (حرب الثلاثين سنة) ،
القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ .

— : خبايا السويس ، القاهرة ، دار العصر الحديث ،
د . ت .

محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ،
كتاب روز اليوسف العدد السادس ، القاهرة .

— : مذكرات ... وذكربات ، القاهرة ، مطابع الأخبار
د . ت .

محمد سليمان : دور الأزهر فى السودان ، القاهرة ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ .

محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ،
الجزء الأول ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

محمد صابر عرب (دكتور) : حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة
السياسية المصرية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ .

محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قفزة السويس ، أهميتها
السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية
من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٥٦ ، القاهرة دار الكاتب العربى
للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

- : عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية ، القاهرة ،
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٠ .
- محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ،
الخرطوم ، الدار السودانية للكتب ، ١٩٧٨ .
- محمد كامل سليم : صراع سعد فى أوروبا ، القاهرة ، مؤسسة
أخبار اليوم ، ١٩٧٥ .
- : أزمة الوفد الكبرى ، سعد وعدلى ، القاهرة ، مؤسسة
أخبار اليوم ، ١٩٧٦ .
- محمد محمود السروجى (دكتور) : ثورة ٢٣ يوليو ،
الاسكندرية ، مطبعة المصرى ، ١٩٦٥ .
- : سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال الى
منتصف القرن العشرين ، الاسكندرية ، مطبعة المصرى ، ١٩٦٥ .
- محمد نجيب : كلامتى للتاريخ ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى
١٩٨١ .
- : كنت رئيسا لمصر (مذكرات محمد نجيب) ، القاهرة
المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ .
- : رسالة عن السودان ، القاهرة ، المطبعة الأمريكية
١٩٥٤ .
- محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ،
الجزء الثالث ١٩٥٢ — ١٩٧١ ، القاهرة ، دار الدعوة الطبعة
الثانية ، ١٩٨٦ .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : الثورة
والتغير الاجتماعى القاهرة ، ١٩٧٧ .

نتيلة راشد : حكاية كفاح ضد الاستعمار ، القاهرة ،
الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١ .

وحيد رأفت (دكتور) : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ،
دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ .

وغيق عبد العزيز فهمي : قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو سنة
١٩٥٢ ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، سلسلة كتب
قومية العدد ٢٤٦ ، د . ت .

ولتر لاکور : الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط ، بيروت ،
المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، الطبعة الأولى ،
١٩٥٩ .

ونستون تشرشل : مذكرات تشرشل ، الجزء الثاني ، مترجم ،
بغداد ، مكتبة المنار ، د . ت .

يوانان لبيب رزق (دكتور) : السودان في المفاوضات المصرية
البريطانية ١٩٣٠ - ١٩٣٦ ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات
العربية ، ١٩٧٤ .

يوانان لبيب رزق (دكتور) : الأحزاب السياسية في مصر
١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٨٤ .

— : تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ، مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٥ .

احد عشر : المراجع الأجنبية :

- Abd Allah, Ahmed : The students and the political movements in Egypt, London, Oxford University Press, 1985.
- Abdul Quyyum, Shah : Egypt Reborn, A study of Egypt's freedom movement 1945 - 1952, New Delhi, S. Chend & Co., First Published, 1973.
- Abou Nousseir, Mohammed ; Hatem, Abd-el Kader et autres : le Canal de Suez, le Caire, le Comite etudes selectionneess, Non date.
- Aulas, A. C. Besançon J. : et autres : L'Egypte d'aujourd'hui 1805-1976, Paris, Centre national de la recherche scientifique, 1977.
- Childers. Erskine B. : The Road to Suez, London, Macgibbon & Kee, 1962.
- Dawishe A. I. : Egypt in the Arab World, London, Redwood Cambridge. The university Press, 1967.
- Eden, Anthony : The Suez Crisis of 1956, Boston, Beacon Press, 1968.
- Hill, Richard : Egypt in the Sudan 1820-1881, London, Oxford University Press, 1966.
- Holt, P. : A modern History of the Sudan, New York, Grove Press, 1961.
- Killearn, Lord (Sir miles lampos) : The Killearn Diaries, 1936 - 1946, edited and introduced by Trefor E. Evans, London, Sidgwick & Jackson, 1972.

- Kirk, George, : A Short history of the middle east, from the rise of Islam to modern times, London, Methuen & Co., 1955.
- Kirk, George : The Middle Eas in the War, 1939 - 1946, London, Oxford University Press, 1954.
- Lutfi al-Seyyid, Afaf : Egypt and Cromer, A Study in Anglo. Egyptian Relations, London, John Murray, 1968.
- Macmicfael, Harold : The Anglo Egyptian Sudan, London, Faber & Faber limited, 1st published, 1934.
- Maher, Soad : Al Azhar, Cairo, The Supreme Councial for Islamic Affairs, 1983.
- Merlow, John : Anglo-Egyptian Relations, 1800-1953, London, The Gesset Press, 1954.
- Richmond, J. C.B. : Egypt 1798 - 1952, London, Methuen & Co., 1977.
- Vatikiotis P. J. : The History of Egypt, London, weidenfeld & Nicolson, 2nd edition, 1986.
- Vatikiotis P. J. : Egypt Since the Revolution, London, George Allen and Unwin LTD, 1968.
- Vatikiotis P. J. : The modern history of Egypt, London, weidenfeld and Nicolas, 1976.
- Vatikiotis P. J. : Nasser and his generation, London, Croom helm, 1978.



صدر فى هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ،
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - على ماهر
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة :
عبد السلام عبد الحميد عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧ .
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى ،
علية عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ،
د . عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧ .
- ٨ - رؤية الجبروتى لأزمة الحياة الفكرية ،
د . على بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
د . محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية :
محمود فوزى ، ١٩٨٧

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير ،
د . نبيل راغب ، ١٩٨٨
- ١٣ - اكنوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية ،
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر من عصر الولاة . من الفتح العربى الى قيام الدولة
الطولونية .
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى ،
د . على حسنى آخريوطى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فهدى فى تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة
عن دور الجمعيات الخيرية (١٨٦٧ - ١٩٥٣) ،
د . حليمى أحمد شلبي ، ١٩٨٨
- ١٧ - العصر النسخى فى مصر فى العصر العثمانى ،
د . محمد نور برحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،
د . على السعيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة ودعوة توحيد الشطرين
د . أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، المراسلات السرية بين
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى
د . محمد انيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨

- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ ،
د : توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ٢ ، امام
التصوف فى مصر : الشعرائى ،
د : توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) .
د : نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د : أحمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩ .
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د : سعد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد ابو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر : ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين ،
د : سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،
د : حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٠

- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمى الطيعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د. خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د. يونان رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الإسلامى والغرب ، ج ٢
تأليف : هاملتون بورين : ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
فى ربع قرن .
د. سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر
العثمانى ،
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د. جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د. عبد المنعم الدسوقي الجميعى ، ١٩٩٠

- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د رفعت السعيد ، ١٩٩١
- ٤٢ - تذكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الآؤفاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،
د محمد عفيفى ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ج ١ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم : د حسن حبشى ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث ،
د لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - انقلاص المصرى بين العصر القبطى والعصر الاسلامى ،
د زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د سهير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة فى أبريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

- ٥٢ - مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن
الثامن عشر ،
د . الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د . محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،
د . محمد عفيفى ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشى ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفى فى عصر محمد على : دراسة عن اقليم
المنوفية ،
د . حلمى أحمد شلبى فى ١٩٩٢
- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل الذمة
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة ،
د . ابراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية فى مصر ، من التمهيد الى التأميم
(١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٣ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٩٣ .
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الإسلامية ،
تأليف : د . سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم
رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء : دراسة
وثائقية ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣ .
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧) ،
د . سهام نصار ، ١٩٩٣ .
- ٦٦ - المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى ،
د . نريمان عبد الحريم أحمد ، ١٩٩٣ .
- ٦٧ - مساعى السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، فى أبريل ١٩٩٣) أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشى ، ١٩٩٣ .
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د . محمد أبو الاسعد ، ١٩٩٤ .
- ٧٠ - أهل النعمة فى الاسلام ،
تأليف : د . س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ،
ط ٢ ، ١٩٩٤ .

- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦)
أعداد : تريفور أيفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
فى العصر الفاطمى (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - تاريخ جامعہ القاهرة ،
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى ،
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل الذمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الأول ،
د. سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال
البريطانى) *
د. سعيد اسماعيل على ، ١٩٩٥
- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د. حسن
حبشى ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٩٩ - ١٩٧٣) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمى
الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوروبى
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥

- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د . رمزى ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر فى فجر الاسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة
الطولونية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتى فى نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥ .
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية فى مصر الحصرية الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د . أحمد الشربينى ، ١٩٩٥
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ١ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموائىء المصرية فى العصر العثمانى ،
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة الاسلامية ،
د . تريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد : ترجمة : عبد الحميد فهمى
الجمال ، ١٩٩٦

- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصرى (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د . نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)
ج ٢ ،
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا ٠٠ الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدها للنشر د . عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الیاردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة د . عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من
القرن التاسع عشر ،
د . ایمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د . محمد سيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى -
الرومانى) ج ٢ ،
د . سمير يحيى الجمل
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،
٠١ د . عبد العزيز صالح ، ٠١ د . جمال مختار ،
٠١ د . محمد إبراهيم بكر ، ٠١ د . إبراهيم نصحي ،
٠١ د . فاروق القاضى ، أعدها للنشر : ٠١ د . عبد العظيم
رمضان

- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد الحميد نصير ، اللواء /
عبد الحميد كفاي ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفيز /
جمال منصور
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،
د . تيسير أبو عرجة .
- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،
د . على بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢) ،
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية ١٨٠٥ -
١٩٨٧ ،
د . أحمد فارس عبد اللطيف
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد ، (تاريخ الحركة الوطنية
في ربيع قرن) ، ج ٢ ،
د . سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية ، تأليف « دايب هيرو » ، وترجمة
عبد اللطيف فهمي الحبال
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ج ١ ،
تأليف د . البيومي اسماعيل الشربيني

- ١١١ - مصائد الأملك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك ، ج ٢ ،
تأليف د . البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صدقي ،
د . محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (فى عصر الحكم
المصرى) ،
د . عز الدين اسماعيل
- ١١٤ - دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ،
أحمد رشدى صالح
- ١١٥ - مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ،
أحمد شفيق باشا
- ١١٦ - أديب اسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء فى مصر العثمانية - (١٥١٧ - ١٧٩٨)
عبد الرازق إبراهيم عيد
- ١١٨ - النظم المالية فى مصر والشام ،
(زمن سلاطين المماليك)
د . البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١٩ - النقابات فى مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصرى الحديث ،
تأليف لويس جرجس
- ١٢١ - الجلاء ووحدة وأدى النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤)
د . محمد عبد الحميد الحناوى

فهرس

| الصفحة | الموضوع |
|--------|-------------------|
| ٥ | تقديم |
| ٧ | المقدمة |

الباب الأول

| | |
|----|---|
| ٢٢ | المفاوضات الأولى وفشلها (١٩٤٥ - ١٩٤٦ م) . . |
|----|---|

الفصل الأول

| | |
|----|---|
| ٢٧ | نهاية الحرب العالمية الثانية وضرورة إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ |
| ٣٠ | ١ - وادى النيل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . |
| ٤٢ | ٢ - التطبيق العملى للمعاهدة أثناء الحرب . . . |
| ٥٢ | ٣ - المطالب المصرية بضرورة تعديل المعاهدة . . |
| ٥٧ | ٤ - مذكرة الحكومة المصرية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ . |
| ٦٠ | ٥ - رد الحكومة البريطانية على المذكرة المصرية . . |
| ٦٤ | ٦ - وجهة النظر الحزبية والشعبية فى وادى النيل تجاه الرد البريطانى |
| ٦٩ | هوامش الفصل الأول |

الفصل الثانى

- ٧٩ مشروع معاهدة صدقى - بيفن (٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ م) .
٨٤ ١ - أحداث فبراير وبدء المفاوضات
٩٣ ٢ - توقف المفاوضات وفشل مشروع بروتوكول السودان
٩٩ ٣ - العودة للتفاوض والخلاف مع بريطانيا
١٠١ ٤ - فشل مشروع المعاهدة وعودة النقراشى للحكم .
١٠٧ هوامش الفصل الثانى

الفصل الثالث

- استمرار المطالب الوطنية بالجلء عن وادى النيل ١٩٤٦ -
١١٣ ١٩٤٧
١١٦ ١ - مباحثات النقراشى - كامبل (١٩٤٦ - ١٩٤٧) .
١٢٢ ٢ - المذكرة المصرية لمجلس الأمن فى يناير ١٩٤٧ .
١٢٦ ٣ - بيان النقراشى ومناقشة القضية
١٣٨ ٤ - الرد البريطانى
١٤٣ ٥ - توالى الجلسات ومشروعات الدول الأعضاء .
١٤٨ ٦ - عدم التوصل لقرار وتعليق النزاع
١٥٣ هوامش الفصل الثالث

الباب الثانى

- ١٥٩ استمرار المباحثات والغاء المعاهدة (١٩٤٨ - ١٩٥٢) .

الفصل الرابع

- ١٦١ السياسة الاستعمارية البريطانية فى وادى النيل . .
١٦٥ ١ - السياسة البريطانية لفصل شمال الوادى عن جنوبه

| | |
|-----|--|
| ١٨٢ | ٢ - المخططات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله |
| ١٩٢ | هوامش الفصل الرابع |

الفصل الخامس

| | |
|-----|---|
| ١٩٩ | طرح مبادئ الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وعمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨ |
| ٢٠٤ | ١ - طرح مبادئ الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين |
| ٢١٢ | ٢ - محادثات خشبة - كامبل ونتائجها |
| ٢٢١ | ٣ - الاصرار على تنفيذ قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية |
| ٢٢٣ | ٤ - عمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨ |
| ٢٣١ | هوامش الفصل الخامس |

الفصل السادس

| | |
|-----|---|
| ٢٣٧ | مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ - ١٩٥١ والفشل فى معالجة قضية الجلاء ووحدة وادى النيل |
| ٢٤٢ | ١ - محاولات الوفد الأخيرة لحل القضية |
| ٢٤٨ | ٢ - المذكرات المتبادلة وبداية المباحثات |
| ٢٥٥ | ٣ - مباحثات صلاح الدين - بيفن |
| ٢٦١ | ٤ - الخلاف حول موضوع الدفاع المشترك |
| ٢٦٨ | ٥ - استئناف المباحثات |
| ٢٧٧ | هوامش الفصل السادس |

الفصل السابع

| | |
|-----|---|
| ٢٨٣ | مصر تقرر الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى للسودان (١٨٩٩ م) |
|-----|---|

| | |
|-----|---|
| ٢٨٦ | ١ - بيان مستر موريسون |
| ٢٨٨ | ٢ - بيان الدكتور محمد صلاح الدين |
| ٢٩٢ | ٣ - نحو إلغاء معاهدة ١٩٣٦ |
| ٢٩٨ | ٤ - إلغاء المعاهدة واتفاقيتي الحكم الثنائي ١٨٩٩ |
| ٣٠٥ | ٥ - تصاعد حركة التحرر الوطني بعد إلغاء المعاهدة |
| ٣١٣ | هوامش الفصل السابع |

الباب الثالث

| | |
|-----|---|
| ٣١٩ | الثورة والاتفاق مع بريطانيا (١٩٥٢ - ١٩٥٤) |
|-----|---|

الفصل الثامن

| | |
|-----|---|
| ٣٢١ | ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من قضية وحدة وادى النيل |
| ٣٢٦ | ١ - مجهودات حكومة الثورة لحل مشكلة السودان |
| ٣٣٣ | ٢ - محاولات بريطانيا تقسيم السودان قبل الجلاء |
| ٣٤٢ | ٣ - اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ |
| ٣٥١ | ٤ - الانتخابات السودانية ونتائجها |
| ٣٥٧ | هوامش الفصل الثامن |

الفصل التاسع

| | |
|-----|---|
| ٣٦٥ | الثورة وقضية الجلاء |
| ٣٦٨ | ١ - التصميم على تحقيق الجلاء وبدء المفاوضات |
| ٣٨٦ | ٢ - اعلان الكفاح المسلح |
| ٣٩٧ | هوامش الفصل التاسع |

الفصل العاشر

| | |
|-----|---|
| ٤٠٥ | توقيع اتفاقية الجلاء |
| ٤٠٨ | ١ - توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ |

| | |
|-----|---|
| ٤١١ | ٢ - آثار توقيع الاتفاقية ونتائجها |
| ٤١٩ | ٣ - التوقيع النهائي على الاتفاقية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وشروط التنفيذ |
| ٤٢٢ | ٤ - الاتفاق في الميزان |
| ٤٣٠ | هوامش الفصل العاشر |
| ٤٣٧ | الذاتمة |
| ٤٥١ | الملاحق |
| ٤٧٣ | ثبت المصادر والمراجع |

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٧/١١٧٣٤

ISBN — 977 — 01 — 5478 — 4

هذه الدراسة التى بين أيدينا تتناول معركة من أهم المعارك التاريخية التى شغلت الحياة السياسية فى مصر، وشكلت جوهر الحركة الوطنية فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية، وهى المعركة التى خاضها الشعب المصرى من أجل جلاء القوات البريطانية فى مصر الموجودة بحكم معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل وحدة وادى النيل وهى معركة ازدحمت بالشهداء من الشباب المصرى على طول الفترة الزمنية التى احتلتها من ١٩٤٥ - ١٩٥٤.